

جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مجلة دفاتر اقتصادية

مجلة دورية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد الثالث

شوال 1432 هـ / سبتمبر 2011 م

الرئيس الشرفي:
أ.د. علي شكري

مدير المجلد:
د. أحمد طعيبة

رئيس التحرير:
أ. محمد مصطفى سالت

نائب رئيس التحرير:
أ. مراد علة & أ. أحمد ضيف

لجنة التحرير:

أ. خالد عجولي	أ. فؤاد محفوظي	أ. سمير طعيبة
أ. محمد علي الجودي	أ. سليمان شيبوط	أ. إسماعيل قشام
أ. محمد شتوح	أ. هبة طوال	أ. محمد لعقاب
أ. النعاس صديقي	أ. علي حبيطة	أ. كلثوم بوزيان
أ. طارق هزرشي	أ. حسينة تومي	أ. طارق بن خليف

لجنة الاستشارة العلمية والتكميم:

أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	د. محمد الطاهر قادري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. رابح زيري	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	د. نجوية الحدي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. محمد براق	المدرسة العليا للتجارة - الجزائر	د. عمر عزوي	جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبد الله	جامعة تلمسان - الجزائر	د. محمد فرحي	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد اللطيف كزابي	جامعة تلمسان - الجزائر	د. ميلود زيد الخير	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد القادر دربال	جامعة وهران - الجزائر	د. نور الدين شنوفي	مدرسة الدراسات العليا للتجارة - الجزائر
أ.د. إبراهيم بختي	جامعة ورقلة - الجزائر	د. جميل أحمد	المركز الجامعي بالبويرة - الجزائر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار - الجزائر
أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي	جامعة القادسية - العراق	أ. طه حسين نوي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي	جامعة الكوفة - العراق	أ. المختار حميدة	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. نجم عبود نجم	جامعة الزيتونة - الأردن	أ. فاطنة بلخيري	جامعة الجلفة - الجزائر
د. محمد داود عثمان	جامعة فيلادلفيا - الأردن	أ. أحمد بيرش	جامعة الجلفة - الجزائر
د. يحضية سمالي	جامعة الملك فيصل - السعودية	أ. العباس بهناس	جامعة الجلفة - الجزائر
د. موسى رحمان	جامعة بسكرة - الجزائر	أ. لخضر بن أحمد	جامعة الجلفة - الجزائر

قواعد و شروط النشر في المجلة

يسر هيئة تحرير مجلة **دفاتر اقتصادية** أن تستقبل الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بتخصصات العلوم الاقتصادية والإدارية باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية. وتخضع هذه البحوث لمعايير وشروط التحكيم في البحث العلمي الأكاديمي من متخصصين، وتطبق فيها شروط المجلات العلمية المحكمة، وترى أن تكون النصوص المرسله وفقاً للشروط التالية:

- أن يكون النص المرسل جديداً لم يسبق نشره.
- تخضع النصوص المرسله لرأي محكمين من مختلف الجامعات.
- أن تُعتمد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات، بما في ذلك التقدم للبحث، وتنسيق أقسامه، والتوثيق الكامل لمراجعته، وإعداد الرسوم البيانية بصورة تُيسر تصويرها للطباعة، وإدراج خلاصة تتضمن نتائج البحث.
- أن يتراوح عدد صفحات النصوص المرسله من 15 إلى 25 صفحة.
- ضرورة إدراج ملخص للبحث في الصفحة الأولى لا يزيد عن (08) أسطر بلغة المقال، وآخر بلغة مغايرة.
- أن يُرَقن النص على ورق A₄ [29.7×21 سم] بحجم الخط 16 Traditional Arabic ، أما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط Times New Roman 14، على أن تكون الهوامش آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم الخط 14 بالنسبة للغة العربية و 12 بالنسبة للغة الأجنبية.
- تخضع المقالات المعروضة للنشر لموافقة هيئة التحرير، ولها أن تطلب من الكاتب إجراء أي تعديل على المادة المقدمة قبل إجازتها للنشر.
- المجلة غير مُلزَمة بإعادة النصوص إلى أصحابها سواء نُشرت أم لم تنشر، وتلتزم بإبلاغ أصحابها بقبول النشر، ولا تلتزم بإبداء أسباب عدم النشر.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في نشر النصوص وفق خطة التحرير، وحسب التوقيت الذي تراه مناسباً.
- تُقدم البحوث وفق نظام Word 2003 وتُرسل عن طريق البريد الإلكتروني التالي:

rev.cahierseco@gmail.com

- إن المقالات المنشورة في المجلة لا تُعبر إلا عن آراء أصحابها.
- ترتيب المقالات في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا لمكانة الباحث.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
□ أثر التسويق المصرفي في اكتساب وزيادة الميزة التنافسية للبنوك	01
✍ أ. عبد الرحيم ليلي «جامعة تيارت»	
□ التحليل الإحصائي لسوق العمل في الجزائر	20
✍ د. بلعربي عبد القادر & أ. أرزي فتحي «جامعة سعيدة»	
□ مجلس الإدارة ونظرياته	36
✍ د. أونان بومدين & بن أحمد عبد القادر «جامعة سيدي بلعباس»	
□ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة والعمومية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	57
✍ أ. بن عودة مصطفى & أ. غويني سمير «جامعة الجلفة»	
□ السعي لإرساء نظم المحاسبة الإدارية كضرورة لتطبيق النظام المحاسبي المالي	73
✍ أ. بن ربيع حنيفة «جامعة الجزائر3»	
□ مستقبل التكامل الاقتصادي المغربي أمام الاتحاد من أجل المتوسط	87
✍ أ. شليحي الطاهر «جامعة الجلفة»	
□ بطاقة الأداء المتوازن كآلية لإدارة الجودة الشاملة في المنظمات الباحثة عن التميز	98
✍ أ. ألعيداني إلياس «المركز الجامعي تيسمسيلت»	
□ واقع الفجوة الغذائية العربية ونصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي	111
✍ أ. فطوم معمر & أ. مباركة نعام «جامعة الجلفة»	
□ منهجية بناء النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي	130
✍ أ. بوشول السعيد & أ. بوضبيح صالح رحيم «جامعة الوادي»	
□ دور التدريب والتعليم في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية	146
✍ د. عمر عزوي & أ. أحمد علماوي «جامعة ورقلة & جامعة غرداية»	
□ La fiscalité environnementale en Algérie	164
✍ N. Cherif & H. Benzidane «Université de Tlemcen & Université de Mostaganem»	
□ Le Chômage et la Productivité du Travail en Algérie	183
✍ Lahcène BOURICHE «Université de Saida»	

أثر التسويق المصرفي في اكتساب وزيادة الميزة التنافسية للبنوك

عبد الرحيم ليلي

أستاذة مساعدة بمعهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تيارت / الجزائر



ملخص:

مع تزايد الدور الذي تقوم به البنوك و المؤسسات المالية في اقتصاديات الدول ازدادت الحاجة إلى إدارة مصرفية متخصصة، تكون من مهامها رسم الخطط والإستراتيجيات بما يتماشى مع التطور المتسارع في مجال تقديم الخدمات المصرفية، وبما يتواءم مع متطلبات المرحلة القادمة والتي بلا شك ستكون فيها المنافسة قوية جدا. ومن هنا ظهرت الحاجة في العديد من البنوك الجزائرية وخاصة العمومية منها إلى إنشاء إدارات مصرفية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في تسويق الخدمات المصرفية، وذلك من خلال تطبيق المفاهيم والأساليب التسويقية المصرفية الحديثة، حيث أصبح التسويق ضرورة تقتضيها الطبيعة التنافسية .

Abstract:

with the increasing role played by banks and financial institutions in the economies of the increased need to manage the specialized banking Be the task of drawing plans and strategies in line with the rapid development in the provision of banking services, in line with the requirements of the next phase, which undoubtedly will be a very strong competitive . Hence, the need in many banks, especially the Algerian public, including the establishment of departments of a bank enjoys a high degree of efficiency in the marketing of banking services ,Through the application of marketing concepts and techniques of modern banking, where marketing has become the need required by the competitive nature.

مقدمة:

يعيش العالم اليوم في عصر سمي في مرحلة بعصر المعلومات، والآن يطلق عليه البعض مسمى عصر المعرفة، حيث أن سمات وملامح هذا العصر وآلياته ومعاييرته تختلف جذريا عن كل ما سبقه، وتفرض بالتالي على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة، وقد كان أخطر آثار هذا العصر الجديد بروز المنافسة كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل المؤسسات ومنها البنوك، ومن هنا أصبحت المؤسسة المصرفية في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر لإكتساب الميزات التنافسية لإمكان تحسين موقعها في الأسواق أو حتى مجرد المحافظة عليه في مواجهة ضغوط المنافسين الحاليين والمحتملين.

إن جودة الخدمات المصرفية تعتبر عنصرا حاكما في ظروف المنافسة الحادة بين مختلف البنوك، حيث أن تبني أسلوب الجودة الشاملة من شأنه تمكين البنوك من إكتساب قدرات تنافسية تمكنها من البقاء والاستمرار في ظل الظروف البيئية المتغيرة الناتجة عن المناخ الإقتصادي الجديد.

و هكذا كان التسويق المصرفي ردا إستراتيجيا استجابت المؤسسات المصرفية لمقتضيات التغيير ودعمت به بقائها واستمرارها. وقد ينطوي تطبيق التسويق في البنوك على جملة من المضامين التطبيقية التي من شأنها أن تسهم في تطوير أداء العمليات البنكية ويساعد على دعم مساهمات القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية. انطلاقا مما سبق يمكن تناول هذه الدراسة كالتالي:

المحور الأول: مفاهيم التسويق المصرفي و أهدافه.

اعتبر التسويق المصرفي منذ زمن كنشاط لا يطبق إلا من طرف المؤسسات المنتجة للسلع الواسعة الاستهلاك، حيث يرجع ظهور مفهوم التسويق المصرفي وبداية الاهتمام به من جانب البنوك إلى منتصف الخمسينات من القرن الماضي، وتوسع هذا المفهوم في السبعينات وأصبح يمس عدة قطاعات مختلفة من بينها القطاع المالي والبنكي وقد تعدى التسويق المصرفي الكلاسيكي .

أولاً: مفاهيم التسويق المصرفي

لقد تعددت تعاريف الكتاب والمفكرين للتسويق المصرفي، وذلك راجع إلى خلفياتهم وتجاربهم ، بالإضافة إلى اختلاف الزوايا التي ينظرون من خلالها إلى عملية التسويق المصرفي ، خاصة وأن التسويق قد أخذ في الفترة الأخيرة أبعاد ووظائف واسعة تتمثل في تسويق الخدمات المصرفية، التسويق الإستراتيجي والتسويق العملي.

يعتبر denek vandev weyer الرئيس الأسبق لبنك Barclays أول من قدم تعريفا للتسويق المصرفي في الستينات واعتبره على أنه ذلك النشاط الإداري الخاص بانسياب الخدمات المصرفية إلى العملاء الحاليين والمستهدفين كما يعني التعرف على أكثر الأسواق تحقيقا لأهداف البنك في الحاضر والمستقبل ، وكذلك تقييم إحتياجات العملاء في الحاضر والمستقبل وما يتطلبه ذلك من تحديد الأهداف التجارية ووضع الخطط لتحقيقها وأخيرا توفير الخدمات اللازمة لتنفيذ هذه الخطط بالإضافة إلى ضرورة القدرة على التكيف مع طبيعة السوق المصرفية ¹.

ويرى P.Kotler الذي يعتبر من أشهر المفكرين الذين تطرقوا إلى تعريف التسويق المصرفي بأنه: "مجموعة الأنشطة المتكاملة التي تجري في إطار إداري محدد، وتقوم على توجيه إنسياب خدمات البنك بكفاءة وملائمة لتحقيق الإشباع للمتعاملين من خلال عملية مبادلة تحقق أهداف البنك، وذلك في حدود توجهات المجتمع"².

أما s.coussergues فقد اعتبرت التسويق المصرفي على أنه: "مجموع المهام التي تهدف إلى الموازنة بين عرض البنك من الخدمات المصرفية واحتياجات العملاء من هذه الخدمات، فالتسويق المصرفي يكفل ضمان تدفق المنتجات المصرفية في المكان والوقت المناسبين، ولا يجب التفكير على أن التسويق المصرفي يشبه التسويق في المؤسسات الصناعية والتجارية رغم أن الأهداف والفلسفة واحدة، إلا أن الانطلاقة وطرق العمل مختلفة لإختلاف سلوك المستهلك وخصوصية الخدمات المصرفية التي تتطلب البحث المستمر عن مسالك مناسبة لإيصالها إلى العميل"³.

أما ناجي معلا فيعرف التسويق المصرفي بأنه: "مجموعة الأنشطة المتخصصة والمتكاملة التي توجه من خلالها موارد المصرف وإمكانياته ضمن صياغات خلاقية تستهدف تحقيق مستويات أعلى من الإشباع لحاجات ورغبات العملاء الحالية والمستقبلية والتي تشكل دائما فرصا سوقية سانحة بالنسبة لكل من المصرف ومستهلك الخدمة المصرفية"⁴.

ويرى الدسوقي حامد أبو زيد تسويق الخدمات المصرفية بأنه: "مجموعة الأنشطة التي تعمل على تحديد رغبات وحاجات العملاء المالية وإشباعها عند أفضل مستوى ممكن مع تحقيق أعلى مستوى ممكن من الربحية والأمان لعمليات البنك"⁵.

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل للتسويق المصرفي على أنه دراسة السوق المصرفية والعميل مع تحديد رغبات واحتياجاته وتكييف المؤسسة المصرفية معها، وإشباع هذه الاحتياجات والرغبات بدرجة أكبر من درجة الإشباع التي يحققها المنافسين، بهدف إرضاء العميل وتحقيق أقصى ربح للبنك.

ثانيا: أهداف التسويق المصرفي

إن التسويق المصرفي يتضمن مجموعة من الأنشطة التي تضمن وبالتعاون مع الوظائف الأخرى في البنك إستمرار تقديم الخدمات المصرفية إلى العميل في الوقت والمكان المناسبين وبالجودة المطلوبة وبأقل تكلفة ممكنة، والتي تهدف إلى تحقيق إحتياجات العميل وطموحاته وبذلك يحقق التسويق المصرفي جملة من الأهداف نوجزها في الآتي:

1- رفع الوعي والثقافة المصرفيين خصوصا لدى موظفي البنك مع تحسين مستوى الخدمات المصرفية وتطوير أساليب أدائها وتقديمها على أكمل وجه للعملاء وبالتالي تحسين سمعة البنك وبناء صورة إيجابية عنه.

2- المساهمة في عملية التجديد و التطوير البنكي و المالي من خلال⁶:

أ- تطوير الخدمات المصرفية الموجودة.

ب- ابتكار خدمات مصرفية جديدة تستجيب لرغبات العملاء.

3- تحقيق الأهداف المالية للبنك والمتمثلة في السيولة والربحية والأمان.

4- دراسة السوق للتعرف على رغبات واحتياجات العملاء الحالية والمستقبلية، قصد تصميم وتقديم الخدمات البنكية لهم بأعلى كفاءة وأقل تكلفة ممكنة من جانب، وبما يحقق هدف البنوك بتنمية وتطوير خدماتها وزيادة دخلها من جانب آخر.

5- خلق أسواق مصرفية وممارسة العمل فيها عن طريق إكتشاف أنواع جديدة من الخدمات المصرفية التي يرغب فيها العملاء.

6- المساهمة في إكتشاف الفرص الإستثمارية ، ودراستها وتحديد المشاريع الجديدة التي يمكن إقامتها في نطاقها وتأسيس وترويج هذه المشاريع.

7- الإطلاع المستمر والدائم على البنوك المنافسة ومعرفة نسبة تركزها في السوق .

8- تكييف البنوك وجعلها مرنة في الإستجابة لمتغيرات السوق وتطورات احتياجات العملاء .

9- يعتبر التسويق المصرفي أداة تحليلية رئيسية في إدراك النشاط المصرفي، ويساعد العاملين في المصارف على رسم السياسات مع وضع التكتيكات، كما يقوم بمراقبة ومتابعة العمل المصرفي.

يلعب التسويق المصرفي دورا مزدوجا من خلال قيامه بجذب الودائع والمدخرات (كمادة أولية) من جهة، وتقدم القروض ومنح الخدمات المصرفية كمنتجات من جهة أخرى.

كما أنه يعتبر من الأنشطة الرئيسية في أي مؤسسة مالية وذلك لأنه يوفر قاعدة المعلومات الأساسية التي تركز عليها الأنشطة الأخرى في المؤسسة المالية⁷، والتي يتم على أساسها رسم الخطط واتخاذ القرارات، خاصة في الآونة الأخيرة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم في مجال التطورات التكنولوجية والانفتاح الاقتصادي والعولمة.

المحور الثاني: الميزة التنافسية في البنوك – مفاهيم عامة -

يشغل مفهوم الميزة التنافسية حاليا مكانة هامة في كل من مجالي الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأعمال ، فهي تعد بمثابة العنصر الإستراتيجي الذي يتيح للمؤسسة فرصة جوهرية كي تحقق أرباح مستمرة مقارنة بمنافسيها ، ففي الثمانينات بدأت فكرة الميزة التنافسية في الانتشار والتوسع وذلك بعد صدور كتابات porter التي اهتمت بدراسة إستراتيجية التنافس وأساليب تدعيم القدرة التنافسية من خلال المداخل الثلاثة المعروفة وهي مدخل القيادة بالتكلفة، إستراتيجية التميز وأخيرا إستراتيجية التركيز.

أولا: مفهوم الميزة التنافسية

الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل البنك إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين ، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، ومعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع⁸.

الميزة التنافسية هي ميزة أو عنصر تفوق البنك يتم تحقيقه في حالة إتباعه لإستراتيجية معينة للتنافس⁹.

يقصد بالميزة التنافسية للبنك الوضع الذي يتيح له التعامل مع مختلف الأسواق المصرفية ومع عناصر البيئة المحيطة به بصورة أفضل من منافسيه ، بمعنى أن الميزة التنافسية تعبر عن مدى قدرة البنك على الأداء بطريقة يعجز منافسيه عن القيام بمثلها¹⁰.

كما يعرف آخرون الميزة التنافسية على أنها تمثل قدرة البنك على إكتساح السوق المصرفية من خلال التحكم في التكاليف وأسعار عرض الخدمات مع المحافظة على جودة الخدمات المقدمة.

إن الميزة التنافسية عملية ديناميكية تتغير باستمرار بتغير مكوناتها الذاتية والتي تشمل الموارد التقنية والبشرية والنظم والنتائج ، ويمكن اعتبار البنك قادر على المنافسة إذا استطاع المحافظة على حصته في السوق أو زيادتها عبر الزمن¹¹ . وإنطلاقاً من هذه التعاريف يمكن القول أن الميزة التنافسية تتمثل في ذلك التميز الذي تحوزه المؤسسة المصرفية عن منافسيها حيث يمكنها من الاستفادة من عدة مزايا منها:

- الحصول على أرباح مرتفعة.
- تطبيق أسعار تنافسية منخفضة.
- الحصول على حصة سوقية أكبر.
- تحقيق النمو والبقاء أكبر ما يمكن.

كما أنها تتمثل في مدى قدرة البنك على صياغة وتطبيق الإستراتيجيات التي تجعله في مركز أفضل من منافسيه. ويمكن القول أن للميزة التنافسية شقين، الأول وهو قدرة التميز على المنافسين، والثاني هو القدرة على مغازلة فاعلة مؤثرة للعملاء ، ولا شك أن النجاح في الشق الثاني متوقف على النجاح في الشق الأول ، ويؤدي النجاح في الشقين معا إلى نجاح في تقديم منفعة أعلى للعميل، ومن ثم إرضاءه وهذا بدوره يقود إلى ولاء العميل ومن ثم إلى زيادة الحصة السوقية.

ثانياً: أهمية الميزة التنافسية في البنوك

في ظل التحديات التنافسية التي نتجت عن تحرير الخدمات المصرفية فإن إكتساب الميزة التنافسية وتطويرها يعتبر هدفاً إستراتيجياً تسعى البنوك لتحقيقه، حيث ينظر للميزة التنافسية على أنها قدرة البنك على تحقيق حاجات العميل المصرفي بسعر مناسب وفي وقت ومكان مناسبين ، وبالتالي فهي مجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التي تستطيع إدارة البنك تنسيقها وإستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين:

- إنتاج قيم ومنافع للعملاء - في شكل منتجات وخدمات مصرفية مختلفة - تلبي إحتياجاتهم أعلى مما يحققه المنافسون.
- التميز عن المنافسين فيما يخص الجودة والسعر.

فلقد أكد m.porter على أن الميزة التنافسية تنشأ من القيمة التي بإمكان البنك أن يخلقها لعملائه، ويمكن أن تأخذ شكل السعر المنخفض أو تقديم خدمات مصرفية متميزة مقارنة بالمنافسين ، ومن هنا يمكن التمييز بين نوعين من الميزة التنافسية:

1- ميزة التكلفة الأدنى:

وهي الميزة التي يمكن للبنك أن يحوز عليها إذا ما كانت تكاليف إنتاج وتسويق منتجاته وخدماته أقل ما يمكن ولا يمكن أن تنخفض التكاليف إلى حدها الأدنى بصفة آلية، بل ينتج ذلك عن تسيير قدرات ومهارات المسيرين تسييراً فعالاً وهذا بالإستناد إلى مجموعة من العوامل كالتحفيز، التكوين...الخ.

2- ميزة الجودة العالية:

حيث يتفوق البنك بتقديم منتجات وخدمات مصرفية متميزة وعالية الجودة وذات قيمة كبيرة في نظر العملاء على المنافسين.

ثالثاً: مداخل تطوير الميزة التنافسية في البنوك

تسعى البنوك على إحتلاف أنواعها إلى إمتلاك الميزة التنافسية وذلك برفع كفاءة وفعالية أدائها، حيث برزت مداخل مازالت تساهم في تنميتها والمحافظة عليها من خلال تلبية حاجات العملاء باستمرار أو من خلال تبني أساليب الابتكار والتطوير.

1- مدخل تلبية حاجات العملاء:

لكي تنجح البنوك في إختراق الأسواق المصرفية في ظل المناخ الإقتصادي الجديد عليها أن تعمل باستمرار وباستعمال كل الوسائل التكنولوجية على تلبية حاجات العملاء التي تتطور بشكل دائم.

إن الانفجار المتزايد في عدد المؤسسات المصرفية والذي صاحبه إنفجار تنافسي على المستوى الوطني والعالمي، جعل هدف كسب ولاء العملاء وإستمرارية تعاملهم مع البنك هدفا إستراتيجيا تسعى البنوك إلى تحقيقه، مما يستوجب دراسة وتحليل تلك الإحتياجات من خلال بحوث التسويق ومحاولة تصميم وإنتاج السلع القادرة على إشباعها بدرجة عالية وبالتالي يتطلب الأمر ما يلي:

أ- تحقيق رضا العملاء: إن قدرة البنوك على إمتلاك ميزة تنافسية مقارنة بالمنافسين مرهون بتحقيق رضا العملاء عن المنافع القادرة على تحقيق الإشباع لحاجاتهم المتنوعة والمتغيرة باستمرار من خلال الخدمة المقدمة.

ب- سرعة الإستجابة في تلبية الحاجات: وذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية ذات الجودة العالية في الوقت والمكان المناسبين وبالسعر المناسب أي:

- تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية متميزة عن ما يقدمه المنافسون.
- تقديم الخدمات المصرفية بأسعار جذابة وفي حدود إمكانيات العملاء.

ج- ضرورة تقديم الخدمات بأساليب متطورة: بمعنى قيام موظفي البنك بتقديم الخدمات المصرفية بأساليب تستجيب لرغبات وحاجات العملاء، كالشباك الموحد أو بنك الجلوس وغيرها.

2- مدخل تنمية القدرات التنافسية:

تعد القدرات التنافسية عاملا هاما في تحديد مدى نجاح البنك ، حيث تؤدي تنميتها إلى تطوير قدرة البنوك على تحقيق رضا العملاء وتلبية حاجاتهم من خلال تقديم خدمات أفضل ومتميزة دائما، وتمثل تلك القدرات في¹²:

أ- المرونة: وهي قدرة المؤسسة على تنويع منتجاتها وتسويقها في الوقت المناسب الذي يكون المستهلك في حاجة إليها، كما أن مرونة التعامل مع المتغيرات التسويقية تساعد على تحسين سمعتها وصورتها لدى المستهلك وتعزز ولاءه لمنتجاتها.

ب- الإنتاجية: يؤدي الإستثمار والإستغلال الأمثل للأصول المادية والمالية والتكنولوجية والبشرية للبنوك إلى زيادة الإنتاجية، وتحقيق أفضل المخرجات وأجودها بأقل تكلفة ممكنة ، مما يؤثر إيجابيا على ميزة البنك التنافسية.

ج- الزمن: يعتبر الزمن في إدارة الخدمات ميزة تنافسية أكثر أهمية مما كان عليه في السابق، فالوصول إلى العميل أسرع من المنافسين يمثل ميزة تنافسية ويمكن تحديد الميزات التنافسية والتي تمثل جوهر المنافسة على أساس عنصر الزمن كالآتي:

- تخفيض زمن تقديم المنتجات الجديدة في الأسواق ويتحقق ذلك من خلال إختصار زمن دورة حياة المنتج أو الخدمة المصرفية.

- تخفيض زمن تحويل وتغيير العمليات، أي ضرورة إحداث المرونة في عملية إنتاج الخدمات.
- تخفيض زمن الدورة للعميل، وهي الفترة الممتدة بين تقديم الطلب وتسليم الخدمة.

د- الجودة العالية: بهدف البقاء في الأسواق وتنمية الموقف التنافسي يلزم البنوك تبني نظام الجودة الشاملة الذي يضمن إستمرارية الجودة العالية في السلع والخدمات والوظائف والعمليات رغم تزايد الضغوط التنافسية وشدها.

المحور الثالث: أثر جودة الخدمات المصرفية في إكتساب الميزة التنافسية للبنوك

في بداية هذا القرن عرفت الصناعة المصرفية تحولات سريعة أثرت على مختلف الأنظمة المصرفية في العالم مما يحتم عليها التأقلم مع هذا المناخ الإقتصادي الجديد ، وإعتماد إستراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التنافسية المتزايدة ، وأصبح تطوير الخدمات المصرفية والإهتمام بجودة الخدمات وتحقيق رغبات العملاء أحد المدخل الرئيسية لزيادة وتطوير القدرة التنافسية للبنوك. وتعتبر إدارة الجودة الشاملة منظومة فكرية جديدة أو نموذجاً إرشادياً وتغييراً كبيراً في التفكير والممارسة الإداريين ، إنها فلسفة إدارية أو مجموعة من المبادئ التي يمكن للإدارة أن تتبناها من أجل الوصول إلى أفضل أداء ممكن ، كما أن تطبيقها يؤدي إلى إكتساب وتنمية الميزة التنافسية للبنوك

أولاً: أهمية جودة الخدمات المصرفية

لقد تصدر موضوع جودة الخدمة المصرفية إهتمامات الكثير من الباحثين الأكاديميين والممارسين على حد سواء ، وقد نتج عن ذلك العديد من الدراسات التي عاجلت هذا الموضوع ، فمنها ما انصب إهتمامها على وضع تعريف لجودة الخدمة وإيضاح مفهومها ، ومنها ما ركزت على أبعاد جودة الخدمة وطرق قياسها.

فمعظم التعاريف تدور حول مقابلة توقعات العملاء ، كما تدور حول المقارنة بين ما يرغبه العملاء في صورة توقعات وبين إدراكهم لمستوى جودة الخدمة الذي يعكس مدى توافر تلك التوقعات، أي أنها مقياس لدرجة تطابق الأداء الفعلي مع توقعات العملاء.

1- مفهوم جودة الخدمات المصرفية :

تعبر جودة الخدمة المصرفية عن نوعية الخدمات المقدمة المتوقعة والمدركة والتي تمثل المحدد الرئيسي لرضا العملاء، إذن فجودة الخدمة المصرفية تعتبر مقياس للدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة المقدمة للعملاء ليقابل توقعاتهم، وبالتالي فإن تقديم خدمة ذات جودة متميزة يعني تطابق مستوى الجودة الفعلي مع توقعات العملاء لأبعاد جودة الخدمة ومستوى الأداء الفعلي الذي يعكس مدى توافر تلك الأبعاد بالفعل في الخدمة المقدمة لهم.

2- أبعاد جودة الخدمة المصرفية:

لقد أوضح بعض الباحثين في هذا المجال أن الجودة في قطاع الخدمات وخصوصا المؤسسات المصرفية تشتمل على ثلاثة أبعاد وهي¹³:

أ- الجودة المادية: تتعلق بالبيئة المحيطة بتقديم الخدمة.

ب- جودة المنظمة (البنك): تتعلق بصورة البنك والانطباع العام عنه من قبل العملاء.

ج- الجودة التفاعلية: تتعلق بمستوى العلاقة ودرجة التفاعل بين العميل ومقدم الخدمة.

لقد أثبتت هذه النتائج مدى اتفاقها مع ما توصل إليه باحثون آخرون ومنهم (Gronross 1984) من أن هناك ثلاثة أبعاد رئيسية للحكم على جودة الخدمة وتتمثل هذه الأبعاد في¹⁴:

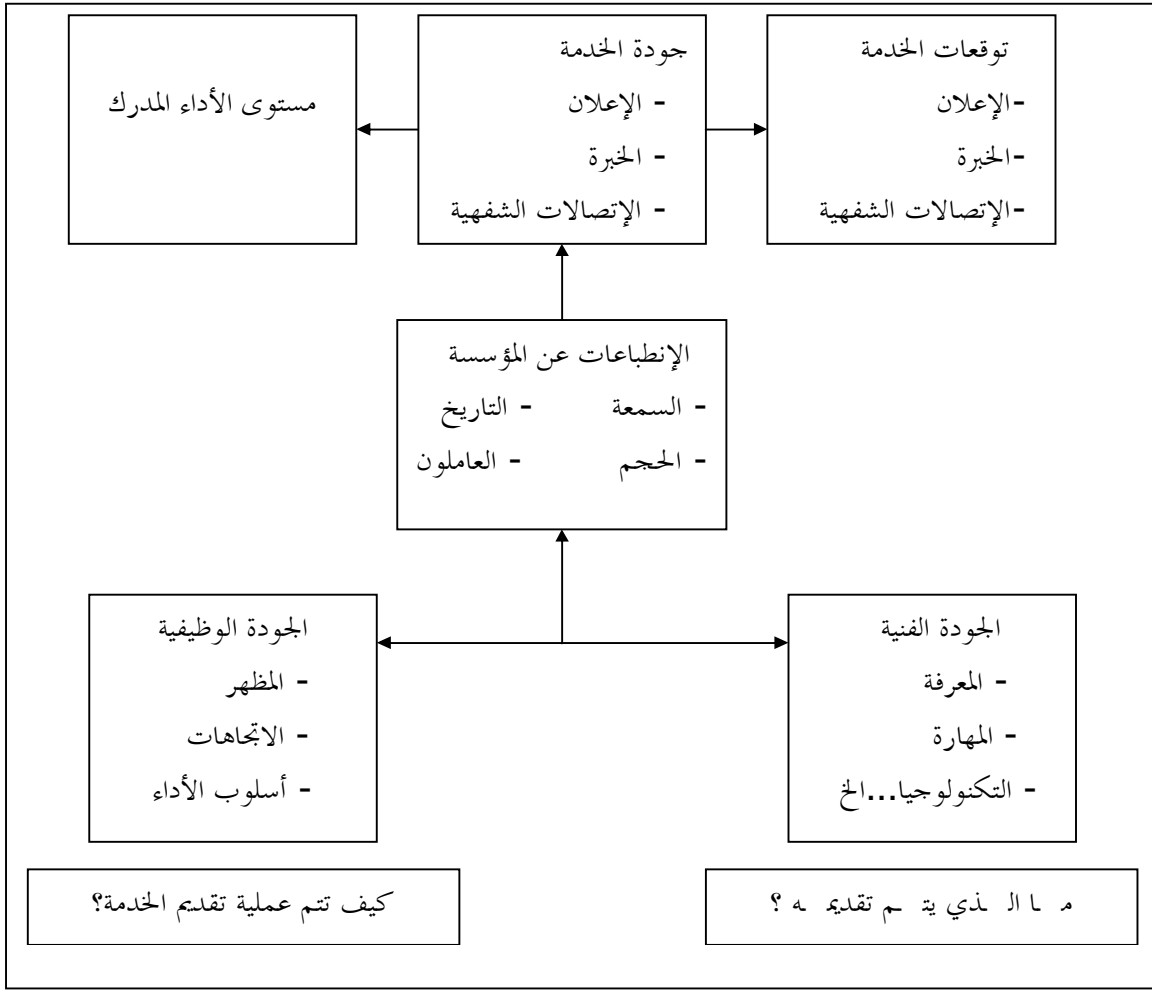
1- الجودة الفنية: والتي يرى أنه يمكن الوصول إليها عن طريق الإجابة على التساؤل المطروح أمام مسئولي البنك - ما الذي يتم تقديمه للعميل ؟- وهذا البعد يختص في الصورة النهائية للخدمة المقدمة إلى العميل والذي يمكن قياسه بشكل موضوعي عن طريق العميل نفسه.

2- الجودة الوظيفية: وهي التي ترتبط بعملية أداء الخدمة نفسها والكيفية التي يتم بها تقديم الخدمة ويعبر عنها بالتساؤل المطروح - كيف تتم عملية تقديم الخدمة ؟- حيث يتصل هذا الجانب بالتفاعل بين مقدم الخدمة والعميل، ويعد هذا البعد أهم أبعاد الجودة والذي يشتمل على سلوك موظف الخدمة باعتبار أن هذه الأخيرة عبارة عن أداء وليس منتج مادي، وعليه فإن الاهتمام بتدريب وتكوين موظفي البنك في التعامل مع العملاء يعتبر البنك الشغل الشاغل لإدارة التسويق على مستوى هذه البنوك.

3- الصورة الذهنية للبنك: وهي الصورة التي تعكس إنطباعات العملاء حول البنك، وأن الصورة الذهنية لدى العملاء تتكون من الجودة الفنية والجودة الوظيفية للخدمات التي يقدمها البنك والتي سوف تؤثر بشكل مباشر في أخذ صورة حول البنك المتعامل معه.

والشكل التالي يوضح هذه الأبعاد:

الشكل رقم 01: الأبعاد الأولية لجودة الخدمة (الجودة الفنية الجودة المدركة)¹⁵



كما توصل باحثون آخرون إلى تطوير عشرة معايير أو أبعاد للحكم على جودة الخدمة المصرفية وتشتمل هذه الأبعاد على¹⁶:

1- الإعتمادية: وتعني ثبات الأداء وإنجاز الخدمة بشكل سليم، وتنفيذ البنك لوعوده نحو العميل وذلك عن طريق:

أ- دقة الحسابات والملفات وعدم حدوث الأخطاء.

ب- تقديم الخدمة المصرفية بشكل صحيح.

ج- تقديم الخدمة في المواعيد المحددة وفي الوقت المصمم لها.

د- ثبات مستوى أداء الخدمة.

2- سرعة الإستجابة من قبل العاملين: وتشير إلى رغبة وإستعداد العاملين بالبنك في تقديم الخدمة ومساعدة العملاء

والرد على إستفساراتهم والسرعة في أداء الخدمة والإستجابة الفورية لطلب العميل.

3- القدرة أو الكفاءة: وتعكس المهارة والقدرة على أداء الخدمة والتي تستمر من توافر المعلومات والإلمام بظروف

وطبيعة العمل وإمتلاك كافة المهارات الضرورية لتحقيق الأداء السليم للخدمة.

4- سهولة الحصول على الخدمة: ويتضمن هذا سهولة الإتصال وتيسير الحصول على الخدمة من طرف العميل وذلك بقصر فترة إنتظار الحصول على الخدمة وملائمة مواعيد عمل البنك ، وتوفر عدد كافي من منافذ الحصول على الخدمة.

5- اللباقة: وتعني أن يكون موظفي البنك وخاصة من لهم إتصال مع العملاء على قدر من الإحترام وحسن المظهر، والتمتع بروح الصداقة والود والاحترام للعملاء ، وتقدير ظروفهم والتعاطف معهم.

6- المصداقية: وتعني إلتزام الصديق والأمانة في التعامل مع العملاء مما يولد الثقة بين الطرفين لأن العمل المصرفي قائم على أساس الثقة ، الأمر الذي يؤدي بهم إلى أخذ صورة حسنة وإنطباع جيد نحو البنك.

7- الأمان: وتعني خلو المعاملات مع البنك من الشك والمخاطر، ويتضمن الأمان المادي والمالي والحفاظة على سرية المعلومات المتعلقة بحسابات العملاء.

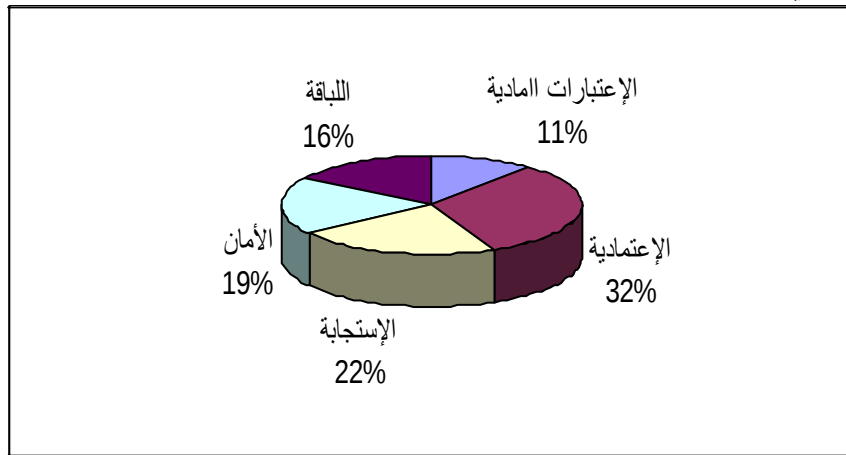
8- الإتصال: ويعني دوام إمداد العملاء بالمعلومات ومخاطبة العميل باللغة التي يفهمها، والإنصات وتأمين الحصول على المعلومات المرتدة.

9- الفهم: ويعكس الجهد المبذول للتعرف على إحتياجات العميل، ومواءمة الخدمة في ضوء تلك المعرفة، كما يتضمن هذا الجانب توفير الإهتمام الشخصي للعميل، وسهولة التعرف عليه.

10- الجوانب المادية الملموسة (المكونات المادية): وتشمل التسهيلات المادية المستخدمة في العمل من المظهر الخارجي للبنك وتجهيزه من الداخل بأحدث الأجهزة والوسائل المستخدمة في تقديم الخدمة.

وقد قامت الدراسات الحديثة بتلخيص هذه الأبعاد العشرة في خمسة فقط أطلق عليها نموذج جودة الخدمة (Servqual)، وتشمل النواحي المادية المتطورة، الإعتمادية، الإستجابة، الأمان واللباقة، ومن ناحية أخرى فقط أثبتت تلك الدراسات أنه على الرغم من النظر إلى الأبعاد الخمسة على أنها ضرورية، إلا أن الوزن النسبي لها يختلف من عميل لآخر ومن مؤسسة خدمة لأخرى، إلا أن البعد الخاص بالاعتمادية يظل في جميع الأحوال في المرتبة الأولى كأهم عنصر أو بعد يعكس جودة الخدمة، بغض النظر عن طبيعة الصناعة، وذلك مثلما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 02: الوزن النسبي لأبعاد جودة الخدمة¹⁷



كما يمكن التمييز بين خمسة مستويات لجودة الخدمة المصرفية حسب ناجي معلا¹⁸ وهي:

- 1- الجودة المتوقعة من قبل العملاء، وتتمثل في الجودة التي يرى العملاء وجوب توفرها في الخدمات المصرفية المقدمة.
- 2- الجودة المدركة من قبل إدارة البنك والتي تراها في أغلب الأحيان مناسبة.
- 3- الجودة القياسية المحددة بالمواصفات النوعية للخدمة.
- 4- الجودة الفعلية التي تؤدي بها الخدمة.
- 5- الجودة المروجة للعملاء.

فإذا تم تبني المفهوم الحديث للتسويق الذي يقوم على أساس أن البنك يجب أن يكون موجه بالعملاء، فإنه يتم تدعيم مفهوم الخدمة المصرفية كما يدركها العملاء، ويعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب نوردتها فيما يلي:

- 1- أن إدارة البنك قد لا يكون لديها دراية بالمعايير الهامة المحددة لاختيار العملاء أو نوايا الحصول على الخدمة لديهم، أو حتى الأهمية النسبية التي يولونها لكل معيار من هذه المعايير، فقد أشارت بعض الدراسات على أن البنوك تولي موضوع الخصوصية والسرية اهتماماً قليلاً في الوقت الذي يوليها العملاء أهمية كبيرة.
- 2- أن إدارة البنك ربما تخطيء في تقديرها للكيفية التي يدرك بها العملاء أداء خدمات تتنافس في تقديمها الكثير من البنوك.

- 3- أن إدارة البنوك قد لا تعترف بحقيقة أن حاجات العملاء قد تتطور إستجابة للتطور في الخدمات المصرفية المقدمة لهم، وهو ما يجعلها تعتقد أن ما تقدمه من خدمات يعتبر مناسباً.
- بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك مشكلات تعيق مسار تحقيق جودة الخدمة وهي¹⁹:

- 1- عدم رضا العميل الداخلي (مقدم الخدمة).
- 2- قصور وضعف كفاءة مقدم الخدمة.
- 3- قصور وضعف التدريب على تقديم الخدمات المستحدثة أو الإضافية.
- 4- عدم إعطاء العميل الإهتمام الكافي وإشعاره بالتفرد والخصوصية.
- 5- الإهتمام بالربحية في الأجل القصير، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاج وتسويق الخدمة والتضحية بالجودة.
- 6- قصور وضعف إتصال البنك بعملائه.
- 7- الفشل في تحديد توقعات العملاء.
- 8- عدم الإنصات لشكاوى العملاء وإهمالها.
- 9- بطئ حل مشكلات جودة الخدمة وعدم متابعتها.
- 10- المبالغة في تحديد منافع التعامل مع البنك.

ويرى بعض الباحثين أنه على البنك أن يضع مبادئ يتبعها في تحسين جودة الخدمة ويغطي بها النقص الوارد فيها، والتي أوجزوها في الآتي²⁰:

- 1- حسن إختيار الكفاءات البشرية القادرة على العمل بقلب الخادم.
 - 2- إعتبار جودة الخدمة مسؤولية جميع العاملين بالمؤسسة.
 - 3- إعتبار تحسين الجودة هدف مستمر وثابت.
 - 4- توسيع نطاق ومجال المشاركة بحيث تشمل جميع الأطراف المعنية، خاصة الموردين ومصممي ومقدمي الخدمة.
 - 5- تشجيع الأفكار الجديدة الحديثة.
 - 6- وضع خطط تحسين بناء على معايير تقييم العملاء لجودة الخدمة وفي ضوء توقعاتهم السابق تحديدها.
 - 7- وضع موضوعية لتقييم الأداء تقوم على قياس كم وجود ووقت وتكلفة الأداء.
 - 8- تصميم نظم فعالة للتحفيز تسعى لتحقيق العيوب الصفرية.
 - 9- تدعيم العلاقات وروابط الثقة للمؤسسة وعملائها الداخليون والخارجيون.
 - 10- إستخدام التكنولوجيا المتطورة لتحسين جودة الخدمة.
 - 11- تحليل تكلفة الجودة وإعتبارها أداة إدارية.
 - 12- التنمية الدائمة والمستمرة لمهارات وقدرات ومعارف العاملين من خلال التكوين.
 - 13- التنسيق بين كافة الإدارات والأقسام المعنية بالخدمة.
- 3- قياس جودة الخدمات المصرفية :**

إن تقييم العملاء لجودة الخدمة المصرفية لا يتم فقط على أساس معايير ترتبط بمضمون الخدمة نفسها بل يمتد إلى الأسلوب الذي تؤدي به الخدمة ، ومن هنا برزت بعض النظريات العلمية لقياس جودة الخدمات المصرفية والتي تعتمد على مدخلين رئيسيين هما²¹ :

أ- المدخل الإتجاهي: يركز هذا المدخل على أساس أن جودة الخدمة تمثل مفهوماً إتجاهياً يتصل بالرضا ولكنه ليس مرادفاً له، كما أنه يرتبط بإدراك العميل للأداء الفعلي للخدمة المقدمة ، فبالرغم من أن الباحثين يعترفون بأهمية إدراك العملاء لجودة الخدمة ، إلا أنهم يرون أن لكل من جودة الخدمة ورضا العميل مفهوماً يختلف عن الآخر. والتفسير الشائع لهذا الاختلاف يتمثل في أن جودة الخدمة كما يقيمها ويدركها العملاء هي شكل من أشكال الإتجاه الذي يعتمد على عملية تقييم تراكمية بعيدة المدى²².

أما الرضا فإنه يمثل حالة نفسية عابرة وسريعة الزوال. ويرى باحثون آخرون أن العملاء يشكلون إتجاهاتهم إزاء الخدمة على أساس خبراتهم السابقة ، ولهذا فإن هذا الإتجاه يتكيف طبقاً لمستوى الرضا الذي حققه من خلال تعامله مع المؤسسة الخدمية. وقد أكدت نتائج عدد من الدراسات كفاءة إستخدام الأداء الفعلي للخدمة المدركة من قبل العملاء كمقياس لجودة الخدمة.

ويميز بعض الباحثين ضمن هذا الإتجاه ثلاثة أبعاد مختلفة وهي²³:

البعد المادي، المرافق والتسهيلات والأفراد القائمون على أداء الخدمة، هذه الأبعاد الثلاثة تم إضافتها إلى عناصر المزيج التسويقي المصرفي المعروفة.

ب- **مدخل نظرية الفجوة Servqual** : يقوم هذا المدخل على أساس أن الفرق بين توقعات العملاء بشأن الخدمة وبين إدراكاتهم الفعلية لها يحدد مستوى جودة الخدمة، وعليه فإن مستوى جودة الخدمة يتحدد بالفرق بين الجودة المتوقعة والخدمة المدركة (الأداء الفعلي)، بمعنى آخر أن جودة الخدمة تعني مسايرة توقعات العملاء والإرتقاء إليها بشكل مستمر. وقد أوضحت إحدى الدراسات الشاملة أن جودة الخدمة المدركة تتحرك على مدى يتراوح بين الجودة المثلى إلى الجودة المقبولة. وبناءً عليه فإن جودة الخدمة تقاس على النحو التالي:

أ- إذا كانت الجودة المتوقعة أكبر من جودة الخدمة المدركة (الأداء الفعلي) فإن جودة الخدمة المقدمة تكون أقل من مرضية وتتجه نحو عدم قبولها من جانب العملاء.

ب- إذا كانت الجودة المتوقعة مساوية لجودة الخدمة المدركة فإن جودة الخدمة تكون مرضية ومقبولة في هذه الحالة.

ج- إذا كانت الجودة المتوقعة أقل من الجودة المدركة، فإن جودة الخدمة تكون أكثر من مرضية وتتجه نحو الجودة المثالية التي يريدها العملاء بشكل مستمر.

وقد تضمن هذا النموذج أنواع من الجودة وهي:

- **الجودة المتوقعة**: وتمثل توقعات العميل لمستوى جودة الخدمة، وتعتمد على إحتياجات العميل وخبراته وتجاربه السابقة وثقافته وإتصاله بالآخرين.

- **الخدمة المدركة**: وهي تقدير العميل لأداء الخدمة الفعلي (الخدمة الفعلية المقدمة له) والتي تعتمد إلى حد كبير على مدى توقع العميل ، فمثلاً إذا كانت الخدمة المصرفية الفعلية تقدم للعميل في 10 دقائق ، فإذا كان يتوقع الحصول عليها في زمن أكبر (15 دقيقة مثلاً) فإن العميل يدرك الخدمة المصرفية على أنها منخفضة الجودة.

- **الخدمة الفعلية المقدمة للعميل**: وتعني أداء العاملين بالبنك للخدمة وتقديمها طبقاً للمواصفات التي حددها البنك، وهي تتوقف على مهارة العاملين وحسن تكوينهم وتدريبهم وقد تختلف الخدمة المقدمة وجودتها من بنك لآخر وفي نفس البنك من عامل لآخر ، وقد تختلف بالنسبة للعامل الواحد حسب حالته ونفسيته ومدى إرهاقه في العمل.

ثانياً: إدارة الجودة الشاملة مصدر الميزة التنافسية

1- مفهوم إدارة الجودة الشاملة: يعتبر مفهوم إدارة الجودة الشاملة من أكثر المفاهيم الإدارية حداثة، وإذا ما أحسن تطبيقه فإنه سيشكل فرصة قوية لإحداث التغييرات الجذرية والمبرمجة داخل المؤسسة.

وتعني إدارة الجودة الشاملة جميع الوظائف التي يقوم بها الأفراد في جميع المستويات الإدارية في التنظيم منذ البدء في الإنتاج (سواء سلعة أو خدمة) حتى الإنتهاء منه، وهي " شاملة " لتأثيرها على كل شيء في المؤسسة ، وشمولها كل فرد في التنظيم من أعلى الهرم الإداري إلى أسفله ، وهي " كلية " لأنها تتطلب الإلتزام والممارسة في كل نشاطات المؤسسة ومن العاملين كافة.

وقد اختلف الكتاب حول تعريف محدد لهذا المفهوم ، إلا أنهم إتفقوا حول بعض جوانبه الأساسية، ومن هذه

التعريفات:

تعريف crosby الذي يرى أن إدارة الجودة الشاملة هي المنهجية المنظمة لضمان النشاطات التي تم التخطيط لها مسبقاً ، فهي الأسلوب الأمثل الذي يساعد على منع وتجنب حدوث المشكلات ، وذلك من خلال التشجيع على السلوكيات الجيدة ، إضافة إلى الإستخدام الأمثل لأساليب التحكم ذلك أن تحفيز وتشجيع السلوك التنظيمي الأمثل في الأداء بكفاءة وفعالية يساعد على منع مختلف مشكلات الأداء في المؤسسة²⁴.

بينما يعرفها kaluzny بأنها الطريقة النظامية في تخطيط وتنفيذ عملية التحسين المستمر للخدمات التي تركز على إرضاء العميل وتلبية توقعاته وتحديد المشكلات والتعرف عليها وزيادة الشعور بالإنتماء لدى العاملين ، ودعم فكرة المشاركة في إتخاذ القرار من خلال تطبيق أدوات تحليلية وإحصائية لجمع البيانات عن مختلف نشاطات البنك لتسهيل عملية الإتصال وإتخاذ القرار.

وحسب تعريف معهد الجودة الفدرالي الأمريكي لإدارة الجودة الشاملة فهي نظام تسيير إستراتيجي متكامل يسعى لتحقيق رضا العميل بمشاركة جميع العاملين ، ويقوم بإستخدام مختلف الطرق الكمية لتحسين العملية الإدارية بشكل مستمر. كما أن الجودة الشاملة حسب juran ليست برنامج بل نظام تسييري يستخدم ويطبق أدوات تم تطويرها وتطبيقها بصورة فعالة على المؤسسة ، مع إحداث تغيير في توجهات العاملين ومستويات التشغيل اليومية، ولنجاح تطبيق هذا النظام يجب على جميع الأقسام الإلتزام طويل الأجل بالجودة²⁵. إنطلاقاً من هذه التعاريف فإن الجودة الشاملة هي:

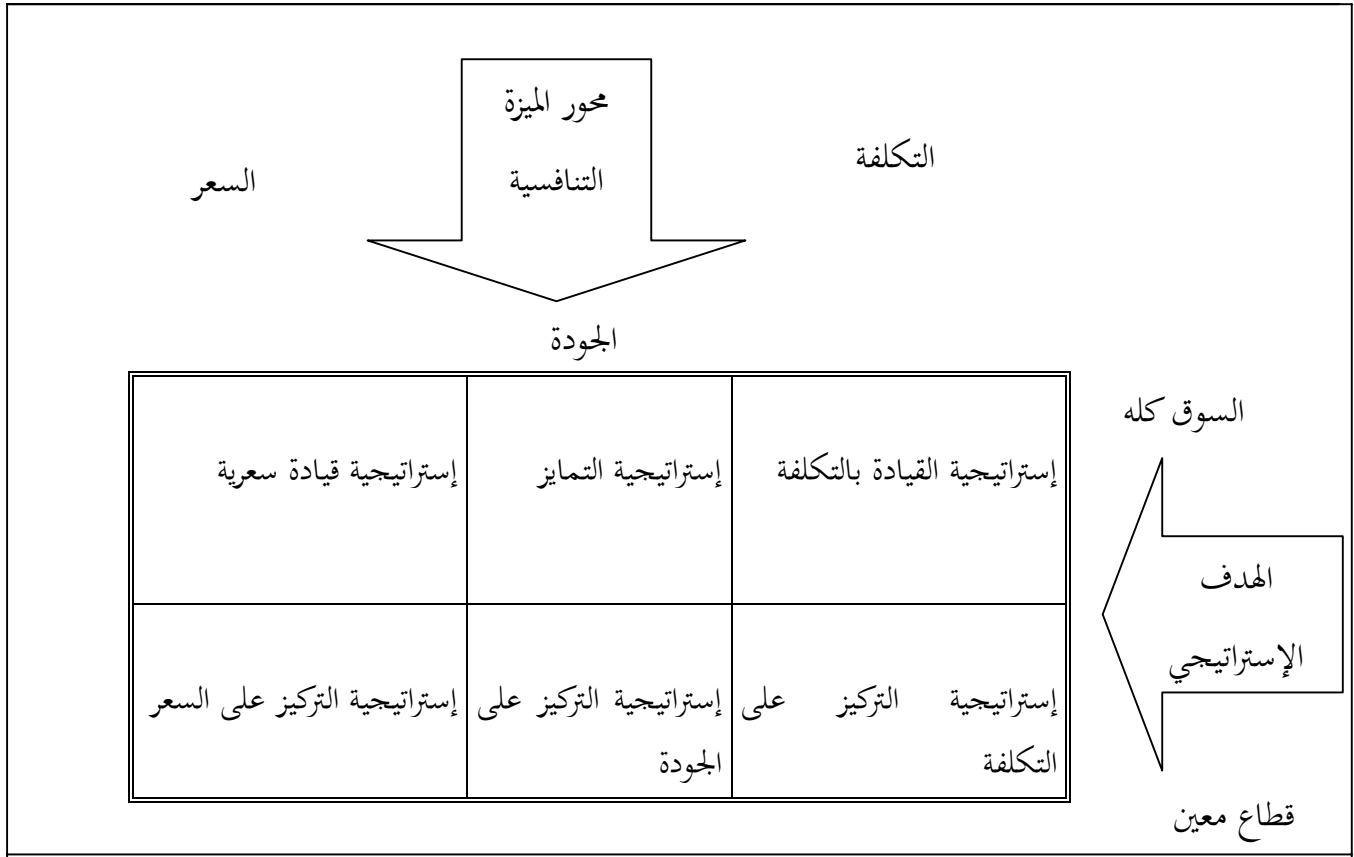
- 1- أسلوب تفكير، ومنهج عمل، وطريقة تحدد كيفية إدخال التطوير والتحسين المستمر على مسار الأداء العام.
 - 2- توجيه للسلوك، والإلتزام بالتغيير والتطوير والتحسين لتحقيق أعلى جودة وأفضل وضع تنافسي للمؤسسة.
 - 3- إستراتيجية تهتم بتغيير بعض الإجراءات والسلوكيات الإدارية السائدة لتحل محلها ثقافة وسلوكيات الجودة ، التي تبرز ملامح شخصية المؤسسة ورؤيتها المستقبلية وتوجهاتها وقيمها الشخصية والتنظيمية.
- وكخلاصة لهذه التعاريف يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة بأنها نظام يستخدم مجموعة من الفلسفات الفكرية والعمليات الإدارية والموارد المالية والبشرية بهدف تلبية إحتياجات العملاء، مع الإلتزام بإرضائهم وبالتالي تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية وإمتلاك ميزة تنافسية مستدامة.

ثالثاً: إستراتيجيات الميزة التنافسية في البنوك

يندرج تحت عنصر الميزة التنافسية ثلاثة محاور رئيسية هي: التكلفة، الجودة والسعر والتي توافق ثلاثة إستراتيجيات، إستراتيجية القيادة بالتكلفة، إستراتيجية التمايز وإستراتيجية التركيز.

إن إختيار الإستراتيجية الملائمة لا يتوقف على محور الميزة التنافسية ولكن يتوقف على الهدف الإستراتيجي للبنك بالنسبة لنطاق السوق، حيث يمكن للبنك أن يستهدف السوق كله كما يمكن أن يستهدف قطاع معين منه، ويمكن الربط بين محاور الميزة التنافسية والسوق المستهدفة كما هو موضح في الشكل الموالي بهدف عرض البدائل الإستراتيجية المتاحة أمام البنوك.

الشكل رقم 03: البدائل الإستراتيجية في حالة الميزة التنافسية²⁶



1- إستراتيجية القيادة بالتكلفة: تستند هذه الإستراتيجية على فكرة إلزام البنك بأن يكون المنتج الأقل تكلفة في القطاع الذي يعمل فيه مع الحفاظ على مستويات متوسطة نسبيا من التميز²⁷، أي يركز البنك على ترشيد تكاليف إنتاج وتسويق الخدمات حتى يمكنه إكتساب ميزة تنافسية عن طريق تخفيض أسعار خدماته عن أسعار خدمات البنوك المنافسة ، وتستعين البنوك بمنحنى تعلم يطلق عليه "منحنى الخبرة التكاليفية" الذي يعتبر من بين المحددات التي يمكن إستخدامها في تحقيق ميزة التكلفة الأقل بالمقارنة مع المنافسين، وإذا ما تم تطبيق هذه الإستراتيجية بنجاح فإن البنك يستطيع أن يحقق ويحافظ على القيادة في التكلفة، مما يساعده على تسعير منتجاته وخدماته بطريقة تنافسية يتفوق بها سعريا على المنافسين، ومن ثم يصبح قائدا في مجال نشاطه بسبب تميزه تكاليفيا.

2- إستراتيجية التمايز: تبنى هذه الإستراتيجية على فكرة رئيسية وهي التميز بطريقة فريدة تجتهد التقدير من العملاء، أي يركز البنك ضمن هذه الإستراتيجية على تقديم خدمات متميزة وذات قيمة أعظم للعملاء ، بسعر مرتفع يكون العملاء راغبون ومستعدون لدفعه مقابل حصولهم على تلك الخدمة ، أي أن تكون جودة الخدمة المصرفية التي يقدمها البنك أعلى من تلك التي يقدمها المنافسين مع تعادل الأسعار ، ويمكن تحقيق ذلك بالعديد من الطرق نذكر من أهمها²⁸:

1- تقديم خدمات مصرفية تكميلية جديدة غير معلومة للمنافسين.

2- جعل حصول العملاء على الخدمات المصرفية أكثر سهولة.

3- التطوير المستمر لجودة الخدمات المصرفية الحالية.

تعتبر هذه الإستراتيجية فعالة في المدى القصير، إلا أنها لا تضمن التمايز في المدى الطويل ويرجع ذلك إلى تقليد الخدمات المصرفية. لذلك يتم الأخذ بإستراتيجية الجودة الفنية والتي تعتبر حجر الأساس لكل أنشطة البنك من أجل الحفاظ على جودة فنية متميزة للخدمة، ويعني أيضا أن تصبح الميزة التنافسية معتمدة كلياً على الحل الفني المتميز الذي تحققه الخدمة للعملاء دون إعتبار السعر من خلال أبعاد الجودة.

3- إستراتيجية التركيز: تركز البنوك في ظل هذه الإستراتيجية على خدمة قطاعات محدودة من السوق بدلا من التعامل مع السوق ككل ، وتعتمد هذه الإستراتيجية على إفتراض أساسي وهو إمكانية قيام البنك بخدمة قطاعات محدودة بشكل أكثر فاعلية وكفاءة عما هو عليه الحال عند قيامه بخدمة السوق ككل ويتم تحقيق الميزة التنافسية في ظل إستراتيجية التركيز من خلال:

1- إما تقديم منتجات وخدمات مصرفية بأسعار أقل.

2- أو تقديم منتجات وخدمات متميزة بالمقارنة مع المنافسين.

ويمكن القول أن كل إستراتيجية تنافسية تختلف تماما في إكتسابها للميزة التنافسية وفي الحفاظ عليها، ويوضح الجدول التالي المقارنة بين الإستراتيجيات التنافسية الثلاثة والميزة التنافسية لكل منها.

الجدول رقم 01 : الإستراتيجيات التنافسية الثلاثة²⁹

الميزة التنافسية	الإستراتيجية التنافسية	السوق المستهدف	
إدراك الزبائن لانخفاض أسعار منتجات المؤسسة عن منافسيها.	القيادة في التكلفة		
إدراك الزبائن للشيء الفريد الذي تقدمه المؤسسة.	التمييز		
إدراك الزبائن في قطاع المؤسسة للشيء الفريد الذي تقدمه المؤسسة.	التركيز		
		جميع قطاعات السوق	قطاع معين من السوق

الخاتمة:

لقد تغيرت نظرة البنوك نحو وظيفة التسويق وتزايد الإهتمام بتطبيق المفاهيم والأساليب التسويقية الحديثة، ووفقا لذلك مر التسويق المصرفي بعدة مراحل بدأت بمرحلة الترويج لتصل إلى مرحلة المفهوم الاجتماعي للتسويق. كما أن دخول التكنولوجيا مجال العمل المصرفي أدت إلى ظهور إتجاهات جديدة في مجال تسويق المنتجات والخدمات المصرفية، أضفت عليها أبعاد جديدة إنطوت في مجملها على عنصر الجودة، فجودة الخدمة هي أساس ثقة العميل في صناعة لا تقوم إلا على الثقة، وجودة الخدمة لا تأتي إلا بتبني فلسفة الجودة الشاملة، ومن هنا فإن الكثير من البنوك تبنت أسلوب إدارة الجودة الشاملة بغية إكتساب قدرات تنافسية تمكنها من المحافظة على حصصها السوقية. وهو الأمر الذي يجب أن تأخذ به البنوك الجزائرية لتستطيع مواجهة تداعيات وتحديات المنافسة بعد تحرير وإنفتاح السوق المصرفية الجزائرية.

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أنه في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم في مجال التطورات التكنولوجية والإنفتاح الاقتصادي والعولمة والتي كان نتيجتها بروز المنافسة التي ألفت بضالها على الصناعة المصرفية، أصبح التسويق المصرفي أحد الوظائف الأساسية إن لم نقل الإستراتيجية للمؤسسة المصرفية نظرا للدور الذي يلعبه ليس على مستوى المؤسسة المصرفية فحسب وإنما على مستوى الإقتصاد أيضا، وأداة تعتمد عليها البنوك في تصريف منتجاتها وخدماتها نحو كافة شرائح السوق بما يؤدي في النهاية إلى مقابلة إحتياجات ومتطلبات العملاء بالرغم من تعددها وتغيرها وتعقدتها وفي أوقات حقيقية.

الهوامش:

- 1- زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004-2005، ص 09
- 2-Englewood chiffs، new jersey prentice-hall inc، 1994، p:10. p.kotler ، **marketing management**، analysis ،planing implementation and control
- 3- Sylvie de cousserrgues ، **gestion de la banque** ، edition dunod ، paris، 1992، p:219
- 4- ناجي معلا ، أصول التسويق المصرفي، دار الصفاء ، عمان ، 1994، ص 19.
- 5- الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك (النظرية و التطبيق) ، الطبعة الرابعة ، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1998، ص 179.
- 6- أنظر في ذلك:
- محمد إبراهيم عبيدات ، تطوير المنتجات الجديدة (مدخل سلوكي)، الطبعة الثانية، دار وائل ،الأردن، 2004 ، ص 14.
- مأمون نديم عكروش ، تطوير المنتجات الجديدة (مدخل إستراتيجي متكامل و عصري)، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2004 ، ص 463.
- 7- زياد رمضان ومحفوظ جودة ،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، الطبعة الثانية، دار وائل ، الأردن، 2003، ص 303.
- 8-porter، **l'avantage concurrentiel**، paris ، dunod ، 1999، p49 .
- 9- نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص 37.
- 10- طارق طه ، إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 117.
- 11- أحمد سيد مصطفى ،التنافسية في القرن الحادي والعشرين ، دار الكتب ، القاهرة ، 2003، ص 12.
- 12- سمالي محضيه ، إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الإقتصادي الجديد، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، يومي 22-23 أفريل 2003، الكتاب الثالث ، ص 176.
- 13- عصام الدين أمين أبو علفة ، التسويق - المفاهيم والإستراتيجيات - (النظرية والتطبيق)، مؤسسات هورس الدولية، 2002، ص 498.
- 14- عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية ، دار البيان، القاهرة، 1999، ص 342.
- 15- عصام الدين أمين أبو علفة، التسويق ،مرجع سابق، ص 499
- 16- عوض بدير الحداد، تسويق الخدمات المصرفية، مرجع سابق، ص 343-345.
- 17- نفس المرجع سابق، ص 345.
- 18- ناجي معلا ، قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية في الأردن، العدد الثاني ، مجلة الدراسات المصرفية والمالية ، عمان ، جوان 1998، ص 361 .
- 19- عصام الدين أمين أبو علفة، التسويق، مرجع سابق، ص 507.
- 20- نفس المرجع السابق، ص 508.
- 21- عبد الرحيم ليلي، أهمية التسويق في تأهيل وتحسين القدرة التنافسية للبنوك - حالة بنك بدر - رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون - تيارت -، 2007، ص: 105.
- 22- ناجي معلا، قياس جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية في الأردن، مرجع سابق، ص 363.
- 23- نفس المرجع سابق، ص 364.

- 24- محمد زيدان ، دور التسويق في القطاع المصرفي ، مرجع سابق ، ص109.
- 25- سملاي يحضيه ، إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص178.
- 26- محمد سعيد المصري ، إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002، ص 202.
- 27- محمد بن عبد الله العوض ، إستراتيجيات التسويق التنافسية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الأول حول التسويق في الوطن العربي (الواقع و آفاق التطوير) ، الشارقة ، يومي 15-16 أكتوبر 2002.
- 28- محمد سعيد المصري ، إدارة و تسويق الأنشطة الخدمية ، مرجع سابق ، ص ص 202-203.
- 29- السيد غراب ك، نظم المعلومات الإدارية (مدخل إداري)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999، ص 120.

التحليل الإحصائي لسوق العمل في الجزائر

أرزي فتحي

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة سعيدة / الجزائر

بلعربي عبد القادر

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة سعيدة / الجزائر



ملخص:

ففي نفس الوقت الذي تؤول فيه البطالة إلى التراجع كما فان معدلاتها تزداد نوعا بازدياد المستوى التعليمي وهو ما يعبر عن أحد مفارقات الاقتصاد الجزائري، فتبلغ ذروتها عند فئة الشباب ما دون 30 سنة بطالة ورغم تراجعها على المستوى الإجمالي بانتقالها من 13.8% سنة 2008 ثم 10% سنة 2011 إلا أن تراجعها لم يشفع لها حيث اعتبرها مما جعل تقرير المكتب الدولي للعمل من بين أعلى نسب البطالة في العالم خاصة في كنف وجود برامج إنعاش وأجهزة توفير مناصب الشغل كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ وأنماط الشغل الانتظاري ANEM وإدماج الشباب CID وغيرها من الأجهزة التي لم تتمكن لحد الساعة من كبح جموح البطالة النوعية ومن تم كبح زحف بطالة الشباب فتقدر نسبتها بـ 74% للفئة الأقل من 30 سنة و80% لتلك الفئة الأقل من 40 سنة... فأمام التحديات هل سيكون بمقدور القائمين على سوق العمل إيجاد معادلة مناسبة ساحمة بتوفير مناصب الشغل بالقدر الكافي السامح بامتصاص البطالة خاصة المتعلقة منها بالشباب المؤهل؟ وعندما نحصى أكثر من مليون ونصف مليون طالب مسجل في الجامعة الجزائرية فإننا نجد أكثر من علامة استفهام حول قدرة سوق العمل في استيعاب هذا الزخم من العمالة التي ستسهل على القطاع غير الرسمي أكثر منه في القطاع الرسمي خاصة في الوسط الحضري. من هنا فان هدف من الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى القطاع الحضري لمدينة تلمسان [جوان / 2011] والتي مس عينة مكونة من 410 فرد يكمن في إبراز اتجاهات سوق العمل الجزائري ومدى تأثير شتى المتغيرات ذات التأثير الجوهري والفاعل في معدل البطالة والمنحصرة في كل من حجم السكان، الإنفاق العام، الناتج المحلي، وأسعار البترول.

Abstract:

Paradoxical as it may seem, Algeria's unemployment rate rises with the level of education especially among young people under 30 years (73.4% according to ONS, 2009). Given this situation it was necessary to explain the inability of political jobs to absorb this surplus labor even through precarious positions. In other words, how the surplus, not finding childcare facilities towards the formal sector can survive in the city? Therefore, the objective of our field study conducted at the level of the urban sector of the city of Tlemcen [June / 2011], which touched a sample composed of 410 individual is to demonstrate the labor market of Algeria and the impact of various variables with significant influence and effective in the rate of unemployment and represented in both size population, public spending, GDP, and oil prices.

تقديم:

لا غرو أن حالات اللا استقرار التي عرفت الجزائر جعلتها واحدة من الدول المهددة بالبطالة آفة هذا العصر التي لا تزال شاهدة إلى يومنا هذا عن النقص الكبير في الوسائل والإمكانيات الإنتاجية ذات العلاقة المتصلة بموارد الشغل خاصة بعد تراجع إسهامات القطاعات الحيوية الفعالة، وفشل أغلب الاستراتيجيات التنموية الموجهة نحو التصنيع الحديث للشروع في أولى خطوات التنمية الاقتصادية بشكل مكثف. مما عجل بدخول البلاد منطقة اضطراب واستدعى ضرورة البدء في سلسلة إصلاحات كان لها وقعها على سوق العمل الجزائري، لعل أبرزها يكمن في امتداد البطالة. بطالة ورغم تراجع معدلها الإجمالي إلى عتبة 10% (ONS, 2010) إلا أن بطالة الشباب بقيت في حدود عالية مما جعل تقرير المكتب الدولي للشغل لنفس السنة يصنفها ضمن أعلى النسب في العالم، وتبقى كذلك في وجود برامج إنعاش وأجهزة توفير الشغل.

كما أن الخوض في موضوع البطالة ليس بالأمر الهين، خاصة إذا علمنا أنه ما زال هناك اختلاف كبير عن المراد بالبطالة و عن فحواها و خصائصها. لعل أبرزها يكمن في أسلوب المعالجة حيث نجد من ينظر للمسألة نظرة إحصائية بحتة و منهم من يعالجها معالجة اقتصادية .

فبين هذا أو ذاك فالمقاربة الإحصائية تنقسم إلى مجموعتين متميزتين منطلقة من فكرة أساسية مفادها أن التدفق في سوق العمل المتمثل في تحول الأفراد من حالة العمل في سوق العمل إلى حالة البطالة هو الذي يفسر كيف يتشكل المخزون من البطالة، بحيث أن استقرار هذا الأخير عند مستوى معين هو المحدد للبطالة الهيكلية. بينما ترى المجموعة الثانية أن عدد الأشخاص العاطلين عن العمل، هو المخزون من البطالة، فهي تعتبر الاتجاه العام الذي يسلكه تطور الظاهرة عبر الزمن هو الذي يشكل البطالة الهيكلية، وحتى يتسنى لها تحديد هذه الأخيرة، تستعمل أدوات التقدير الخاصة بالسلاسل الزمنية المحددة كانت أو الاحتمالية البسيطة منها كالمتوسطات المتحركة أو الأكثر تعقيدا مثل الانحدارات الكثيرة الحدود، تقنية التصفية: لهود ريك وبريس كوت أو تصنيف بيفيريدج ونيلسون.

1- الدراسة الميدانية لواقع البطالة

فالهدف من الدراسة الميدانية جمع المعطيات، والبحث عن المعلومات التي تساعدنا على المعرفة الدالة على ارتباط المتغيرات التي تؤثر في سوق العمل الجزائري، والسبب في اختيار هذه التقنية هو قدرة تأثيرها على الحقيقة، من خلال التحليل الفعلي والملاحظة الميدانية بعدما انطلقنا من تخمينات و توقعات. لذلك يبقى أسلوب التحري دقيقا هدفه تحضير عينة قادرة على إثراء الدراسة بتفاصيل أكثر واقعية، قابلة للقياس.

2 - تحليل النتائج المتحصل عليها:

أ - الجنس، السن و المستوى التعليمي:

* الجنس

الجدول رقم 1: تقسيم العاطلين عن العمل حسب الجنس

		Frequency	Percent	Valid percent	Cumulative Percent
Valid	Homme	206	50,2	50,2	50.2
	femme	204	49,8	49,8	100.00
	Total	410	100,0	100,0	

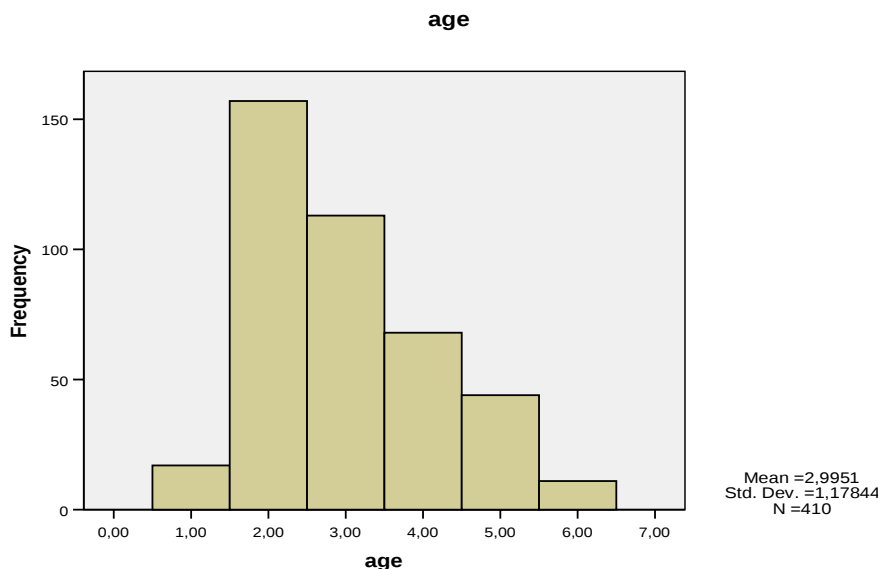
المصدر: مخرجات برنامج spss

التفسير:

حسب ما يشير إليه الجدول أعلاه فالبطالة هي شبه متكافئة بين الجنسين، فتقدر نسبتها على سبيل الذكر بنحو 50.2 % عند الذكور أي ما يوافق نصف الشريحة المستجوبة البالغ مجموعها 410 فرد و ما يمثل 49.8% عند الإناث ما يعادل 204 أنثى وذلك راجع إلى ارتفاع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري بسبب تخلص المجتمع الجزائري من العادات و التقاليد القديمة .

* السن

الشكل الهندسي رقم 1: السن



التفسير:

حسب نتائج الدراسة الميدانية، فلقد جاءت نتائج التحقيق الميداني لتؤكد صحة الفرضيات المتبناة، بحيث أوضحت البطالة في بلادنا إن أمكن التعبير عن ذلك شابة فتحكم قبضتها عند فئات الشباب ما دون 30 سنة فتقدر

نسبتها بـ 65.9 % وعند الفئة التي يقل متوسط عمرها عن الأربعين بنحو 82.5 % وهي نسبة جد عالية تسمح لنا بالجزم على أن البطالة هي شابة.

* المستوى التعليمي

الجدول رقم 2: تقسيم العاطلين عن العمل المستوى التعليمي

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	Illiterate	16	3,9	3,9	3,9
	Prim	12	2,9	2,9	6,8
	Moyen	57	13,9	13,9	20,8
	Second	101	24,6	24,7	45,5
	Univer	222	54,1	54,3	99,8
	6,00	1	,2	,2	100,0
	Total	409	99,8	100,0	
Missing	System	1	,2		
Total		410	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

أما عن المستوى التعليمي حسب ما يشير إليه الجدول البياني أعلاه فمن السهل علينا استنتاج نزوح البطالة إلى التزايد كلما ازداد المستوى التعليمي، فيقدر معدل البطالة عند أصحاب المستوى الجامعي بـ 54.1 %، أما عند ذوي المستوى الثانوي فتقدر البطالة في وسطهم بـ 24.6 % أي تقريبا نصف الشريحة الجامعية المستجوبة، أما بالنسبة لباقي الفئات أصحاب المستوى الثانوي والابتدائي فتساوي بالترتيب 13.9 % ثم 2.9 %، فأمام كل هذه المعطيات يمكن الجزم بأن البطالة ليست شابة فقط وإنما نوعية أيضا، مما يطرح أكثر من تساؤل عن مصير هذه الفئات أمام تزايد معدلات البطالة.

ب- فرص العمل المتاحة:

الجدول رقم 3 : فرص العمل

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	oui	213	52,0	52,3	52,3
	non	192	46,8	47,2	99,5
	5,00	2	5	5	100,0
	Total	407	99,3	100,0	
Missing	System	3	7		
Total		410	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

حسب حيثيات الاستقصاء الميداني فإن ما نسبته 213 فرد قد سبق له وأن شغل مناصب عمل من قبل، بحيث أن الأغلبية الساحقة البالغة نسبتها 65.7% تؤكد أن الممارسة كانت من خلال الفرص الممنوحة من قبل الأجهزة والوكالات المكلفة بمواجهة البطالة كجهاز تسيير القروض المصغرة ANGEM أيضا الوكالة الوطنية للشغل ANEM، أيضا جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بنسبة 28.3% إضافة إلى باقي الأجهزة كما تجدر الإشارة إلى أن شريحة كبيرة من المستجوبين ممن لم تستطع الاستفادة من خدمات الأجهزة الرسمية في مواجهة البطالة قد التحقت بالقطاع غير الرسمي وتقدر النسبة في ذلك بنحو 27% وهي نسبة لا يستهان بها في مجال التشغيل.

الجدول رقم 4: فرص العمل بمختلف الأجهزة

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	ANSEJ	65	15,9	28,3	28,3
	ANGEM	15	3,7	6,5	34,8
	ANEM	71	17,3	30,9	65,7
	CNAC	16	3,9	7,0	72,6
	Autres	63	15,4	27,4	100,0
	Total	230	56,1	100,0	
Missing	System	180	43,9		
	Total	410	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

ج- مدة البطالة:

الجدول رقم 5: مدة البطالة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	-1	58	14,1	26,0	26,0
	2-3	57	13,9	25,6	51,6
	+4	108	26,3	48,4	100,0
	Total	223	54,4	100,0	
Missing	System	187	45,6		
	Total	410	100,0		

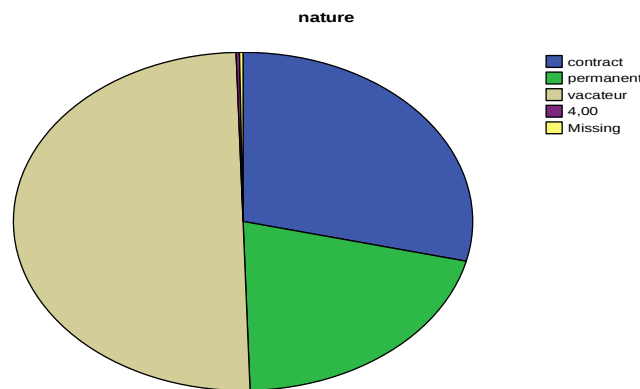
المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

أما بالنسبة لباقي الفئات التي لم تحصل على فرص العمل والبالغ تعدادهم 180، فقدرت مدة البطالة عندهم بأكثر من أربعة سنوات وهذا جد منطقي فأمام انعدام فرص العمل وتقدم السن تبدأ ملامح الممارسة غير الرسمية بالتشكل بغية الحصول على ما يحفظ ماء الوجه ويسد الرق.

د- طبيعة العمل:

الشكل الهندسي رقم 2: طبيعة العمل



المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

تبين نتائج التحقيق الميداني على أن الأفراد الذين سبق لهم العمل من خلال الاستراتيجيات والأجهزة الخاصة بمواجهة البطالة بأن النشاط المزاوّل كان مؤقتا بنسبة 50 %، أيضا أن مناصب الشغل هي تعاقدية بمعدل 30% و نادرا ما تكون دائمة وهي نسب كبيرة ومنطقية في ذات الوقت كون أن الوظائف التي توفرها هذه الأجهزة مرتبطة بحجم الأغلفة المالية التي تحصل عليها، كما أن هذه السياسات المنتهجة في توفير مناصب الشغل للشباب العاطل تبقى عاجزة عن استيعاب كل فئات البطالين ليلقى مصيرهم متأرجحا بين غياب الاستقرار من جهة أو الممارسة غير الرسمية من جهة أخرى كون أن انتهاء عقد العمل يفتح آفاق العمل بالقطاع غير الرسمي وهذا ما سنخرج عليه من خلال التحليل الموالي.

هـ /قطاع الممارسة :

الجدول رقم 6 : قطاع الممارسة

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	Commerce	78	19,0	19,1	19,1
	Service	256	62,4	62,6	81,7
	Construction	24	5,9	5,9	87,5
	Agriculture	37	9,0	9,0	96,6
	Industrie	14	3,4	3,4	100,0
	Total	409	99,8	100,0	
Missing	System	1	0,2		
	Total	410	100,0		

التفسير:

من خلال الشكل البياني الموجود أعلاه فسواء تعلق الأمر بالقطاع الرسمي أو غير الرسمي فلا يزال كل من قطاعي التجارة والخدمات يحتلان الصدارة فتقدر نسبة الممارسة بهما أكثر من 80% أما بالنسبة لباقي القطاعات وحسب ما يشير إليه النموذج البياني فيأتي كل من قطاع الفلاحة، البناء والأشغال العمومية ثم الصناعة في ذيل الترتيب تبعا للنسب التالية: 9 %، 5.9 %، 3.4 % على التوالي، وهذا ما يمكن فهمه بكل بساطة كون أن تأدية الخدمات والتجارة لا تحتاج إلى رقم أعمال كبير بل أن اليسير منه كفيلا بسد الحاجيات.

الجدول رقم 7: طبيعة نشاط الممارسة

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	Formel	234	57,1	57,4	57,4
	Informel	173	42,2	42,4	99,8
	3,00	1	,2	,2	100,0
	Total	408	99,5	100,0	
Missing	System	2	,5		
	Total	410	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

على الرغم من أن معطيات التحقيق الميداني تؤكد هيمنة القطاع الرسمي في استيعاب الأيدي العاملة بمعدل 57.4% إلا أن هذا لا يمنع من تواجد القطاع غير الرسمي من خلال سعيه الحثيث نحو امتصاص المزيد من العمالة من خلال الأنشطة غير الرسمية فتقدر نسبة الممارسة فيه بنحو 42.4 % و هو معدل لا يستهان به كون أنه يمتد في كل يوم بل و في كل حين لتوفره على ديناميكية كبيرة تمكنه من لعب أكبر الأدوار في أوقات الأزمات و الفترات الحرجة، أدوار قد يعجز القطاع الرسمي على لعبها، ومن أهم الأسباب التي تجعل العمالة مهتمة بالنشاط بهذا القطاع ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 8 : أسباب اختيار الممارسة غير الرسمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Facilité d'accès	95	23,2	48,5	48,5
	Qualifications	74	18,0	37,8	86,2
	Temps	22	5,4	11,2	97,4
	Autres	5	1,2	2,6	100,0
	Total	196	47,8	100,0	
Missing	System	214	52,2		
	Total	410	100,0		

المصدر: مخرجات برنامج Spss

التفسير:

من خلال الشكل البياني نستنتج أن ما يفسر دواعي الالتحاق بالقطاع غير الرسمي هو سهولة الحصول على فرص العمل بنسبة 48.5% و هي مبرر قوي قد يتعذر الحصول عليه من خلال سوق العمل الرسمي، أيضا أن السبب الثاني يعود إلى أن الممارسة غير الرسمية تناسب المؤهلات بنسبة 37.8% مؤهلات ترتبط أساسا بالقدرة المالية، أيضا ما يجب أن لا نغمله هو قدرة القطاع غير الرسمي على منح حرية كبيرة في اختيار أوقات العمل، الأمر الذي يصعب تحقيقه من خلال القطاع الرسمي الذي يعرف جمودا كبيرا في هذا المجال.

و - القطاع المفضل:

الجدول رقم 9 : القطاع المفضل

		Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid	Sect Pub	337	82,2	82,2	82,2
	Sect Privé	73	17,8	17,8	100,0
	Total	410	100,0	100,0	

التفسير:

حسب ما يشير إليه الشكل النموذجي فان شريحة كبيرة من الأفراد المستجوبين والبالغ مجموعهم 337 فرد يبدون رغبة كبيرة في النشاط تحت ظل الدولة أي بمعنى القطاع العام و بالتالي القطاع الرسمي على ما يمنحه من استقرار و مزايا مما يجبر الدولة على التفكير مليا في طرق ايجابية لإعادة إدماج مثل هذه الفئات بغية الاستفادة من أدائهم اقتصاديا و اجتماعيا، أيضا ما يجب أن نذكره هو الإصرار على العمل حتى و لو لم يتم التوظيف بالقطاع المرغوب فيه بنسبة 77.6% ، فإذا انعدمت فرص التوظيف بالمسار الرسمي فحتما سوف يزداد التشبث بالمسار غير الرسمي كونه منفذ نجاة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 10 : فرص العمل بالقطاع غير المرغوب

	Frequency	Percent	Valid %	Cumulative %
Valid Oui	318	77,6	77,6	77,6
Non	92	22,4	22,4	100,0
Total	410	100,0	100,0	

التفسير:

إن العينة المستجوبة من خلال الدراسة الميدانية و البالغ عددها 410 فرد التي تمت على أكبر المناطق الحضرية لولاية تلمسان جاءت نتائجها لتؤكد الفرضيات التي وضعناها في دراستنا حيث أن ما يمثل نسبة 60% من الشباب دون 30 سنة هم في حالة البطالة و أكثر من 80% من الشريحة المستجوبة هم دون أربعين سنة وهذا ما يدل على أنّ البطالة هي بطالة شابة إضافة إلى ذلك نسبة 54.1% من العينة المستجوبة هي أصحاب الشهادات الجامعية أي أكثر من نصف العينة المستجوبة هم أصحاب الشهادات وما يمكن استنتاجه من خلال هذه الدراسة الميدانية أنه على الجزائر وضع سياسات التي تحفض من نسبة البطالة عند هؤلاء الأفراد السابق ذكرهم، وتشجيع قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى على جلب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة لأنه ما يمثل نسبة 80% ينشطون في قطاع التجارة والخدمات لذلك يجب وضع تدابير تحفيزية للقطاعات الأخرى التي تبقى مردوديتها في جلب اليد العاملة ضعيفة جدا مقارنة مع قطاع التجارة و الخدمات الذي يبقى دائما في الصدارة.

3- المقاربة الإحصائية:

فالتحليل الإحصائي ما هو إلا تمثيل أولي لخصائص الظاهرة قيد الدراسة، حيث يتعلق الوصف بدرجة ثبات الاتجاه العام وكذا البحث في درجة استقرار المتبقي الذي ترى فيه هذه التقنية أنه يترجم ديناميكية المتغيرة على الأمد القصير. كما لا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن عدم اعتماد التقنية الإحصائية لتقدير الاتجاه العام لا يعني أنها تخلو من الفرضيات وإنما تعتمد على فرضيات أساسية، مثل مفهومها دليلا على عدم حياديتها لمعني الأمد القصير والأمد الطويل، وفرضية الاستقرار التوازي للمتغيرة وغيرها من الفرضيات. كما لا يمنعها هذا من أن تكون تقنية هامة من حيث تمكيننا من إظهار التطور الذي يحدث فيهما وفي البطالة ككل أيضا. لذلك نجد أنها شائعة الاستعمال في الأبحاث والتحليل.

فالدراسة الميدانية تمت على مستوى القطاع الحضري لمدينة تلمسان [جوان / 2011] والذي مس عينة مكونة من 410 فرد للتعرف وبشكل ينسجم ومختلف المقاربات على الحالات الواقعية بغية معرفة درجة انسجامها مع واقع سوق العمل وقدرتها في دعم الدارسين والمهتمين بما فيهم أصحاب القرار بمختلف المعطيات التحليلية على المستوى الكلي ليطمئنون بطرق بعدها إلى نمذجة سوق العمل بدراسة طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات الاقتصادية الكلية بالبطالة مستنديين إلى مختلف المتغيرات التي تأثير بالإيجاب أو بالسلب على البطالة و من تم على سوق العمل على غرار الناتج الداخلي الخام وتزايد تعداد السكان... محاولين بذلك أن نبين أن تطور البطالة في بلادنا لم يكن وليد الصدفة أو عشوائيا و إنما هو

خاضع لمجموعة وقائع مقننة قد يكون بعضها معروفا (كالزيادة الحادة في البطالة و استمرارها خلال النصف الثاني من التسعينات) وبعضها الآخر قد لا يكون كذلك (مثل ظاهرة اللاتناظر بين مراحل الارتفاع في معدلاتها والانخفاض فيها حدة دور البطالة...)، كما أن الدراسة لن تكتمل دون الاهتمام بالتركيبية البنيوية للبطالة، بشكل يسهم في تفسير بقائها مرتفعة في وسط الشباب. وعليه سنحاول استنتاج نموذج شامل للمتغيرات الأساسية المفسرة للظاهرة بشكل يسمح بالإجابة على إشكالية دراستنا.

4- التحليل الإحصائي للبطالة :

استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج *Statistica* الذي يعد الأفضل من وجهة المعايير الاقتصادية، الإحصائية والقياسية، و قد وجد أن الصيغة الأكثر ملائمة التي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة الخطية، و قد تم استخدام المتغيرات المشار إليها سابقا على النحو التالي:

معدل البطالة Y ، حجم السكان X_1 ، حجم النفقات العامة X_2

معدل التضخم X_3 ، الناتج المحلي X_4 ، أسعار البترول X_5

وعلى هذا الأساس يكون معدل البطالة هو المتغير التابع في دالة الانحدار والمتغيرات الأخرى هي المتغيرات المفسرة لظاهرة البطالة كما تصورها الدالة التالية:

$$Y = f (X_1 + X_2 + X_3 + X_4 + X_5)$$

و بالتالي يكون الشكل الرياضي للنموذج وفقا للصيغة التالية:

$$Y = a_0 + a_1 X_1 + a_2 X_2 + a_3 X_3 + a_4 X_4 + a_5 X_5 +$$

حيث أن a_0 هو المتغير العشوائي يعبر عن البواقي ، له وسط حسابي يساوي الصفر و تباين ثابت.

أ- نتائج تقدير النموذج:

لقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بهدف التوصل في النهاية إلى المتغيرات التفسيرية و مقدار أثر كل متغير من المتغيرات السالفة الذكر على معدل البطالة خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2009. وبذلك تكون معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها من خلال استعمال البرنامج الإحصائي السابق الذكر على الصورة التالية:

$$Y = 0.0015 + 1.96 x_1 - 0.12 x_2 - 0.01 x_3 - 1.9 x_4 - 0.04 x_5$$

$$R^2 = 0.85621559 \text{ (معامل التحديد)}$$

$$R = 0.92531919 \text{ (معامل الارتباط)}$$

و الجدولين التاليين يبيننا ملخص نتائج النموذج القياسي لأهم المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة 1980-2009.

ب- شرح أهم النتائج المتحصل عليها:

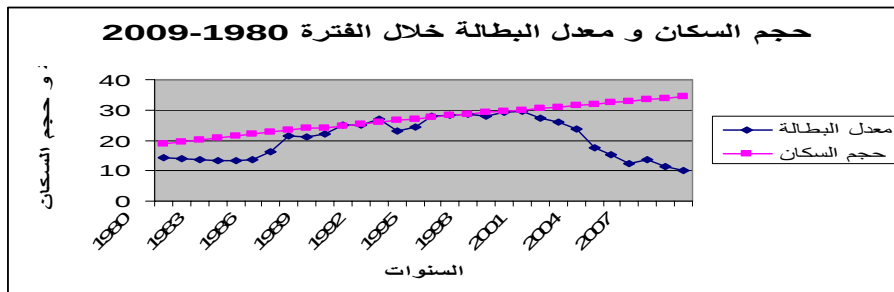
اعتمادا على المعادلة المتحصل عليها من خلال النموذج الانحدار الخطي المتعدد سنحاول دراسة العلاقة بين معدل البطالة (المتغير التابع) و المتغيرات المستقلة التي تؤثر في معدل البطالة.

1- حجم السكان (X_1):

- معامل التحديد بين معدل البطالة و حجم السكان $R^2 = 94 \%$

من خلال معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها يتضح أن هناك علاقة موجبة / طردية بين معدل البطالة وحجم السكان وأكبر دليل على ذلك هو وجود الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المقدرة وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات و منطق النظرية الاقتصادية حيث أن الزيادة في حجم السكان يساعد على زيادة الطلب على العمل، أما عن معدل نمو السكان في سن التشغيل فقد انتقل من 4.2% للفترة 1980-1985 إلى 2.9% للفترة 2000-2004، و قد مثلت هذه الفئة على العموم حوالي 67% إلى 70% من مجموع السكان.

الشكل رقم 3: حجم السكان و معدل البطالة خلال الفترة 1980-2009.



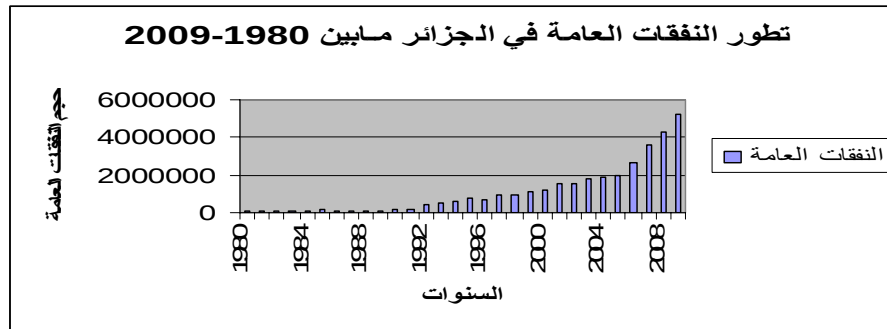
ومن خلال النتائج المتحصل عليها يتبين لنا أن الزيادة في حجم السكان بمليون نسمة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنسبة 1.96 و هذا ما يؤكد العلاقة الطردية الموجودة بين معدل البطالة و حجم السكان وبالتالي يمكن القول أنّ النتيجة تتفق مع النظريات الاقتصادية و التوقعات السابقة.

2- النفقات العامة المتغير (X_2):

- معامل التحديد بين معدل البطالة و حجم النفقات العامة $R^2 = 93 \%$

من خلال المعادلة المتحصل عليها يتضح لنا أنه هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة و كما توضحه الإشارة السالبة الموجودة في المعادلة و تتفق هذه النتيجة مع واقع الاقتصاد الجزائري و التوقعات السابقة حيث بزيادة الإنفاق العام ب 1 مليون دينار جزائري يؤدي إلى خفض معدل البطالة بنسبة 0.12 هذا حسب المعادلة المتحصل عليها من معطيات المتوفرة عن الديوان الوطني الإحصاء و الشكل البياني التالي يوضح تطور حجم الإنفاق العام خلال الفترة 1980-2009.

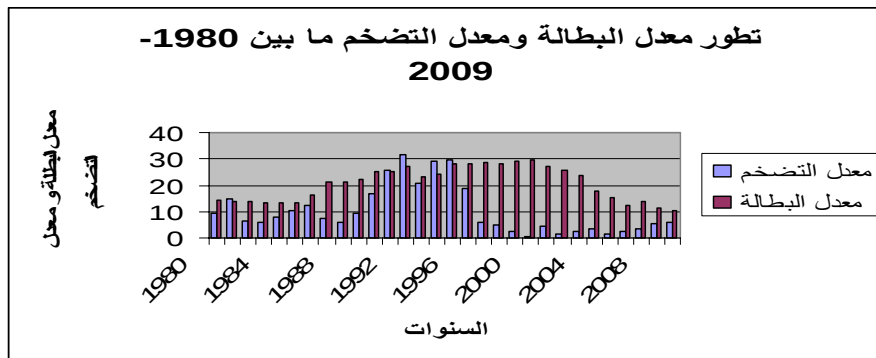
الشكل رقم 4: تطور النفقات العامة في الجزائر ما بين 1980-2009

3- معدل التضخم (X_3):

● معامل التحديد بين معدل البطالة و معدل التضخم $R^2 = 42\%$

من خلال معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها يتضح لنا وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم و يؤكد ذلك وجود الإشارة السالبة و هي توافق الفكر التقليدي حيث يرون أنه في حالة وجود التضخم يؤدي ذلك إلى انخفاض لمعدلات البطالة وفقا لمنحنى فيلبس في ظل الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي و ترتفع مستويات الأسعار و يقتزن ذلك بزيادة الطلب على العمل و بالتالي يرتفع معدل التشغيل، غير أن الفكر الحديث يرى عكس ذلك في تفسير العلاقة الموجودة بين معدل البطالة و التضخم و قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي، حيث يزداد كل من حجم البطالة و معدلها مع ارتفاع معدلات التضخم. و من خلال النتائج المتحصل عليها نجد أن معادلة الانحدار المقدرة المتحصل عليها وفقا للمعطيات المتوفرة من الديوان الوطني الإحصاء توافق الفكر التقليدي بوجود العلاقة العكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم حيث أن الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% يترتب عليه انخفاض معدل البطالة بحوالي 1% و الشكل البياني التالي يوضح تطور معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2009.

الشكل رقم 5: تطور معدل البطالة و معدل التضخم ما بين 1980-2009.

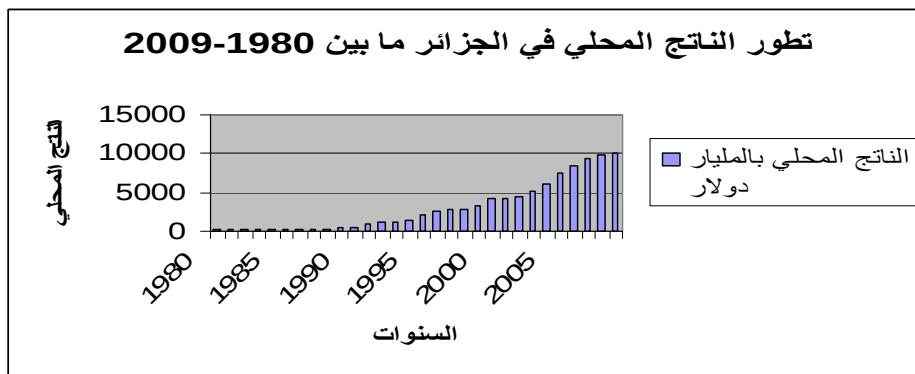


4- الناتج المحلي (X_4):

● معامل التحديد بين معدل البطالة و حجم الناتج المحلي $R^2 = 98 \%$

تؤكد النظريات الاقتصادية على وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي ومعدل البطالة و هذا ما أثبتته معادلة الانحدار المقدرة المحصل عليها، و ذلك بوجود الإشارة السالبة حيث أنه ارتفاع الناتج المحلي بـ 1 مليار دينار يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 1.9 وبالتالي يمكن اعتبار أن العلاقة العكسية المتحصل عليها بين معدل البطالة والناتج المحلي توافقت التوقعات السابقة.

الشكل رقم 6: تطور الناتج المحلي في الجزائر ما بين 1980-2009..

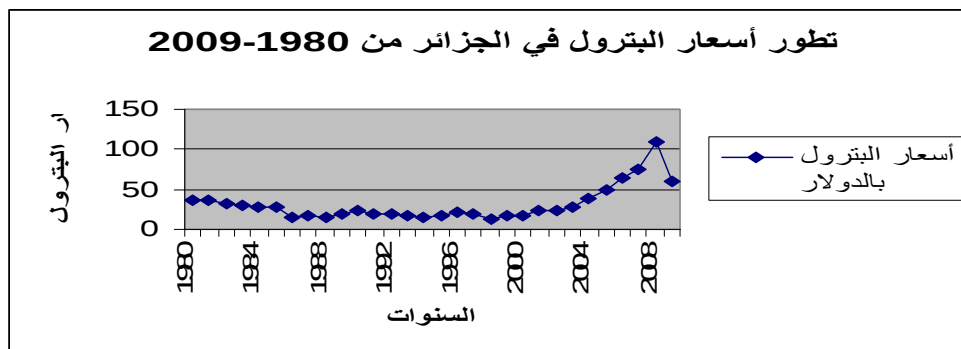


5- أسعار البترول (X_5):

● معامل التحديد بين معدل البطالة وأسعار البترول $R^2 = 87 \%$

الإشارة السالبة الموجودة في معادلة الانحدار المقدرة توحى بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و أسعار البترول حيث كلما ارتفعت أسعار البترول أدى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة و خاصة عند الدول التي معظم عائداتها من البترول و من خلال النتائج المتحصل عليها تبين لنا أنه كلما أرتفع معدل البطالة بـ 1 دولار أدى ذلك إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 0.04 تبعا للمعطيات المتوفرة لدينا من المصادر الإحصائية السابقة الذكر و نجد هذه النتيجة توافقت التوقعات السابقة.

الشكل رقم 7: تطور أسعار البترول في الجزائر من 1980-2009.



التفسير:

ما يمكن استخلاصه أن هذا النموذج تتفق نتائجه مع مقتضيات المنطق الاقتصادي و النظريات الاقتصادية و ما يعلل ذلك ارتفاع المقدرة التفسيرية لهذا النموذج و التي تقدر بـ 85% من معدل البطالة في الجزائر يرجع إلى المتغيرات التفسيرية سابقة الذكر و تبقى 15% ترجع إلى عوامل أخرى حيث أنه كلما اقترب معامل التحديد هذا من الواحد كلما كان النموذج أقرب من الحقيقة و كانت جودة النموذج عالية و هذا ما تؤكدته النتيجة المتحصل عليها إضافة إلى معامل الارتباط و الذي يساوي إلى 92% فبالتالي يمكن القول أنه هناك علاقة قوية بين المتغير التابع (معدل البطالة) و المتغيرات المستقلة التفسيرية (حجم السكان و النفقات العامة، معدل التضخم، الناتج المحلي و أسعار البترول) . يتضح مما سبق أن معدل البطالة يتأثر بدرجة كبيرة و بصورة فاعلة بكل من حجم السكان و الناتج المحلي و النفقات العامة و أسعار البترول في الجزائر و كل هذه العوامل لها علاقة عكسية مع معدل البطالة حيث نجد أن معامل التحديد المتعدد لكل من المتغيرات التفسيرية السابقة الذكر تتعدى 90 % ما عدى معدل التضخم الذي يساوي إلى 42% فهو يؤثر في المتغير التابع لكن بنسبة أقل من المتغيرات التفسيرية الأخرى و ما يجب الإشارة إليه هو وجود عوامل أخرى أدت إلى تضاعف معدل البطالة خلال فترة الدراسة (1980-2009) كالأزمة البترولية سنة 1986 و برنامج التعديل الهيكلي الذي جاء بنتائج سلبية أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر حيث أكدت الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية أن نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال كانت كالتالي:

- زيادة البطالة و خاصة لدى فئة الشباب.

45% من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة هذه السياسة حيث أن 10% طردوا من العمل، 11% التقليل من العمالة، 11.4% نتيجة غلق المؤسسات، 10.1% نتيجة حل المؤسسات، و البقية نتيجة الذهاب الإداري.

- صعود إدماج طالبي العمل لأول مرة و هي أكبر نسبة من البطالين.

- التهميش الاجتماعي لفئة كبيرة من المجتمع هي فئة الشباب .

الخاتمة:

إن الدراسة الميدانية التي قمنا بها تؤكد بأن البطالة في الجزائر حتى و إن سجلت انخفاضا ملحوظا في معدلاتها إلا أنها تبقى مرتفعة عند الشباب وأصحاب الشهادات و هذا ما يجعلنا نجزم أن البطالة نوعية وشابة إضافة إلى ذلك أن معظم مناصب الشغل المتوفرة خلال الفترة المرجعية هي مؤقتة متمركزة في قطاع الخدمات الذي يمتص أكبر نسبة من اليد العاملة على عكس قطاع الصناعة الذي يساهم بشكل ضئيل في امتصاص العمالة . و ما يمكن الإشارة إليه كذلك أن المقاربة الإحصائية لوحدها لا تكفي لمعرفة الأسباب التي تتسبب في تطور البطالة خاصة المتعلقة منها بالشباب والتي تجعلها في بلادنا تتجه اتجاها طرديا مع النمو الاقتصادي ، دون الرجوع إلى التحليل الاقتصادي للظاهرة على أساس المقاربة الظرفية المبنية على أسس البحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ليس هذا فحسب بل وحتى الهيكلية القائمة على قواعد الاستدلال على آثار الصدمات على تطور البطالة في الجزائر، و مدى استجابة سوق العمل للسياسة الاقتصادية المتبعة خلال فترة الدراسة للبحث في علاقة التأثير بين البطالة وباقي المتغيرات التي تطرقنا إليها والتي غالبا ما تنوه إلى تأثير البطالة في الجزائر بالصدمات الخارجية أكثر مما تتأثر بالسياسة النقدية أو سياسة الميزانية العامة بدليل إتباع مسار البطالة نفس مسار التطور في أسعار البترول أيضا كذلك الأمر عندما زادت الدولة من الإنفاق العام عن طريق سياسة الإنعاش الاقتصادي، أثرت من جديد على البطالة دون أن ننسى أن التغير في الناتج المحلي، يؤدي إلى التغير في معدلات البطالة وهي نتيجة يمكن أن نقول من خلالها أن السياسة الاقتصادية قد لا تعمل على تخفيض البطالة إذا كان الاقتصاد معرضا بشكل متواصل إلى صدمات العرض والطلب وتوضح نتائج النموذج القياسي أن المتغيرات ذات التأثير الجوهرى والفاعل في معدل البطالة خلال فترة الدراسة تتمثل في كل من حجم: السكان، النفقات العامة والناتج المحلي ، وأسعار البترول بنسب يمكن القول أنها متكافئة و قوية اعتمادا على قياس معاملات التحديد والارتباط بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات التفسيرية السابقة الذكر.

المراجع:

- 01) **BELARBI A & BOUNOUA C.**, 2007, " marché de l'emploi en Algérie : l'ampleur de l'activité informelle", in Revue "économie et management", N°: 3, Avril 2007.
- 02) **BELARBI A.**, 2009, " le rôle du secteur informel dans la lutte contre le chômage", Revue périodique laghouat, N°:13, janvier 2009.
- 03) **BELARBI A.**, 2009 " De la précarité de l'emploi formel à la durabilité de l'informel en Algérie ", Revue les Cahiers du MECAS N° 7, Faculté des Sciences économiques, Université de Khemis Miliana
- 04) **BOUNOUA C.**, 2002, le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne", in Revue "économie et management", N°: 1, Mars 2002
- 05) **CHARMES J.**, 2000b, "The Informal Sector, an Engine for Growth or a Social Insurance for the Poor? Its Role in Economic Growth and During the Recent Financial Crisis in East Asia", in the Light of Some European Views on the Informal Sector, Paper prepared for the World Bank project: Beyond the East Asia Socio-Economic Crisis: Lessons Towards the New Social Policy Agenda.
- 06) **CHARMES J.**, 1991, "Mesure statistique de la population active et du secteur informel en Algérie", in rapport du BIT du programme des Nations Unies pour le développement auprès de l'ONS : 13-20 décembre 1991.
- 07) **CHARMES J.**, " La mondialisation favorise-t-elle le travail informel ?", in Journée d'étude, "Regards critiques sur les enjeux de la mondialisation", à l'Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines – Centre d'Economie et d'Ethique pour l'Environnement et le Développement (C3ED), 26 Octobre 2001.
- 08) **SCHNEIDER Friedrich, HOFREITHER Markus F and NECK Reinhard.**, 1989, "The Consequences of a Changing Shadow Economy for the Official Economy: Some Empirical Results for Austria," in Boes, Dieter and Bernhard Felderer (eds.), the Political Economy of Progressive Taxation, Heidelberg, Springer Publishing Company
- 09) **ONS- Office National des Statistiques**, 2008, " enquête d'emploi auprès des ménages" , données statistiques.
- 10) **ELAIDI A et BOUFENIK F.**, 2000, L'informel en Algérie ; quelle approche ? Communication au colloque "L'économie informelle en Algérie ", Université de Tlemcen, 14-15 Novembre.
- 11) **JACKLINE Wahba.**, 2009, "Informality in Egypt: a stepping stone or a dead End? " working paper Number 456 of Economic Research forum, January 2009.
- 12) **King R., Rebelo S.**, Low frequency filtering and real business cycles », journal of Economic Dynamics and Control N°17. 1993

مجلس الإدارة ونظرياته

بن أحمد عبد القادر
باحث اقتصادي
جامعة سيدي بلعباس / الجزائر

أونان بومدين
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة سيدي بلعباس / الجزائر



ملخص:

إن الشركة المساهمة عبارة عن مجموعة من العلاقات التعاقدية تجمع بين جميع الأطراف المتداخلة فيها. من حملة الأسهم، وعمال، عملاء، دائنين، موردين يمتلكون أعظمية أسهمها القلة من الأفراد، مما يرجح فرضية سير الشركة من قبل الأقلية وبالتالي ضعف مقدرة أكثرية الملاك من الرقابة، والتحكم في سيرها إداريا. ونظرا لكون المديرين يقومون بصياغة تلك التعاقدات، كونهم أمناء، بمعنى وكلاء على الملاك. يسعى بعض الأطراف إلى تعظيم منافعهم من خلال الحرص على مصالحهم باختلاف الأهداف، والمنافع وما بحوزتهم من معلومات ثمينة دون الآخرين ولقد جاءت عدة نظريات مفسرة لتلك الحالات.

فمجلس الإدارة المثالي إحدى آليات حوكمت الشركات يعمل على تصدي تلك الانحرافات من خلال فرض رقابته وفق المبادئ المتعارف عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الكلمات المفتاحية: - الشركة - مجلس الإدارة - حوكمة الشركات - نظرية الوكالة - نظرية التجدير - نظرية عدم تماثل المعلومات.

Résumé:

La société par actions est un ensemble de relations contractuelles qui regroupent les différentes parties prenantes tels que les actionnaires ; les salariés, les fournisseurs ,créanciers ,les clients. La plupart des actions sont détenues par une minorité d'individus. Ce qui suppose que la gestion de la société est monopolisée d'une minorité ,Ce qui engendre des difficultés de contrôle de la plupart des actionnaires et de la maîtrise de sa gestion .Et étant donné que les managers rédigent les contrats tant que représentants des propriétaires .Une partie cherchent a maximiser ses intérêts en détriment des actionnaires. Et de la nous avons plusieurs théories qui expliquent ce phénomène. Le conseil d'administration idéal est un mécanisme de la gouvernance des entreprises qui permet de mettre fin aux dérives a travers le contrôle selon les réglés de l'O.C.D.E

Mots clés: société ,conseil d'administration, théorie d'agence, asymétrie d'information, l'enracinement

تمهيد:

تعتبر نظريات مجلس الإدارة من المواضيع المهمة التي تم ذكرها من قبل الاختصاصيين في الاقتصاد التنظيمي وعلوم التسيير، فهي تعميم لنظرية حقوق الملكية التي تعالج موضوعا جد معقد ومهم حيث توضح بأن المؤسسات تنمو بشكل أوسع كونها في استطاعتها أن تجري تعاملات في السوق الخارجية داخليا بأقل تكلفة ممكنة من أن تتمكن من المؤسسات المتواجدة في السوق الخارجية، هذا في وجود تكنولوجيا المعلومات التي تعمل على تقليص التكاليف الإجمالية، و هو ما تناولته نظريات مجلس الإدارة و التي سوف نتطرق لأهمها:

- نظرية الوكالة.
- نظرية تكاليف الصفقات.
- المعلومات غير المتماثلة.
- نظرية التحذير.

1/- المهام الرئيسية لمجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة الشركة لجميع الصلاحيات والسلطات الضرورية واللازمة لإدارة وتسيير الشركة، كما تقع عليه كامل المسؤولية النهائية، حتى وإن شكل لجان مساعدة لمهامه، أو قام بعملية تفويض المهام، أو أسندها لبعض الأطراف، أو جهات خبيرة للقيام بأعمال خارج اختصاصه، لهذا فعليه تجنب

منح التفويضات الغير محددة المدة و العامة منها، كونها تجلب مخاطر كبيرة ومن بين مهامه .

1- اعتماد التوجيهات الإستراتيجية العليا للشركة بمكوناتها من رؤية ورسالة وأهداف وقيم أساسية و الإشراف على تنفيذها.

2- التحديد الاستراتيجي لنقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات المعروفة عالميا بنظرية الإستراتيجية الإدارية.

3- البحث و اختيار وتعيين المدير العام والمراقبة والإشراف على أدائه.

4- وضع الاستراتيجيات و السياسات والخطط والإجراءات التي من خلالها يتم تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق المساهمين وخدمة المجتمع ككل.

5- تحديد الهيكل الرأسمالي للشركة وأهدافها المالية وإقرار الميزانية السنوية.

6- وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل للشركة.

7- وضع أنظمة و ضوابط للمراقبة الداخلية والإشراف العام عليها، و من ذلك:

✓ وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح و معالجة حالات التعارض المختلفة لكل من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقتها و إساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

✓ التأكد. من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية والإدارية بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية.

✓ التأكد من أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي تواجه الشركة.

✓ المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية.

تحدد المهام و الصلاحيات و الإجراءات المحددة للعضوية لمجلس الإدارة ووضعتها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة.

✓ وضع سياسة تضبط العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل الحفاظ ودون إهدار حقوقهم وتضمن:

- ❖ آليات تعويض أصحاب المصالح في حدود التشريعات المعمول بها.
- ❖ تسوية الخلافات والنزاعات القائمة بين الأطراف المتعاملة.
- ❖ إقامة علاقة جيدة مع العملاء المحافظين على السر المهني للمعلومات.
- ❖ السلوك المهني للمديرين والعاملين بالشركة وآداب المهنة والأخلاقيات السليمة الرابطة بينهم و بين أصحاب المصالح.

❖ وضع مجلس الإدارة لقواعد وضوابط لمتابعة الالتزام بذلك.

❖ وضع سياسة الإفصاح و الشفافية الخاصة بالشركة والالتزام الكامل بعملية الإفصاح على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة في الموعد وبالشكل المطلوب من قبل المساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين.

❖ دعم وتطوير وتحسين الصورة الإيجابية العامة للشركة لدى أفراد المجتمع

❖ على مجلس الإدارة مراجعة نظم إجراءات الشركة الداخلية بشكل مستمر للتحقق من ملائمتها والحصول على كافة المعلومات والتقارير المالية عن أداء الشركة لتأدية مهامه وفق الوجه المطلوب والمرغوب .

تحديد مهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية.

❖ إتاحة كافة المعلومات و البيانات لأعضاء مجلس الإدارة والخاصة بالشركة في وقت لزوم ذلك.

❖ وضع الآليات والنظم التي من خلالها تقوم الشركة باحترام القوانين والتشريعات السارية.

❖ تولى المجلس تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب والقائم على المراجعة الخارجية وتحديد أتعابه.

❖ المتابعة اليومية لمجلس الإدارة تطورات الشركة لحظة بلحظة وعن كتب دون أن يتنازل عن المتابعة لغيره.

❖ تعيين وإنهاء المدير التنفيذي بناء على الأهداف والشروط المحددة مسبقا مع تحديد الامتيازات المالية في ذلك

المرتبطة بأداء الشركة بعد عملية التشاور مع الأطراف المعنية في ذلك لهدف الاختيار الأفضل لأحسن الكفاءات.

❖ الإفصاح عن كل الامتيازات المادية و المالية لأعضاء مجلس الإدارة والمتمثلة حصيصا في المرتبات و المزايا

العينية و الأسهم..... الخ وكل من له طبيعة مالية.

❖ وضع سياسة لمكافحة ومنح مزايا وحوافز بأنواعها لأعضاء مجلس الإدارة وكذا الإدارة التنفيذية جراء ما قدموه

خدمة لصالح الشركة وسهرهم لبلوغ أهدافها.

❖ العمل على تجنب مخاطر الاحتيال في أعمال الشركة.

يعتبر مجلس الإدارة أحد الآليات الأساسية لتوجيه الشركة فهي السلطة العليا، يقع على رأس الهرم للهيكل التنظيمي. لهذا فانه يقوم بإعداد جميع الخطط الإستراتيجية والسياسات العامة ويعتمد على قواعد السلوك المهني والمبادئ من اجل الانسجام مع غايات و أهداف الشركة والتقييد بالقوانين والأنظمة السائرة و المعمول بها في أداء الأعمال. يعتبر أداة للرقابة على الإدارة التنفيذية من خلال التوجيه و المتابعة للقرارات المتخذة من قبل المجلس في رسم السياسة المستقبلية ومدى تجاوبها مع الإستراتيجية.

كما تعمل الإدارة التنفيذية بعملية تزويد مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بالبيانات والمعلومات الكافية و السليمة وفي الوقت اللازم حتى يتسنى له القيام بواجباته، وأداء عمله على أكمل وجه، بأمان وإخلاص، آخذين بعين الاعتبار المصلحة العامة لشركة والمساهمين وأصحاب المصالح.... لا الخاصة مع الالتزام بأحكام القوانين والتشريعات السارية والنظام الأساسي للشركة. لقد أظهرت نتائج عدة دراسات بأن حجم مجلس الإدارة يتأثر بعدة عوامل أبرزها:

- إستراتيجية المؤسسة.
- هيكل الملكية
- محيط المؤسسة.
- سلطة المدير التنفيذي
- الإداريين
- حجم المؤسسة

1- إستراتيجية المؤسسة: بناء على نتائج الدراسة التي أجراها كل من الباحثين PEARCE ET ZAHRA حول حجم مجلس الإدارة فان تنوع في نشاط المؤسسة ضروري للحصول على المعلومات، والخبرات، مما ينعكس ايجابيا على مجلس الإدارة حيث يتزود بالمعلومات والمعرفة والخبرة لتحسين الأداء. هذا ما يؤهل تلك المؤسسة من خلال مجلس إدارتها لاتخاذ قرارات رشيدة بخلاف المؤسسات التي تعمل دون ذلك وتحجم و تقلص أنشطتها.¹

أما الباحث "بيطول بيلان Pitol belin" استخلصا من خلال بحثهم بأن تركيبة مجلس الإدارة تتأثر من خلال التوجيه الاستراتيجي والتنوع في الأنشطة المختلفة، ناتج عن طريق استحداث مناصب جدد لمديرين داخليين، كمسؤولين للنشاطات الجديدة، جراء ذلك التنوع أو عن طريق دخول مساهمين جدد، عن طريق الدمج أو عملية الاستدعاء خارج الحدود الشخصية إذا كان التنوع جغرافيا.²

بموجب نظرية الارتباط اتجاه الموارد فان التنوع يتناسب، ويترابط، ويتوافق، مع تزايد حجم مجلس الإدارة، وهذا ما أكده كل من الباحثان "ايزنبورغ وآخرون Eisenberg et al" و أثبتت ذلك، وأثبتت تلك الدراسة التي أعدت من قبل بيتول بيلان pitol belin حول عينة تتكون من عشرون شركة فرنسية مدرجة وأثبتت النتائج أن المؤسسات التي تملك عدد أكبر من الإداريين هي المؤسسات الأكثر تنوعا.

بينما العكس صحيح المؤسسات التي لا تحتوي في مجالسها على قلة من الإداريين فهي أقل تنوعاً، لهذا يمكن القول بأنه توجد علاقة ايجابية بين حجم مجلس الإدارة ودرجة تنوع بالمؤسسة.³

ب - هيكل الملكية: يؤثر هيكل الملكية على حجم مجلس الإدارة حيث يتسم بالصغر في المؤسسات العائلية، وبالكبر في المؤسسات المراقبة والتسيير، حيث تملك المؤسسات العائلية رأس مال لعدد قليل من المساهمين الكبار، مما يحدد اختيار الإداريين لعملية التمثيل داخل المجلس، وذلك لسيطرة المساهمين مما يقلل من وجود الإداريين الخارجيين⁴، ويثبت افتقار التنوع لهذه المؤسسات.

إن الطبيعة العائلية للمؤسسات تؤثر في عملية التنسيق و الاتصال ما بين الشركات من خلال إبعاد التمثيل الإداري لدى مؤسساتهم⁵ لهذا نجد المؤسسات ذات المجالس الصغيرة هي عائلية وتكون أقل حجمها، و من المحتمل أن مسيرها، أو الرئيس المدير العام، وهو مؤسسيها وينتمي إلى الأسرة الحاكمة لها⁶ وهذا ما أثبتت ذلك عدة دراسات وأبرزها دراسة الباحث (يارمك Yermak).

ج - محيط المؤسسة: المحيط يشمل كل ما هو خارج حدود المؤسسة و نطاق تحكمها لهذا لا يستطيع فعل أي شيء فيما يخص سلوك، و عناصر، وخصائص المحيط، فنجد هذا الأخير يشمل كل العناصر التي تحدد ولو جزئياً بطريقة الأداء الآخر، وهنا يمكننا القول بأن المحيط له علاقة تبادلية مع المؤسسة، كونه يؤثر على أدائها، وبلوغ أهدافها لا بد من التأقلم مع تلك المؤثرات الخارجية، فصاحب القرار لا بد أن تكون له دراية واسعة بخصوص المؤسسة ومجالات تأثيرها. نظراً لتأثير المحيط بصورة مباشرة على أهداف المؤسسة، نجد أن التنسيق بين الأطراف المتعاملة شرط أساسي لبلوغ تلك الأهداف فالعمل بين مجلس الإدارة و أصحاب المصالح من أجل التحكم في جميع معلومات المحيط الخارجي و الداخلي لرسم رسالة المؤسسة التي تكمن في تحديد أهدافها وغاياتها لضمان مستقبلها في محيط لا عدائي، غير مضر بمصالحها.

فالتمثيل من خارج المؤسسة يؤدي إلى التنوع و يقوي العلاقة الترابطية مع الشركاء الآخرين مما يوفر معلومات جيدة للمحيط من خلال الممثلين الجدد و هذا ما يقلل عدم التأكد لاتخاذ القرارات الصائبة بالتوازي مع المحيط.⁷ لهذا نجد العدد المثالي للإداريين داخل مجلس الإدارة، يرتبط من خلال النتائج المترتبة لجلب الإداريين الخارجيين وتكلفتهم ومدى مساهمتهم في توفير المعلومات الجديدة والجيدة التي تعود بالنفع، بالإضافة إلى نقل الخبرة والأداء والمتابعة.⁸

يرى الباحث "هانري مينزبرغ" Henry minizberg، أن هدف اختيار مجالس الإدارة وتنوعها هو الحصول على مصادر معلوماتية مهمة للمؤسسة، حيث يعتبر وسيلة أداء لخدمتها. فمن خلال النفوذ الخارجي يستطيع توفير المعلومات الجدة المهمة واتصالات، بين الشركاء واحتكاك بهم ومضاعفة فرص مصادر التمويل وكذا الإرشادات اللازمة.⁹

فالتنوع يؤدي إلى ارتفاع حجم مجلس الإدارة نظرا لما يجلب من نفع له، وكذا تجمع الموارد و التجارب المختلفة والخدمات الجلييلة التي تعود بالنفع على المؤسسة، وهذا ما بينته دراسة الباحث كودارد Codard.L على عينة من مائتان واحدى وأربعون مؤسسة، تم قياس حجم إدارتها، بينما حجم مجالس إدارة المؤسسات العائلية تكون اصغر بكثير من المؤسسات الأخرى كون المساهم العائلي هو الأكبر مما يحد من عملية التنوع و يبعد التمثيل الخارجي من الإداريين ليبقى هو المسيطر.¹⁰

في هذا الجانب تعددت وجهات النظر في العلاقة الموجودة بين حجم مجلس الإدارة والمدير التنفيذي فحسب الباحث "هارمن".

كلما زاد حجم مجلس الإدارة، زادت النزاعات بداخله وبالتالي تزداد الانقسامات وينحط ويضعف.

ومن جهة أخرى تزداد سيطرة المدير التنفيذي ويفوز له اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

كما جاء رأي مخالف من قبل الباحث مينتزبرغ minizberg¹¹ حيث يرى أنه من السهل تقييم الإداريين الخارجيين عندما يكون حجم مجلس الإدارة كبير الحجم.

أما الباحث يانسن Jensen فيرى أن الحجم الكبير لمجلس الإدارة الناتج على التنوع من خلال الإداريين، فيعطي السيطرة للمديرين التنفيذيين، مما يجبرهم على التحالف فيما بينهم، وهذا ما يولد الانقسام داخل المجلس، ويسوده الانقسام مما ينعكس سلبا في اتخاذ القرارات الإستراتيجية والهامة¹²، وبالتالي يؤثر على مصلحة المساهمين.

كما اظهر (بارمك و ايزنبرغ والآخرين) العلاقة الايجابية بين حجم المجلس وسيطرة المدير التنفيذي، بينما العكس في المؤسسات ذات الحجم القليل من الإداريين في مجالسها حيث أن معدل الخطر مرتفع فيما يخص المكافآت و التنحية من المهام.

أما الباحثان (ليبطن و لورش) يرى عكس سابقهم حيث يرون عدم فعالية المجلس ذو الحجم الكبير وسهولة السيطرة عليه من قبل الجهاز التنفيذي ممثلا في المدير التنفيذي، مما يغيب التنسيق بين الأعضاء و يصعب معالجة المشاكل المطروحة .

و لكن كلما صغر حجم المجالس يقلل من سيطرة المدير التنفيذي أو بالأحرى عدم الركوب المجاني من قبل المديرين، فالحجم الكبير لمجالس الإدارة كما يراه (يوماك وبيشار) يخفي آليات تحذيرية¹³ من قبل المدير التنفيذي وهذا من منظور النظرية التحذيرية.

2/- نظريات مجلس الإدارة:

تعتبر نظريات مجلس الإدارة من المواضيع المهمة التي تم ذكرها من قبل الاختصاصيين في الاقتصاد التنظيمي وعلوم التسيير، فهي جد مهمة في الحياة العملية سواء تعلق الأمر بالجانب الشخصي للأفراد والجماعات أو الأمور العامة وخاصة الاقتصادية منها.

فهي تعميم لنظرية حقوق الملكية التي تعالج موضوعا جد معقد ومهم حيث توضح بأن المؤسسات تنمو بشكل أوسع كونها في استطاعتها أن تجري تعاملات في السوق الخارجية داخليا بأقل تكلفة ممكنة من أن تتمكن من المؤسسات المتواجدة في السوق الخارجية. هذا في وجود تكنولوجيا المعلومات التي تعمل على تقليص التكاليف الإجمالية¹⁴.

1- نظرية الوكالة.

أول من أرسى قواعد هذه النظرية الباحثان "يانس وماكلين 1976" حيث وضعوا أسس التي تركز عليها النظرية الإيجابية للوكالة (acteurs)، ومدى تأثيرها بشكل أوسع على الجانب المالي، فجدور هذا المشروع يعود إلى بداية السبعينات بجامعة روشتر على يد نفس الباحثين حيث اهتمت بسلوك التنظيمات مرتكزة أساسا على نظرية حقوق الملكية "droit de propriété" هادفة إلى التنسيق والمراقبة المطبقة على إدارة المنظمات وترتكز على القادة وتطبق على أوجه الخصوص على الهيكل التنظيمي وعلى حوكمة الشركات.

فنظرية الوكالة ما هي إلا مجموعة مترابطة من العلاقات التعاقدية بين الأفراد داخل المنظمة¹⁵، ووجود هذه الأخيرة من خلال وجود مجموعة مترابطة من العقود، ثم تم توسيع تلك العلاقة التعاقدية لتشمل حتى أسواق رأس المال وأسواق العمل الإداري¹⁶.

فالوكالة كما وصفها (يانس وماكلين) بمثابة عقد يقوم به المالك (الملاك) بتعيين أو تفويض واحد أو أكثر (توكيل) لإدارة المنظمة نيابة عنهم وبعض الخدمات والأعمال وفي المقابل يقوم الأصيل (الوكيل) لاتخاذ القرارات في ذلك الشأن بمعنى آخر يقوم الأصيل باستئجار طرف ثاني (الوكيل) من أجل القيام بخدمة تتطلب من الأصيل بتفويض بعض من سلطة القرار إلى الوكيل¹⁷.

من بين شروط عقد الوكالة، هو قيام الوكيل ممثلا في المنظمة (المدير) بأداء واجباته المنوطة إليه على أحسن وجه بما يحقق ويعظم مصلحة الطرف الآخر في العقد ممثل في المالك (الموكل) مقابل حصوله على أجر متناسب والجهد والمسؤولية التي أسندت على عاتقه وفق العلاقة التعاقدية في ذلك.

فالتبيعة السلوكية للإنسان وحب نفسه أكثر من غيره، لهذا نجد أن طرفي معادلة التعاقد المالك والوكيل يختلفان في الأهداف بسبب تفضيلا تهم والسعي كل منهم إلى تعظيم منفعتهم ولو على حساب الآخر، فيعملان ويسعيان إلى استحداث خطة أو سياسة تحفظ كل منهما حقوقه ومصالحه، فالمالك الأصيل "يسعى من قبل الآخر جهدا وعملا

كبيرا مقابل أجر معقول، بينما الآخر يسعى بطبيعة الحال إلى تعظيم منفعته من خلال الظفر بأكبر قدر ممكن من التحفيزات والمكافآت والمزايا بأقل جهد في ذلك¹⁸.

لهذا عند إحساس الملاك ويراودهم شعور وشكوك من قبل الطرف المقابل (الوكيل والإدارة) أنهم لا يعمل على تعظيم مصالحهم، فيلجأون إلى سياسة تمييزية للموكل للحفاظ على مكاسبهم، ومصالحهم هذا من جهة ومن جهة أخرى عملية استحداث نظام رقابي لمتابعة تصرفاته، وأعماله المختلفة حتى لا يضر بأهدافهم الأساسية.

إن الوكالة ما هي إلا تفويض أحد أمره لآخر وإقامته مقامه فالأول يدعى (الموكل) والثاني (الوكيل) ومحلها وهو الموكل به « القيام بالتصرفات المالية من بيع وشراء وغيرها من كل ما يقبل النيابة شرعا »¹⁹ تستند إلى أربعة أركان هم الموكل والوكيل والموكل فيه وصيغة التوكيل، حيث يلتزم الوكيل بما يلي:

أ- عدم تجاوز الوكيل حدود العقد أو التوكيل إلا فيما حقق منفعة إضافية للموكل²⁰. بمعنى التصرف في حدود المتفق عليها²¹.

ب- عدم تقصير الوكيل في تنفيذ العقد والعناية اللازمة بالتوافق مع أعماله الخاصة سواء كانت بدون أجر²² أو بأجر، أي بذل العناية والجهد الكبير فيما أئتمن فيه للتنفيذ.

بينما يقوم الموكل بالالتزامات التالية:

أ- تنفيذ بنود الاتفاق وخاصة: تسديد الأجر المتفق عليه للوكيل عند قيامه بالعمل المنوط إليه أو ما يماثلها وإن كان الاتفاق خال من نص الأجر بمعنى متبرعا بذلك²³.

ب- استرجاع الأموال التي أنفقها الموكل لتنفيذ عقد الوكالة كونه يعمل لصالح تعظيم منفعة الوكيل وكذا الوفاء بحقوقه لأن دوره يكمن في عملية إنجاز المطلوب وفق الالتزام والعقد الرابط بين الطرفين.

ج- يكون يجنب الوكيل في السراء والضراء وخاصة إذا أصيب بضرر أثناء تأدية مهامه دون تقصير أو خطأ متعمد وإنما نتج عن قوة قاهرة خارج عن قدرته لهذا لا بد أن يتحمل كل ما ترتب في ذمة الوكيل من حقوق وأضرار كون أنه أمين له ومفوض عن أعماله.

ينتهي عقد التوكيل عند إتمام الموكل ما أتفق عليه، أي بما وكل إليه أو بانتهاء الآجال المحدودة وفق بنود الاتفاق أو عند وفات الموكل أو خروجه عن الأهلية بسبب ما كالجنون مثلاً.

تعتبر نظرية الوكالة إطار فكري تستخدم « كأداة فعالة لتفسير العلاقات التعاقدية داخل المنظمة أو في ميادين أخرى »²⁴ سواء كان عملا أو فكرا إنسانيا، وهي ببساطة عملية توكيل سواء فردا أو جماعة أفراد تحت إسم (الأصيل).

خدمة أو وظيفة أو مهمة اشتمل الجانب التعاقدى لفردا أو جماعة أفراد للنيابة عنه أو عنهم أي الأول (الأصيل) تحت اسم الوكيل، ففروض هذه النظرية تتمثل فيما يلي²⁵:

1- طرفي العلاقة التعاقدية (الأصيل والوكيل) يمتازان بالرشد والعقلانية في التصرف لهدف تعظيم كل منفعة المتوقعة كهدف.

2- عدم توافق دوال أهداف طرفي العلاقة التعاقدية نتيجة التعارض في مصالحهم أو منافعهم.

3- علاقة الوكالة تستلزم وجود نظام للحوافز والدافعية تقوم بوضع شروط ملزمة للتعاقد للحد من التعارض بين مصالح الوكلاء والموكلين وخدمة المصلحة العامة بين أعضاء التنظيم الواحد لضمان إستمرار بقائه في سوق التنافس مع التنظيمات الأخرى.

4- إحتواء المعلومات الغير متماثلة لطرف العلاقة التعاقدية أي الأصيل و الوكيل.

5- الوكيل باتخاذ بعض القرارات والتصرفات دون مشورة الأصيل إذا ما توفر قدر من اللامركزية.

6- رغبة الأصيل في العلاقة التعاقدية هو إلتزام الوكيل بالسلوك التعاوني لا أخلاقي لهدف تعظيم المنفعة لكل أطراف الوكالة مع إجبار الوكيل ودفعه من خلال تصرفاته على النحو الذي لا يضر بمصلحة الأصيل²⁶.

نظرا لتعدد أنشطة والحجم المتزايد للمنظمات أثر بشكل كبير على تسيير إدارتها مما أضطر إلى عملية تقسيم إدارتها وفق هيكل تنظيمي إلى أقسام مسؤولة لها نظامها المحاسبي والعملي في الأداء والتقييم والمكافأة، وتتجلى علاقة الوكالة في شكل منافسة حامية الوطيس أطرافها الوكلاء (مديرو الأقسام) والإدارة العليا، فتفويض إتخاذ القرار على مستوى الأقسام، يساهم على تعظيم المصلحة الخاصة دون مراعاة الجانب الآخر بما يلحقه من ضرر لهذا فإن تعظيم دالة المنفعة للوكيل على حساب الأصيل.

فنظرية الوكالة تعمل على معالجة مشكلات العلاقة بين الموكل والوكيل من ناحية إنفصال الملكية عن الإدارة واختلاف مصادر إمداد المشروع برأس المال كما أن مشكلة إنفصال، تحمل المخاطر ووظائف صنع القرار والمراقبة على أداء الوكلاء²⁷، لهذا يمكن القول بأن الوكالة تتخبط في مشكلين هما²⁸.

1- التخلخل الخلفي: بمعنى تعرض الأصيل إلى خسارة نتيجة أخلاق وتصرفات الوكيل وعدم بذل الجهد الكافي لتعظيم عائد الأصيل، كونه ليس له الوسائل الفعالية لقياس وملاحظة أداء ومجهودات الوكيل وخصوصا عند إختلاف تفضيلات طرفي العلاقة التعاقدية حول البدائل المتاحة للإختيار.

2- التخلخل العكسي (الإختيار العكسي): تنشأ نظرا للإختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لطرفين. فالوكيل في مقدوره الحصول على المعلومات الأساسية قبل الأداء ويتم إختيارها وانتقائها في الوقت الذي يفتقدها الطرف الآخر (الأصيل)، ويمكن شرح مشكلة الوكالة رياضيا:

- تنشأ مشكلة الوكالة نتيجة تعرض الأصل لخسارة، بناء على سلوكيات وتصرفات الوكيل، نظرا لعدم بذله جهدا يعظم منفعة الأصل.

- المخاطر المعنوية (moral hazard) ناتجة لعدم مقدرة الأصل مراقبة أداء الوكيل.

- رصيد المعلومات في تفاوت كبير بين الأصل والوكيل مما يولد مشكلة الاختيار العكسي.

هذا السلوك الخفي الذي يمتاز به الوكيل دون الأصل يمكن التعبير من خلال هذا المثال البسيط حيث المعطيات التالية:

* يعبر عن الأصل بـ (P) لا يمكن ملاحظة جهد الوكيل (A).

* لا يمكن معرفة دالة تكلفة الوكيل (A) والتي يتحملها الأصل (P)

هناك تصوران:

أ) وكيل بتكلفة ضعيفة.

ب) وكيل بتكلفة مرتفعة.

* معلومات الأصل (P) غير كافية وغير تامة لهذا عليه الاكتفاء بعائد ذو احتمال π_1

* كما يوجد لدينا وكلاء من الصنف t ($t=1,2$)

* من جهة أخرى:

* إنتاج الوكيل دون خطأ ملاحظ لدى وجود جهد قائم من طرف الوكيل بالإضافة إلى أن توزيع المخاطر غير مطروح

وعليه يمكن التعبير على عناصر المشكلة كالآتي:

X_t ($t=1,2$) إنتاج المحقق من قبل الوكيل t

$C_t(X_t)$ دالة تكلفة الإنتاج للوكيل ذو الصنف t ويمكن وصف العلاقة للصفات الآخرين كالتالي:

$C_2(x) > C_1(x)$

* $S(x)$ الحوافز وهي دالة محددة من قبل الأصل (P) والتي تمثل مكافآته للوكيل (A) مقابل هدف

إنتاج محدد من المنتج $(\bar{U})$ (X)

* $S(x) - C_t(x)$: دالة منفعة الأصل (P) مع افتراض أنه منفعة الاحتياط لكل الوكلاء (A) مساوية

للصفر.

دالة منفعة الأصل (أ) التي تعني التعظيم، فتعظيم منفعة الأصل $\pi_2(x_2 - s_2) + \pi_1(x_1 - s_1)$:

(P) في ظل تلك القيود المفروضة من قبل الوكيل (A) من خلال سلوكياته، يمكن كتابة هذا المشكل بالعلاقة التالية (A-)

(P) دالة تعظيم المنفعة وفق القيود السالفة وحسب الصيغة الرياضية التالية²⁹:

$$MAX_{x_1, x_2, s_1, s_2} \pi_1(x_1 - s_1) + \pi_2(x_2 - s_2)$$

$$S_1 - C_1(x_1) \geq 0$$

$$S_2 - C_2(x_2) \geq 0$$

$$S_1 - C_1(x_1) \geq S_2 - C_2(x_2)$$

$$S_2 - C_2(X_2) \geq S_1 - C_1(X_1)$$

تنحصر مصادر مشكلة الوكالة في نوعين أساسيين هما³⁰:

الأول: عدم مقدرة الأصيل ملاحظة وأداء الوكيل وتتبع نتائج عمله، كونه أفقر للمعلومات بالنسبة للوكيل، لهذا فإنه هذا الأخير يتصدر موقع القوة والسيطرة، وبالتالي فإن المعلومات اللا تماثلة لها وقع وخيم على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوزع نتائج الاستغلال على أطراف علاقة الوكالة³¹

الثاني: يمكن تثبيت المكافآت وتقييمها في حالة استطاعتنا ملاحظة ورقابة أداء الوكيل والجهد المبذول والنتائج المحققة في ذلك.

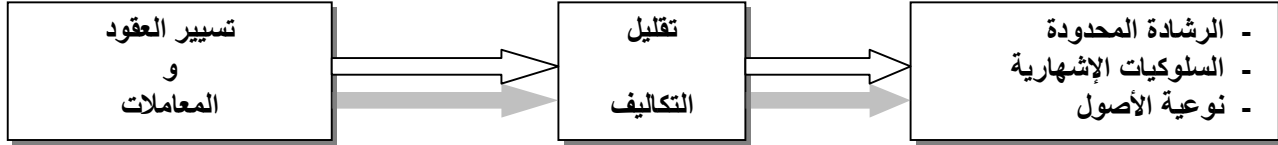
2- نظرية تكاليف الصفقات: la théorie des couts de transaction.

يرى الاقتصادي الأمريكي رونالد كاوس (Ronald Coase) من خلال تحليلاته بأن المؤسسة عبارة عن تنظيم ذو فعالية في السوق تعمل على التقليل من تكاليف الصفقات، وكبديل لتلك الأساليب الصفقاتية الأكثر تكلفة وداعمة للاقتصاد، هذه التكاليف منحصرة في مجموعة من العلاقات التعاقدية في شكل تفاوض وتنسيق ومعاملات وأداء وواجبات... الخ. فالمؤسسة هي عبارة عن وسيط بينهما، أي وسيط بين المستهلك والمورد لهذا يرى كوس (Coase) بأن التكاليف الصفقات هي مبرر لوجود المؤسسة³² كما أن علاقات العمل لها دور فعال من التقليل من تكاليف الصفقات، كدور العمال يتحدد في ذلك من خلال خفض بأنظمة التشغيل من تقييم للأداء ومراقبة وترقية ومكافآت³³. لهذا نجد أن نظرية Coase هي أولى النظريات التي فسرت تكاليف الصفقات حيث يرى أسباب إخفاقها في ذلك في العلاقات الاقتصادية هو في حد ذاته تكلفة الصفقة لأنه إذا استطاع المتعاملين الاقتصاديين من إبرام عقود تحمي جميع الأطراف بدقة مع التزام الكامل بمحتواها وبدون تكلفة بمعنى خطة إستراتيجية فعالة فإن النواتج من أرباح ومكاسب تتحدد عن طريق التفاوض دون هدر لحقوق الآخرين.

تلي ذلك الباحث ويليامسون (Williamson) الذي طورها حيث اعتمد على التحليل المؤسسي المقارن³⁴ بمعنى البحث على المؤسسات الأقل تكلفة للمبادلات وذات أفضلية في الأسواق حيث ركز على جانب المعلومات السوقية كونها أصبحت المرجع الوحيد للفعالية. من خلال إدخال عوامل سلوكية أبرزها (الرشادة المحددة، السلوكيات الانتهازية...) ومن جهة أخرى سلوكيات منضمانية (التصرفات الناتجة عن البيروقراطية، الرشوة...). لهذا نجد أن التحليل المقدم من قبل (Williamson) لتغطية التكاليف الناجمة على سلوكيات الأفراد المشاركين في الصفقة وأهداف السوق، فالسلوك الناتج من خلال العقلانية الموصوفة حسب الباحث سيمون SIMON والسلوك الناتج عن طريق الانتهازية وليدة المصلحة الخاصة. فالعقود الداخلية تعمل على تخصيص الحقوق لكل طرفي الصفقة كحقوق مالية للأعوان، المتابعة وتقييم

الأهداف الخاصة بالسوق³⁵ من خلال أعمال ويليامسون (Williamson) سنة 1985³⁶. والذي أعطى مفهوما واسعا لهذه التكاليف³⁷.

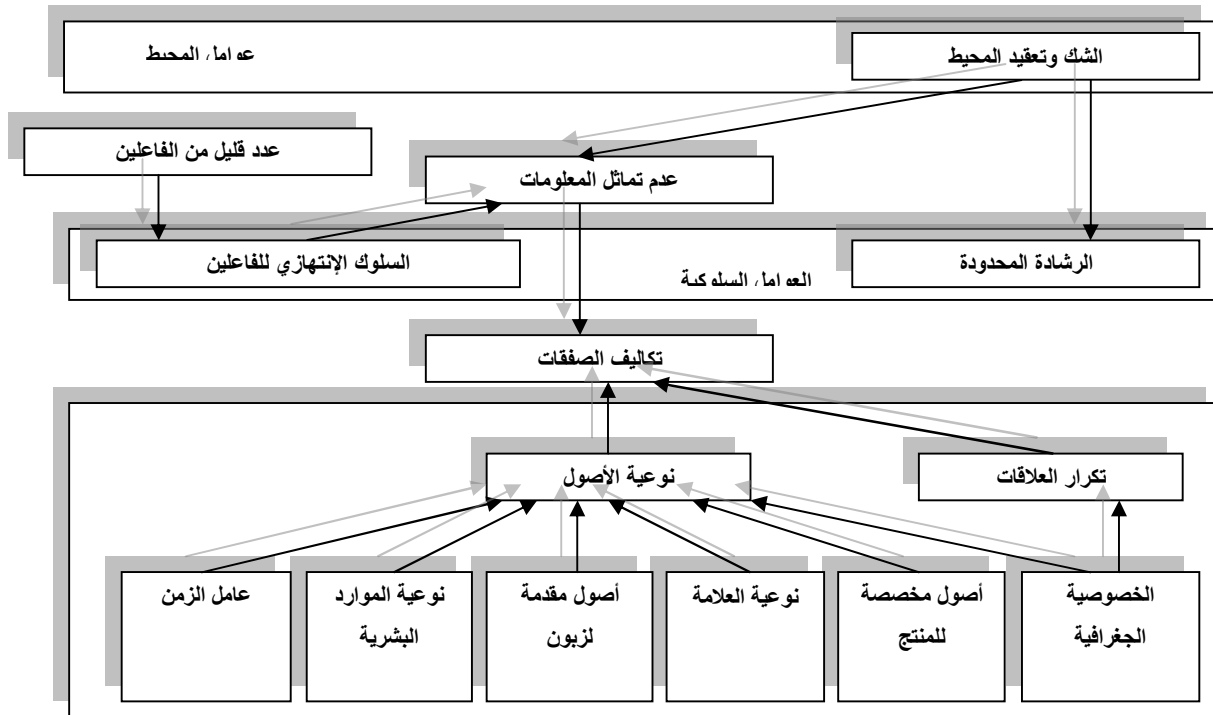
الشكل (01): تفسير الصفقات في نظرية التكاليف الصفقات



Source : Philippe Bernard économie, institutions et gouvernance : évolution des mods de gouvernance depuis les années 60 eurisco, paris, x février 2003.

هذه النظرية تبرر وجود تنظيمات حول قاعدة الاقتصاد ينجم عنها ما يسمى بتكاليف الصفقة، وحدتها الأساسية هي الصفقات وأبعادها الأساسية التخصصات والهيكل التنظيمي وأقسامه وكيفية إدارة الصفقات اقتصاديا.

الشكل (02): العوامل المساهمة في تكوين تكاليف الصفقات



Source: Richard Calvi, l'externalisation des activités d'achat : l'apport de la théorie des couts de transaction, série de recherche C.E.R.A, 1998.

3 - المعلومات غير المتماثلة:

لقد برز مفهوم المعلومات الغير متماثلة من خلال أبحاث ودراسات ثلاثة إقتصاديين هم (أكرفوف)، (سبنسر) و(ستيفلنيتز) (Stiglitz)، (Spence)، (Akerlof) حيث طوروا النظرية الاقتصادية من خلال إرساء أسس لنظرية المعلومات المعاصرة³⁸.

تمت مكافئتهم جراء تلك الأبحاث وحصلوا على جائزة نوبل للاقتصاد لسنة 2001 حيث قامت فكرتهم على السوق، كون أن بعض الأطراف فيه أكثر وعيا عن الآخرين ولهم رصيد من المعلومات بنسب متفاوتة جدا عن الآخرين. يقصد بعدم تماثل المعلومات بالتوزيع الغير عادل والغير متكافئ للمعلومات بين أعوان إقتصاديين دون معلومات كافية وأعوان إقتصاديين دون ذلك.

تمت دراسة عدم تماثل المعلومات من قبل الباحثين الثلاثة في الأسواق المختلفة³⁹ وتوجد عدة أمثلة تمت دراستها وهي موجودة على الرابط الإلكتروني حيث أن:

- ◀ المقترضين لهم رصيد معلوماتي أكبر من المقرضين حول مقدرتهم على السداد.
- ◀ بائعي السيارات المستعملة لهم رصيد معلوماتي أكبر من المشتري حول نوعية سيارتهم.
- ◀ الزبائن لهم معرفة أكثر من مؤسسات التأمين بخصوص خطر وقوع الحوادث.
- ◀ المديرون يعرفون أكثر من المساهمين حول ربحية الشركات ولقد أظهرت هذه الدراسة بأن المعلومات الغير متماثلة تؤدي إلى ظواهر الاختيار العكسي في الأسواق.

أثيرت قضية المعلومات غير المتماثلة من قبل الباحث أكرلوف Akerlof سنة 1970⁴⁰ من خلال مقالته الشهيرة في سوق السيارات المستعملة حيث تظهر هذه الظاهرة بصورة ملفتة. حيث يوجد عدم تماثل للمعلومات بين البائع والمشتري المحتمل فيما يخص نوعية السيارات كون المشتري المحتمل ليس له القدرة والخبرة الدقيقة لتقييم إن كانت المركبة في حالة جيدة، أو غير ذلك أو تحتوي على عيوب وإعطاب مخفية.

يتم تقييم السيارة من قبل "خبير وبالتالي يحدد سعر منخفض جدا مما لا يرضي البائع. لهذا نجد أن المستثمرين المحتملين ليس لهم القدرة على التقييم الفعلي لسيارة المستعملة وعلى هذا يتم تشجيعهم من قبل الباعة على تقديم سعر أكثر من الخبراء على الرغم من وجود حالة عدم اليقين على جودة تلك السلعة المرفوضة.

في هذا السياق، الشراء بأسعار متدنية، لتجنب بيع سيارته والبائع على استعداد بيع سيارة المستعملة ذات النوعية الجديدة في هذا السوق الذي هو غاية وعدم اليقين فإما.

- البحث على مشتري بين المشتري يعرفه (له من المعلومات الكافية حول المعلومات الخاصة بالنوعية).

- دفع مصاريف الخبرة من أجل إثبات السعر المرتفع من أجل بيعها بسعر مرتفع.

لذلك أصحاب السيارات المستعملة الجيدة يتركون الأسواق، فيما تبقى به إلى السيارات السيئة وسماها الباحث في مقالته بـ "الليمون" "LEMONS" من أجل إدخال تكاليف إضافية لتحقيق نوعية سيارتهم.

من خلال هذا المقال يبين لنا الباحث بأن التباين في المعلومات يؤدي لا محالة إلى عدم كفاءة السوق بمعنى الاختيار السلبي، سببها نوعية المعلومات مما يستدعي إلى دفع تكاليف إضافية من أجل إنتاج معلومات مكتملة من أجل التغلب على عدم الكفاءة في ذلك.

تماشيا مع الباحث أكرلوف فإن الإقتصادي (سبنس سنة 1973)⁴¹ أثبت بأن الأعوان الاقتصاديين ذوي المعلومات الكافية يمكن تحفيزهم على المعلومات الخاصة من قبل الأعوان الاقتصاديين الذين يفتقرون لذلك.

البحوث الأساسية لهذه الاقتصادي تتمحور حول سوق العمل والإشارة بفضل نوعية الشهادة المكتسبة، حيث أظهر بأن العاملين ذوي الكفاءات العالية يستثمرون في الدراسات العليا من خلال إظهار قدراتهم في سوق العمل بفضل الشهادة المكتسبة، وفي نفس السياق الاقتصادي جون ويليامسون 1985⁴² أظهر بأن رغبة أي إدارة في تقرير نوعية آفاق النمو في الأسواق المالية من خلال تنفيذ سياسة أرباح عالية على الرغم من وجود تكاليف إضافية تتعلق بفرض ضرائب على أرباح الأسهم، ولها إشارة موجبة من قبل السوق بينما لا تستطيع الشركات الأقل ربحا استخدام هذه الإشارة كونها مكلفة للغاية.

أما الباحث ستيغليتز⁴³ في الوقت نفسه أظهر في مقال بالاشتراك مع الباحث روتشيلد 1976 Rothshild et Stiglitz يمكن استفادة الأعوان الاقتصاديين المفتقرين للمعلومات من قبل الأعوان الاقتصاديين المكتسبين للمعلومات الكافية من خلال تقديم عدة عقود متنوعة بديلة لمختلف المعاملات، قام الباحثان بدراسة كيفية حصول شركات التأمين من المعلومات بخصوص مستوى مخاطر عملائها وذلك باقتراح عدة عقود لمختلف فئات المخاطر (مع مستويات مختلفة من التغطية للخطر ومستويات مختلفة من أقساط الحماية).

هذه العملية "غريبة" جذابة لشركات التأمين كون العملاء يحددون بأنفسهم نوع العقد المناسب لهم ولدرجة الخطر ويظهرون في نفس الوقت على مستوى المخاطر.

لهذا الباحث أكرلوف Akerlof يرى بأن المعلومات الغير متماثلة تفسر أيضا لماذا يقوم الأصيل بوضع النظم الإقتصادية للحماية، ويبرر من خلال ذلك خلق مصالح تعمل على التقليل من تلك المعلومات الغير متماثلة (التريث لتنظيم السوق، نظم الضمان... الخ).

لهذا يرى الباحث أن المعلومات الغير متماثلة تمدد لجميع العلاقات التعاقدية التي تربط بين الأطراف دون وجود مساوات للمعلومات لهذا إنتاج المعلومات التكميلية وخاصة المعلومات المالية والمحاسبية تلعب دور مهم في التقليل منها. قام الباحث (Ng) سنة 1978 باستعمال الإطار النظري لاقتصاد المعلومة لتحديد خصائص إنتاج المعلومات وخاصة المالية منها حيث يقوم بنمذجة عملية إعداد التقارير المالية على النحو التالي:

إن الفصل بين ملكية وإدارة الشركات من خصائص المنظمات الحديثة، حيث تم خلافة نموذج اقتصاديهما بضم مساهم ومدير، والتالي هناك تباين للمعلومات بينهما وليدة صراع للمصالح، حيث نجد أن المدير التنفيذي يكتسب من المعلومات الكافية بخصوص نشاطات الشركة ونتائجها بخلاف المساهم.

فمشكلة عدم تماثل المعلومات على حساب المساهم، لهذا ينبغي على هذا الأخير وضع الوسائل لمراقبة الوكيل من طرفه. هذه الأساليب تدخل ضمن الشروط التعاقدية والقانونية "المسائلة" من خلال إظهار نتائج وأداء الشركة من خلال إنتاج المعلومات المالية والمحاسبية، لهذا نجد أن التقارير المالية هي المصدر الأول للمساهمين للمعلومات والأساسي لتقييم أداء المدير من قبلهم، إن النموذج المقترح من قبل الباحث (Ng) سلط الضوء على تضارب في المصالح بين المساهمين والمديرين بخصوص خيارات لسياسة المعلومات المالية.

المديرين: مكلفين باتخاذ قرارات شأن الخيارات المحاسبية وسياسة المعلومات المالية وفي نفس الوقت تعتمد أجورهم على تلك القرارات، لهذا يصبحون في مواجهة مشكلة الحوافز والرغبة في اختيار الأسلوب المحاسبي للمبالغة في أداء الشركة وتجميع وتقليل المعلومات الأساسية عن المساهمين.

المساهمين: يعتمد المساهمين على المديرين لمعرفة نتائج الشركة بافتراض عدم ملاحظة الأداء المباشر من قبل المساهمين، لهذا عند تلقيهم المعلومات المالية والمحاسبية في شكل تقارير من قبل المديرين، فإنهم غير متأكدين هل هذه المعلومات تعكس الصورة الحقيقية للشركة، لهذا من الأفضلية التفاوض للبحث عن مصدر للمعلومات المالية الأكثر دقة وفي نفس الوقت عدم المبالغة في أداء الشركة نتيجة مبالغة المديرين في ذلك. هذا النموذج الذي تم تطويره من قبل الباحث يبين نزاع المصالح القائم بين المساهمين، والمسيرين، فيما يخص إنتاج المعلومات المحاسبية والمالية ... الخ فكلاهما لهم خيارات متضاربة في هذه العملية ومبدأ التفضيل في ذلك والمبالغة في الحديث عن نتائج أعمال الشركة بخصوص كمية المعلومات المنتجة. يمكن الحد من هذا النزاع من خلال وضع قيود لفرض خيارات محاسبية وفق نظام محاسبي.

و للحد من المعلومات غير متماثلة، في نظر المساهمين، يقوم المسيرين في إنتاج المعلومات المحاسبية ليست في المستوى المطلوب، لهذا يكمن الدور الأساسي للمحاسبة في تحديد الاختيارات المحاسبية للمسير وفرض قيود لإنتاج المعلومات، فالأنظمة المحاسبية تلعب "دور جد مهم" في الحد من هاجس عدم اليقين من قبل المساهمين على نوعية المعلومات، لكن ثقتهم في ذلك تكمن في مطابقة المعلومات المحاسبة شرط وجود آلية فعالة لتقييم نوعية تلك المعلومات أو مطابقتها مع المبادئ المحاسبية ذات القبول العام.

إن نظرية الوكالة التي ترى بأن الشركة هي عبارة عن مجموعة من العقود بين أطراف عقلاء كل منهم يريد الحصول على أكبر منفعة ومصلحة "CASTA 2000" فالمعلومات الغير متماثلة التي هي بحوزة المتعاقدين، فالحد منها أصبحت ضرورة وكذا الحد من السلوك الانتهازي للوكلاء والصراعات الكامنة في المصالح وتكاليف المراقبة والرصد والانتهازية المترتبة عنها، مع وضع تدابير محاسبية توفر الشفافية في المعلومات ومتابعة العقود ووضع المحاسبة ضمن علاقات الوكالة (I) بفضل المعايير اليومية للوكيل للشركة "تتيح له معلومات كافية يمكن استغلالها لصالحه حتى وإن تعارضت مع مصالح الأصيل « يمكن الإفصاح عنها كما يمكن إخفائها للضرورة أو بعضها أو بالطريقة التي يستغل بها الأصيل وهذا مالا يخدم مصلحة

هذا الأخير فالإدارة لها من المعلومات عن مستقبل الشركة أكثر من المستثمرين المحللين الماليين الخارجيين، كما أنها تقوم بإيصال المعلومات الإيجابية للجمهور وبسرعة عند تعظيمها للقيمة السوقية للأسهم.

فتلك الإشارات السوقية والمعلومات المرسلّة لتعظيم مصلحة الأصيل لهذا لا بد من المصادقية في ذلك حتى لا يؤثر عدم تماثل المعلومات على الكثير من ذلك القرارات المالية والمحاسبية كسياسة توزيع الأرباح وللحد من تلك المعلومات لا بد من استخدام أفضل الطرق والسياسة المحاسبية التي تدعو إليها أخلاقيات مهنة المحاسبة دون أن تقود هذه السياسات بإخفاء شركات ضعيفة لتحل محل شركة ذات سمعة وقوية ذات الجودة العالية للمعلومات.

4- نظرية التجذير:

تعتبر هذه النظرية من مشتقات نظرية الوكالة، وتكاليف الصفقات تأتي على ضرورة وضع هياكل المراقبة التي تداولتها نظرية الوكالة من أجل قياس كل الحدود وبوجه خاص الخطر المتمثل في تحذير المدير التنفيذي، ومشكل عدم تماثل المعلومات بين الوكيل والمساهمين والتي تؤثر على أداء الشركة.

يعني بكلمة التجذير بالاستحكام، بمعنى التحكم والسيطرة على مجريات الأمور حيث ينطوي ذلك في عملية التسيير الإداري على سيطرة، وتحكم المدير بجميع انشغالات مؤسستها داخليا وخارجيا، كما يمكن ترجمتها بوجه آخر بأن المدير يعمل جاهدا لتثبيت نفسه دون زعزعة من منصبه من أجل البقاء وتحقيق مصالحه الشخصية وهذا ما يتشابه وهذه خواص الشجرة من عدة نواحي.

- * التنمية والبقاء (الشجرة تنمو جذورها من أجل التغذية والتنمية والبقاء).
- * وضع شبكة من العلاقات للارتكاز (الشجرة تركز على جذورها جيدا مما يسمح لها بالعيش دون مخاطر خارجية).
- * وسيلة للحماية وتحقيق الأهداف الشخصية (بينما الشجرة التنمية وإنتاج الثمار).

ومن خلال هذا التعبير الشبيه والقريب للمعنى الحقيقي فإن التجذيرية ما هي إلا حالة علائقية (رسمية أو غير رسمية) يسعى المدير التنفيذي من إقامتها لهدف التخلص ولو جزئيا من مراقبة مجلس الإدارة ومن مراقبة المساهمين لغرض الاحتفاظ بمنصبه وزيادة حريته وسلطته وتعظيم مصالحه الشخصية دون منازع في ذلك.

فنظرية التجذير نفترض بأن الفاعلين يقومون دوما بتطوير إستراتيجيات وخطط من أجل الحفاظ على مكانتهم داخل منظمتهم وبإبعاد المنافسين الحقيقيين في ذلك وقد تكون هذه الخطط مكلفة على مؤسستهم، من خلال الزيادة في السلطة والنفوذ للمدير التنفيذي والاستفادة من المزايا كالمكافآت وأمن المنصب من خلال عملية التجذير لهذا معظم الباحثين في هذا الشأن أشادوا بإنتهازية المدير التنفيذي، وأن تجذيرته ما هي إلا نواتج سلطة غير شرعية، لا ديمقراطية مخالفين للمهام، والمسؤوليات المسندة إليهم وأدوارهم ومعارضين لمصالح المساهمين ومضرين بنجاعة أداء الشركات.

كما أن هناك نوعان من التجذيرية حسب الباحث بيغي (Pigé):

1) البحث عن شبكة علاقاتية من قبل المدير التنفيذي سواء كانت رسمية أو غير رسمية من خلال إستراتيجية

للبقاء وتنمية رأس ماله الاجتماعي هذا من جهة ومن جهة أخرى:

* الشركة تنمو ويكون لها أرباح من خلال الأداء الجيد.

* وفرة المناخ الاجتماعي الجيد داخل الشركة.

* التنسيق المحكم داخليا وخارجيا من هياكل الشركة.

ويعتبر هذا النوع الإيجابي من عملية التجذير بمعنى النظرية الإيجابية التجذيرية للمدير التنفيذي وهذا ما يراه بعض الباحثين في عدم إلحاق الضرر من قبل المدير التنفيذي بناء على إستراتيجية بأداء ونجاعة منظمة، فهي مفيدة في الحالة. الإفلات من الضغوطات في المدى القصير حتى يتسنى تعظيم مصالح المساهمين من خلال الاستثمار في المدى الطويل.

(2) التحكم في أمور الشركة داخليا وخارجيا من قبل المدير التنفيذي، وبالأخص التحكم الجيد من آليات الرقابة من الوصاية والمساهمين يعمل هذا الأخير على تعظيم منفعة الشخصية دون المنفعة العامة بمعنى حب النفس دون الآخرين فإن التجذير في أكثر حالاته داخل المؤسسة.

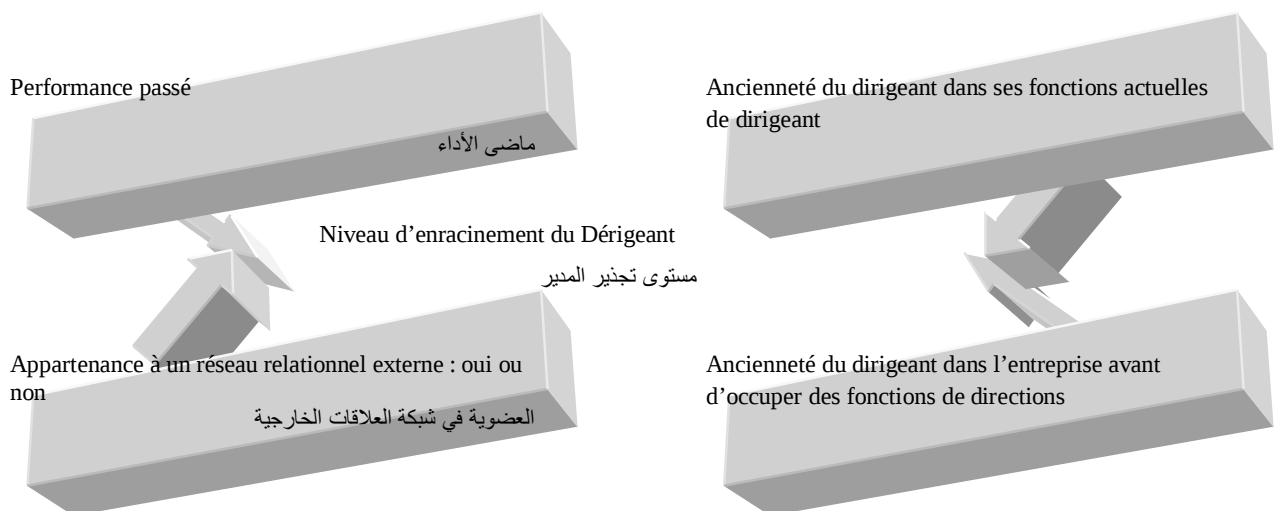
- الاحتفاظ بالسلطة والتوسع فيها ولو على حساب الآخرين.

- الاستمرارية في البقاء والخلود في المنصب.

- الزيادة في رأس المال الشخصي الاجتماعي له.

ويمكن تقييم أثر عملية التجذير في صالح أو غير صالح مصلحة حملة الأسهم والحد من الكثير من السلطة التقديرية الإدارية من خلال الشكل الموالي الذي بين بعض العوامل المؤثرة على مستوى تجذير المدير.

الشكل (03): محددات تجذير المدير التنفيذي



Source : Claire et Virginie Politique de rémunération du dirigeant et performance de l'entreprise, thèse de doctorat université de rennes I, finance d'entreprise octobre 2003, Page 05.

من الصعب تقسيم شيء غير مرئي، صعب الملاحظة، كتحفيز المدير التنفيذي من الوضعية التي يشغلها، على الرغم من وجود عدة محاولات في ذلك، فعملية الفصل بين الوظائف القريبة والمنافسة للمدير التنفيذي تعتبر مؤشراً للتجديرة فعلى حسب المثال الفصل بين وظائف رئيس مجلس الإدارة ورئيس مجلس المراقبة. إنفراد الباحث (بيجي) على غرار الآخرين في أبحاثه في إيجاد مؤشرات إضافية على مستوى التحفيز من خلال تحديد الشبكة العقلانية وتأثيرها وذلك بوضع فرضيات منها:

ف1: الارتباط الإيجابي لمستوى تجديرة المدير التنفيذي، بنجاعة الأداء الماضية.

ف2: الارتباط الإيجابي لمستوى تجديرة المدير التنفيذي، لسنوات الخدمة.

ف3: الارتباط الإيجابي لمستوى تجديرة المدير التنفيذي، بأقدمية في التسيير.

ف4: الارتباط الإيجابي لمستوى تجديرة المدير التنفيذي، بارتباطه بالشركة العلاقية.

فكانت نتائج الاختبارات للفرضيات التي وضعها الباحث بيجي على عينه تظم قرابة 260 مديراً تنفيذياً و 1750 مشاهدة ومتابعة للشركات الفرنسية خلال الفترة ستة وثلاثون سنة أي الفترة الممتدة من 1966 إلى غاية 1990.

ن1ج: يقوم المدير التنفيذي بمجهودات كبيرة لنجاعة الأداء عند حصوله على تأكيدات ومستوى من الثقة للتحفيز من أجل البقاء والمحافظة على منصبه.

ن2ج: يسعى المدير التنفيذي لتعظيم منافعه الشخصية من خلال منح مزايا إضافية لصالحه وهذا يؤثر على نجاعة الأداء والتقليل من ثروة المساهمين.

ن3ج: استحالة خلق شبكة داخلية علائقية في مساره المهني لغرض التحفيز (قبل أو تعيينه كمدير تنفيذي).

ن4ج: انخفاض مستوى التجديرة عند الترقية من مستوى إلى مستوى أعلى رئيسي وزيادة في الشبكة العلاقية.

لقد تعددت أشكال التحفيز، فسعى المدير التنفيذي، بتوجيه استثمارات الشركة التي هو مطلع عليها من أجل، التحكم في الرقابة الداخلية والقيام بسياسة التحفيز والأجور لمعاونيه لتكوين قوة إدارية لمجابهة مصالح المساهمين أو استعمال مساعدين خارجيين من خلال تجنيد علاقاته الخارجية لجميع الشركاء الخارجيين، للأسباب التالية:

- لتفادي خطر التسريح.

- تنمية امتيازاتهم الخاصة.

- تحسين محيط العمل.

- تحويل إثراء المساهمين لفائدة المديرين التنفيذيين

- الإفلات من رقابة مجلس الإدارة ومن رقابة المساهمين

- تحقيق مدا خيل أو أشباه المداخل جراء استثماراتهم النوعية

من خلال الإستراتيجية المعدة من قبل المدير التنفيذي لغرض التحفيز وجعل نفسه لا غنى عنه إلى أن ذلك يتأثر بالمحيط، والظروف المواتية لتلك العملية وتأخذ عدة أشكال.

1- **التجذير الحيادي:** عند بداية تولي المدير التنفيذي مهامه الأولى، في منصب جديد ومسؤولية أكبر ومحيط جديد لتعامل معه، يعتمد سلوكا بريئا ونزيها يقوم على احترام جميع المتعاملين ويصهر على مصلحة الشركة، يوسع قنوات الاتصال والاستماع ويفرض احترامه للجميع دون هدر لمصالح الآخرين ويعمل على دعم تسليطه ونفوذه شيئا فشيئا من خلال إقامة علاقات إرتباطية مع متعاملين داخليا، لهذا فإن تعاملاته تتميز في معظمها بالحيادية وهذا ما يدفعه إلى الاهتمام بخلق رأس المال الاجتماعي.

2- **التجذير الهجومي:** يقوم المدير التنفيذ بالتنازل على بعض الإستراتيجية لصالح الموظفين وبحملهم المسؤولية في ذلك، هذا التفويض للسلطة، يمكنه من خلق قوة داخلية منسجمة مساعدة له في اتخاذ القرارات والهيمنة عليها، من خلال بسط نفوذه على الجميع، هذه الإستراتيجية الداعمة له من خلال توحيد الجهود للإداريين داخليا من خلال الشبكة العلاقاتية والسياسة التشاركية، أما خارجيا فيعمل المدير في جلب وجذب ودمج الشركاء الخارجيين في خانة واحدة تعمل وفق توجيهاته بدلا من مراقبته.

3- **التجذير الدفاعي:** عند اقتراب المدير التنفيذي من عهده أو عقده، فينتابه القلق وظهور ملامح الخوف لضياح منصبه، هذه الإختلالات في محيط عمله والخوف من ضياح ما قام ببناءه على الصعيد الداخلي والخارجي. فالإستراتيجية المضادة لممارسة الرقابة والتنويع في سياسة المالية، الاستثمار، التجارة... الخ، ما هي إلا تجذيرية دفاعية تفاديا للوقوع في خانة الضعف والضياع.

الخاتمة

يعتبر مجلس الإدارة السلطة العليا في المؤسسة، له واسع الصلاحيات والسلطات في عملية التسيير واتخاذ القرارات في كل المجالات كما أنه الممثل القانوني للأصحاب رأس المال و مسؤول عن رعاية جميع مصالح المساهمين دون اختلاف أنواعهم ووجودهم أو نسب مشاركتهم، يتولى إدارة المؤسسة بناء على تفويض من الجمعية العامة كما يعمل على تحقيق الصالح العام فيقوم بالتصدي لكل الانحرافات الناشئة عن سوء التسيير و المبنية على مصالح أو تقصير في استخدام ثروة الملاك.

الهوامش و المراجع:

- ¹ L.godard et guerge la taille du conseil d'administration déterminants et impact sur la performance callier du FARGO N°1010702/2001 page 06
- ² Pitol-Belin J .p86.
- ³ Eisenberg T, Sundgren S et wells n.j larger board size decreasing Firm value in small firms o.n cit 1998, p 32.
- ⁴ G.charreaux et pitol Belin j .p, le conseil d'administration op.cit p 45.
- ⁵ Allen .n the structure of interoganizional/ cooptation : inter locking corporate directorates, american sociological review 39 .1974 p 39.
- 6Yermack .D. higher markel.valuation of companies with small board of director.
- 7Jeffrey L. coles naveen D. daniel la titha naveen, boards, does size , all ray 2004.p 05.
- 8 Godard sehatt A. caractéristiques et fonctionnement des conseils d'administration francaisP07
- 9Henry Mitzberg le pouvoir dans les organisations trade paul sager France, editions d'organisation 2003 p 86.
- 10 Godard et guerge op.cit.p 14.
- 11 Nintzberg on p 80.
- 12Godard sehatt A. caractéristiques et fonctionnement des conseils d'administration francais, un état des lieux fargo n) 1040801, fev 2004.p 08.
- 13Codard L. et Schtt A, les determinants de la qualités des conseils d'administration française cahier fargo n) 1040603 puillet 2004 p 12.
- 14 Gerrad CHARREAUX.
- 15 - jensen, MC and mecling, J,N,H « theory of the firm : managerial behavior, agency costs and ownership structure » journal of financial economics, (octobre, 1976), P31.
- 16 - BELKAOU Ahmed, « accouting theory » 4eme édition, thomson learninr (2000) P, 370.
- 17 - kaplan robert, and atrinson, anthony A, « advanced management accounting » 3rd ed, prentice hall 1998, PP677-81, 770-70
- 18- Beaver, william H, « financial reporting : an accounting » third édition prentice-hall, inc, 1998, P31.
- 19- حيدر علي ذرر الحكام شرح مجلة الأحكام، الطبعة الأولى بيروت، دار الجبل (المواد 1449، 1459).
- 20- علاء الدين أبي بكر بن مسعود الحنفي، بدائع الضائع في ترتيب الشرائع دار إحياء التراث العربي، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي 1998، ص 24 ن الطبعة 2006.
- 21 - نقابة المحامين، المذكرات الإيضاحية م 841 ف1، ص 596.
- 22- حيدر علي شرح مجلة الأحكام، مرجع سابق، ص 601.
- 23- [http:// www.dicoline.org](http://www.dicoline.org)
- B Fame, E « Agency Problems and theory of the firm » journal of political economy (april, 24 251980), P289-290.1
- علاقة الوكالة تستلزم وجود نظام للحوافز والدفاعية ووضع شروط ملزمة للتعاقد للحد من التعارض بين مصالح الوكلاء والموكلين وخدمة المصلحة العامة بين أعضاء التنظيم الواحد لضمان إستمرار بقائه في سوق التنافس مع التنظيمات الأخرى.
- 26- حركة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) لدكتور طارق عبد العال حماد، ص 68، الدار الجامعية، الطبعة 2005.
- 27- robert coblaut op cit 1997 page 93 et 94.
- 28 - robert cobbaut, théorie financiere, édition économoca, paris 4eme édition 1997, P98.
- 29- حسن زكي تخصيص تكاليف الطاقة الغارقة والتكاليف المشتركة في المنشآت الصناعية في ضوء نظرية الوكالة، مجلة دمشق، المجلد 16 العدد الثاني، ص 110-111، 2000.
- 30 - A. BAIMANS « Agency research in Managerial Accounting a survey, PP154-213.
- 31- zamir iglal et abbas mirkhor, stakeholders mode of gouvernance in islamic economic, P964. Octobre 2003 Kingdom of Bahrin.

- 32- P. milgometj robert, economie et organisation et management PUG 1997, P47.
 33 - anonyme, wiliamson, la théorie des couts de transaction chapitre 5 sans date, P02.
 34 - pière – yves gomez, la théorie des couts de transaction, em lyen, sans date, P08.
 35 - C. Zied et j.j. pluchant, op cit. février, 2003, P03.

37- إدريس التل ضم السياسات الإقتصادية، منظور علم سياسة تكاليف الصفقات - دار الحديث للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الاولى، ص 25، 1998.

- . Prix noble (nolgelprize, 2001) travaux akerlef, spence et stiglitiz.<http://nobelprize.org>38- site :
 39 - site : <http://nobelprize.org>. Prix noble (nolgelprize, 2001) travaux akerlef, spence et stiglitiz.
 40 - akerlof G.A (1970) the market for lemons : qualitative uncertainly and market mechanislm » quarterly journal of economics, vol, 84, P488-500.
 41 - williams « dividends, dilution and taxes : a signalling équilibre », journal of finance vol40, P1053-1060? 2005.
 42 - Roths child M, stiglitiz J (1976) «Equilibrium in competitive isurance markets, and essay on the economics of imperfect information » quaterly journal of economics, vol 95, P629-640.
 43- Ng. D (1978) « An information économics analyses of Financial reporting and external auditing » the accounting revieux S/nemro and S/ date, P910-915.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة والعمومية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

بن عودة مصطفى

أستاذ مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الجلفة / الجزائر

غويني سمير

أستاذ مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الجلفة / الجزائر



ملخص:

إن التطور العلمي الهائل والتغيرات الجذرية في البيئة العالمية ولدت الكثير من التحديات وكذلك الفرص أمام المؤسسات الخاصة والحكومية لمواجهة ضغوطات اجتماعية و بيئية من طرف المجتمع المدني، و هذا ما يجعل المؤسسات اليوم مطالبة بأن تلعب دور اجتماعي و بيئي حتى تحافظ من على مكانتها في السوق، لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الروابط التصورية بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمنهج إداري يأخذ بعين الاعتبار دور المؤسسة في المجتمع والآثار الإيجابية أو السلبية المترتبة من أنشطتها على أصحاب المصالح وبين مفهوم المسؤولية الاجتماعية كمشروع تنموي يبحث عن إيجاد موازنة معقولة تساهم من جانب بأداء مالي و اقتصادي كفؤ و فاعل و من جانب آخر بأداء اجتماعي متزايد لفئات عديدة و خاصة الفئات الفقيرة و المحرومة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، أصحاب المصالح ، تنمية مستدامة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé:

Le progrès scientifique colossal et les changements radicaux de l'environnement mondial ont suscité beaucoup de défis et aussi des opportunités pour les entreprises privées et gouvernementales afin de faire face aux pressions de la vie sociale et environnementale de la société civile. Ceci rend les organisations aujourd'hui à jouer le rôle de l'ordre social et environnemental pour entretenir sa position dans marché. A cet effet, le but de cet article est de mettre en évidence le lien entre d'une part le concept de responsabilité sociale des entreprises comme un moyen de gestion qui prend en compte le rôle de l'organisation dans la communauté et les conséquences positives ou négatives de leurs activités sur les parties prenantes et d'autre part le concept de responsabilité sociale comme un projet de développement recherchant un équilibre raisonnable contribuant à la performance économique , financière efficace et efficace ainsi que la performance sociale orientées en particulier vers les catégories des pauvres et des défavorisés.

Mots clés: responsabilité sociale, les parties prenantes, le développement durable, les entreprises petites et moyennes.

مقدمة:

إن مناقشة الدور الاجتماعي للمنظمة وطبيعة البيئة التي تعمل فيها من المواضيع التي أثارت جدلاً كبيراً في الأوساط العلمية والأكاديمية، خاصة وأن الدور الاجتماعي للمؤسسات أصبح يكتسي دور بالغ الأهمية بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية، وذلك نتيجة التطبيق العملي لتجارب الخصخصة التي أظهرت أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضاً استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها من جهة والمجتمعات التي تتعامل معها من جهة أخرى كما يزيد أيضاً من انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه المؤسسات.

أضف إلى ذلك أن هناك جملة من المتغيرات والمستجدات متسارعة الإيقاع التي شهدتها بيئة الأعمال والتي بدورها أدت إلى تبلور وتطور الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للمؤسسات نتيجة التطور المتسارع للمجتمعات وتنوع وتزايد حاجياتها ومن ثمة صعوبة تلبية هذه الحاجات لكي ترقى إلى مستوى توقعات وتطلعات الجمهور بشكل عام وإلى مختلف الفئات والشرائح الأكثر تهميشاً بشكل خاص. كما أنه لم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص والعام يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للشركات".

فقد فرضت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نفسها قوة مؤخراً في محيط العلاقات الاقتصادية سواء الوطنية منها أو الدولية. فمن ناحية أثارت ردود أفعال مناهضي العولمة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وخاصة بعد ما أثارتها منظمة التجارة الدولية حول الدور الذي ينبغي أن تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في مواجهة تنامي ظاهرة الفقر والإفقار في العالم هذا من جهة ومن جهة أخرى أثارت منظمات دولية غير حكومية لأصحاب المصالح مثل المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال التي تضم 137 إتحاد فيدرالي وطني لأصحاب الأعمال من 133 دولة تقييم أنشطتها والتدقيق في موثاق إنشائها لتذكير أعضائها بمسؤولياتهم الأساسية كممثلين للقطاع الخاص وكرموز لاقتصاديات السوق في عصر العولمة(1).

ومما أضفى على مناقشة هذه المسألة مزيداً من الأهمية والإلحاح أن فلسفة هذه المسؤولية مستمدة من طابعها الاختياري المرن والشامل بما يسمح ويشجع كل مؤسسة أيا كان حجمها ونطاق أعمالها بانتهاج مآثره مناسبة وملائماً من الإجراءات والممارسات وفقاً لإمكاناتها وقدراتها المادية وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومقتضياته.

وعلاوة على ماتقدم فإن المؤسسات الاقتصادية سواء الخاصة والحكومية ليست بمؤسسات خيرة وإنما هاجسها الأول هو تحقيق أكبر عائد من الربح على أصحابها، ومن هنا تبلورت فكرة وجود تذكيرها بمسؤولياتها الاجتماعية حتى لا يكون تحقيق الربح عائداً على تشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل.

ولذلك قمنا بصياغة إشكالية مقالنا على النحو التالي:

كيف يمكن تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة والعامة في تحقيق التنمية المستدامة؟ و للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية، أما القسم الثاني فتطرقنا فيه للدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الخاصة والعامة من خلال تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية:

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية في النصف الأول من القرن العشرين معروفاً بشكل واضح، حيث تحاول المنشآت جاهدة تعظيم أرباحها وبشتى الوسائل، ولكن مع النقد المستمر الحاصل لمفهوم تعظيم الأرباح فقد ظهرت بوادر لأن تتبنى المنشآت دوراً أكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها. ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ركز العديد من الباحثين على ضرورة ابتعاد منظمات الأعمال الخاصة عن الاهتمام بالأرباح كهدف وحيد تحاول تعظيمه في شتى الظروف والأحوال.

1-1 . مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

وفي هذا الإطار فقد عرف "Drucker" المسؤولية الاجتماعية بأنها "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه و أن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع و تباين توجهاتهم" (2).

فقد أشار Strier إلى كون المسؤولية الاجتماعية "ممثلة لتوقعات المجتمع لمبادرات منظمات الأعمال في إطار مجالات عديدة تقع تحت أبعاد مختلفة للمسؤولية الاجتماعية التي تتحملها منظمات الأعمال تجاه المجتمع على أن يتجاوز الحد الأدنى من الالتزامات الاجتماعية المفروضة بحكم القانون بحيث لا تؤدي هذه الالتزامات إلى الإضرار بمنظمة الأعمال للقيام بوظائفها الأساسية و الحصول على عوائد مناسبة من استثماراتها" (3).

وفي وجهة نظر أخرى يطرح Holmes وجهة نظر ترى في المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام على المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث و إتاحة فرص للعمل" (4).

كما عرفها البنك الدولي على أنها: "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها و المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الأفراد بأسلوب يخدم التجارة و التنمية في أن واحد"(5).

كما عرفها مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة على أنها: " ذلك الإلتزام المستمر للشركات بالتصرف على نحو أخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرههم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل"(6).

كما عرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية لرأس المال على أنها " مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي ويتركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع"(7).

وتأسيسا على ما تقدم، فإننا يمكن أن نستخلص تعريفا للمسؤولية الاجتماعية يتمحور حول كونها التزام في شكل عقد أخلاقي طوعي تتحقق فيه المنفعة المتبادلة بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه والذي يأخذ في الاعتبار توقعات المجتمع من المؤسسة في صورة اهتمام بالعاملين وبالبيئة وبغض النظر عن ارتباط هذا الالتزام أو عدم ارتباطه بأي عائد مالي للمؤسسة.

2-1 . تطور المسؤولية الاجتماعية:

وبالنظر تاريخياً من خلال تتبع موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، نجد أن هذا الموضوع قد طُرح منذ القرن الثامن عشر من خلال بعض الشركات الفردية التي شاركت في عدد من المبادرات التي تعزز مصالح العمال والمجتمع وتحافظ على البيئة. فعلى سبيل المثال، استجابت شركة شرق الهند في عام 1790 م لمقاطعة المستهلكين البريطانيين لمنتج السكر الذي يزرع بواسطة العمال الرقيق في حوض الكاربي، وعوضا عن ذلك قامت الشركة بشراء السكر من منتجين في البنغال. وفي عام 1800 م قامت شركة اوكر ليد ببناء مدن في إنجلترا للعاملين تضم مدارس ومكتبات ومضخات لإعادة معالجة المياه الناشئة عن الاستعمال الصناعي. وفي الهند انخرطت شركة حديد تاتا في عدد من الأنشطة الاجتماعية منذ تأسيسها في عام 1909 م(8). ثم توالى أبحاث أخرى فقد أوصى المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 م تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات" بضرورة إلزام كافة المؤسسات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة و المساهمة في التنمية الاجتماعية و التخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد.

و مع استجابة المؤسسات لهذا الطرح الجديد وضع المشرع القانوني قواعد تضيضي على هذه الأفكار سمة الإلزام للتأكيد على أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لم يعد اختياراً أمام المؤسسات إنما هو أمر ملزم إذا رغبت هذه المؤسسة في الاستمرار و عليه فقد طالب مجمع المحاسبين القانونيين بالإنجلترا وويلز المؤسسات بضرورة تضمين التقارير المالية

نتائج الأداء الاجتماعي و البيئي، أما في فرنسا فقد نادى الجمعيات المحاسبية المهنية بضرورة إلزام المنظمات المهنية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لمعرفة درجة الالتزام الاجتماعي عندها(9) .

و في سنة 1999 تم الاقتراح الأولي للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية و البيئية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك السيد كوفي عنان، في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي، في حين انبثق الميثاق النهائي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك سنة 2000، و هو عبارة عن مبادرة مواطنة طوعية متعلقة بالمؤسسات يعرض تسهيلا و تعهدا من خلال عدة آليات (سياسات الحوار، المعرفة، شبكات محلية ومشاريع الشراكة) و يعتمد هذا الميثاق على المسؤولية الاجتماعية و البيئية العامة بما في ذلك شفافية المؤسسات و القوى العاملة، و المجتمع المدني للبدء و المشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ المستند عليها في الميثاق و تتعلق هذه المبادئ بـ: حقوق الإنسان، ظروف العمل، البيئة ومحاربة الفساد(10).

وفي عام 2005 م كانت مسائل الفقر والدين والتغير المناخي والعمولة المتوازنة أهم المواضيع التي تصدّى لها "المنتدى الاقتصادي العالمي " عند حديثه عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الحديث عن برامج المسؤولية الاجتماعية لرأس المال، زيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالفقر، وانخفاض مستوى معيشة بعض الفئات، والبطالة، وهي أمور ظلت لفترة طويلة من الزمن من مسؤوليات الحكومات. ولكن مع تنامي الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والتأكيد على أهمية إقامة شراكات بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

3-1 . أنماط المسؤولية الاجتماعية:

لقد جاءت النقلة النوعية في إغناء و توسيع المفهوم في إطار البحوث الرائدة ل Carroll التي ميز فيها بين أربعة أبعاد رئيسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ، يتعلق الأول منها **بالجانب الاقتصادي** و هنا فان المنظمة تمارس أنشطة اقتصادية في إطار الكفاءة و الفاعلية و بذلك فان المنظمة التي تستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلعا و خدمات بنوعية راقية و توزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة قد تحملت مسؤولية اقتصادية أفضل من غيرها التي لا تراعي هذا الجانب. أما البعد الثاني فهو **المسؤولية القانونية** حيث يندرج ضمن إطار هذا البعد الالتزام الواعي و الطوعي بالقوانين و التشريعات المنظمة لمختلف الجوانب في المجتمع سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها. و البعد الثالث هو ما يسمى **بالمسؤولية الخيرية Corporate Philanthropy** و الذي يشتمل على مجمل التبرعات و الهبات و الإحسان للمنظمات التي تخدم المجتمع و لا تهدف للربح و في إطار هذا البعد قد تتبنى منظمة الأعمال قضية أساسية من قضايا المجتمع و تعمل على دعمها باستمرار. وأخيرا فان البعد الرابع هو المسؤولية الأخلاقية التي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الأخلاق و احترامها في مجمل قراراتها و بذلك فإنها تعمل ما هو صحيح و عادل و حق و تتجنب الإضرار بأي من فئات المجتمع المختلفة(12).

1-4 . عناصر المسؤولية الاجتماعية:

إن متابعة ما كتب حول المسؤولية الاجتماعية يشير إلى أن الباحثين قد حددوا عدد كبير من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية ولكنهم يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر حيث ظهرت اختلافات في ذلك حسب بيئة الدراسة وحسب زمنها وطبيعة الصناعة المبحوثة . ورغم ذلك فإن البعض من هذه العناصر تأتي في أولوية متقدمة مثل الزبائن. وإجمالاً يمكن اعتماد العناصر التالية مؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية وبالتالي فإن لكل منها توقعاتها الخاصة لما يجب أن تؤديه إدارة المنظمة تجاهها.

العنصر	بعض ما يجب أن تدرّاه الإدارة من دور اجتماعي اتجاهه
1- المالكون	* تحقيق أأبر ربح ممكن. * تعظيم قيمة السهم والمنشأة آكل. * رسم صورة محترمة للمنشأة في بيئتها. * حماية أصول المنشأة. * زيادة حجم المبيعات.
2- العاملون	* رواتب وأجور مجزية. * فرص تقدم وترقية. * تدريب وتطويع مستمر. * عدالة وظيفية. * ظروف عمل مناسبة. * رعاية صحية. * إجازات مدفوعة. * إسكان للعاملين ونقلهم.
3- الزبائن	* منتجات بنوعية جيدة. * أسعار مناسبة. * إتاحة عالية وميسورية الحصول عليها. * الإعلان الصادق. * منتجات آمنة عند الاستعمال. * إرشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه أو من بقاياها بعد الاستعمال.
4- المنافسون	* منافسة عادلة ونزيهة. * معلومات صادقة وآمنة. * عدم سحب العاملين من الآخر بوسائل غير نزيهة.
5- المجهزون	* الاستمرارية في التجهيز.

* أسعار عادلة ومقبولة. * تطوير استخدامات المواد المجهزة. * تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل.	
* المساهمة في دعم البنى التحتية. * توظيف المعوقين. * خلق فرص عمل جديدة. * دعم الأنشطة الاجتماعية. * المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث. * الصدق في التعامل وتزويده بالمعلومات الصحيحة. * احترام العادات والتقاليد السائدة.	6- المجتمع
* الحد من تلوث الماء والهواء والتربة. * الاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصا غير المتجددة منها. * تطوير الموارد وصيانتها. * التشجير وزيادة المساحات الخضراء. المنتجات غير الضارة.	7- البيئة
* الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجهات الصادرة من الحكومة. * احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف. * تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها. * المساهمة في الصرف على البحث والتطوير. * المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة.	8- الحكومة
* التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك. * احترام أنشطة جماعات حماية البيئة. * احترام دور النقابات العالية والتعامل الجيد معها. * التعامل الصادق مع الصحافة.	9 جماعات الضغط الاجتماعي

المصدر: طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، ص 6.

وفي تصورنا فإن ما يعقد دور إدارة المنظمات في تبني منظورا اجتماعيا مقبولا منسجما مع بيئتها ينطلق من فكرة عدم التوازن بين هذا الدور كما تراه إدارة المؤسسة وكما يتوقعه أصحاب المصالح المختلفين . وهنا يتطلب الأمر أن تجري إدارة المؤسسة دراسات مستقبلية أو أن تكون لديها وحدة دراسة أو استشراف المستقبل تعمل على تأشير الافتراق بين أهداف وغايات المنظمة الأساسية وبين أهداف مختلف أصحاب المصالح أعلاه، أخذين بنظر الاعتبار أن بعض أصحاب المصالح لهم تأثير أكبر ومباشر على المؤسسة(14).

1-5 . مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المبادئ الأساسية التالية(15):

- مبدأ الإذعان القانوني: أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقاً لإجراءات راسخة ومحددة والإمام بها.
- مبدأ احترام الأعراف الدولية: أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارستها للمسؤولية المجتمعية.
- مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: أن تقرر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعاً بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعاً في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية .
- مبدأ القابلية للمساءلة: أن تكشف المؤسسة وبشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمانة وإلى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضاً الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.
- مبدأ الشفافية: أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة.
- مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان: أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

1-6 . فوائد المسؤولية الاجتماعية(16):

للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مجموعة من الفوائد يمكن تلخيصها في النقاط التالية(16):

- تحسين الأداء المالي : البحوث التي أجريت في هذا المجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات قد بيّنت وجود صلة حقيقية بين الممارسات المسؤولية اجتماعياً للشركات والأداء المالي الإيجابي.
- تخفيض تكاليف التشغيل : هنالك مبادرات كثيرة تستهدف تحسين الأداء البيئي وتؤدي إلى خفض التكاليف مثل تقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغير المناخ العالمي أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية . كما يمكن تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها . والجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة، والتناوب على الوظائف وغير ذلك من البرامج

المتصلة بمكان العمل تؤدي إلى خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين شديدي الحماس للعمل، والفعالية والكفاءة الإنتاجية، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب.

- تعزيز صورة وسمعة العلامة التجارية : الشركات المسؤولة اجتماعياً تستفيد من تعزيز سمعتها لدى الجمهور وفي إطار مجتمع الأعمال التجارية، فتعزز بالتالي قدرتها على جذب رأس المال والشركاء التجاريين، وتجد مجالا واسعا في سوق المنافسة العالمية.

- تعزيز المبيعات وولاء العملاء : إن العودة بصورة ملحوظة إلى تامين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد دفع المستهلكين إلى الاهتمام الخاص بعمليات الإنتاج وتأثير هذه العمليات والمنتجات على البيئة . وعلى الرغم من أن مؤسسات الأعمال التجارية يجب عليها أن تفي في المقام الأول بالمعايير الشرائية للمستهلكين مثل الأسعار، وجودة السلع، وتوفرها، وسلامتها وملائمتها، فإن الدراسات تظهر تزايد الرغبة في الشراء أو عدم الشراء بسبب بعض المعايير الأخرى المستندة إلى قيم مثل قلة التأثير على البيئة، وعدم استخدام مواد أو مكونات معدلة وراثياً.

- زيادة الإنتاجية والجودة : إن الجهود التي تبذلها الشركات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء وتعزيز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.

- زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم : الشركات المسؤولة اجتماعياً يسهل عليها تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والحفاظة عليهم، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب . ويتم في الغالب تعيين الموظفين من المجتمع الذي تعمل فيه الشركة : ولهذا السبب، ستصب ح القي م المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل.

- تخفيض الرقابة التنظيمية : الشركات التي تفي بمتطلبات الامتثال للأنظمة بوضوح أو تذهب إلى أبعد من ذلك تعطى قدرًا أكبر من حرية التصرف من جانب كيانات الحكومة الوطنية أو المحلية. ومثل هذه الشركات قد تخضع لقدر أقل من عمليات التفتيش والمراسلات الخطية، وقد تُمنح الأفضلية أو معاملة سريعة عندما تقدم طلبات للحصول على تراخيص عمل، أو تغيير مناطق العمل أو غير ذلك من التصاريح الحكومية.

ثانياً: المسؤولية الاجتماعية والدور التنموي للمؤسسات الخاصة والعامة

1-2. مفهوم التنمية المستدامة:

تزايد الأمل والترقب لدى المستهلكين ولدى الموظفين والمديرين العاملين بالشركات، ولاسيما الكبيرة منها والمتعددة الجنسيات، في أن تتجاوز هذه الشركات دورها التقليدي المتمثل في الابتكار، والإنتاج والتعبئة والبيع من أجل تحقيق الربح. ويرى الجمهور أن مجرد خلق الوظائف وسداد الضرائب، لم يعد كافياً كإسهام وحيد يقدمه القطاع الخاص

للمجتمع، وفقا لتعاريف المسؤولية الاجتماعية المشار إليه سابقا، يمكن أن نحمل عناصر التنمية المستدامة للمجتمع في النقاط التالية(17):

- التأكيد على بعد تمكين المجتمع المحلي كطرف محوري وأساسي في المشاركة في مشروعات التنمية الحضرية والاقتصادية والإنسانية بمستوياتها المختلفة، وذلك من خلال التركيز على رفع درجة الوعي العام بهذه المشاركة.
- توسيع دور الأطراف الثانوية في عملية المشاركة كوسيلة لدعم دور الأطراف ذات القوة النسبية المحدودة ومن هذه الأطراف الجامعات ومراكز البحوث التي يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة.
- الدفع المستمر في اتجاه التحول من المركزية إلى اللامركزية وتفويض الصلاحيات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي حتى في ظل الأطراف القانونية القائمة.
- التركيز على تنمية ثقافة الحوار كأهم الآليات لتحقيق المشاركة المجتمعية ودعمها كعنصر أساسي في كل برامج بناء القدرات المحلية.

2-2. اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال ثلاثة اتجاهات كما يلي(18):

- **المساهمة المجتمعية التطوعية:** يلقي هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حديث نسبيا. ومن الممكن أن يضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأجل في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود المجتمعي.
- **العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة:** غالبا ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وتستطيع أي شركة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها، تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق إجراءات للتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات. وتستطيع المؤسسات أن تكفل صدق وسهولة الاتصالات مع عملائها. ومن ناحية تأثيراتها غير المباشرة عبر سلسلة القيم ومواثيق الشرف في تدبير الاحتياجات وبرامج بناء القدرات، كما تستطيع المؤسسات الاقتصادية مساعدة مورديها وموزعيها على تحسين أداء قوة العمل والحد من الضرر البيئي.
- **حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي:** على الصعيد الداخلي تقوم قيادات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بوضع الرؤية وتهيئة المناخ العام الذي يتمكن العاملين من خلاله تحقيق

التوازن المسؤول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح. أما على الصعيد الخارجي فإن كثيراً من رؤساء الإدارات وكبار المديرين يقومون بقيادة الأعمال للمشاركة في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع.

2-3 . أهداف المؤسسات الخاصة و الحكومية :

إن دراسة أهداف المؤسسة ليس بالموضوع البسيط بل انه تبسيط لواقع شائك و يكتنفه غموض كبير فقد عبر هدف تعظيم الأرباح عن رؤية أحادية للإعمال و من ثم إضافة أهداف أخرى مع ازدياد أصحاب المصالح لتشكّل أهداف الربحية و النمو و الاستمرارية قاعدة أساسية لمنظمات الأعمال الخاصة. و في الخمسينات من القرن الماضي طرح العديد من الباحثين و منهم **Peter Drucker** مفهوم الأهداف الاقتصادية و الأهداف الاجتماعية لمنظمات الأعمال. لقد فسرت العلاقة بين هذين البعدين للأهداف (الاقتصادية و الاجتماعية) بطرق و أساليب مختلفة فيرى البعض أن صيغة الموازنة يقررها أمران : الأول هو المدى الزمني الذي ينظر لهذه الأهداف في إطاره ، ففي الزمن البعيد لا يمكن أن تستمر المؤسسة و تلعب دورا اجتماعيا فاعلا دون وجود أداء اقتصاديا متميزا لكن هذا الأمر لا يعني عدم إعطاء الأداء الاجتماعي في ظروف و حالات معينة الأولوية. أما الأمر الثاني فهو منظور الإدارة العليا و طبيعة الضغوط التي تتعرض لها من قبل فئات أصحاب المصالح فقد تكتفي إدارة معينة بأرباح معقولة حفاظا على دور اجتماعي أكبر أو العكس.

كما تتباين الأهداف التي تتوخاها إدارة المؤسسات من تبنيها لدور اجتماعي يتزايد باستمرار بسبب تعدد فئات أصحاب المصالح و امتلاك هذه الفئات لأساليب ضغط و تأثير مختلفة على الإدارة. و سنحاول هنا استعراض الأهداف الحقيقية و التي قد يكون بعضها خفيا من تبني هذا الدور و بين ما تعلنه الإدارة كأهداف تحاور فيها فئات أصحاب المصالح في المؤسسات الخاصة و الحكومية.

- **في المؤسسات الخاصة:** مهما اجتهدت إدارة هذه المؤسسات و أعلنت بأنها تتبنى مسؤولية اجتماعية أكبر فإن ما يشار إليه هنا هو أن الدور الاجتماعي محكوم بمحمل انعكاساته الايجابية على الأداء الاقتصادي و المردود المالي لهذه المؤسسات. و في المجتمعات النامية مثلا عادة ما تُغلف بعض المؤسسات تطلعاتها الاقتصادية و الربحية بدور اجتماعي باهت و بسيط يقابله إلحاح على هدف اقتصادي أبعد، إن إزالة التعارض في تحقيق الأهداف بجانبها الاقتصادي و الاجتماعي يعتمد على صدق اعتراف المؤسسة بالهدف الضمني و الحقيقي من هذا الإنفاق فإذا ما كان مرتبطا بتحسين صورة المؤسسة نعلن عنه و ما كان منفقا على جوانب البر و الإحسان نعلن عنه أيضا. كذلك يجب أن تكون هناك موازنة بين هذين الأمرين من ناحية المبالغ المخصصة للإنفاق على كلا الجانبين و بما يتناسب و قدرة المؤسسة على توليد الأرباح ، فضلا عن شموله لكافة الفئات المستحقة دون تمييز و أن يأخذ طابع الاستمرارية و التنوع(19).

- في المنظمات الحكومية : إن الدور الاجتماعي للمؤسسات الحكومية يصور بكونه أبعد من مجرد ارتباط بالجوانب الاقتصادية و المالية لمنظمة الأعمال أو انه يعرض باعتباره دورا اجتماعيا و إنسانيا خالصا بعيدا عن أي مدلول اقتصادي أو مالي يعود للمؤسسة. و في زمن ندرة الموارد و عدم قدرة الحكومة على تغطية اتفاق اجتماعي متزايد فان العديد من منظمات الدولة تجد نفسها مجبرة على الاهتمام بالمردود الاقتصادي و المنافسة الكفوءة و العادلة و خاصة المنظمات الصناعية الحكومية. و هكذا يظهر النموذج الواقعي لعمل كلا النوعين من المنظمات الحكومية و الخاصة بتربط الجانبين الاقتصادي و المالي و ضرورة إيجاد موازنة معقولة تساهم من جانب بأداء مالي و اقتصادي كفؤ و فاعل و من جانب آخر بأداء اجتماعي متزايد لفئات عديدة و خاصة الفئات الفقيرة و المحرومة.

و يمكن أن نوضح هذا الأمر بالاستعانة بمثال يتعلق بالمستشفيات الحكومية و الخاصة. ففي الوقت الذي لا يستطيع المستشفى الحكومي رفض طلب الزبائن الفقراء بإجراء عمليات جراحية إلا إذا كانت مستلزمات انجازها غير متوفرة ، فان المستشفى الخاص لا يجري أي عملية إلا إذا توفر لدى الزبون إمكانية دفع تكاليفها. إن هذا الافتراض السائد لا يعني انه موجود بالمطلق و ليس عليه أي استثناء فقد يقبل مستشفى خاص لدواعي معينة إجراء مثل هذه العملية و تحمل تكاليفها ثم مطالبة جهات خيرية أخرى بتحمل بعض هذه التكاليف و لكن غالبا ما يكون هذا الأمر مشفوعا بخبر في جريدة أو مجلة لغرض الدعاية و الترويج للمستشفى الخاص.

2-4 . المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

رغم أن مجال المسؤولية الاجتماعية لأغلب المؤسسات وكذا الشركات لا يزال في مرحلة الإنشاء وأن 90% من المديرين التنفيذيين يعلمون بأنها تؤثر على سمعة شركاتهم، إلا أن 50% من الأفراد يعتقدون أن بأن العمل الجماعي هو مسؤولية الحكومات، لذلك فإنه يتوجب تضافر الجهود ودمجها بين الشركات وبين القطاع الحكومي. وقد أوضحت الإحصائيات الدولية أن المؤسسات التي تعتنق مفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها 18% عن تلك ليست لها برامج في المسؤولية، وأن 86% من المستهلكين يفضلون من الشركات التي لديها دور في خدمة المجتمع، وأن 70% يرون أن المسؤولية الاجتماعية لها دور مهم جداً، كما أن 64% يشجعون فكرة أن تكون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من معايير تقييم المؤسسات (20).

فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي منهج إداري يأخذ بعين الاعتبار دور المؤسسة في المجتمع والآثار سواء الإيجابية أو السلبية المترتبة من أنشطتها على أصحاب المصالح، وتستدعي المسؤولية الاجتماعية كمشروع تنموي البحث عن تقاطع المصالح بين قطاع المشروعات الصغيرة وتدعيم المجتمع من كافة جوانبه، والبحث عن نقاط الالتقاء المشتركة. كما تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا مهم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة، حيث تساعد تلك المشروعات في التنمية الصناعية وتساعد في تحقيق نمو اقتصادي عادل ومتوازن. وتمتلك تلك المشروعات قدراً كبيراً من الانتشار من الشركات الكبيرة والمتعددة الجنسيات، والتي غالباً ما تكون سلاسل تزويدها بالمدخلات محدودة وشبكات توزيعها موجهة نحو المراكز الحضرية، وغالبا ما تركز هذه

المشروعات على الأمد القصير، وذلك نظرا لصغر حجمها وافتقارها إلى الموارد والخبرات ولقلة تأثيرها، لذلك فهي بأمس الحاجة لتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية ولهذا فإن مد يد العون لهذه المشروعات في مرحلة مبكرة سيكون له مردود كبير، مثل إدارة وتدوير المخلفات وحماية البيئة.

ويحتاج هذا الوضع من المؤسسات والشركات إلى بذل المزيد من الجهد لخلق البيئة المواتية لخلق المسؤولية الاجتماعية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإزالة المدركات الخاطئة حول التكلفة المالية لهذه المسؤولية في أوساط المؤسسات الأصغر حجما. ولعل فهم وإدراك المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاحتياجات المجتمع يساعدها في تطوير منتجات وخدمات ملائمة، وفي نفس الوقت يساعدها في تحقيق المزيد من الدخل وكذلك خلق فرص عمل جديدة وتوجيه أعمالها الخيرية نحو الشرائح الأقل حظا في المجتمع، وتسهيل وصولها إلى التقنيات الجديدة والمهارات وكذا لطرق التمويل مما يمكن من تقاسم العائد الاقتصادي بين الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الكبيرة وبين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن الاقتصاد التنافسي لا يقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط، بل بوجود شبكة واسعة ومتنوعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكفؤة والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات التكميلية.

ويمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة محاور نوجزها في مايلي(21):

- **المحور التعليمي :** من خلال هذا المحور تقوم المؤسسات والشركات بتبني مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو حتى الشباب الراغب في عمل مثل هذه المشروعات وإدراجهم في برامج تدريبية كل حسب مستواه التعليمي وإتجاهاته المهنية أو الحرفية، على أن يتم تدريبهم وتطويرهم مهاراتهم مما يحسن من فرصهم في إيجاد وظائف مناسبة وذات دخل معقول. وهنا تأتي مساهمة تدرج تحت مظلة المسؤولية الاجتماعية، فمن جهة توفر فرص وظيفية لعدد من الشباب في مختلف المجالات أو مساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة تعود بالفائدة على مجتمعهم ومن جهة أخرى تعمل على ترقية المشروعات الموجودة ورفع كفاءتها.

- **المحور التعاقد من الباطن :** يمكن أيضا أن تقوم هذه المؤسسات بتشجيع التعاقد من الباطن مع عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتنفيذ عمليات معينة وكذا استغلال الطاقات المتاحة بها .

- **محور المسؤولية الاجتماعية الخاص بالمتقاعدين:** وذلك لأولئك الذين مازالت لديهم قدرة على العطاء من هذه الفئة واستغلال خبراتهم من خلال ابتكار مشاريع تناسب مع أعمارهم واهتماماتهم مما يعود بالفائدة لكلى الطرفين.

خاتمة:

يحتل موضوع المسؤولية الاجتماعية والجوانب الأخلاقية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر بسبب اتساع تأثير المؤسسات وزيادة النقد الموجه لها في جوانب ترتبط بمشروعية عملها وألياته مثل حالات الفساد والقرارات غير الأخلاقية المؤثرة على المجتمع ومع تزايد دور منظمات الأعمال في المجتمع المدني وجماعات الضغط بسبب انتشار المعرفة وسرعة الاتصالات لذلك أصبحت المؤسسات الحكومية والخاصة اليوم ملزمة بتعزيز أدائها الاجتماعي وذلك من خلال تنظيم وإدارة الأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية، والمشاركة مع الفقراء والطبقات الوسطى وحماية البيئة وتطويرها، وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية والتربة وتطويرها، ومكافحة الفساد وتجنبه، والتزام حقوق الإنسان والعمل والعمال، ومساعدتهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مثل الادخار والتأمين والرعاية لهم ولعائلاتهم، ومشاركتهم في الأرباح.

الهوامش:

- 1 - حسين الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد التسعون، فبراير / شباط 2010 ص: 02.
- 2 - Drucker , Peter F, **An Introductory View of management**, Harper's college Press , U.S.A , 1977, P: 584.
- 3 - Strier , Franklin , **The Business Manager's Dilemma Defining Social Responsibility**, Journal of Engineering Management, Vol. 2, No. 1, 1979, P: 9.
- 4 - طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الأعمال، ط3، عمان: دار وائل للنشر، 2010، ص: 49.
- 5 - صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص: تقييم و استشراف، بيروت، 23-25 مارس 2009، ص: 6.
- 6 - حسين الأسرج، مرجع سابق ص: 03.
- 7 - مولاي لخضر عبد الرزاق وبوزيد سايح، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، ص: 03.
- 8 - Holmes , Sundra , **Corporate Social performance and Present Areas of Commitment**, Academy of Management Journal ,Vol. 20 , 1985, P: 435 .
- 9 - بومدين بروال، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية و البيئية للمؤسسات، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة ، يومي: 18 و 19 ماي 2011 ص: 3.
- 10 - بومدين بروال، مداخلة سابقة ص: 4.
- 11 - صالح السحيباني، مداخلة سابقة ص: 6.
- 12 - Carroll , Archie B . and Buchaholtz , **Business and Society**, Thomson , 2002 .

13 - Abouzeid, K.M. and Weaver, C.N., **Social Responsibility in the Corporate Goal Hierarchy**, Business Horizons, Vol.21, No. 3, 1998, PP. 29-38.

14 - طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات، مرجع سبق ذكره ص: 7.

15 - مولاي لخضر عبد الرزاق وبوزيد سايج، مرجع سابق، ص: 07.

16 - الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة 2004، ص: 75.

17 - صالح السحيباني، مرجع سابق، ص: 6.

18 - صالح السحيباني، مرجع سابق، ص: 7.

19 - Greenburg , Jerald , **Organizational Justice : Yesterday , Today and Tomorrow** , Journal of Management, Vol . 16 , 1990, PP. 399-432.

20 - حسين الأسرج، مرجع سابق ص: 09.

21 - حسين الأسرج، مرجع سابق ص: 11.

- دروس من التجربة الأنجلوسكسونية -

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الجزائر 3 / الجزائر



Abstract:

Start applying financial accounting system by Algerian companies revealed the necessity of another information system which provides information needed for the accounting measurement and evaluation agreed the international accounting standards, and therefore many companies seeks to establish a management accounting system especially it's Subsystem: cost accounting, and attempt to guide and frame these endeavors we returned to the origin of those systems to draw some lessons from the historical study of the origins and evolution of those systems in order to be supportive to unify accounting, achieving comparability of accounting information as a prerequisite for decision-making.

مقدمة:

تعرف المؤسسات الجزائرية عجز كبير في ممارسة المحاسبة الإدارية عامة و محاسبة التكاليف خاصة، ماعدا بعض المؤسسات الوطنية التي ورثت هذه التقنيات من العهد الاستعماري، أو بعض المؤسسات الحديثة الخاصة ذات الحجم الكبير، و يعود غياب هذه النظم إلى عدم إلزامية تطبيقها بموجب نصوص قانونية، لكن في ظل التحديات الراهنة التي تواجه المؤسسات الجزائرية و على رأسها شدة المنافسة العالمية بحكم الانفتاح الاقتصادي، و تبني المعايير المحاسبية الدولية بدخول النظام المحاسبي المالي (ن م م) حيز التطبيق منذ بداية 2010، فقد أصبح نجاح هذا الأخير يتوقف إلى حد بعيد على مدى وجود نظم معلومات أخرى تدعم و تزود المحاسبة المالية بالمعلومات الخاصة بالقياس و التقييم.

مشكلة البحث: فرغم أن أدوات المحاسبة الإدارية التقليدية تعممت في بداية ق 20 في عديد الدول لازالت المؤسسات الجزائرية تفتقد لهذا النوع من النظم في الكثير منها، و بدخول (ن م م) حيز التطبيق، ستسعى المؤسسات إلى وضع مثل هذه النظم، فما هي الدروس و النتائج التي يمكن استخلاصها من التجربة الأنجلوسكسونية التي تعتبر مهد المحاسبة الإدارية في تطوير و إرساء هذه النظم؟

من خلال البحث سوف نحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي حاجة (ن م م) إلى نظم محاسبة التكاليف خاصة و المحاسبة الإدارية عامة ؟

- ما هي مراحل نشأة الأدوات "التقليدية" المختلفة للمحاسبة الإدارية ؟

- ما هي العبر المستفادة من التجربة الأنجلوسكسونية؟ وما هي التوصيات الممكن استنتاجها ؟

أهمية البحث: بعد التجربة القصيرة لتطبيق (ن م م)، أي ما يقرب عن سنتين، واجهت المحاسب و لازالت عدة صعوبات أهمها ما يتعلق بقياس و تقييم عناصر القوائم المالية، بالنظر إلى أن الشرط الأول لإدراج أي عنصر حسب البند 1-111 (1) أن يكون للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بموثوقية (بطريقة صادقة)، فهذا البند خصوصا وغيره من البنود الأخرى توحى بضرورة وجود نظام موازي للمحاسبة المالية يمدّها بالتكلفة المحسوبة على أسس علمية موثوق فيها ألا و هو نظام محاسبة التكاليف الذي أصبح بطريقة ضمنية إجباري بحكم تطبيق (ن م م)، فستسعى كل مؤسسة ملزمة بتطبيقه إلى إرساء مثل هذا النظام ومنه تأتي ضرورة التفكير في الكيفية.

أهداف البحث: من خلال البحث نحاول أن نصل إلى بعض التوجيهات و التوصيات التي سنستخلصها من التجربة الأنجلوسكسونية لإنشاء و تعميم نظام محاسبة التكاليف لتعزيز و تأطير سعي المؤسسات لوضع نظم محاسبة تكاليف، ليكون داعم لشفافية المعلومة و اتساقها و بالتالي ستتحقق قابلية المقارنة أكثر ، بدلا من أن تكون هذه النظم نظرا لتعدد و اختلاف أساليبها سببا لتباعد معلومات القوائم المالية .

المنهج: سنتبع في هذه الدراسة المنهج التاريخي لتتبع مراحل و ظروف نشأة الأساليب التقليدية للمحاسبة الإدارية ، ثم النهج التحليلي (الاستقرائي) لاستخلاص العبر و التوصيات .

حدود الدراسة: لقد ركزنا في الدراسة على الأساليب التقليدية لمحاسبة التكاليف لاتفاق عديد المختصين على أهميتها " فيظهر أن نظم المحاسبة الإدارية الرسمية تستمر هيكلتها إلى حد بعيد على جذور تقليدية في عديد المؤسسات (2) ، ففي المملكة المتحدة كل التقنيات المطورة ابتداء من ق 19 لازالت تستخدم في أيامنا هذه ، و من أمثلة هذه التقنيات المطورة التكلفة الكلية (المستوعبة) ، التكاليف المعيارية ، و التكلفة الهامشية . مثلما نجد التقنيات الحديثة التي عادة ما يروج لها بانتقاد الطرق القائمة و نعتها بـ " المشكلة " لتقديم هذه التقنيات الجديدة " كحل " ، ورغم ذلك الأساليب " القديمة " لم تمت لازالت تدرس و تستخدم (3) " فرغم أن Kaplan (87) و Cooper (95) شككا في استخدام التقنيات التقليدية في ظل التحديات الراهنة و خاصة في المنظمات المرتكزة على استراتيجيات التمايز إلا انه تبين أن هناك منافع عالية لكل من ممارسات المحاسبة الإدارية التقليدية و الحديثة ، و حتى أن الدراسة بينت أن التقنيات التقليدية كان ترتيبها الأعلى من حيث المنفعة (4)

تحديد المصطلحات : محاسبة التكاليف تعتبر نظام فرعي من نظام المحاسبة الإدارية ، لكونها تهتم بتحديد مختلف التكاليف سواء لغرض إعداد القوائم المالية ، أو بغرض تمويل النظم الفرعية الأخرى للمحاسبة الإدارية كنظام الموازنات ، الرقابة ، اتخاذ القرار و غيرها بالمعلومات ، و عليه نظام محاسبة التكاليف يعتبر كنظام يخدم كل من نظام المحاسبة المالية و نظم المحاسبة الإدارية الأخرى والمجموع يشكل نظام المعلومات المحاسبي، فنستخدم مصطلح المحاسبة الإدارية أحيانا لأنها تشمل بعض الأدوات - كالموازنات - التي لا تدخل ضمن محاسبة التكاليف .

1- حاجة النظام المحاسبي المالي للمحاسبة الإدارية:

سوف نورد أهم الحاجات على سبيل المثال و ليس الحصر من خلال قراءة في بنود النظام المحاسبي المالي:

- بند رقم 112-4: تساوي تكلفة إنتاج سلعة ، خدمة ما تكلفة شراء المواد المستهلكة و الخدمات المستعملة لتحقيق هذا الإنتاج مضاف إليها التكاليف الأخرى الملتزم بها خلال عمليات الإنتاج ، أي الأعباء المباشرة والأعباء غير المباشرة التي يمكن ربطها منطقيا بالسلعة و الخدمة المنتجة ، تستبعد الأعباء المرتبطة بالاستعمال غير الأمثل للقدرات الإنتاجية عند تحديد تكلفة الأصل... (5)

" فالربط المنطقي للأعباء غير المباشرة بالسلعة أو الخدمة المنتجة " ليس بالعملية السهلة بحكم أن الأعباء غير المباشرة تحتوي جزء متغير و جزء ثابت من الأعباء المشتركة بين عديد أنواع المنتجات (أو الأنشطة) و بالتالي كيفية تحليل الأعباء و توزيعها "منطقيا" بين مختلف الأنواع هي موضوع عدة نقاشات منذ بداية القرن الـ 20 إلى غاية الساعة مع موضوع التكاليف على أساس الأنشطة ، فعملية تحليل هذه الأعباء و توزيعها يمكن أن تؤدي بعدة أساليب : التكلفة الكلية (المستوعبة) ، التكلفة المباشرة ، التكلفة الهامشية ، التكلفة المعيارية أو غيرها من الأساليب الحديثة؛

كما أن وجوب استبعاد الأعباء المرتبطة بالاستعمال غير الأمثل للقدرات الإنتاجية يعني عدم إدراج ما يسمى بتكلفة نقص الفعالية ، وهذا يتطلب تقدير النشاط العادي ، و تحليل التكاليف بين الثابت والمتغير لنصل إلى تحديد تلك التكلفة أي استخدام ما يطلق عليه أسلوب التحميل العقلاني؛

بند 123-2: تشمل تكلفة المخزون جميع التكاليف المقتضات لإيصال المخزونات إلى المكان و في الحالة التي توجد عليها ، بما فيها تكاليف التحويل ، المصاريف العامة ، المصاريف المالية ، و المصاريف الإدارية ، المنسوبة بشكل مباشر إلى المخزون ، تحسب هذه التكاليف إما على أساس التكاليف الحقيقية ، و إما على أساس تكاليف معيارية التي تتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية "(6)

هناك إشارة إلى تقييم "سعر تكلفة" المخزون بالتكلفة الكلية الحقيقية أو المعيارية المعدلة بالمعطيات الحقيقية، وهذا بإضافة التكاليف خارج الإنتاج إلى تكلفة الإنتاج المنصوص عليها في البند 112-1 السابق الذكر؛

بند 121-5: تتضمن تكلفة أي تثبيت أنتجه الكيان لنفسه تكلفة العتاد، اليد العاملة و أعباء الإنتاج الأخرى ، تضاف تكلفة تفكيك أي منشأة عند انقضاء مدة الانتفاع بها أو تكلفة تحديد الموقع إلى تكلفة إنتاج التثبيت المعني أو اقتنائه إذا كان هذا التفكيك أو التجديد يشكل إلزاما للكيان (7)

مما يتطلب حساب تكلفة تقديرية لهذا التفكيك الواجب إضافتها للتكلفة الحقيقية لإنتاج التثبيت، و هذا يتطلب دراسة و تحليل لمختلف الأعباء الحالية و المتوقعة بأساليب معقولة "علمية" إن أمكن.

ضرورة أخرى نلتمسها بشدة في محاسبة عقود الانحياز، حسب البند 133-1: يتضمن عقد من العقود طويلة الأجل ، انحياز سلعة، خدمة، مجموعة سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها و الانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة... 133-2: تدرج في الحسابات الأعباء و الإيرادات حسب وتيرة تقدم العملية عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع بمقياس انحياز العملية (طريقة التقدم)، 133-3: إذا كان لا يمكن تقدير النتيجة النهائية للعقد بصورة صادقة فانه يكون من المقبول على سبيل التبسيط ألا يسجل كإيرادات إلا مبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا (طريقة الإتمام)(8)

فإذا كان النشاط الرئيس للمؤسسة هو انحياز عقود متعددة لأطراف مختلفة ففي كلا الأسلوبين طريقة الإتمام أو طريقة التقدم على المؤسسة أن توفر أسس محاسبية لتحديد و تخصيص الأعباء لانحياز دون آخر و هذا ما يتطلب ليس إرساء نظام محاسبة تكاليف فحسب بل نظم أخرى للمحاسبة الإدارية كنظم الموازنات التقديرية مثلا.

باعتبار اليد العاملة عبء من الأعباء التي تدرج ضمن مختلف التكاليف، فوفقا للمعيار المحاسبي 19 لاندراج فقط الأجور كما جرت به العادة بل يجب وضع نظام خاص لتقدير المنافع التي يستفيد منها العامل حاليا و مستقبلا والتي تعد كأعباء تقع على عاتق المؤسسة و يجب توزيعها على مختلف دورات الاستفادة من خدمات العامل وتحمل

بالتالي لمختلف التكاليف، و هذا ما نص عليه البند 136-2: يتم في كل عملية إقفال الحسابات تسجيل مبالغ التزامات الكيان في مجال المعاش وتكميلات التقاعد، وتعويضات مقدمة بسبب الانصراف إلى التقاعد، ومنافع مماثلة ممنوحة للمستخدمين لديه و لشركائه و وكلائه في شكل مؤونات، تحدد على أساس القيمة المحينة لمجموع التزامات الكيان حيال المستخدمين لديها باستعمال فرضيات حسابية و طرق حسابية ملائمة. (9) فهذه التقديرات لا يمكن أن يقوم بها المحاسب المالي، لأنها تتطلب تقنيات يتحكم فيها عادة المحاسب الإداري.

من خلال بعض بنود (ن م م) نستنتج أن هناك ضرورة وجود نظام المحاسبة الإدارية على الأقل ليحل كل هذه الإشكالات، لا ينحصر دوره فقط في تقييم المخزون و لكن لتقييم العقود الطويلة ، تكاليف المستخدمين، إنتاج التثبيتات و اهتلاكها و حتى لفحص مؤشرات وجود التدني عن طريق تقدير المخاطر.

2- نشأة و تطور المحاسبة الإدارية:

يرى العديد من الباحثين أن أصول المحاسبة الإدارية (و التي تعد محاسبة التكاليف جزءا منها) كانت وراء المحيط الأطلسي في الثورة الصناعية البريطانية، إلا أن التدقيق النظري في أدبيات الإدارة العلمية جعل ربع القرن السابق لح ع 1 حقبة تكوينية مهمة في تاريخ المحاسبة الإدارية الأمريكية بفعل نمو المؤسسات الضخمة في 1870 نتيجة التطور التكنولوجي: تكرير النفط، التبغ، التقطير، المتميز بإنتاج الحجم و المسار المستمر (10) فإذا كانت أغلب المراجع المتخصصة ترجع ظهور محاسبة التكاليف في شكلها الأول " المحاسبة الصناعية" إلى ظهور الثورة الصناعية، فان الموضوع المطروح للتفكير يتمثل في كيفية التأريخ للتقنية المحاسبية " إذ يوجد اتجاهين لذلك

- فهناك من يؤرخ لمحاسبة التكاليف عند ظهورها الأول، مثل Melis

بينما يرى Nikitin انه يفضل العودة لمعيار تعميم التقنية على غرار Bertrand Gilles أي في ق 19 بدلا من ظهورها الأول الذي لا يعتبر مؤكدا، طالما يمكن أن نجد غيرنا أثر أقدم منه، فالظهور الأول عادة يكون ثمرة الحظ، على نقيض التعميم الذي يعتبر شكل من أشكال الضرورة الاقتصادية... وجود تطبيقات للمحاسبة الصناعية بصفة معزولة في عدة دول غربية في ق 14 يعني اعتبار العصر الوسيط و النهضة كفترة ولادة محاسبة التكاليف مع الصناعة الجينية لدى كبريات عائلات التجار اللائي تحولن للاستثمار في الصناعة النسيجية، فأدخلن طرقهن للمحاسبة بالقيود المزدوج و"ابتكرن" تحسينات لتحديد التكاليف... دون أن نجد أية أدلة لاتصال تلك الأنظمة مع الأنظمة التي ظهرت في الق 19 لزوال غالبيتها بزوال مبتكرها ، أو بسبب الإفلاس (11)، و قد اعتبرت المنافسة كالعامل المحدد الرئيس لإدخال حساب التكاليف حسب تصريح A.H.Church (1911): "لم تبدأ مسألة التكاليف تفرض نفسها على اهتمامات المهندسين و الصناعيين إلا في الفترة الحديثة نسبيا... كان للمدرسة القديمة الحظ في اكتفائها بلمحة بصر في دفاتر البنك للتأكد أن الكل على ما يرام، أخاف أن تذهب هذه الأيام الهادئة، المنافسة المتزايدة، و تناقص هامش الأرباح ، بغض النظر عن ضرورة الدراسة الدقيقة للعمليات، اضطرت كلها الصناعيين منذ بعض الوقت لفحص تكاليف منتجاتهم، و اضمن أنهم سيتحققون

دائما أن المؤسسات التي تنجح هي تلك التي تتمكن من دراسة تكاليفها عن قرب" (12) فبظهور المنظمات الهيراركية -على شاكلة الصناعة النسيجية المؤسسة في النصف الأول من ق19، السكك الحديدية حوالي منتصف ق19، شركات الحديد المؤسسة في النصف الثاني من ق19- لأكثر من 150 سنة خلق طلب جديد على المعلومة المحاسبية رغم أنها كانت بسيطة لكنها لبت حاجة المالكين و المديرين، فكان الهدف هو تحديد التكاليف المختلفة للمنتجات الوسيطة و النهائية لكل شركة، و قياس كفاءة العمليات التشغيلية بالدرجة الأولى، و كان هذا النظام يعمل بشكل مستقل عن (ن م م) التي تقدم القوائم المالية للملاك و المقرضين(13)و في العقدين الأخيرين من ق19 بدأ دور الإدارة العلمية التي ركزت على تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية عن طريق تبسيط و تنميط العمليات، فتم و ضع معايير لكميات العمل و المواد المبنية على " one best way" لأداء العمليات و استخدمت هذه المعايير لتخطيط تدفق العمل و مراقبة العمليات، فكان أول كتاب متخصص ل: Henry Metcalf (1885) « the cost of manufacturers and the administration of workshop»: "تكلفة الصناعيين و إدارة ورشات العمل"، كما كان G.Charter Harrison في 1911 أول من صمم و نفذ نظام التكاليف المعيارية و نشر في 1918 أول جملة معادلات لتحليل الانحرافات (14) كما اعتبر Alexander H.Church أكثر الوجوه تأثيرا في بداية ق 20 لاهتمامه بتوزيع الأعباء العامة منذ 1901 و استبق ما سمي أسلوب ABC، بقناعته أنه لا ينبغي توزيع الأعباء العامة عن طريق العمل المباشر، كما عالج توزيع الأعباء غير المباشرة و محاسبة الهدر(15)، إذا ما ساعد على ظهور و انتشار محاسبة التكاليف بالإضافة للمنافسة " من 1880-1920 دور المهندسين باعتبارهم المحركين الرئيسيين للإدارة العلمية سواء عن طريق الملتقيات الخاصة بمجتمع المهندسين الميكانيكيين الأمريكيين (ASME american society of mechanical engineers)، أو عن طريق دورياتهم المتخصصة: (Engineering magazine ; American machinist) 16(كما عرفت هذه الفترة ظهور هيئات متخصصة قدمت و لا زالت تقدم دراسات في المحاسبة الإدارية، ففي 1919 أنشأت NACA (National association of cost accountants) التي تحولت في 1957 إلى NAA (national association of accountant ثم أصبحت في 1991 IMA: institute of management accountant accountant

و في المملكة المتحدة ظهر Institut of cost accountants الذي عرف بدوره عدة تغييرات في التسمية ليصبح في 1986 CIMA (Chartered institute of management accountant) (17)، فسنوات ال20 كانت مرحلة حاسمة في محاسبة التكاليف حيث تميزت المؤسسات بإستراتيجية التكاليف مما تطلب وجود معلومات التي تظهر الهدر و أسبابه و أطلق على المحاسبة الصناعية في هذه السنوات " المحاسبة التحليلية للاستغلال"، و أسندت في البداية إلى المحاسبين الماليين الذين يمتلكون معرفة جيدة بالأرقام و الحسابات، لكن ثقافة الدقة و الصحة تسببت في بطلان نقل المعلومة للمديرين، فأسندت المحاسبة التحليلية لأشخاص آخرين في المؤسسة "المراقبين controller" و قد ساهمت الإدارة العلمية كثيرا في ظهور مراقبي التسيير (18)، فالتطور في العقود الأولى للقرن ال20 للمحاسبة الإدارية كان لدعم الشركات العملاقة ذات التكامل العمودي و متعددة الأقسام و الأنشطة على غرار

شركة Dupont Powder وهذا التعدد في الأنشطة أوجد وحدة مركزية تقوم بتنسيق مختلف الأنشطة، توجيه الإستراتيجية و اتخاذ قرارات تخصيص رؤوس الأموال بين مختلف الأنشطة، و هذا ما أدى إلى ابتكار تقنيات جديدة تتمثل في التخطيط و الرقابة عن طريق الموازنات (19) غير أن تنوع أسواق المنتجات و حجم و تعقيد عمليات الإنتاج خلق مشاكل كبيرة في معالجة المعلومات على مستوى الإدارة العليا فكان الحل لهذه المشكلة : اللامركزية وخلق مراكز الاستثمار ، فتم تفويض غالبية القرارات التشغيلية و الاستثمارية لمدرء الأقسام بينما ركزت الإدارة العليا على التنسيق، التحفيز و تقييم أداء مدرء الأقسام ، و هكذا لعب مقياس ROI العائد على الاستثمار دورا حيويا في تمكين الهياكل التنظيمية اللامركزية من العمل بكفاءة مادام أنها أصبحت مسؤولة عن استعمال رأس المال ، و أصبح تحقيق أهداف ROI أساس الترقية داخل المنظمة (20) علما أن بداية استخدام ROI كان لاتخاذها قرار حول بدائل استخدام رأس المال أكثر من دوره المعروف كآلية للتقييم الإداري لأن Pierre Dupont لجأ للقروض لتمويل التوسع عن طريق تنويع الأنشطة (21) و نظرا لتبعية الأقسام لبعضها البعض فان مقياس ROI كان يتأثر بأسعار تحويل المخرجات الوسيطة بين الأقسام، فتم ابتكار طرق تحديد أسعار التحويل بصفة متعاقبة لإيجاد أسس عادلة لتخصيص الأرباح بين الأقسام ،" فساهمت أسعار التحويل في استقلالية الأقسام و تحديد منطق علاقة مورد -زبون داخل نفس المنظمة، كما يدخل القسم البائع في منافسة مع موردين خارج المؤسسة فبمقارنة أسعار التحويل وأسعار البيع يمكن أن نصل إلى نزع الحدود الموجودة بين السوق الداخلي والخارجي" (22)

أسلوب التكلفة المتغيرة (الهامشية) عرف منذ منتصف الـ 30 و انتشر بين المحاسبين كتقنية ملائمة لاتخاذ القرارات الداخلية ، و تعايش مع أسلوب التكلفة الكلية (23) و حسب Solomons (1952) يجب اعتبار Garcke و Fells (1887) مؤسسي فكرة مدرسة التكاليف الهامشية ، عندما أشارا إلى بطلان تخصيص التكاليف غير المباشرة الثابتة ، ولكن لم يبدأ الاهتمام بها إلا في أواخر بين الحربين بصدور أول ورقة حول الموضوع لـ: Moran 1935) تقنية التكلفة الهامشية (24) و في السنوات الـ: 50 نشأ جدل و نقاش حول فوائد استعمال أسلوب التكلفة المتغيرة و عدالتها للأغراض الضريبية إذ يحرص تقييم المخزون فقط بجزء من الأعباء و لا تدمج الأعباء العامة ، و لاحقا لا يحمل تقييم الأسهم بهذه الأخيرة و هذا ما يخل بأساس قياس الربح شهر بعد شهر و كما أشار إليه Dugdale و Jones " النقاش بين التكلفة الهامشية والتكلفة الكلية (المستوعبة) كان جزء من حرب طويلة الأمد ، و التي بدأت في القرن 19 و استمرت طوال القرن 20 و لا تزال قائمة في القرن 21" (25)

في بريطانيا من خلال الفترة المضطربة من ح ع 1 و السنوات الموالية مباشرة انتشرت محاسبة التكاليف بسرعة بتأثير من وزارة الذخائر ، و ذلك لتحديد أسعار العقود الخاصة بالمواد المستخدمة في الحرب بأسلوب : التكلفة -زائد cost-plus ، كما رأت وزارة الدفاع أن تحسين ممارسات محاسبة التكاليف يعد مصيري لجهود الحرب ، لدرجة انه استخدم الضباط لضمان إجراء التحسينات الضرورية ، ويعتقد البعض أن ذلك كان سببا كافيا لإدخال محاسبة التكاليف، و بفضل خدمات مهنة المحاسب خلال الفترة الخطرة و خاصة تلك المقدمة لوزارة الذخيرة خرج محاسب التكلفة إلى " حيز النور" ، و كتتويج لمهنتهم العالية تم في 1919 تأسيس معهد خاص بهم (كما سبقت الإشارة إليه) في 1919 ، ثم

لعبت الجمعيات التجارية دورا متزايد الأهمية في إحداث التغيير في المحاسبة خاصة في فترة ما بين الحربين بهدف توحيد إجراءات حساب التكاليف ، مثل اتحاد الطابعين البريطانيين British federation of master printer في 1901 ، والذي اصدر في 1913 دليل حساب التكاليف costing manuel ، وفيدرالية الحديد و الصلب المؤسسة في 1918 والتي أسست نظام موحد للتكاليف في 1935 ، و لا ننسى الدعم الذي قدمه ظهور الاستشارة المحاسبية بتزويد الزبائن بالمشورة المتخصصة، و هكذا بداية القرن 20 وظفت HansRenold LTD ، R.H.Church كمستشار لوضع نظام محاسبة تكاليف جديد، و كان ذلك من أول تطبيقاته لتوزيع الأعباء غير المباشرة باستعمال المعدل العلمي للآلة ، و في أواخر الـ 30 BSA وظفت المستشار F.W.Ayers الذي عين وفي وقت لاحق كعضو منتدب لفرع السيارات Daimler للمساعدة في الإشراف على تطبيق الرقابة على الميزانية و حساب التكاليف المعيارية (26)

مباشرة بعد ح ع 2 أي في 1947 نشر icwa (لاحقا cimal) " تطور في محاسبة التكاليف " كان بحث قيه على تطبيق التكاليف المعيارية كونها في نظرهم كأحسن تطور في تقنيات المحاسبة و لتوحيد طرق الحساب ، فشهدت سنوات الـ 50 أكبر انتشار للتكاليف المعيارية و تكلفة الموازنة (27) فتطورت الموازنات و التكاليف المعيارية في نفس الوقت ولكن بصفة مستقلة ، و مع زيادة تفصيل الموازنة المرنة أصبحتا ملتحمتين معا بعد ح ع 2 إذ سجلت الأدبيات ترابط بصفة مطردة بين التكاليف المعيارية و مراقبة الموازنة ، فحسب Scapens سنوات الـ 50 و الـ 60 عرفت فجر عهد " محاسبة المسؤولية" مع مراقبة الموازنات و التكاليف المعيارية (28)

في حين نجد بان و.م.ا فشلت في توحيد إجراءات محاسبة التكاليف " في نظرنا عدم القدرة على وجود اتفاق حول المفاهيم الرئيسية في محاسبة التكاليف و الإجراءات بشرت بما يعرف ب « العصور المظلمة» للمحاسبة في و.م.ا ، وهي الفترة حيث الإفصاح المالي سيطر على إدارة التكاليف " (29) فمحاسبة التكاليف أصبحت نشاط محاسبي من الدرجة الثانية في الـ 30 بسبب رفع هيئة الضبط SEC من دور شركات المراجعة (30) إلا أن بين سنوات 1950 و 1960 اكتشف المحاسبون تدريجيا أن تكاليف المنتج التي كانت قد بنيت لأغراض الإفصاح المالي يجري اتخاذها على محمل الجد من قبل المديرين التنفيذيين و مع تزايد استخدام معلومات محاسبة التكاليف داخليا ، تمكن المرء أن يفكر في تسجيل بيانات التكاليف للأغراض الداخلية بطريقة مختلفة عن تلك المستخدمة للأغراض الخارجية ، فلا يوجد تحديد وحيد للتكلفة بنفس الملائمة لكل القرارات، فكانت هذه بداية محاسبة إدارية التي تركز على تخصيص التكاليف للقرارات الداخلية والرقابة بدلا من التقارير المالية ، و هذا ما يسميه C.Horngren كمدخل الحقيقة الشرطية (31) فبينما ركز الباحثون في البداية على تطوير نماذج القرار للمدير على أساس أفكار مشتقة من نظرية الاقتصاد الجزئي فكانت المساهمة المبكرة في هذه الأدبيات المبنية على الاقتصاد مفهوم "التكلفة الملائمة" فقد تم البرهنة على أن مفهوم وحيد للتكلفة لا يمكن أن يكون واحد لكل الأغراض ، و عبارة " تكاليف مختلفة لأغراض مختلفة " أصبحت أساس أدبيات المحاسبة الإدارية في سنوات 1950 (32)

الجدول رقم 01: مفهوم التكاليف المختلفة لأغراض مختلفة

تقييم التكاليف	الاستخدام الإداري
1- تكاليف مباشرة و غير مباشرة	تحديد تكلفة الإنتاج
2- تكاليف متغيرة و تكاليف ثابتة	تخطيط الأرباح و تحليل التعادل
3- تكاليف خاضعة للرقابة و تكاليف غير خاضعة للرقابة	الرقابة و تقييم الأداء
4- تكاليف ملائمة و غير ملائمة	اتخاذ القرارات

المصدر: الدهراوي كمال الدين: مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص124

و بالتالي تغير تركيز المحاسبة الإدارية فبينما الكتب الدراسية المنشورة بين 1945-1950 خصصت أكثر من 73% من موادها لتقييم المخزون و تحديد الدخل، بينما 6% خصص لاتخاذ القرار، أصبحت في الفترة 1960-1970، 46% من المواد مخصصة لتغطية تقييم المخزون، و أكثر من 33 % لاتخاذ القرار (33)

في ال : 60 اعتمد الأفق الاقتصادي في معالجة مسائل المحاسبة الإدارية المرتكزة على تحليل رياضية و إحصائية دقيقة وكذا بحوث العمليات فظهرت مثل المواضيع التالية في الأدبيات:

1- تحليل التكلفة- الحجم - الربح

2- مزيج الإنتاج الأمثل باستعمال البرمجة الخطية

3- تقنيات الانحدار الإحصائية لتصنيف التكاليف الثابتة والمتغيرة الخ...

هذه النماذج الجد معقدة و التي تجاهلت أن المعلومة تعتبر مورد ذو تكلفة، فلا يستغرب أن تطوير هذه النماذج من قبل الأكاديميين كان لها ملائمة ضعيفة في الممارسة (34) فالكثير من العلماء بخلفية رياضية و هندسية بما فيهم Kaplan نفسه دخل هذا الميدان فوصلت البحوث ذروتها بإنتاج عديد نماذج اتخاذ القرار و البحوث المعقدة ، و هناك اتفاق على أن أواسط ال:60 عرفت التقنيات الحديثة بما فيها بحوث العمليات شعبية واسعة لكن بعد عقد من الزمن على ما يبدو قد نسيت تماما من قبل مديري الأعمال (35)

عديد البحوث أثبتت عدم صحة الفروض الخاصة بالمدرسة الكلاسيكية و الإدارة العلمية التي تفترض أن العاملين بالمؤسسة يتصرفون بعدم حب العمل و الإسراف في استخدام الموارد، و قد تأثرت البحوث التجريبية في المحاسبة بالنظرية السلوكية في الإدارة و التي تعتبر أن العاملين في المؤسسة هم متخذي القرارات و يتأثرون سلوكيا بالخوافز المعنوية، و أن هناك تعارض بين أهداف العاملين و أهداف المشروع (36) فحاولت البحوث في الجانب السلوكي للمحاسبة الإدارية التركيز على تحسين الأداء الاقتصادي المتأني من استخدام التقنيات الموجودة بالترويج لأثرها

السلوكي خاصة بتفادي النتائج السلوكية المختلفة المتعلقة باستخدامها، البحوث السلوكية لم تسهم في تطوير تقنيات جديدة لكنها سمحت بالتعرف على كيفية وجوب تغيير تقنية معينة، وما هي التقنية الملائمة لظروف معينة للمنظمة، و على الخصوص وضحت هذه البحوث كيف يمكن للنماذج الاقتصادية -التي طالما روج لها - أن لا تعمل عند التطبيقات بالكيفية المتوقع لها بسبب ردود سلوكية غير منتظرة(37)، ثم واصل كل من المدخل السلوكي أبحاثه بالموازاة مع المدخل الاقتصادي ، في ال: 70 ظهر مدخل اقتصاديات المعلومة، إذ وسع الباحثون النماذج المطورة في ال: 60 بإدخال عدم التأكد و لتأخذ في الحسبان تكلفة الحصول على المعلومة على أساس أن المعلومة سلعة اقتصادية لها تكلفة و قيمة، و هذا ما يتيح تقييم البدائل من نظم المعلومات المحاسبية، عرف هذا المدخل ب"الحقيقة المكلفة"، الحقيقة بهذا المعنى هي النظام المحاسبي المحدد معياريا: النظام الذي ينبغي استخدامه في ضوء التكاليف الملائمة و منافع المعلومة.

في أواسط ال: 80 بفعل شدة المنافسة، العولة، و التطور التكنولوجي تحول الاهتمام إلى ما يسمى المحاسبة الإدارية الإستراتيجية و من أدواتها الحديثة : التكاليف على أساس النشاط، التكلفة المستهدفة، تكاليف الانجاز، تكاليف دورة الحياة، القيمة المضافة الاقتصادية و غيرها، فلاهتمام لم يعد بتحديد التكاليف و مقاييس الأداء على المدى القريب و لكن تحول إلى المدى البعيد الإستراتيجي والبيئة الخارجية للمؤسسة بدل من البيئة الداخلية فقط.

3 - الاستنتاجات والتوصيات:

- لا يمكننا اعتبار محاسبة التكاليف موجودة في المؤسسات الجزائرية إذ لم يتم تعميمها في كل المؤسسات باعتبار محاسبة التكاليف أصبحت ضرورة اقتصادية فلا نأخذ بالتطبيقات المعزولة هنا و هناك؛
- كان من اكبر العوامل لنشأة و تعميم محاسبة التكاليف في بدايتها عامل المنافسة و الذي تعيشه المؤسسات الجزائرية منذ التوجه لاقتصاد السوق ، فالمؤسسة التي تنجح، تنمو، و تستمر هي المؤسسات التي تتمكن من معرفة تكاليفها عن قرب.
- بتفويض السلطات و اللامركزية، تصبح محاسبة التكاليف ضرورة لتقييم أداء الفروع و ما له من علاقة بتقييم عمليات التحويل فيما بين الفروع أو ما يسمى أسعار التحويل الداخلية، و هذا يعد من أساسيات إعداد القوائم المالية القطاعية
- رغم أن نشأة و تطور أهم الأدوات التقليدية للمحاسبة الإدارية امتدت من القرن 19 إلى بداية القرن 20، إلا أنها تبقى أدوات لا يستغنى عليها في كثير من المؤسسات، و تبقى ملائمة استخدام الأدوات الحديثة حسب سياق كل مؤسسة؛

- لا بد أن تسند مهام المحاسبة الإدارية أو محاسبة التكاليف إلى شخص أو مصلحة حسب حجم المؤسسة لان ثقافة "الدقة" و "الصحة" للمحاسب " المالي" قد تخل ببعض الأبعاد المطلوبة في نظام المحاسبة الإدارية و هو توقيت المعلومة : أي وتيرة إعدادها ، و اجل التزويد بالمعلومة من تاريخ طلبها إلى تاريخ عرضها ، فرغم أن التقارير المالية سنوية في الغالب - إلا أنها يمكن أن تكون مرحلية حسب المعايير المحاسبية الدولية - ، يمكن أن تكون حاجة القياس و التقييم غير ذلك سواء بغرض إداري أو لغرض التسجيل المحاسبي (المالي) ، و فصل المصالح سوف يجعل محاسبة التكاليف غير تابعة للمحاسبة المالية و هذا ما يزيد من استخدامها للأغراض الداخلية و ليس لغرض إعداد القوائم المالية فحسب؛
- ضرورة وجود ملتقيات متخصصة لتبادل الآراء و استحداث الأدوات؛
- ضرورة وجود هيئات مهنية متخصصة على غرار IMA و CIMA وما لعبته من دور في نشر و تعميم الأدوات و كذا التكوين للمتخصصين ذوي مستوى عالمي؛
- ضرورة وجود دوريات متخصصة تكون ملتقى لخبرات الممارسين و الباحثين لدفع عملية إرساء و تعميم هذه الأساليب، و خاصة لتكييف الأدوات حسب سياق المؤسسات الجزائرية فكما بينته التجارب الأدوات في غالب الأحيان لا تطبق كما كان متوقع " نظريا " تطبيقها، فلكل بيئة أعمال خصوصيتها ينبغي تحديدها بغرض التكيف؛
- المؤسسات بلجوءها إلى القروض لتمويلها الأنشطة عليها استخدام مؤشرات العائد على الاستثمار ROI ومشتقاته (كآسلوب من أساليب المحاسبة الإدارية) تمكنها من تخصيص رؤوس الأموال للأنشطة الأكثر نجاعة و لتقييم الأداء الإداري وما لهذا التقييم من آثار على القياس و التسجيل المحاسبي، و لا يجب اعتبار العائد على المدى القصير على حساب العوائد على المدى الطويل الضرورية لاستمرارية و بقاء المؤسسة؛
- على الجمعيات المهنية أن تأخذ في الحسبان الدور الذي يمكن أن تلعبه في إحداث التغيير في المحاسبة بهدف توحيد الإجراءات و الأساليب للتقييم و القياس خاصة في ظل ديناميكية بيئة عمل المؤسسات ، و هذا ما يزيد من موثوقية القياس و الاعتراف كما يحقق المطلب الأساسي و هو قابلية المقارنة ، الذي يرسى قواعد متينة لاتخاذ قرارات الاستثمار لاحقا؛
- يمكن للهيئات الرسمية كوزارة المالية ، ه أو مجلس المحاسبة أن يدعم تعميم استخدام أدوات المحاسبة الإدارية، فما جعل محاسبة التكاليف في بريطانيا تنتشر و تتعمم و ما أوجد محاسبي التكلفة هو تأثير وزارة الذخائر بضرورة تطبيق أسلوب تكلفة - زائد لتحديد أسعار العقود ، وإذا كانت الظروف طبعاً مختلفة ، فان تدخل هذه الهيئات سيكون له أثر كبير على اعتماد و تبني أدوات محاسبة التكاليف خاصة و نحن لازلنا في فترة التعلم بالمحاولة والخطأ، فحتى

نقلص من احتمالات الخطأ على الوصاية أن تتكفل بوضع توجيهات مستمرة لتطبيق ن م م ، وما يزيد هذه الضرورة حدة هو الطابع المتغير للمعايير الدولية فحريتها تتطلب من هذه الهيئات اليقضة لمسايرة كل استحداث ؛

- إن تحديد ن م م لكيفية تقييم الأصول سواء المخزون أو المثبتات المنتجة أو الخدمات التي تحدد فيها عدم إدراج المصاريف الإدارية، و إدراج الأعباء المباشرة و عدم إدخال تكلفة نقص الفعالية تجعلنا نفكر في عدة أساليب لحساب التكلفة في نفس الوقت: أسلوب التكلفة الكلية، التكلفة المتغيرة، أو أسلوب التحميل العقلاني للتكاليف طبعاً كل واحد من هذه الأساليب له أثره على تقييم المخزون و المثبتات المنتجة و غيرها؛

- حتى لا يكون تطبيق ن م م سبباً للاختلاف بدلاً من التوحيد و التوافق في ظل ما يعرفه من طغيان الجانب التقديري في القياس و التقييم، فإن السعي لتوحيد حساب التكاليف بين المؤسسات - و إن كانت العملية غير سهلة كما رأينا فقد فشلت إلى حد بعيد في و م أ ، إلا أن في بريطانيا العملية نجحت أكثر و هذه العملية بدأت منذ الـ 30 و هذا لانتشار تعميم أسلوب التكاليف المعيارية في الـ 50 - و هذا التوحيد يمكن من مقارنة نتائج مختلف الأنشطة الداخلية، القياس المقارن بين مختلف المؤسسات لمعرفة الأنشطة التي يجب رفع كفاءتها، تمكين المؤسسات التابعة لنفس القطاع قبول شبه أسعار مشتركة، و تمكين المصالح الحكومية من المعطيات الممكن استخدامها في قرارات التخطيط؛

- و حتى لا ندخل في جدل بين أي الأساليب أحسن باعتبار عدم إدماج جزءاً من الأعباء (العامة) سيؤثر في أساس قياس الربح المرحلي الشهري أو الثلاثي، و هنا ينصح باعتماد مدخل التكاليف المختلفة لأغراض مختلفة فيمكن للمؤسسة أن تختار تحديد نوع من التكاليف حسب الغرض منه للتقييم و القياس بغرض الإفصاح المالي أو لأغراض إدارية كاتخاذ القرار و التخطيط و الرقابة، باعتبار محاسبة التكاليف تتوسط كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية فيمكننا تزويد كل منهما بالتكاليف الملائمة؛

- عند اختيار المؤسسة للأدوات عليها أن لا تعتبر أن الأسلوب الأكثر تعقيداً سيكون بالضرورة الأكثر فعالية، أو أن الأساليب الأكثر حداثة هي الأكثر أداء، لأن الدراسات و التجارب بينت أن ما يكون نافع في سياق معين قد لا يكون كذلك في سياق آخر، كما أن لكل أسلوب تكلفته ، فالمعلومة كمورد من موارد المؤسسة لها تكاليفها فيجب التفكير إذا في علاقة تكلفة/ منفعة الأسلوب، ناهيك عن تأثير الجانب السلوكي في أداء و تنفيذ الأسلوب، وحتى لا يعرقل تنفيذه أو يختل يجب إشراك و تحسيس كل الجهات الفاعلة في تطبيقه و هذا ما يجعلنا نتفادى سلبات تحيزاً للمعلومة و بالتالي تكون هذه الأخيرة أكثر شفافية و موثوقية لأنها تعكس الواقع اقتصادي للمؤسسة، و بالتالي تستخدم إدارة المحاسبة الإدارية كأداة لتحقيق أهداف المؤسسة و ليس كأداة للتصويه.

الهوامش:

- (1) الجريدة الرسمية عدد 19، 25 مارس 2009، ص 6
- (2) Alnoor Bhimani, Michael Bromwich: *Management accounting retrospect and prospect*, Elseveir, 1ed, 2010, p5
- (3) David Dugdal, Colwyn Jones, Steve Green: *Management accounting practices in UK manufacturing*, V°1, n°13, 2005, p4
- (4) R. H. Chenhall, and K. Langfield-Smith: *The relationship between strategic priorities management techniques and management accounting: an empirical investigation using a systems approach*, in *Accounting, Organizations and Society*, Vol. 23, No. 3, 1998, pp. 243-264, p 257
- (5) الجريدة الرسمية عدد 19، 25 مارس 2009، ص 7
- (6) نفسه
- (7) نفس المرجع، ص 8
- (8) نفس المرجع، ص 18
- (9) نفس المرجع، ص 20
- (10) Richard Fleischman and Thomas Tyson, *The History of Management Accounting in the U.S.A*, pp1071-1089, in *Handbook of Management Accounting Research Volume 2*, Edited by C S. CHAPMAN A. G. HOPWOOD, M. D. SHIELDS, First edition 2007, Elsevier, pp1074-1075
- (11) Marc Nikitin, *comptabilité et nouvelle technologie*, association française de comptabilité, 7^{em} congrès de toulouse, mai 1993, p561
- (12) A.H.Church, *distribution of the expense Burden*, in *American Machiniste*, mar 25, 1911, p991, d'après: H.Bouquin, *le contrôle de gestion*, PUF, 1986, P31
- (13) H. Thomas Johnson, Robert S. Kaplan : *Relevance Lost: The Rise and Fall of Management Accounting*, Harverd Business Press, 1987, pp7-9
- (14) Colin Drury: *Management and cost accounting*, third edition, Chapman S.Hall, 1992, London, p796
- (15) Richard Vangermeersh, Henry Schwarzbach, *the historical development of management accounting*, in *Handbook of cost management*, 2005, Elsevier, p737
- (16) *ibid*, p736
- (17) *ibid*, p738
- (18) Bollecker Marc : *Les contrôleurs de gestion: L'histoire et les conditions d'exercice de la profession*, l'Harmattan, 2003, France, p 14
- (19) C. Drury, *op.cit*, pp796-797
- (20) *ibid*, p777
- (21) Richard Fleischman, *op.cit*, p1078
- (22) M.Bollecker, *op.cit*, p27

(23) Trevor Boyns and John Richard Edwards, *The Development of Cost and Management Accounting in Britain*, pp969-1034, in : *in Handbook of Management Accounting Research* Volume 2, Edited by C S. Chapman, A. G. Hopwood, M. D. Shields, First edition 2007, Elsevier, p978

(24) *ibid*, pp991-992

(25) *Idem*

(26) Trevor Boyns and al, *op.cit*, pp977-978

(27) *ibid*, 979

(28) *ibid*, 989

(29) Richard Fleischman, *op.cit*, p1081

(30) *ibid*, p1085

(31) -Chaomi Zhang, Nanjing Wiversity, Qinru Qian: *Evaluation of several phases in the development of management accounting*, *journal of modern accounting and auditing*, USA, Vol1, n°7, Dec 2005, pp1-18, p3

(32) Drury, *op.cit*, p798

(33) MAAW, C. Horngren, *cost and management accounting: yesterday and today*, *journal of management accounting research*, ct, 1989, pp21-32

(34) Drury, *op.cit*, p799

(35) Chaomi Zhang and al, *op.cit*, p5

(36) الدهراوي كمال الدين: *مناهج البحث العلمي في مجال المحاسبة*، الدار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2002، ص128

(37) Drury, *op.cit*, p800

(38) الدهراوي، مرجع سابق، ص126

مستقبل التكامل الاقتصادي المغربي أمام الاتحاد من أجل المتوسط

شليحي الطاهر

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الجلفة / الجزائر



ملخص:

أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سمة بارزة في النظام الاقتصادي العالمي، إذ زاد الاهتمام بها باعتبارها أحد أهم الوسائل لتعزيز القدرات التنافسية على مستوى الإقليم وتعزيز العلاقات البينية بهدف التحول من السوق الإقليمي إلى السوق الدولي على المدى الطويل. وبالتالي أصبحت هذه التكتلات الإقليمية تشكل تحديا فيما بينها، فأصبحت بذلك خيارا ضروريا وحيويا تمليه التحديات الدولية بمختلف أبعادها السياسية، الأمنية والاقتصادية. وبالرغم من ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي حققت نتائج متقدمة تتفاوت درجتها من تكتل لآخر، إلا أن التكتل المغربي لا يزال يواجه عدة عوائق وتحديات إقليمية ودولية، سياسية واقتصادية، من بينها الاتحاد من أجل المتوسط.

Abstract :

The regional economic blocs have become a prominent feature in the world economic system, as increased attention as one of the most important means to enhance competitiveness at the level of the region and maximize the inter-relationships in order to shift from the regional market to international market in the long term. And thus the regional blocs represent a challenge among themselves, thus becoming necessary choice and vital role dictated by the international challenges of various dimensions (political, security, economic). and despite the emergence of many regional economic blocs, which have achieved advanced results with varying degree, but the Maghreb bloc continues to face several obstacles, regional and international challenges (political and economic), including the Union for the Mediterranean

مقدمة:

تشهد العلاقات الاقتصادية الدولية في عصرنا الحالي تطورا معتبرا من خلال تفاعل مختلف عناصر الإنتاج بين الدول، وهذا ما تجسده العديد من الاتفاقيات الثنائية و متعددة الأطراف، والتي تهدف إلى النهوض باقتصاديات الدول الأعضاء.

إن ظهور التكتلات الاقتصادية بمختلف أشكالها يمثل دليلا واضحا على رغبة الدول في مواكبة ومسايرة الوجه الحديث للعلاقات الاقتصادية الدولية. لتكون نطاقا تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاديات القومية عند رسم السياسات الاقتصادية، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الدولية.

وقد أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل الدافع الأقوى للتقارب بين هذه الجماعات، بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات وإبرام اتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المشتركة بين جميع الأطراف، ومن هنا جاءت أهمية الحوار العربي الأوروبي الذي كان عبارة عن محاولة لتحديد الاختلافات والمشاكل الحقيقية بين الطرفين، ومن ثم إيجاد السبل وتقديم الاقتراحات ورسم الإستراتيجيات بشكل مشترك من أجل تجنب سوء التفاهم وتحقيق التوازن في العلاقة المتبادلة بين الطرفين، وعليه أصبحت التكتلات والتجمعات الاقتصادية ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية.

ومن أهم التكتلات الاقتصادية الموجودة على المستوى العربي نجد التكامل الاقتصادي المغربي الذي مازال في مرحلة النضج بسبب عدة عوامل منها ارتباطه بتكتل سياسي وهو اتحاد المغرب العربي.

إن التكامل الاقتصادي المغربي كباقي التكتلات الاقتصادية العالمية يتأثر بمعطيات الاقتصاد العالمي سواء كانت مؤشرات أو ظهور هيئات أو تكتلات اقتصادية أخرى مماثلة، وبناء على هذا سأحاول تسليط الضوء على تكتل جديد اختلفت نظرة الدول الأعضاء إليه، وهو الاتحاد من أجل المتوسط الذي يعتبر من بين المشاريع الهامة للدول الأوروبية ودول حوض المتوسط عموما.

فهل الاتحاد من أجل المتوسط يعتبر تحدي أمام تكامل اقتصاديات الدول المغربية؟ وهل سيعزز الاتحاد

من أجل المتوسط في تبعية دول المغرب العربي لدول الاتحاد الأوروبي؟

سأحاول معالجة الإشكالية من خلال النقاط التالية:

- 1- مفهوم الإتحاد من أجل المتوسط.
- 2- الأهداف الأساسية للإتحاد من أجل المتوسط.
- 3- تأثير الإتحاد من أجل المتوسط على دول المغرب العربي.
- 4- ضرورة التكامل الاقتصادي المغربي.
- 5- متطلبات نجاح التكامل الاقتصادي المغربي

1 - مفهوم الاتحاد من أجل المتوسط:

الاتحاد من أجل المتوسط هو صيغة من صيغ اتفاقيات الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط. وهو بمثابة التكتل الاقتصادي والسياسي الذي يجسد الشراكة الإقليمية الأورو متوسطية. والذي ظهر في البداية تحت تسمية "الاتحاد المتوسطي l'union méditerranéenne" لكن أمام ضغط العديد من الدول الأوروبية خاصة ألمانيا، تم تغيير التسمية إلى "الاتحاد من أجل المتوسط L'union pour la méditerranée"، وهذا لكبح تطلعات وطموحات فرنسا المستقبلية. ذلك أن المشروع الأولي كان يهدف بالأساس إلى تفضيل دول جنوب أوروبا على حساب دول أوروبية أخرى غير مطللة على البحر المتوسط.

وبهذا التصحيح لمفهوم المشروع، أكدت اللجنة الأوروبية رغبتها في إعادة بعث العلاقات الأوروبية مع دول جنوب وشرق المتوسط ومواجهة التحديات بمختلف اتجاهاتها والتي تفرضها المنطقة بشكل خاص. ومن الأسباب الموضوعية التي تسببت في طرح فكرة إنشاء اتحاد متوسطي جديد يكون مكملًا لعملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية:

- تفاقم تهميش المتوسط في الاقتصاد العالمي في ظل تزايد هيمنة الاقتصاد الأمريكي،
 - عدم ملائمة السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي وتراجع مكانة فرنسا كفاعل جيوسياسي في المتوسط،
 - وكذا فشل عملية برشلونة واستياء دول جنوب المتوسط من الهيمنة الأوروبية،¹
 - انشغال صانعي القرار في أوروبا بأولوية الاتجاه نحو تعزيز البيت الأوروبي المشترك وضم دول الكتلة الشرقية سابقا... واقتصار التعاون الأورو متوسطي على التجارة بعيدا عن كل المجالات الأخرى.
- لقد جاء ظهور هذا الاتحاد من خلال إعلان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 13 جويلية 2008 في ظل رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي، وهو يضم دول الاتحاد الأوروبي 27، المجموعة الأوروبية إضافة إلى دول جنوب وشرق المتوسط. وكذا الأردن، موريتانيا والجامعة العربية. واتخذ من مدينة برشلونة كمقر رسمي للاتحاد.
- إن الاتحاد من أجل المتوسط في نظر الكثير من المحللين هو بمثابة المشروع الذي جاء لإنعاش اتفاق برشلونة 1995 الخاص بالشراكة الأورو متوسطية، خاصة في شقه السياسي. باعتبار أن اتفاق برشلونة 1995 فشل في معالجة الملف السياسي المتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، حتى وإن كان الجانب الاقتصادي لهذا الاتفاق حمل العديد من الأمور الإيجابية خاصة لفائدة الاتحاد الأوروبي، بتوقيع العديد من اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال وشرق المتوسط. لكن كانت هناك قناعة لدى الشركاء في شمال المتوسط وجنوبه بأن اتفاق برشلونة فشل في الاستجابة لطموحات دول جنوب المتوسط ولا تحقيق الأهداف الخاصة بها.
- من جهة أخرى فإن الاتحاد من أجل المتوسط يسمح بتوزيع المسؤولية وانتقال الأمانة العامة بين شمال وجنوب وشرق المتوسط، بخلاف اتفاق الشراكة 1995 (اتفاق برشلونة) الذي كان أحادي الجانب في سلطة اتخاذ القرار، وبالتالي كان مشروع أوروبي بحت، تنبثق عنه اتفاقيات وفق ما يتماشى ومصالح الدول الأوربية.

أما عن رئاسة الاتحاد، فقد نص البيان الختامي للاجتماع المنعقد في 13 جويلية 2008، على أن رئاسة الاتحاد تكون مشتركة بين ممثل من الاتحاد الأوروبي وممثل عن الدول المتوسطية غير الأوروبية، هذا المبدأ الخاص بالرئاسة المشتركة يطبق على كل الاجتماعات الوزارية، لقاءات كبار الموظفين، اللجنة المشتركة الدائمة واجتماعات الخبراء والأمانة العامة....

وتنعد قمة الاتحاد كل سنتين في الدول الأعضاء بالتناوب بين دول الاتحاد الأوروبي ودول متوسطية خارج الاتحاد الأوروبي، فيما يكون اجتماع وزراء الخارجية للدول الأعضاء سنوياً. أما عن تمويل الاتحاد فيأتي من الميزانية الأوروبية، مساهمات الدول الأعضاء، البنك الأوروبي للاستثمار، ومساهمات القطاع الخاص... وللإشارة فإن أول رئاسة مشتركة للاتحاد كانت بين الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك.

2- الأهداف الأساسية للاتحاد من أجل المتوسط:

إن الهدف الرئيسي من إنشاء هذا الاتحاد حسب ما جاء في إعلان باريس 2008 هو:

- بناء السلام والازدهار للمنطقة.
- تشجيع التنسيق الأمني بين الدول المغاربية والدول الأوروبية.
- إتباع سياسة موحدة لمواجهة الهجرة غير الشرعية ومحاربة الإرهاب.
- تعزيز التكامل والانسجام الإقليمي.
- مشاركة المجتمع المدني والهيئات الإقليمية لإنجاحه.
- إقامة جامعة أور ومتوسطية يكون مقرها سلوفينيا، لتشجيع البحث العلمي لجامعات الدول الأعضاء في الاتحاد.
- إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الموارد المالية.
- تشجيع الاستثمار في دول جنوب وشرق المتوسط.
- معالجة ملفات اقتصادية أخرى: كالمياه، الطاقة، الطرق السريعة، النقل البحري....
- وباعتبار أن الاتحاد من أجل المتوسط يمثل حقيقة جغرافية وضرورة سياسية وفرصة لمواصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فهو يمثل إستراتيجية لكل دول المنطقة، لذلك سيسعى إلى:
- دعم التحول الديمقراطي.
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تنسيق عملية تنفيذ أنشطة ملموسة تعود بالنفع على شعوب المنطقة.
- تجسيد مبدأ المساواة والملكية المشتركة بين دول جنوب وشمال المتوسط.

- البحث عن مصادر لتمويل المشروعات والمبادرات الإقليمية، كمكافحة التلوث في البحر الأبيض المتوسط، والخطة الخاصة بالطاقة الشمسية في المتوسط...

- مواكبة ودعم الأنشطة الإقليمية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الشعوب والدول المتوسطية.

إن هذه الأهداف وغيرها لا يمكن أن تتحقق إلا بتضافر الجهود بمشاركة جميع الفاعلين الرئيسيين في المنطقة بمساندة الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي وبالتنسيق مع بقية المؤسسات والشبكات المتوسطية ... وأن تكون سياسات الأطراف سواء كان الاتحاد الأوروبي أو دول حوض المتوسط غير الأوروبية تتجه وتتفق مع الأهداف والمبادئ التي ستوجه مسار الاتحاد من أجل المتوسط. باعتبار أن هذا الاتحاد يمثل اتحادا للأنشطة، للخبرات، للمعرفة وللثقافات والحضارات، وهو صورة للتضامن الإقليمي.

كما أن له بعد اقتصادي وهو الوصول إلى إنشاء فضاء اقتصادي مشترك بتعزيز أكبر لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية المنبثقة عن مسار برشلونة 1995.

وفي هذا السياق أكد الرئيس الفرنسي، صاحب المشروع، أن الهدف الأول للاتحاد ينبغي أن يركز على إقامة عدد من المشروعات المشتركة والطموحة التي تستهدف تعزيز بنية التواصل الجغرافي والاقتصادي والثقافي بين الجانبين، وتساعد على إقامة سوق مشتركة تروج لصناعات عديدة يمكن أن يتكامل فيها جهد الشمال وجهد الجنوب، يمولها بنك أوروبومتوسطي على غرار بنك الاستثمار الأوروبي، ويتقاسم من خلالها الجانبان سياسة مشتركة في مجالات الطاقة والتكنولوجيا إضافة إلى التزام الاتحاد من أجل المتوسط بكل نقاط البرنامج السياسي الذي كان ينطوي عليه إعلان برشلونة ابتداء من تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إلى التنسيق في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومقاومة عملية تلوث البحر الأبيض الذي يعاني من ارتفاع متزايد في نسب التلوث.

وأضاف وزراء خارجية دول القمة أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يقوم على مكتسبات مسار برشلونة لكونه شراكة متعددة الأطراف، غرضها زيادة قدرات الاندماج والانسجام الإقليميين.

للإشارة فإنه قد تم إنشاء صندوق الاستثمار Inframed في 26 ماي 2010 الموجه لتمويل مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط وقد خصص مبلغ أولي قدره 385 مليون أورو لتمويل المشاريع ذات الأهمية قيد التنفيذ في المنطقة الأوروبومتوسطية، كمشاريع البنية التحتية، النقل والطاقة، وسيسمح هذا الصندوق من رفع حجم رؤوس الأموال الخاصة لتمويل المشاريع في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

وقد جاء هذا الصندوق تبعا لمساهمات كل من صندوق الودائع الفرنسي بـ 150 مليون أورو. الصندوق الإيطالي بـ 150 مليون أورو. صندوق الودائع للمغرب بـ 20 مليون أورو. مصر بـ 15 مليون أورو. وكذا بنك الاستثمار الأوروبي بـ 50 مليون أورو.

3- تأثير الاتحاد من أجل المتوسط على دول المغرب العربي:

يمكن أن نستعرض أولا مواقف بعض دول المغرب العربي من قيام هذا الاتحاد:

أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن الهدف من مشاركة الجامعة العربية في الاتحاد هو عدم ترك الساحة خالية أمام إسرائيل بالإضافة إلى الدفاع عن المصالح العربية مع الشريك الأوروبي وأضاف أن الجامعة كانت تشارك في اجتماعات برشلونة على مستوى القمة ووزراء الخارجية ولكنها الآن تشارك في جميع المستويات بالرغم من المحاولات الإسرائيلية الساعية لاستبعاد الجامعة من الاتحاد.

موقف الجزائر: طلبت الجزائر على لسان وزير خارجيتها توضيحات حول دور إسرائيل في الاتحاد، إذ رأت الجزائر أن هذا الاتحاد يحمل طابعا سياسيا ألا وهو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وبالتالي أخذت موقفا متحفزا إزاء ذلك، كما اشترطت أن يكون لجامعة الدول العربية مقعدا دائما في هياكل الاتحاد كما هو الحال بالنسبة للمجموعة الأوروبية. ورأت أن هناك عقبات لا بد من التغلب عليها، كالصراع العربي الإسرائيلي، وقضية الصحراء الغربية، وأنه لا بد من التواصل بين أهداف الاتحاد من أجل المتوسط وخطوطه العامة وبين الآليات القائمة أي "عملية برشلونة".⁵

موقف المغرب: رحبت السلطات المغربية بهذا الاتحاد، وتجلت ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى المغرب في أكتوبر 2007، واعتبرت أن هذه الشراكة الجديدة تمثل دعما للوقوف أمام تحديات المنطقة. ورأت بأنه من المهم أن يتم عقد اتفاق متقدم مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الحوار الأوروبي.

موقف تونس: وافقت تونس على المشروع، واعتبرت ذلك بمثابة اتفاق يهدف إلى تعزيز الشراكة، كما تقدمت بطلب احتضان مقر الاتحاد، إلا أن مدينة برشلونة هي التي حظيت بالموافقة على أن تكون مقرا للاتحاد.

موقف ليبيا: كانت ليبيا من أشد المعارضين للمشروع خاصة بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة سنة 2008

اذ اعتبرت أن هذا الاتحاد هو تهديد لتقسيم البلاد العربية، إلى جانب تخوفها من احتكار دول الاتحاد الأوروبي لسلطة اتخاذ القرار، كما اقترحت أن يكون هذا الاتحاد شاملا لدول شمال وجنوب المتوسط فقط، بتوسيع مجموعة 5+5 إلى 6+6.

كما طرحت ليبيا في القمة المصغرة بطرابلس يوم 10-06-2008 موقفا مفاده أن هناك وحدة بين البلدان الأعضاء في الجامعة العربية وهي بلدان أيضا في منظمة الوحدة الإفريقية، إشارة إلى دول شمال إفريقيا، فلا مجازفة بأي حال من الأحوال بتمزيق الوحدة العربية أو الإفريقية وإذا أرادت أوروبا أن تتعاون فلتفعل ذلك مع الجامعة العربية أو الاتحاد الإفريقي ولكن لا يمكن القبول أن تتعامل أوروبا مع جزء واحد من هذه الدول. فإذا كان مشروع ساركوزي رفض في صيغته الأولى من قبل دول الاتحاد الأوروبي، نظرا لحرص الدول الأوروبية على التماسك، فكذلك الدول العربية لا بد أن تكون حريصة على تماسكها وتكاملها.⁶

4- ضرورة التكامل الاقتصادي المغربي:

يعتبر التكامل الاقتصادي بمثابة آلية من آليات تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول، وعملية تقارب تدريجية تعمل على تسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة. والتكامل الاقتصادي بين الدول يأخذ أشكالا مختلفة، تهدف في مجملها إلى دفع عجلة التنمية للدول المشكلة للتكتل الاقتصادي.

إن التكامل الاقتصادي المغربي مشروع أساسي للنهوض بالوحدة المغربية بعد فشل التكامل السياسي، فاتحاد المغرب العربي لم يحقق النتائج المرجوة منذ إنشائه عام 1989، نظرا لعدة أسباب أهمها عدم توافق الرؤى السياسية. وهذا ما أثر على التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي، إضافة إلى عوامل ومتغيرات أخرى إقليمية ودولية، أدت بدول المغرب العربي إلى عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية ومتعددة الأطراف مع دول أخرى وتفضيل اتفاقيات الشراكة مع تكتلات اقتصادية أخرى (كالاتحاد الأوروبي) على المغامرة في الشراكة المغربية لضعف الفاعلية الاقتصادية لاتحاد المغرب العربي سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

وللحد من تأثير المتغيرات الإقليمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ومواجهة التحديات والعوائق التي تقف أمام قيام هذا التكتل المغربي، وجب إعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول المغرب العربي، والتركيز على أهداف التكامل الاقتصادي ويمكن إنجازها فيما يلي: 7

1- توسيع حجم السوق: بحيث أن اتساع نطاق السوق يشجع على إقامة صناعات كبيرة الحجم تخفض من تكاليف الإنتاج يترتب عليه زيادة في الإنتاجية للمشاريع بالإضافة إلى تسويق الفائض من المنتجات عبر أسواق جميع الدول الأعضاء في التكتل.

2- تحسين شروط التبادل التجاري: يتمكن الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي من تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي حسب مصالح الدول الأعضاء، ويعطي التكتل الاقتصادي قوة تفاوضية عند عقد الاتفاقيات مع العالم الخارجي.

3- زيادة التنمية الاقتصادية: وهذا نتيجة لتوسيع حجم السوق الناتجة عن التكامل الاقتصادي الذي يزيد من عوائد الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب ومن ثم الزيادة في الدخل والاستثمار والتشغيل وزيادة معدل النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.

4- الاستفادة من العمالة المؤهلة: بحيث يعمل تنقل العمالة بحرية إلى زيادة المهارات في ظل تقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي مما يحل مشكل البطالة.

إن الاتحاد من أجل المتوسط والشراكة الأورومتوسطية بشكل عام، تمثل تحد اقتصادي كبير أمام التكامل الاقتصادي المغربي، بالإضافة إلى تحديات أخرى سياسية كالنزاع القائم بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، وتحديات أخرى كمشروع انضمام المغرب إلى مجلس التعاون الخليجي

وبالرغم من أن امتيازات التنمية في دول المغرب العربي لم تصل إلى المستوى المطلوب من خلال اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأن اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية كانت إيجابية بالنسبة للاتحاد الأوروبي أكثر مقارنة مع دول المغرب العربي ذلك أن النشاط الاقتصادي الأوروبي عرف نموا من خلال اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط، إذ أن السوق المغربية أصبحت ملاذا آمنا للسلع الأوروبية وازداد حجم الاستثمارات الأوروبية في المنطقة، أمام ضعف المنافسة لمستثمري دول المغرب العربي وعدم قدرة السلع المحلية من غزو الأسواق الأوروبية.

وفي ظل الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون التي يتخبط فيها الاتحاد الأوروبي، فإن مشروع الشراكة الأورومتوسطية سيشهد تذبذبا في التمويلات المقدمة لدول المغرب العربي، وبالتالي فإن الاتحاد من أجل المتوسط أيضا لن يحقق النتائج المرجوة على المدى القريب خاصة فيما يتعلق بالتمويل الفني والمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من كل هذه الصعوبات بالنسبة لدول المغرب العربي إلا أن التكامل الاقتصادي المغربي سيظل دون المستوى مادامت الأطراف المعنية غير مقتنعة بمجدي تطويره. لكنه يبقى ضرورة ملحة من أجل الاستفادة من المشاريع الإقليمية.

وقد ظهرت بوادر التعاون الاقتصادي في إطار اتحاد المغرب العربي بعد ظهور الاتحاد من أجل المتوسط من خلال منتدى المغرب العربي سنة 2008 تحت عنوان " المغرب العربي 2030 في محيطه الأورو متوسطي وفي أفق قيام الاتحاد المتوسطي "

إذ أكد فيه الأمين العام لاتحاد المغرب العربي على أنه تم بذل جهود من أجل تسهيل الاندماج المغربي، مذكرا بأنه تم إبرام 37 اتفاقية ومعاهدة في إطار الاتحاد المغربي تهتم بمجالات نشاط الاتحاد وتؤسس للإستراتيجية المغربية للتنمية المشتركة، كما تم إنشاء الاتحاد المغربي لأصحاب العمل والاتحاد المغربي للفلاحين بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في تعزيز مسار التكامل الاقتصادي بين بلدان اتحاد المغرب العربي وتطوير علاقات الشراكة في محيطه العربي والمتوسطي والإفريقي والدولي.⁸

لذلك لا بد أن تتضامن دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال الشراكة جنوب-جنوب بوضع مشاريع مشتركة في إطار إستراتيجية شاملة و توفير آليات ومؤسسات لتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي بينهما، وهذا ما يمكنها من تعزيز قدرتها على التفاوض اتجاه الاتحاد الأوروبي والاستفادة من اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

لهذا فإن الجهات الفاعلة في المنطقة الأورو متوسطية تدرك أن نجاح التكامل فيما بين دول جنوب المتوسط يشكل عاملا أساسيا وضروريا لنجاح المنطقة بأكملها من خلال توسيع حجم الأسواق المحلية بزيادة التدفقات الاستثمارية في المنطقة. إضافة إلى تفعيل علاقات الشراكة بين ضفتي المتوسط في مختلف سياقات اتفاق برشلونة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.⁹

5- متطلبات نجاح التكامل الاقتصادي المغربي:

إن التكامل المغربي خطوة أساسية للاستفادة من اتفاقيات الشراكة سواء مع الاتحاد الأوروبي أو مع باقي التكتلات الإقليمية، ويجب أن يبنى هذا التكامل على أمرين هامين هما التكامل السياسي والتكامل الاقتصادي من خلال التبادل التجاري والمشاريع المشتركة بتوفر عوامل أساسية:10

- توفر الإرادة السياسية لدى أنظمة الدول المغربية وقناعتها التامة بضرورة التكامل الاقتصادي لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.
- إعداد خطة متكاملة وإستراتيجية لإرساء دعائم التنمية في دول المغرب العربي.
- ضرورة قيام مشروعات إنتاجية مشتركة.
- الالتزام بمختلف الإجراءات في مراحل التكامل الاقتصادي.
- العمل على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي مما يسمح باتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار والادخار بصورة تتماشى والإستراتيجية الشاملة للتكامل.
- تطوير سوق المال وتحرير النظام المالي.
- الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري وهو ما يمثل أحد محددات النمو الاقتصادي.11
- إعادة هيكلة القاعدة الاقتصادية لدول المغرب العربي بتنويع القاعدة الإنتاجية وفق إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.
- بناء قاعدة تكنولوجية عربية لمواجهة تحديات الدول المتقدمة.
- صياغة سياسة زراعية مشتركة تقوم على أساس كفاءة استخدام وتخصيص الموارد الزراعية المتاحة واستغلال الميزات الموجودة في كل دولة.
- توفير وتهيئة مناخ مناسب للاستثمار والذي يعتمد بشكل أساسي على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.

الخاتمة:

إن الاتجاه نحو إقامة تكتل عربي أصبح ضرورة تفرضها الظروف الحالية المحلية والدولية، وفي مقدمتها التكتلات الإقليمية التي تتمتع بقدرات اقتصادية، سياسية وثقافية معتبرة تهدد الوضع السياسي والاقتصادي العربي خصوصا في ظل الإجراءات والترتيبات التي سيتم العمل بها في الوقت الراهن تحت وطأة المنظمات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة.

ويواجه المغرب العربي تحديات جديدة أبرزها احتمال استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة وتوسع التفاوت التنموي والمعيشي وتدهور التوازنات الاجتماعية، والإكراهات الاجتماعية والاقتصادية (المجرة، ارتفاع معدلات الفقر، البطالة) التي تمرّ بها مختلف دول المغرب العربي، بالإضافة إلى تزايد التهافت الخارجي على هذه المنطقة الإستراتيجية بموقعها وخيراتها الطبيعية، وضعف القدرة التفاوضية للدول المغربية في مواجهة الاتحاد الأوروبي وغيره من القوى الدولية الكبرى، التي تتقاسم معها عدداً من الملفات الهامة، فكل هذا يؤدي إلى اعتماد معظم الاقتصاديات العربية بشكل عام والاقتصاديات المغربية بشكل خاص على العالم الخارجي في مسار الإنتاج والتبادل والاستثمار والتكنولوجيا، أي ارتباطها الوثيق مع السوق العالمية وتكاملها الدولي على حساب التكامل العربي. إضافة إلى تحديات أخرى يواجهها الاقتصاد العربي و المغربي كالأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي خاصة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي.

وأمام هذه التحديات أصبح التكامل الاقتصادي العربي عامة والتكامل الاقتصادي المغربي بصفة خاصة ضرورة موضوعية تفرضها هذه المعطيات في عالم يتجه نحو العولمة والاعتماد الاقتصادي المتبادل والتكتلات الإقليمية، حيث تزول فيه الحواجز أمام المبادلات التجارية وتنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى التحديات الأخرى المرتبطة بالمشروعات البديلة كالشرق الأوسطي (الأمريكي) والمشروع المتوسطي (الأوروبي) اللذان يعملان على احتواء المنطقة وفقا لمصالح القوى الفاعلة فيه.

إن كل طرف من أطراف الاتحاد من أجل المتوسط يسعى لتحقيق مصالحه ومكاسبه، فتتفق أحيانا هذه المصالح وتختلف وتتعارض أحيانا أخرى، وعليه فإن الدخول في الشراكة يتطلب أن تعمل الدول العربية على إقامة مشروعهم الاقتصادي المشترك. ويبقى في نظرنا أنه لا بد من تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي وعقد اتفاقيات الشراكة باسم التكتل الاقتصادي مع باقي التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهذا أفضل سبيل لكل الأطراف، ويمكن لكل طرف تحقيق الكثير مما يسعى، شريطة أن تكون هذه الشراكة متكافئة وتخدم مصالح كل طرف، وهذا باعتبار أن نجاح أي مشروع يتطلب مجموعة من الشروط أو المقومات. وهو ما يفرض استثمار مختلف الإمكانيات الاقتصادية والبشرية المتاحة لتفعيل وتطوير التكامل الاقتصادي المغربي.

الهوامش والمراجع:

- ¹ - أسامة عنتر يحيى عبد المنعم نور الدين، مشروعات تطوير العلاقات الأورومتوسطية "دراسة مقارنة بين عملية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يونيو 2010، ص 54.
- ² - يوسف العمراني، ما نقوم به اليوم في منطقة المتوسط وما نعتزم القيام به غدا - الأربعاء 2011/09/14
www.International.daralhayat.com/internationalarticle/307073
- ³ - أسامة عنتر يحيى عبد المنعم نور الدين، مرجع سابق، ص 56.
- ⁴ - Union pour la Méditerranée : lancement du fonds d'investissement "Inframed" (26 mai 2010)
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/europe_828/union-europeenne-monde_13399/rerelations-exterieur_853/union-pour-meditteranee_17975/upm-lancement-du-fonds-investissement-inframed-26.05.10_82596.html
- ⁵ - أحمد مختار الجمال، الاتحاد من أجل المتوسط، بدايته وتطورات ومستقبله، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2008، ص ص 13-16.
- ⁶ - الموقع الإلكتروني الأمة برس، القذافي يرفض "الاتحاد المتوسطي" .. ومصر تغيب عن قمة طرابلس 2008-06-10
<http://www.thenationpress.net/news.php?lid=1&cat=1&newsi=1&newsid=362>
- ⁷ - العيد رزق الله، العلاقات التجارية بين الدول العربية و الاتحاد الأوربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2003/2002، ص 11.
- ⁸ - جريدة الشرق الأوسط، الاندماج المغاربي ضرورة لإنجاح الاتحاد من أجل المتوسط، الاثنين 20 جمادى الأولى 1429 هـ 26 مايو 2008 العدد 10772
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10772&article=472333&feature>
- ⁹ - BEKENNICHE Otmane, Le partenariat Euro-méditerranéen : Les enjeux, OPU Alger 2010, p 183,184.
- ¹⁰ - عيسى أحمد الفرسي، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، واقعه مقوماته معوقات قيامه، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر. 8-9 ماي 2004، ص 10.
- ¹¹ - عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 126

بطاقة الأداء المتوازن كآلية لإدارة الجودة الشاملة في المنظمات الباحثة عن التميز

ألياس العيداني

أستاذ مساعد بمعهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي تيسمسيلت / الجزائر



ملخص:

تتمثل بطاقة الأداء المتوازن (ال BSC) في أهم الأدوات التي تمكن المنظمة من إدارة أدائها ونشاطها وكذلك مراقبته باستمرار من أجل تحسينه؛ وهو ما يمثل تطبيقا ميدانيا لفلسفة إدارة الجودة الشاملة (ال TQM) ومن خلال القيام بالعمل بأحسن الطرق والوسائل ومن أول مرة وتحسين جودة العمليات والمخرجات من المنتجات. إذ يتطلب التفوق والتميز وضمان المكان وتحقيق المكانة في ظل المنافسة أمرا صعبا جدا؛ يتطلب البحث الدائم عن الأنظمة التي تضمن الجودة والتفوق على المنافسين.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة؛ الجودة؛ بطاقة الأداء المتوازن؛ الأداء؛ التميز.

Abstract:

The **Balanced Scorecard** in a system for performance management, and run the organization activity and control it, as well as improved; in that way they represents the method of the **Total Quality Management**, which improve the quality of product processes and the outputs.

For that, the excellence requires search for ways and methods of effective administrative and methods to increase performance.

مقدمة:

إن التميز والتفوق على المنافسين من أهم ما تطمح إليه المنظمة خلال فترة وجودها؛ كما أضحت مشكلة تحسين جودة الإنتاج تلقى اهتماما مكثفا بالنظر إلى التغير المستمر في ميول ورغبات المستهلكين والعملاء، لهذا ظهرت الحاجة إلى التطوير المستمر في المداخل الإدارية التي تستهدف التوصل إلى الأساليب الإدارية التي تساهم في تحقيق هذا الهدف واستمرار تدعيمه، و من بين هذه المداخل نجد مدخل إدارة الجودة الشاملة، حيث أن دعم القدرات التنافسية للمنظمة يقتضي ضرورة تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة والتطوير المستمر للعمليات الإنتاجية.

من أجل ذلك ظهرت طرق وأساليب تسعى من خلال المنظمة تحاكي الأنظمة الإدارية المختلفة ومن أهمها بطاقة الأداء المتوازن التي تمثل أداة لتجسيد الخطط والاستراتيجيات المختلفة.

ومنه سنتناول بالدراسة في هذا البحث كل من ماهية إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات تنفيذها ومن ثمة نتطرق بالتعريف لبطاقة الأداء المتوازن ودراسة لمداخلها وطرق مراقبتها للأداء والجودة في العمليات والمخرجات مع إظهار العلاقة بينها وبين كل من نظام إدارة الجودة الشاملة وتحسين الأداء والتفوق على المنافسين. وسيتم ذلك في النقاط التالية:

المبحث الأول: ماهية إدارة الجودة الشاملة؛

المبحث الثاني: بطاقة الأداء المتوازن؛

المبحث الثالث: آلية الـ BSC في تحقيق فلسفة TQM.

المبحث الأول: ماهية إدارة الجودة الشاملة (TQM)

إن إدارة الجودة الشاملة من أهم المفاهيم الاقتصادية الحديثة والتي ارتبطت بالنجاح والتفوق والجودة في المنظمة، فالظروف والتغيرات المستمرة فرضت حتمية البحث عن الأنظمة التي توفر المكان والمكانة في سوق المنافسة الشديدة؛ عليه سيتم فيما يلي التطرق بالدراسة لمفهوم إدارة الجودة وتطورها وكذا متطلبات تحقيقها.

أولا. مفهوم إدارة الجودة الشاملة

يعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة TQM من المفاهيم الإدارية الحديثة، حيث أن علم الإدارة والاقتصاد تطور بشكل كبير تطورت معه نظرة المنظمة لمحيطها وأسلوب إدارتها وتفكيرها، إذ أفرزت المتغيرات الاقتصادية ضرورة ظهور مفاهيم جديدة تواكب هذا التطور والتغير، ومنه فإن إدارة الجودة الشاملة تهدف عموما إلى تمكين المنظمة من تحقيق أفضل أداء ممكن لها، وهو كغيره من المفاهيم الحديثة التي اختلف الباحثون في تحديد مفهومه وذلك نظرا لاختلاف الزاوية التي ينظر إليه منها، فكلية Quality تعني صفة الشيء أو نوعه، وقد استخدمت هنا للدلالة على الصفة الجيدة للأشياء، وحيث أن هذا المفهوم يسعى إلى إكساب السلعة أو الخدمة التي تقوم منظمات الأعمال بإنتاجها مزايا أو صفات ترضي أذواق ورغبات العملاء، فقد استخدم معنى الجودة كمفهوم شمولي وأعطى صفة الإدارة التي تهدف من خلاله لتحقيق الأهداف والجودة ومنه ظهر كمفهوم هو: " إدارة الجودة الشاملة"، من هنا جاء التعريف الذي وصفه " معهد الجودة الفدرالي الأمريكي "

بأنه: " القيام بالعمل السليم والواضح والصحيح منذ البداية مع الاعتماد على تقييم الزبون في معرفة مدى التحسن في الأداء وذلك باستخدام الطرق الكمية لإحداث التطوير في المنظمة " (1)، حيث يظهر هذا المفهوم التركيز على كل من العمليات الإنتاجية التي تؤدي إلى إيجاد السلعة أو الخدمة كما تركز على مدى جودتها بالإضافة إلى العمل على أخذ رأي العميل أو الزبون بخصوص السلعة أو الخدمة المقدمة وهذا كله بطريقة علمية ودقيقة مدروسة.

أما (معهد جوران) الذي يختص بتقديم الاستشارات حول إدارة الجودة الشاملة فقد أعطى التعريف التالي لإدارة الجودة الشاملة: " هي عملية تحويل في الطريقة التي تدار بها المنظمة، والتي تتضمن تركيز طاقات المنظمة على التحسينات المستمرة لكل العمليات والوظائف، وقبل كل شيء المراحل المختلفة للعمل، إذ أن الجودة ليست أكثر من تحقيق حاجات الزبون" (2).

وهو بذلك يعطي الأهمية لعمليات التحسين في كافة مراحل العمليات التي تؤدي إلى إنتاج السلعة أو الخدمة واستمراريتها وهي من الشروط الضرورية لتحقيق رضا الزبائن والذي يتسم بالتغير والتبدل المستمر.

فيما يرى John Oakland أن إدارة الجودة الشاملة هي: "منهج لتحسين التنافسية والفاعلية، إذ أنها طريق أساسي للتخطيط والتنظيم ووسيلة لاستيعاب العاملين لكافة الأنشطة وعلى مختلف مستوياتهم الإدارية" (3)، ومنه نجد بأنه قد اعتبر TQM طريقة للتخطيط والتنظيم للعمليات، إلا أن Goetch & Stanly يقدمان مفهوم إدارة الجودة الشاملة على أنها منهج أداء الأعمال، لأنها تزيد من القدرة التنافسية للمنظمة من خلال التحسين المستمر للعمليات والعاملين في جودة المنتج، وهم يعطيان هنا بعد آخر لإدارة الجودة الشاملة وهو تحقيق القدرة التنافسية والتحسين المستمر للمنتجات والخدمات.

أما Russell & Taylor فإن: (إدارة الجودة الشاملة تعتمد على التغطية الشاملة لجميع أقسام المنظمة بدءاً من الجهاز وحتى حثيات العمليات التشغيلية فيها من أجل تحقيق الهدف الأول وهو رضا الزبائن). (4) ومن خلال التعريفات السابقة توضح مفهوم إدارة الجودة الشاملة لدى الكتاب والباحثين فقد صاغ (Clair) مفهوم أوضح من خلاله العناصر الثلاثة المكونة للجودة الشاملة وهي (5):

أ. الشمولية Total: وتعني إدماج كافة الموظفين المنظمة، والبحث عن مظهر من مظاهر العمل بدءاً من التعرف على احتياجات العميل، والانتهاء بتقويم ما إذا كان راضياً أو لا عن الخدمة أو السلعة المقدمة .

ب. الجودة Quality: أي تركيز المنظمة على تحقيق متطلبات الزبائن من خلال مجموعة الأنشطة، مع التركيز على تحكيم الزبائن في تحديد الجودة، بمعنى آخر العمل على الوفاء بمتطلبات العميل بل وتجاوزها.

ت. الإدارة Management: هي فن التطوير والمحافظة على إمكانيات المنظمة من أجل التحسين الجودة بشكل مستمر؛ أي إدارة التركيز على التحسين المستمر للنظام من أجل الوصول لنتائج أفضل.

وفي الأخير يمكن القول بأن إدارة الجودة الشاملة هو مفهوم شامل يتضمن ضرورة قيام بكافة العمليات الإدارية بغية التحسين المستمر للجودة ليس فقط في المنتج النهائي [سلعة أو خدمة] وإنما كافة العمليات التي تسبقها وكذا إشراك العميل الداخلي بمختلف مستوياتهم وتدريبهم لإنتاج سلع وخدمات تتطابق أو تفوق توقعات العميل الخارجي.

ثانياً. تطور إدارة الجودة الشاملة

يمكن النظر إلى تطور إدارة الجودة الشاملة من زاويتين مختلفتين الأولى الزاوية الوظيفية أو الموضوعية أما الزاوية الثانية فهي الزاوية التاريخية وكما يأتي:

المرحلة الأولى: تطور إدارة الجودة الشاملة من الزاوية الوظيفية:

حسب رأي العديد من الكتاب فإن إدارة الجودة الشاملة تمر بأربع مراحل تطويرية هي (6):

1- مرحلة الفحص أو التفتيش Inspection؛

2- مرحلة الرقابة على الجودة Quality Control؛

3- مرحلة التأكد من الجودة Quality Assurance؛

4- مرحلة إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management.

المرحلة الثانية: الزاوية أو المفهوم التاريخي:

تاريخياً فيمكن القول أن الحضارات القديمة منها الفرعونية وبعدهم البابليين قد اهتموا في بعض كتاباتهم ورسومهم على مراقبة جودة المنتج وفرض عقوبات على من يقصر بواجباته إزاء ذلك، أما مرحلة أو فترة الإسلام فقد حث القرآن الكريم وكذا السنة على العمل في الوقت وإتقانه، وبعد الثورة الصناعية اكتسب مفهوم الجودة بعداً جديداً يتمثل في الرقابة على المنتج وجودته، ثم جاءت مرحلة التسعينيات لتشهد ظهور مفهوم إدارة الجودة الشاملة على المستوى العالمي باعتبارها أحد الأنماط الإدارية الحديثة.

ثالثاً. متطلبات إدارة الجودة الشاملة

إن تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المنظمة يتطلب الأخذ بعدة مراحل وأساليب تمكنها من تحقيق أهدافها وغايتها التي تتمثل بشكل أساسي تحقيق الجودة في مختلف المراحل والعمليات التي تعطي في الأخير منتج [سلعة أو خدمة]؛ وتختلف هذه المراحل والعمليات على حسب نوع نشاط المنظمات وكذلك البيئة التي تعمل بها، ولكن يمكن التمييز بالرغم من ذلك مراحل أساسية مشتركة لا بد من توفرها في أية منظمة تريد الأخذ بمبادئ إدارة الجودة الشاملة وهي كالتالي:

1. التخطيط الاستراتيجي (Strategic Planning)

يرجع استخدام التخطيط الاستراتيجي إلى الستينات، وذلك لعدم إمكانية التخطيط طويل الأجل من مسايرة التغير في قدرات المنظمة من جهة والظروف المحيطة بها من جهة ثانية، إذ تحول التركيز في هذه المرحلة من التنبؤ بالمستقبل إلى فهم المقومات الرئيسية لنجاح صناعة ما، وبدأ التركيز على إمكانية دخول أسواق جديدة مع الأخذ بعين الاعتبار جوانب القوة

لديها وتعزيزها، والتركيز على رأي المستهلكين والعملاء على السلعة والسلع المنافسة وتحسين الإنتاجية والابتكار وتحقيق الجودة في العمليات والمنتجات، أي أخذ البيئة كمعيار لنجاح المنظمة.

2. رضا الزبون (Customer Satisfaction)

يعد الزبون أو العميل [كأحدث مفهوم للمستهلك] من أهم المرتكزات التي تستند عليها إدارة الجودة الشاملة، فمعيار نجاح المنظمة خلال نشاطها هو الحصول على رضا العميل الخارجي، حيث تسعى المنظمة من خلال إدارة الجودة الشاملة لإرضاء كل من العميل الخارجي ويتمثل ذلك في توفير السلعة والخدمات بالجودة والنوعية المطلوبة بما يتلائم ورغباتهم. ولكي تحقق المنظمة رضا العميل فلا بد من النظر إلى عدة معايير يمكن المنظمة من خلالها الوقوف على مدى إمكانية تحقيق ذلك، ويمكن تحديد أربعة معايير منها هي:

أ. تحسين الجودة:

إذ ينظر العميل إلى جودة السلعة أو الخدمة من زوايا متعددة كالأداء، والصفات الثبات والمطابقة للجودة والنوعية، فإذا ما توافقت رغباتهم وتطلعاتهم حول السلعة أو الخدمة التي تنتجها المنظمة فإن المنظمة قد أحرزت بذلك على رضا وولاء العملاء لها وهو ما يمثل مكسبا يجب أن تحافظ عليه.

ب. الخدمة:

ويقصد بها الخدمة التي تقدمها المنظمة لزيائنها [العملاء] الذين يقتنون منتجاتها، وتقسم هذه الخدمات إلى ثلاث أنماط هي: (7)

- خدمات قبل البيع: وتتمثل أساسا في التعريف بالمنتج وكيفية استخدامه أو التعامل معه، وطريقة اقتنائه؛
- خدمات أثناء البيع: ويتضمن عملية إيصال السلعة للمكان والسرعة المطلوبة إلى العملاء، والخدمات المتعلقة بنصب وتشغيل السلعة؛
- خدمات بعد البيع: والمتعلقة بإجراء الفحص والصيانة الدورية والإصلاح.

ت. الأسعار:

وهي العامل والمتغير الأكثر أهمية عند العميل أو المستهلك، وتكمن أهمية السعر عند المستهلك عندما تتعادل أو تتفوق فوائد أو منافع السلع والخدمات المقدمة من طرف المنظمة مع أسعار التي تطرحها للسلعة أو الخدمة، ويعبر عن سعر المنتج بالنقود المدفوعة من أجل الاستفادة منه.

ث. الوقت:

يلعب عامل الوقت دورا مهما بالنسبة للمنظمة، فنجاحتها في إيجاد المنتج غير كافية إذا ما لم تقم بتقديم وإيصالها للعميل في الوقت والمكان المناسب، فهي بذلك تتمكن من اكتساب ميزة وقدرة تنافسية على منافسيها.

3. التحسين المستمر (Continuous Improvement)

وهو مجموعة من الأنشطة التي تعتمد عليها المنظمة من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمليات الإنتاجية لتقديم سلع أو خدمات متميزة للزبائن⁽⁸⁾ ولا يعد هذا المفهوم حديثاً ولكنه يحظى اليوم باهتمام كبير إذ تعتبره بعض المنظمات المطلب الأساسي لنجاح إدارة الجودة الشاملة لأنه يهدف إلى تحقيق التفوق على المعايير الحالية للصناعة وتحديد المشكلات التي تواجهها وإيجاد الحلول المناسبة بمهارة.

ويرى (Hedhtts) أن التحسين المستمر هو مجموعة من العمليات التي تساهم في إعداد خطة الجودة وتنفيذها عن طريق إشراك الأفراد العاملين فيها بحيث يحدد دور كل واحد منهم بشكل يضمن التنسيق مع أدوار الآخرين⁽⁹⁾. من خلال كل ما سبق يمكن القول أن إدارة الجودة الشاملة هي منهج لإدارة العمليات الإنتاجية المختلفة والتي تهدف من خلالها المنظمة لتقديم منتجاتها بما يتلائم ورغبات وتوقعات العملاء بما يحقق لها الميزة التنافسية والتغلب على منافسيها.

ومن أهم الوسائل والطرق التي تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها وتحقيق الميزة التنافسية والتغلب على منافسيها في ظل إدارة الجودة الشاملة هي بطاقة الأداء المتوازن التي تمثل تطبيقاً لمنهج إدارة الجودة الشاملة وتعتبر من أهم وأحدث الطرق المنهجية التي تمكن المنظمة من أن تحدد الأهداف المطلوبة بدقة وإمكانية قياسها؛ وسيتم فيما التعرف على بطاقة الأداء المتوازن كيفية تجسيدها لفلسفة إدارة الجودة من خلال مفهومها ومداخلها وطرق استخدامها والنتائج المتوقعة منها.

المبحث الثاني: بطاقة الأداء المتوازن Balance Scorecard

تعد بطاقة الأداء المتوازن من أحدث المداخل في قياس الأداء الاستراتيجي للمنظمة ذلك لاحتوائها على كافة المجالات التي أهملت في مداخل السابقة، وعليه سيتم فيما يلي التطرق بالتعريف لبطاقة الأهداف المتوازنة وكيفية ظهورها والمجالات التي تركز عليها في قياسها وعلاقتها بمنهج إدارة الجودة الشاملة وطرق تفعيلها.

أولاً. تعريف بطاقة الأداء المتوازن

ظهرت بطاقة الأداء المتوازن أو ما يعرف بـ Balance Scorecard نتيجة لعدة أسباب وعوامل أهمها التطور التكنولوجي والمعلوماتية وتعقد بيئة الأعمال واشتداد المنافسة بها، والتي جعلت من الأنظمة القديمة في قياس الأداء وتحقيق الأهداف غير مجدية، حيث لم تتمكن من الإلمام بجميع الجوانب المحيطة بالمنظمة وإحداث التوازن بينها، الأمر الذي أدى إلى التركيز على جوانب مثل الجانب المالية على حساب جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجانب المالي، فإذا ما أرادت المنظمة أن تحقق أهدافها الإستراتيجية التي وجدت من أجلها ينبغي عليها أن تبني كافة قراراتها على معلومات دقيقة تشمل كافة المجالات مالية وغير مالية.

وتعتبر بطاقة الأداء المتوازن من أهم وأحدث الطرق المنهجية التي تمكن المنظمة من أن تحدد الأهداف المطلوبة بدقة وإمكانية قياسها في شكل متوازن وذلك بناء على الرسالة والغاية والإستراتيجية المتبعة.

وأخذت Balance Scorecard عدة مسميات وتعريف منها: بطاقة الدرجات الموزونة، بطاقة التقديرات الموزونة، بطاقة التقييم المتوازن للأداء، بطاقة العلامات، بطاقة النتائج وغيرها، ويرجع أصلها إلى عام 1992 على يد كل من Robert Kaplan و David Norton حيث قدما معا نظام قياس في محاولة منهما لعلاج حالات العجز الناتجة عن استخدام المؤشرات المالية مثل العائد على الاستثمار والعائد على السهم دون الأخذ بالمعايير الأخرى، وتعرف كالتالي: " يمكننا وصف بطاقة الأهداف المتوازنة على أنها مجموعة من التدابير القابلة للقياس الكمي المستمدة من إستراتيجية المنظمة، حيث تمثل هذه التدابير أدوات قياس المنظمة من إعطاء صورة واضحة عن لأصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة من خلال إعطاء نتائج الأداء المحققة، ومنه يمكن القول أن بطاقة الأهداف المتوازنة عبارة عن أداء لها ثلاث أبعاد مهمة هي: (11)

- أداة الاتصال؛

- نظام قياس؛

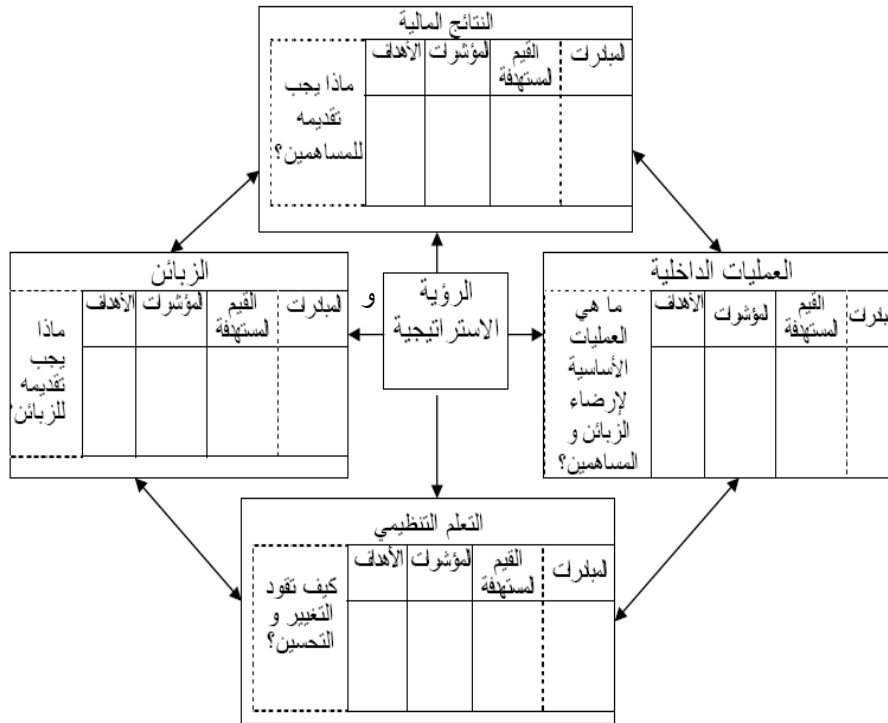
- نظام للإدارة الإستراتيجية.

وبالفعل قد استعاضت بعض الشركات والمنظمات ببطاقة التسجيل المتوازنة كبديل للميزانية السنوية التقليدية. فبطاقة التسجيل المتوازنة مدخل إداري حديث بدأ في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة في عام 1992 حيث أصبح استعمالها في أكثر من ستين بالمائة من المنظمات في أمريكا.

ثانيا. مداخل بطاقة الأداء المتوازن

تعتبر بطاقة التسجيل المتوازنة، أو كما هو معروف عالميا Balanced Scorecard، أحد الأدوات الإدارية الحديثة التي يمكن من خلالها أن نحسن أداء المنظمة العملي بصورة جذرية عن طريق تنفيذ أهداف وإستراتيجية المنظمة بالإضافة إلى تزويد المنظمة بنظام عملي للرقابة والقيادة، ولبطاقة التسجيل المتوازنة أربعة أسس أو محاور تركز على العملاء والأنظمة الداخلية والموارد البشرية والشؤون المالية والشكل التالي يظهر ذلك.

الشكل رقم (01): بطاقة الأداء المتوازن



المصدر: Robert S. Kaplan, David P. Norton. **The balanced Scorecard: Translating Strategy into action**, (Library of congress cataloging-in-Publication Data, USA, 1996), p 09.
 من خلال الشكل نلاحظ أن بطاقة الأداء المتوازن تتكون من أربع مداخل أساسية هي: (12)

1. منظور المالي (Financial Perspective)

يعد المنظور المالي مهما جدا ذلك أنه يظهر وضعية المنظمة المالية بالنسبة لكافة الأطراف المتعاملين معها وخاصة أصحاب المصالح من المساهمين وحملة الأسهم، ويمثل نتاج هذا المنظور مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف، والوقوف على مستوى الأرباح المحققة لإستراتيجية منظمة الأعمال وذلك بالعمل على تخفيض مستويات التكاليف ومقارنتها مع مستويات التكاليف للمنظمات المنافسة، كما يهتم بنمو حجم المبيعات للمنتجات الحالية أو الجديدة، بالإضافة إلى النمو الذي يعد من أهم الأهداف الإستراتيجية التي ترمي إليها، كما يركز هذا المنظور على العناصر التالية:

- حجم ومستوى الدخل التشغيلي؛
- العائد على رأس المال المستثمر؛
- العائد على حقوق المالكين؛
- العائد على إجمالي الأصول؛

يرى بعض النقاد أن الجانب المالي مهم بالنسبة للمنظمة ذلك أنه يظهر مركزها ووضعيتها المالية، التي تعتبر مهمة لأنه وعلى أساسها تكون لها القدرة على المنافسة والاستمرار، لكنه لا يكفي نظرا لتغير شروط المنافسة التي لا تمكن من تحسين رضا العميل الخارجي من جهة؛ ولا في تحقيق النوعية والجودة في المنتجات والخدمات، من أجل ذلك كان يجب

إضافة معايير أخرى تحقيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة مثل نظرة المنظمة لعملياتها الداخلية، وكذا العملاء بالإضافة إلى جانب مهم هو والتعلم والنمو؛ والتي سنشير لها فيما يلي.

2. منظور العملاء (Customer's Perspective)

حين تريد المنظمة تجسيد فلسفة النجاح والتفوق المتمثلة في إدارة الجودة الشاملة يجب عليها أن تختار المعايير التي تعتمد عليها بالإضافة إلى الجانب المالي المتمثلة في جانب العملاء؛ فهي بذلك تبحث عن الأجوبة التالية: (13)

- من هي فئة العملاء المستهدفة؟
- وما هي قيمتنا المضافة لمنتجاتنا التي نقدمها لعملائنا؟
- حيث يشكل العملاء عاملاً مهماً يجب أخذه بعين الاعتبار ذلك لما يعكسه من نجاح للمنظمة في المنافسة وبقائها واستمرارية نشاطها الذي ينتج من إمكانياتها تقديم منتجات وخدمات بجودة ونوعية وأسعار تنافسية.
- من أجل ذلك تحدد المنظمة قطاع العملاء والسوق المستهدف التي تتنافس فيه، وكذا مقاييس أداء وحدة الأعمال في هذه القطاعات المستهدفة، ويشمل منظور العملاء على عدة مقاييس أساسية من أهمها: (14)

- رضا العملاء؛
- ربحية العميل؛
- الاحتفاظ بالعملاء؛
- ما يشتره العملاء؛
- نصيبنا في السوق.

3. منظور العمليات الداخلية (Internal Process Perspective)

يقصد بها جميع الأنشطة والفعاليات الداخلية الحيوية التي تتميز بها المنظمة عن غيرها من المنظمات المنافسة، والتي عن طريقها يتم توفير حاجات العملاء وتحقيق أهداف أصحاب المصالح، إن المقاييس الداخلية لبطاقة الأداء تفترض أن تنبثق من العمليات التي لها أثر على رضا العميل، والتي يجب أن تقوم بتحديد مدى كفاءتها والعمل على التحسين المستمر لها بهدف تقديم المنتجات والخدمات بالجودة والسعر المناسبين والتغلب على المنافسين من جهة والتغلب على نفسها من جهة ثانية.

إن منظور العمليات الداخلية يكشف عن وجود اختلافين أساسيين ما بين المداخل التقليدية ومدخل بطاقة الأداء المتوازن، حيث تحاول الأولى مراقبة وتحسين العمليات الداخلية القائمة، إلا أن مدخل الأهداف المتوازنة فيحدد العمليات الجديدة كلياً والتي تمكن المنظمة من التفوق بها وتلبية أهدافها المتعلقة بالجوانب المالية وجوانب العملاء.

كما تتميز بإدخال عمليات الإبداع في العمليات الداخلية للمنظمة، فنظرة المداخل التقليدية تكمن في تقديم المنتجات في الزمن والمكان المناسبين، هذا يعني أنها تركز على تحسين العمليات الموجودة أما النظرة الجديدة تفرض على

المنظمة الإبداع والابتكار في المنتجات والخدمات والتي تلبي حاجات ورغبات العملاء الحاليين والمستقبليين وليس مجرد توفيرها.

4. منظور التعلم والنمو (Learning & Growth Perspective)

إن منظور التعلم والنمو من أهم الاتجاهات في بطاقة الأداء المتوازن ذلك أنه يركز على تحديد وتشخيص البنية التحتية للمنظمة والتي من خلالها تتمكن من التطوير والنمو والتحسين المستمر، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجوانب السابقة (العملاء، العمليات الداخلية) ذلك أنها لا تكون قادرة على تنفيذ وتحقيق الأهداف الطويلة الأجل - من منظور المالي، العملاء والعمليات الداخلية - باستخدام تقنيات وإمكانيات حالية فقط، وإنما يتطلب الأمر في ظل المنافسة تحقيق الجودة والتحسين المستمر الاهتمام بالجوانب الأساسية التالية: (15)

- الأفراد العاملين بجميع مستوياتهم [العميل الداخلي]؛

- نظم العمليات؛

- الإجراءات التنظيمية.

ذلك أنه من أجل أن تتمكن المنظمة من التطور والتحسين في خدماتها الموجهة للعملاء وعملياتها الداخلية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري أو العميل الداخلي كعامل أساسي في التطوير والتعلم التنظيمي، من خلال الاستثمار في رأس المال الفكري حيث لا يمكن للمنظمة تحقيق رضا العميل الخارجي إلا إذا كانت تولي الأهمية للعميل الداخلي والذي لا يكون إلا إذا استثمرت في الأفراد ذوي المهارات والمستويات العالية والقدرة على الابتكار والإبداع. وتتلخص مقاييس الأداء لمنظور التعلم والنمو في الآتي: (16)

- رضا العاملين؛

- المحافظة على العاملين؛

- تدريب العاملين؛

- مهارات العاملين.

تظهر لنا من خلال كل ما سبق ذكره؛ الأهمية البالغة لبطاقة الأداء المتوازن BSC على اعتبارها أداة لمتابعة كافة نشاطات المنظمة المختلفة من الجانب المالي ومدى تحقيقها لأهدافها، إلى جانب عملياتها الداخلية ومراقبة ما مدى حرص المنظمة على تحسين عملياتها وتطوير قدراتها بما يمكنها من تحقيق أهدافها، إلى متابعة جانب العملاء ومدى رغبة المنظمة في تحقيق رغبات وتطلعات كل من أصحاب العلاقة بها من العملاء وغيرهم، كما تحرص البطاقة على متابعة جانب النمو والتطور؛ الذي يظهر حرصها على البحث والحصول على ما يمكنها من تحسين صورتها لدى العملاء والمجتمع ككل.

وفيما يلي سنحاول إظهار مدى الترابط بين كل من انتهاج المنظمة لنظام إدارة الجودة الشاملة في بحثها عن الجودة والتفوق وتحقيق الأهداف المتمثلة في الوصول لتحقيق رضا العملاء ورضا أصحاب المصالح، وآلية الوصول إلى ذلك المتمثلة في بطاقة الأداء المتوازنة.

المبحث الثالث: آلية الـ BSC في تحقيق فلسفة TQM

يمكن إظهار العلاقة بين كل من بطاقة الأداء المتوازن الـ BSC ونظام إدارة الجودة الشاملة الـ TQM في العنصر التالي:

العلاقة بين الجودة الشاملة وبطاقة الأداء

إن المتأمل لفلسفة إدارة الجودة الشاملة التي تتمثل أساساً في تحقيق كافة نشاطات المنظمة التي تهدف لتوفير احتياجات، رغبات وتوقعات العميل خاصة والمجتمع ككل عامة؛ وكذا الوصول لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية واستخدام أمثل للموارد والطاقات البشرية المتاحة، يجعل المنظمة أمام تحديات كبيرة تفرض عليها إما المواصلة وتحقيق الأهداف والعمل الدائم والمتواصل، مما يجعلها أمام واقع التركيز على كافة الجوانب لتحقيق فلسفتها؛ وهو ما فرض عليها اختيار طرق وأدوات تمكنها من تحقيق أهدافها والذي يتمثل في أداة بطاقة الأداء المتوازنة إذ تمثل ترجمة لإدارة الجودة الشاملة في المنظمة؛ من خلال تركيز هذه الأخيرة على المحاور أو المجالات التالية:

- العميل [الداخلي والخارجي]؛
 - التحسين المستمر؛
 - مشاركة العميل الداخلي وتكوين فرق العمل؛
 - التزام الإدارة العليا وتوفير المناخ التنظيمي المناسب للعمل؛
 - التغذية العكسية.
- وهو ما يتوافق تماماً مع منهج بطاقة الأداء المتوازن في مراقبة أداء المنظمة من خلال تناولها لأربعة جوانب وهي:
- الجانب المالي للمنظمة؛
 - جانب العملاء؛
 - جانب العمليات الداخلية؛
 - جانب النمو والتطور.

فالمنظمة أدركت من خلال ما واجهته وتواجهه من تغيرات في ميول ورغبات العملاء من جهة والتغيرات المستمرة لحدة المنافسة واتساعها من جهة ثانية أن عليها التركيز والاهتمام على كافة الجوانب المحيطة بها؛ من هنا تظهر العلاقة المتكاملة بين كل من الحاجة لتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة والعمل وفق مداخل بطاقة الأداء المتوازنة للتطوير أدائها وتحسين جودة خدماتها وتحقيق العلاقة بين الجودة والربحية والحصة السوقية.

فمن خلال ما قام به معهد التخطيط الاستراتيجي في كمبرج من دراسة لـ 300 وحدة أعمال إستراتيجية تم الحصول على بياناتها، إذ لا يوجد شك في أن العلاقة بين الجودة كنتيجة لإتباع الـ TQM في مختلف مراحل إنتاج المنتج سواء كان [سلعة أو خدمة] والربحية وتفوق المنظمة على منافسيها، فالربح من جهة واكتساب رضا وولاء العميل معياران مهمان في مدى وصول المنظمة إلى نتائجها وقدرتها على الاستمرار.

إن أهداف نظام إدارة الجودة الشاملة والتي يمكن نظهرها في النقاط التالية:

- رغبة المنظمة الريادة وتقديم الأفضل دائماً وبالجودة المطلوبة؛
 - رغبتها في التعديل والتحسين المستمر لكفاءة عملياتها وإجراءاتها؛
 - تقديم السلع أو الخدمات للعملاء بما يحقق الرضا والولاء للعملاء؛
 - تطلعها لتحقيق المراكز التنافسية وتنمية وتفعيل قدراتها المادية والبشرية؛
- وغيرها تتطلب من المنظمة ليس فقط الرغبة وإنما القدرة على إحداث ذلك ولا يتم ذلك إلا بالطرق والأساليب العلمية والتقنية؛ ويتجلى ذلك في أداة بطاقة الأداء المتوازنة بما تمثله من أداة لمراقبة ومتابعة أداء المنظمة.
- إذ أن المنظمة تبحث دائماً عن الأساليب التي تمكنها من التميز عن بقية المنظمات الأخرى وأبرز هذه الأساليب هي البحث عن الميزة وجودة الخدمة أو المنتج؛ فكانت إدارة الجودة الشاملة المنهج المطلوب وبطاقة الأداء المتوازن الأسلوب المتبع لتحقيق التحسين المستمر داخل المنظمة وخارجها، فاعتماد الجودة لا يؤدي إلى زيادة التكاليف على المدى الطويل وإنما تقليلها ودعم النمو وتعزيز الحصة السوقية والربحية.

الخاتمة:

إن بطاقة الأداء المتوازنة من أهم الأدوات التي تعتمد الدقة، المتابعة والمراقبة لكافة العمليات المرتبطة بالمنظمة؛ ابتداء من الجانب المالي وضرورة تحقيق الربحية والمركز التنافسي الذي يسمح لها بالاستمرار في ظل المنافسة الشديدة والمعقدة وكذلك التحولات التي رافقتها من التعدد والتغير المستمر في رغبات العملاء [الداخلي والخارجي] والذي حظي باهتمام كبير في هذه البطاقة [أي الـ BSC]، من خلال الحرص على إرضائه وكسب ولائه.

من خلال رغبتها في تطوير عملياتها الداخلية؛ عن طريق اعتماد الجودة والنوعية في كافة العمليات الإنتاجية وليس فقط في تقديم المنتج النهائي [سواء كان خدمة أو سلعة]؛ من هنا تجد المنظمة نفسها مع ضرورة تفعيل البحث والتطوير، من تشجيع للإبداع والابتكار وقيام بالبحوث التي تساعد ليس فقط توفير ما هو مطلوب وإنما توفير ما هو متوقع ومرغوب.

وفي الأخير يمكن القول أن المنظمة ومن أجل تحقيق أهدافها يتطلب منها ذلك العمل المستمر والدائم من أجل أولاً تحديد رؤيتها ورسالتها وتحديد أهدافها ومن ثم العمل من خلال كل ما تملك من موارد مادية وبشرية على الوصول إلى ما هو مخطط له، والعمل على التحسين والتطوير المستمر وتقديم الأفضل.

فإدارة الجودة الشاملة تمثل المنهج والطريقة التي تعكس الشئائية (الرغبة والقدرة) لتقديم الأفضل وبالجودة والنوعية المطلوبة، أما بطاقة الأداء المتوازنة تمثل الوسيلة والأداة لتجسيد الأهداف والعمل على تحقيقها ومتابعتها والمراقبة والتطوير الدائم للأداء.

الهوامش والمراجع:

1. صالح ناصر عليماني، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية - التطبيق والمقترحات التطوير -، (دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004)، ص19.
2. مأمون الدرادكة، وآخرون، الجودة في المنظمات الحديثة، (دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2002)، ص18.
3. John Oakland, **The role of TQM in the Management of change**, (chapter (1), Sydney Jary Limited, Pu.1, 1995), P.22.
4. Roberta S. Russell & Bernard W. Taylor, **Operations Management**, (USA, Prentice – Hall, Inc, 1998), P. 82.
5. Gust Clair, **Total Quality Management in Formation Services**, (Bow ker, 1997), P. 53.
6. Steve Brown, **Strategic Manufacturing for Competitive Advantage**,(first ed, USA, 1996), P. 190.
7. Donald Lehmann, & Russell Winer, **Product management**, (Mc. Grow – Hill Companies, Singapore, 2nd ed, 1997), P.168.
8. محمد عبد الوهاب العزاوي، تحدي الجودة الشاملة في القطاع المصري، (مجلة الرشيد المصري، العدد 7، 2002)، ص16.
9. Richard Hedhtts, **Quality lessons from Americans building Winners**, (Business Harizon, vol 36, No.3), P.77.
10. ماهر الحجري، دليل الجودة في المؤسسات والشركات بحسب المواصفات القياسية 2000، (دار الرضا للنشر، سوريا، 1999)، ص127.
11. Paul R. Niven, **Balanced Scorecard, step-by-step , Maximizing Performance and Maintaining Results**, (John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, New York, 2006), p 13.
12. Paul R. Niven, opcit, p 15.
13. Paul R. Niven, opcit, p 15.
14. توفيق محمد عبد الحسن، اتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الأداء - ستة سيكما وبطاقة الأداء المتوازن، (دار الفكر العربي، 2005-2006)، ص 326.
15. طاهر محسن منصور الغالي ووائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور كلي متكامل، (دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007)، ص 502.
16. نفس المرجع، نفس الصفحة.

واقع الفجوة الغذائية العربية ونصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي

فطوم معمر

أستاذة مؤقتة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الجلفة / الجزائر

مباركة نعامة

أستاذة مؤقتة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الجلفة / الجزائر



ملخص:

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكه، وهو ما يتطلب اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز أو الفجوة الغذائية الناتجة عن الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجموع الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من السلع والمواد الغذائية مما يعني أن الفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن ملاحقة معدلات نمو استهلاك الغذاء أو هي تعبير عن الفرق بين ما يُباع من سلع غذائية من الإنتاج المحلي وبين الاستهلاك الكلي للفرد.

ويعتمد سد الفجوة الغذائية العربية بالعمل العربي المشترك، ويرتبط هذا التعاون والتكامل بتوفير الموارد والإمكانيات التي تعزز الاستثمارات المشتركة، والذي سينعكس إيجابا على مجمل الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ومنه تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية كافة.

Abstract:

The Arab world lives the case of an acute food shortage day by day. The size of the production of food is not enough to cover consumption which requires the use of import to cover the deficit or the food gap resulting from The unbalance between the locally produced quantities and the total quantities necessary for domestic consumption of goods .This means that the food gap arises from the unbalance between growth rates of domestic food production and the growth rates of domestic food consumption. This ultimately implies that this shortfall is a result of unbalance between what is sold from food items of domestic production and total consumption for the individual.

Filling the food shortage depends on a collective Arab action. This is linked to cooperation and integration to provide the resources and capabilities that promote a joint investments. This will effect positively the overall economic conditions and improve the standard of living realizing by that food security for all Arab countries.

مقدمة:

إن التقارير الدولية تؤكد على أن مشكلة نقص الغذاء أصبحت مشكلة كبيرة تقلق العالم أجمع وتعتبر وصمة عار على جبين الإنسانية، وخاصة وأن حجم المشكلة يتزايد يوما بعد يوم إلى درجة أنه قد يصبح التصدي لها أو التفكير في حلها مع تزايد ناقصي الغذاء في العالم أمرا صعبا وتحديا قد تعجز كل الجهود عن التصدي له، إذا لم يبدأ العالم فورا في محاولة جادة للخروج من هذا المأزق الذي يهدد جوانب كثيرة ومتشابكة في العالم، وخاصة ما يتعلق بالأمن والاستقرار والسلام في كثير من الدول.

والوطن العربي كجزء مهم من هذا العالم تفاقم مشكل الانكشاف الغذائي فيه خلال العقدين الماضيين وبشكل واضح، إذ أصبح ضمن أكبر مناطق العجز الغذائي في العالم، هذه المشكلة عمقت كثيرا من علاقات التبعية بالنسبة لمعظم السلع الغذائية الرئيسية، مع ما يمثله ذلك من عبء كبير على ميزان المدفوعات و التعرض للضغوط الخارجية، وفقدان حرية اتخاذ القرار إلى جانب تفاقم خطر تهديد الأمن القومي العربي، بل أمن كل دولة عربية لوحدها، و تعود جذور هذه المشكلة في الأقطار العربية إلى ما شهدته هذه الأخيرة من تدهور مستمر لاقتصادياتها خاصة منذ بداية السبعينات، إذ أصبحت مساهمتها في توفير الغذاء متدنية جدا كما واستمرت هذه المساهمة بالانخفاض التدريجي والتذبذب خلال السنوات المختلفة، وقد صاحب هذا التراجع تغيرات ديمغرافية كبيرة و نزوح خطير من الريف إلى المدن، و كذا تنامي الطلب على المواد الغذائية، ونتيجة لذلك لجأت الأقطار العربية إلى الأسواق الخارجية لسد الفجوة الغذائية وتزايدت بذلك فاتورة الواردات الغذائية العربية، وتفاقمت تبعيتها الغذائية بجميع دلائلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، وهو ما أثر سلبا على تطورها في جميع المجالات .

و بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للمقال على النحو التالي :

ما هي حالة الفجوة الغذائية العربية و كيف انعكس مستواها على نصيب الفرد من الغذاء ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق في هذا المقال إلى النقاط التالية:

أولاً: محددات الفجوة الغذائية العربية

I- الصادرات الغذائية.

II- الواردات الغذائية.

III- الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية.

ثانياً: واقع الفجوة الغذائية العربية

I- مستوى الفجوة الغذائية العربية .

II- أهم السلع الغذائية الرئيسية المكونة للفجوة الغذائية و توزيعها النسبي.

III- العجز المائي العربي.

ثالثاً: نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي

I- التصنيف الجغرافي للنمط الغذائي العربي.

II- الناتج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد منه.

III- متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الغذاء .

رابعاً: ضعف الأمن الغذائي العربي والتعاون العربي في مجال تعزيز الأمن الغذائي

I- مؤشرات ضعف الأمن الغذائي العربي.

II- حالة ناقصي الغذاء في الوطن العربي.

III- أهم تجارب التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي.

VI- التكامل العربي وفقاً للميزة النسبية كحل لتحقيق الأمن الغذائي

أولاً: محددات الفجوة الغذائية العربية

تعتبر مشكلة الغذاء من أهم المشاكل الرئيسية التي تواجه البنيان الاقتصادي الزراعي العربي، وهي ناتجة عن عدم التوازن بين المعروض من السلع الغذائية الرئيسية والطلب عليها، أو ما يعبر عنه بالفجوة الغذائية، و التي يمكن الوصول إليها من خلال :

I- الصادرات الغذائية:

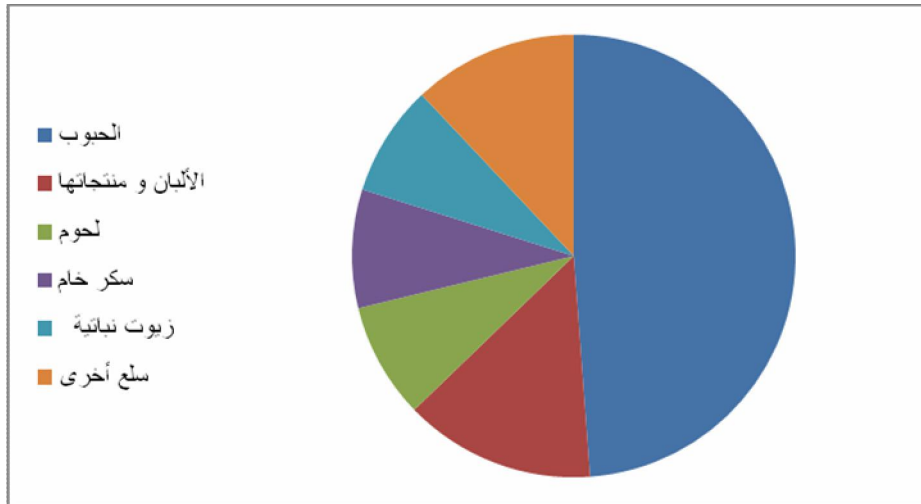
ارتفعت قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 10,3 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 10,9 مليار دولار في 2008، أي بنسبة نمو بلغت 5.6%، وهي دون المتوسط السنوي المسجل خلال الفترة 2000 – 2008 الذي بلغ 14.4%، أما من حيث الكميات المصدرة، فلم تسجل زيادة تذكر في عام 2008، إذ بقيت في حدود 15,3 مليون طن وذلك مقابل زيادة بلغت 9,8% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2000 - 2008، وقد شكلت صادرات الأسماك والخضروات والفواكه والألبان حوالي 61.2% من قيمة الصادرات، كما وارتفعت قيمة صادرات الألبان ومنتجاتها بنسبة قياسية بلغت 74.1% والبطاطس بنسبة 13.2%، وقد تراجعت نسبة زيادة قيمة الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2008، مقارنة بمتوسط نسبة زيادتها خلال الفترة 2000 – 2008¹، وذلك بسبب زيادة الطلب على الأغذية في الدول العربية، وتباطؤ التوسع في استصلاح الأراضي وإعطاء الأولوية للتوسع الأفقي على حساب التنمية الرأسية.

II- الواردات الغذائية:

بلغ متوسط كمية الواردات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي 71,4 مليون طن وبمعدل زيادة سنوية بلغت 4% خلال الفترة 2000 – 2007، وازدادت كمية الواردات من الحبوب بمعدل سنوي مقداره 2.1%، كما زادت كمية واردات السكر والزيتون النباتية واللحوم والألبان خلال نفس الفترة بنسب سنوية تقدر بحوالي 10.1%، 4.2%، 7% و 6.6% على التوالي، مما يدل على ازدياد حجم الطلب من هذه السلع، وقد ارتفعت قيمة واردات هذه السلع من 18,5 مليار دولار إلى 34,2 مليار دولار خلال هذه الفترة، أي بمعدل سنوي 9.2%، وارتفعت قيمة واردات الحبوب من حوالي 7,9 مليار دولار إلى حوالي 13,4 مليار دولار بمعدل زيادة قدره 7.8%²، كما وارتفعت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 36,1 مليار دولار عام 2007 إلى حوالي 41,7 مليار دولار لعام

2008، أي بمعدل نمو بلغت نسبته 15,3%، وقد شكلت قيمة الواردات من هذه السلع حوالي 69.2% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية لعام 2008، وتصدرت كذلك الحبوب والألبان والسكر والزيتون النباتية و واردات السلع الغذائية الرئيسية من حيث الكمية والقيمة وشكلت حوالي 89% من إجمالي كمية الواردات وحوالي 82.5% من إجمالي قيمة الواردات، كما توزعت السلع الغذائية المستوردة إلى ثلاث مجموعات حسب التغير في كميتها وقيمتها، حيث تشمل المجموعة الأولى سلعا ارتفعت قيمتها وقيمتها كالحبوب والزيتون النباتية و اللحوم، أما المجموعة الثانية فتتضمن السلع التي ارتفعت قيمتها بالرغم من تراجع كميتها المستوردة، وتتضمن السكر الخام والبقوليات والفواكه، وتشمل المجموعة الثالثة السلع التي انخفضت قيمتها وكمية مستورداها وتشمل البطاطس، بسبب زيادة إنتاج الدول العربية من هذه السلعة³، ويوضح الشكل التالي توزيع السلع الغذائية على هيكل الواردات العربية الغذائية.

الشكل رقم (01): هيكل الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ل : 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

III- الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

على الرغم مما يحققه الوطن العربي من درجات عالية من الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية، بالإضافة إلى ما يحققه من فوائض تصديرية، إلا أن إنتاج الوطن العربي من الحبوب والبذور الزيتية والسكر يقل كثيراً عن حجم الاحتياجات الاستهلاكية، ولذلك تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها على المستوى العام بالوطن العربي، ويمكن تقسيم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى الاكتفاء الذاتي لكل منها على النحو التالي:⁴

❖ **مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي كامل ومرتفع:** وتشمل المجموعتان اللتان حققنا فائضا تصديريا وهما الأسماك والخضر، حيث بلغ معدل الاكتفاء الذاتي عام 2009 لمجموعة الأسماك نحو 105.9% وللمجموعة الخضر نحو 101.2%، وضمن هذه المجموعات التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي مرتفع في نفس العام، حققت البطاطس (البطاطا) معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو 100.9%، حيث حققت فائضا تصديريا في كميتها على الرغم من تحقيقها عجز في القيمة، وذلك لارتفاع النسبي لأسعار واردات الوطن العربي منها مقارنة بأسعار صادراته منها، أما مجموعة الفاكهة فقد حققت معدل اكتفاء ذاتي بلغ نحو 97.5% .

- ❖ **مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي متوسط:** وتضم المجموعات الغذائية السلعية من المنتجات الحيوانية ، وتشمل اللحوم بمعدل اكتفاء يقدر بنحو 86.2% ، ولحوم الدواجن بنحو 74.5% ، ثم مجموعة الألبان ومنتجاتها بنحو 68.5% ، بالإضافة إلى مجموعة البقوليات بمعدل اكتفاء ذاتي يقدر بنحو 62.2% عام 2009.
- ❖ **مجموعات ذات معدل اكتفاء ذاتي منخفض:** وتضم المجموعة الحبوب بنحو 49.36% ، وكل من مجموعتي السكر المكرر بمعدل اكتفاء ذاتي يصل إلى نحو 27.6% فقط ، ومجموعة الزيوت النباتية بنحو 32.1%.

ثانياً: واقع الفجوة الغذائية العربية

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة يوماً بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكه، وهو ما يتطلب اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز أو الفجوة الغذائية الناتجة عن الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجموع الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من السلع والمواد الغذائية.

أ- مستوى الفجوة الغذائية العربية : حسب التقارير الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول قيمة الفجوة الغذائية، فإنها كانت في عام 1990 نحو 11,8 مليار دولار، ثم ارتفعت إلى نحو 13,9 مليار دولار عام 2000، ثم ازدادت إلى نحو 18,1 مليار دولار عام 2005 وارتفعت إلى نحو 24,91 مليار دولار عام 2007⁵، وبعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ارتفعت الفجوة إلى نحو 29,86 مليار دولار في عام 2008، بزيادة نسبية قدرت بنحو 19.9% ثم تراجعت قليلاً إلى نحو 27,54 مليار دولار عام 2009، بانخفاض نسبي قدر بنحو 7.8% عما كانت عليه في 2008⁶ ، ووصلت إلى حوالي 27 مليار دولار عام 2010، ومن المتوقع أن تصل إلى 44 مليار دولار عام 2020، وإلى 71 مليار دولار عام 2030، كما أن تسارع وتفاوت زيادة الفجوة الغذائية تجاوز التوقعات حيث أن قيمتها وصلت حوالي 30 مليار دولار في عام 2008 فقط ، وهذا ما لم يكن من المتوقع، وذلك لأسباب كثيرة أهمها زيادة سكان الوطن العربي الذي من المتوقع أنه سيصل في عام 2030 إلى 545 مليون نسمة⁷، وبزيادة 63.3% عن التعداد الحالي إضافة إلى الزيادة المتوقعة في أسعار الغذاء.

II- أهم السلع الغذائية الرئيسية المكونة للفجوة الغذائية و توزيعها النسبي:

1- أهم السلع الغذائية الرئيسية المكونة للفجوة الغذائية : يمكن تقسيمها إلى:⁸

- ❖ **الحبوب:** تتكون الفجوة الغذائية العربية بشكل أساسي من الحبوب إذ أدت التقلبات المناخية إلى تراجع إنتاج الحبوب، وقد بلغت الفجوة من الحبوب عام 2008 مبلغ 18,30 مليار دولار ثم تراجعت إلى نحو 16,35 مليار دولار في عام 2009، وبنسبة تراجع 10.72%، ويمثل القمح ودقيقه نحو 53.6% من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب الرئيسية لنفس العام، أما باقي قيمة الفجوة التجارية للحبوب فتتقسم بين الذرة والشعير و الأرز وبنسبة 19.8% ، 8.3% ، 7.3% على التوالي من قيمة الفجوة التجارية للحبوب لعام 2009.

- ❖ **السلع الغذائية النباتية الأخرى:** تطورت قيمة الفجوة التجارية لمجموعات السلع النباتية، ويأتي في مقدمتها السكر والزيوت إذ قدرت الفجوة منها حوالي 2,93 مليار دولار عام 2009 وبنسبة زيادة بلغت نحو 7.7% عن عام 2008، أما مجموعة الفواكه فقد انخفضت قيمة الفجوة التجارية لتصل إلى 412,8 مليون دولار عام 2009، وبنسبة

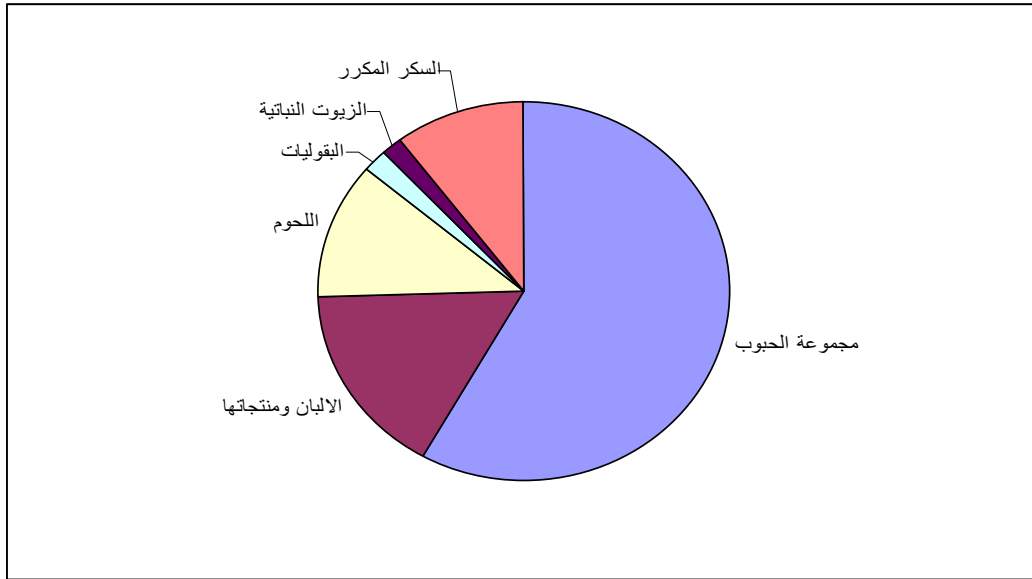
انخفاض بلغت 17.8% عن عام 2008، وفيما يخص البطاطس فقد ارتفعت الفجوة منها إلى 171,7 مليون دولار ونسبة ارتفاع 28.9% عن عام 2008، أما الخضار الأخرى فهي تعتبر من المجموعات الغذائية النباتية التي حققت فائضا في عام 2009.

❖ **المنتجات الحيوانية والسلمكية:** تعتبر مجموعة الأسماك من المجموعات التي حققت فائضا تجاريا على مستوى الوطن العربي و ليس بها فجوة، إذ أن الفائض اخذ في الارتفاع إلى نحو 1,86 مليار دولار عام 2009، بعد ما كان الفائض يقدر بنحو 1,58 مليار دولار عام 2008، أما اللحوم الحمراء فقد ارتفعت قيمة الفجوة منها من نحو 1,76 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 1,47 مليار دولار في عام 2009 ونسبة ارتفاع 10.5%، وفيما يتعلق بالألبان ومنتجاتها فإنها قد ارتفعت فجوتها من 4,4 مليار دولار عام 2008 إلى حوالي 4,58 مليار دولار عام 2009، وبارتفاع نسبي يقدر بنحو 33% .

2- التوزيع النسبي لقيمة الفجوة الكلية على السلع الغذائية الرئيسية:

إن مجموعة الحبوب ساهمت وحدها في عام 2009 بحوالي 53% من قيمة الفجوة الغذائية، وللقمح ودقيقة نحو 28.4% من قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الرئيسية ، ويأتي بعد مجموعة الحبوب من حيث المساهمة في قيمة الفجوة التجارية الكلية لعام 2009، كل من السكر المكرر والزيوت النباتية حيث تساهم بنحو 9.5% و 8.3% من القيمة الكلية للفجوة التجارية لسلع العجز الغذائي ، أما باقي المساهمة في قيمة الفجوة التجارية الكلية ، فتضم بنحو 1.3% للبقوليات ونحو 1.4% للفواكه ونحو 0.6% للبطاطس، وتعتبر مجموعة الخضار والأسماك المجموعتان الوحيدتان التي تحققتا فائضا تجاريا تصديريا يقدر بنحو 3,3 مليون دولار عام 2009، وتقدر مساهمتها في القيمة الكلية لهذا الفائض عام 2009 بنحو 56.86% للأسماك ونحو 43.14% للخضار، وتحقق المنتجات الحيوانية عجزا تجاريا مستمرا حيث تمثل قيمة فجوة اللحوم الحمراء بنحو 5.9% ولحوم الدواجن بنحو 4.8%، وذلك من القيمة الكلية للفجوة الغذائية، أما الألبان ومنتجاتها فتساهم بنحو 14.9% من القيمة الكلية للفجوة التجارية للسلع الغذائية⁹، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد الحبوب والشكل التالي يوضح ما سبق:

الشكل رقم (02): التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية في القيمة الإجمالية للفجوة التجارية لعام 2009.



المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ 2009 ، مرجع سبق ذكره، ص:42.

III- العجز المائي العربي:

لقد قُدرت احتياجات القطاع الزراعي العربي من المياه بحوالي 338 مليار م³ في عام 2008 ، وفي حالة استمرار الوضع على ما هو عليه، أي تزايد عدد السكان بنسبة 2.4% سنوياً وازدياد الفجوة الغذائية بنسبة 10% سنوياً المقدرة خلال الفترة 2000 – 2008، فإن المنطقة العربية ستحتاج إلى تأمين ما يقرب 436 مليار م³ من المياه في عام 2030، غير أن واقع الحال يشير إلى أن الموارد المائية المتاحة لن تستطيع تلبية الاحتياجات الغذائية مهما بلغت تنميتها في المستقبل وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإن الهطول المطري في المنطقة العربية سينخفض بمقدار 20% نتيجة للتغيرات المناخية، كما و يظهر تراجع نصيب الفرد من المياه إلى ما دون 1000 م³ سنوياً، وهو ما يُعرف بخط الفقر المائي، وبهذا فإن المنطقة العربية تعاني عجزاً مائياً حيث من المتوقع أن يصل نصيب الفرد من المياه إلى ما دون 500 م³ بحلول عام 2025¹⁰، هذا ما قد يدعو إلى اتخاذ برنامج طارئ للمحافظة على المياه المتوفرة وتنميتها للتقليل من أخطار نقص الماء في المستقبل.

وبالنظر إلى ما سبق نجد أن الفجوة الغذائية هي في تزايد مستمر، وحسب التوقعات فهي ستبلغ معدلات خطيرة ستخلق أضراراً تمس الأمن القومي للوطن العربي، الأمر الذي انعكس على نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي .

ثالثاً: نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي هو الأمن الذي يتوفر عندما تتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ ، يلبي احتياجاتهم للتغذية وأذواقهم الغذائية، ويكفل أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط¹¹، و في الوطن العربي يختلف نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي من دولة عربية إلى أخرى و على العموم يمكن الاستدلال على متوسط نصيب المواطن العربي من الغذاء فيما يلي :

1- التصنيف الجغرافي للنمط الغذائي العربي:

يتميز غذاء سكان الوطن العربي بكونه يؤكد على تناول الحبوب و النشويات و البقوليات و الخضروات ، وهذه المواد الأربعة تشكل نسبة 64.44% من مكونات الغذاء العربي ، وقلة نسبة المواد المهمة من (اللحوم و الأسماك و الألبان و البيض)، إذ أن متوسط ما يتناوله المواطن العربي من الغذاء و خاصة المواد الرئيسية التي تتضمن اللحوم و الحبوب و الألبان و البيض و الأسماك هي أقل من متوسط ما يخصص للفرد في العالم بشكل عام، و يزداد التباين إذا ما قارنا ذلك مع الدول المتقدمة ، وسيتم تأكيد ذلك فيما يأتي ، إذ يختلف النمط الغذائي السائد من دولة لأخرى، و نميز:¹²

1- الحبوب: تمثل الحبوب الجانب الأكبر من الغذاء المتوافر في البلدان العربية، فهي مصدر مهم من مصادر الطاقة والبروتينات وفيتامين ب المركب، ويُعد القمح المادة الأولى من أنواع الحبوب المستهلكة في الوطن العربي، باستثناء السودان الذي يغلب فيه استهلاك الذرة السكرية، ويأتي الشعير في المرتبة الثانية في بلدان شمال إفريقيا، بينما يحتل الذرة والأرز المرتبة الثانية بين الحبوب الأكثر شيوعاً في المشرق العربي، أما البلدان الأقل نمو (السودان واليمن وجيبوتي) فنجدهم الذرة وحبوب الدخن، ويلاحظ أن كميات الحبوب المستهلكة قد انخفضت قليلاً خلال السنوات القليلة الماضية في البلدان العربية، ما عدا السعودية ومصر والمغرب وموريتانيا التي استقرت فيها الكميات المستهلكة.

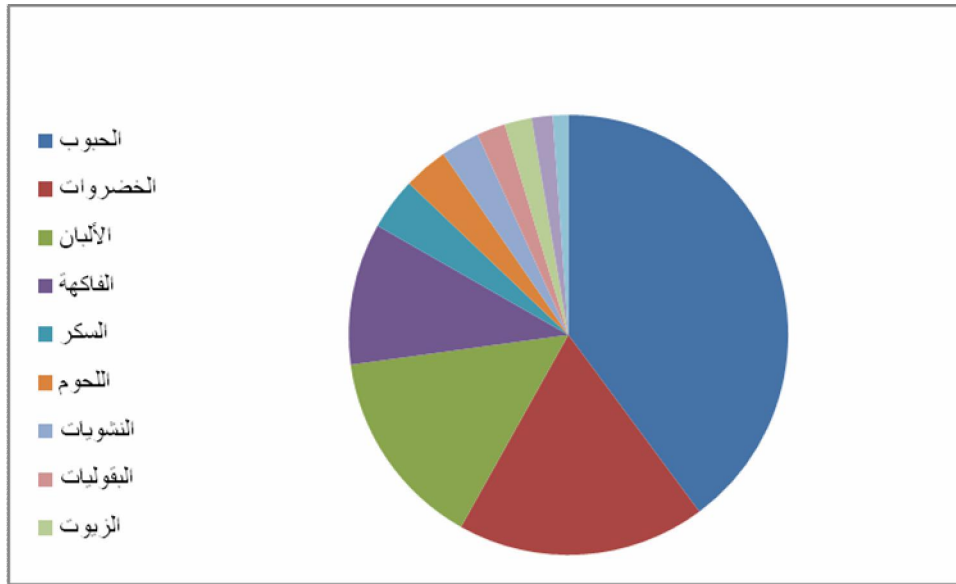
2- الخضار والفواكه: تشكل المكون الغذائي الثاني الأكثر أهمية في معظم البلدان العربية باستثناء السودان و موريتانيا و اليمن ، حيث ينخفض تزود الفرد منها إلى ما يتراوح بين 60 غراماً و 200 غراماً في اليوم .

3- منتجات الألبان : تعد من المكونات الغذائية الرئيسية و خاصة في السودان و موريتانيا و اليمن ، بل أن معدلات تزود الفرد منها في هذه البلدان تعادل نظائرها في الدول المتقدمة ، و تعود الوفرة النسبية لهذه المنتجات في تلك البلدان ذات الدخل المتدني إلى انتشار مزارع إنتاج الألبان فيها في السنوات الأخيرة بشكل واضح .

4- منتجات اللحوم: تشكل جانباً محدوداً من مجمل الغذاء المتوافر في البلدان العربية، وتحتل الكويت ولبنان والسعودية المراتب العليا من حيث استهلاك اللحوم، والتي تزودها بما يعادل بين 135 و 190 غراماً يومياً.

5- الأسماك وأنواع المأكولات البحرية: و هي تمثل جزءاً بسيطاً من الاستهلاك الغذائي في البلدان العربية. ويمكن إظهار الوزن النسبي لمكونات الغذاء في الوطن العربي بالشكل التالي:

الشكل رقم (03): الوزن النسبي لمكونات الغذاء في الوطن العربي



المصدر: صبري فارس الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

هذا و تسعى الدول العربية جاهدة لتحقيق قدرا مناسباً من الغذاء يفي بالحاجيات اليومية للأفراد، هذا الجهد تختلف ثماره من دولة إلى أخرى، فمنها من قارب الوصول إلى هذا الهدف، ومنها من ما زال في الأطوار الأولى لتحقيقه، ويمكن إظهار مستوى هذا الجهد من خلال الناتج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد منه.

II- الناتج المحلي الإجمالي و متوسط نصيب الفرد منه:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي 1276 مليار دولار بالأسعار الجارية لسنة 2006، محققاً بذلك معدل نمو بنحو 16,9 % بالمقارنة مع معدل نمو 22,6 % في عام 2005، ورغم انخفاض الناتج لهذه السنة، إلا إن التحسن الملحوظ الذي شهدته أسواق النفط العالمية وارتفاع عائدات صادرات النفط ساعد في بقاء النمو في الدول العربية عند مستويات مرتفعة في هذه الفترة مقارنة مع معدلات النمو المسجلة خلال عامي 2001-2002، وفي عام 2009 بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1700 مليار دولار مقارنة بحوالي 1930 مليار دولار في عام 2008، مسجلاً بذلك انكماشاً بلغ معدله 11,9 % مقارنة بمعدل نمو بحوالي 25,8 % في سنة 2008¹³، ويرجع ذلك لانخفاض الصادرات النفطية والتخفيضات التي مست الإنتاج في الدول النفطية.

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 3622 دولار للفرد لعام 2005 إلى حوالي 4142 دولار عام 2006 مسجلاً بذلك نمواً بلغ 14,4 %، وحافظت قطر والإمارات والكويت على أعلى متوسط لنصيب الفرد من الدخل في الدول العربية كافة، بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من سوريا وجيبوتي واليمن والسودان الأدنى بين الدول العربية¹⁴، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تراجع في الدول العربية كمجموعة واحدة من 6002 دولار عام 2008 إلى حوالي 5159 دولار عام 2009، مسجلاً

بذلك انكماش بلغت نسبته حوالي 14%، ويسجل أكبر تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الكويت بنسبة بلغت 44.5%، أما أقل تراجع فكان في تونس و بنسبة 4 % أما أعلى نمو في نصيب الفرد فقد كان في مصر ولبنان بمعدلات بلغت 13% و 12.3% على التوالي و 0.5% في المغرب و 5,7% في الأردن و 9% في جيبوتي¹⁵.

III- متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الغذاء ومن مكونات الطاقة و البروتين و الدهون:

1- متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الغذاء:

يختلف نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك وفق ما يلي¹⁶:

أ- الحبوب: بلغ متوسط نصيب الفرد من الحبوب 311,01 كيلوغرام عام 2007، ثم انخفض إلى 299,11 كيلوغرام في عام 2008، ثم عاود ارتفاعه إلى نحو 317 كيلوغرام في عام 2009 بارتفاع نسبي يقدر بنحو 6.1% عما كان عليه في 2008، يأتي القمح في مقدمة الحبوب إذ يبلغ نحو 52.2% من إجمالي المتاح للاستهلاك في الدول العربية من مجموعة الحبوب، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد منه 65,7 كيلوغرام لعام 2009، كما يصل نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من الأرز حوالي 30,3 كيلوغرام لنفس العام.

ب- السلع النباتية: إن متوسط نصيب الفرد من معظم مجموعات السلع النباتية يشهد تفاوت، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من ما هو متاح من البقوليات حوالي 6,59 كيلوغرام لسنة 2009، أما عن السكر المكرر فقد بلغ حوالي 30,9 كيلوغرام وبنسبة ارتفاع 6.5% عن 2008، أما عن الخضر فقد شهد نصيب الفرد منها ارتفاعا ملحوظا إذ بلغ متوسط نصيب الفرد منها 149,7 كيلوغرام لعام 2009، كما ارتفع نصيب الفرد من الفاكهة ليستقر عند حوالي 91,6 كيلوغرام، وبالنسبة لمتوسط استهلاك الفرد من الزيوت النباتية فقد بلغ 14,6 كيلوغرام وذلك لسنة 2009.

ج- المنتجات الحيوانية والسمكية: بلغ متوسط نصيب الفرد من لحوم الدواجن ما يعادل 11,15 كيلوغرام، أما نصيبه من اللحوم الحمراء فقد شهد استقرارا عند متوسط 15,5 كيلوغرام لعام 2009، وفيما يخص الألبان فقد بلغ نصيب الفرد منها حوالي 104,8 كيلوغرام لنفس العام، كما بلغ نصيبه من الأسماك نحو 10,58 كيلوغرام للعام ذاته متراجعا بنسبة قدرها 1,7% عن عام 2008.

د- نصيب الفرد من المياه: تم تقسيم المنطقة العربية إلى 4 فئات فيما يتعلق بتوفير المياه¹⁷:

❖ الفئة الأولى: وتضم دول مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات، وتشير التقديرات إلى أن إجمالي نسبة تغطية إمدادات المياه بلغ 93%، فيما تبلغ نسبة تغطية الصرف الصحي 98%، وقد حققت هذه المجموعة غاية توفير إمدادات المياه والصرف الصحي كاملة.

❖ الفئة الثانية: تشمل دولاً تتبع المسار لتوفير إمدادات المياه والصرف الصحي، وتضم دول المشرق العربي مصر والأردن ولبنان وسوريا، ودول المغرب العربي الجزائر وليبيا والمغرب وتونس، وتتراوح نسبة تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي بين 89% و 96% في دول المشرق العربي و 87% في دول المغرب العربي.

❖ **الفئة الثالثة:** وتضم اليمن وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والسودان، وتشير التقديرات أن إجمالي نسبة تغطية إمدادات المياه والصرف الصحي بلغت بين 46% و 66% في اليمن، فيما تتراوح بين 38% و 67% في بقية البلدان.

❖ **الفئة الرابعة:** تنتمي إليها الدول التي تعاني عدم استقرار، وتتمثل في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال وبلغت النسبة فيها 30%، وذلك نتيجة لتدهور البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي . ويوضح الجدول التالي نصيب الفرد من الكمية المتاحة للاستهلاك من مختلف أصناف الغذاء الضروري للفرد.

الجدول رقم (01): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك

المجموعات السلعية	2009	التغير بين 2009-2008	المجموعات السلعية	2009	التغير بين 2009-2008
الحبوب			الخضار	149,7	1,4
القمح والدقيق	317,36	6,1	الفاكهة	91,59	3,4
الذرة الشامية	153,74	8	السكر المكرر	30,9	6,5
الأرز	67,33	6,7	الزيوت النباتية	14,64	3,6
الشعير	30,33	0,8	لحوم الدواجن	11,15	2,7
البطاطس	43,3	6,4	الألبان	10,58	-1,7
البقوليات	32,34	2			
	6,59	11,1			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات تقرير الأمن الغذائي العربي لـ2009.

هذا عن نصيب الفرد من الكمية المتاحة للاستهلاك من الغذاء في الوطن العربي ، أما عن نصيب الفرد من مكونات الطاقة و البروتين و الدهون فسيتم تناوله فيما يلي.

2- معدل استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون:

هناك معدلات مثلي من مكونات الطاقة والبروتين والدهون يجب أن يتضمنها الغذاء ليمد الجسم باحتياجاته من تلك المكونات التي تختلف باختلاف العمر والنوع والأنشطة التي يؤديها الإنسان، ولا يجب أن تقل المعدلات عن الحدود الدنيا ولا تزيد عن حدودها العليا لتفادي آثار التغيرات الضارة، وتراوح المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العالمي بين 2358 سعرا حراريا في منتصف السبعينات وإلى نحو 2803 سعرا في نهاية التسعينات، وتشير الإحصائيات إلى اتجاه هذا المتوسط نحو الزيادة، وسيقدر بنحو 2940 سعرا حراريا في عام 2015، ويمكن تتبع تقييم متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد عبر الزمن بين الدول المتقدمة والدول النامية، والتي تضم الوطن العربي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): متوسط إمدادات الطاقة الغذائية للفرد

(سعر حراري للفرد/يوم)	1992 - 1990	1971 - 1967	البلدان
2010			العالم
2900	2720	2440	البلدان المتقدمة
3390	3350	3190	البلدان النامية
2770	2520	2140	

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، مرجع سبق ذكره، ص 36.

هذا و تتفاوت الأنماط الغذائية في الدول العربية، بحيث في الدول العربية ذات الدخل المرتفع يميل المستهلك إلى اقتناء السلع ذات النوعية الجيدة والفاخرة، والتي تتسم بالقيمة الغذائية العالية، إذ تراعي تلك السلع المواصفات المعترف بها دولياً، بينما في الدول الأخرى ذات الدخل المحدود، لا تؤخذ الأذواق بعين الاعتبار كمحدد أساسي لاستهلاك السلع الغذائية بل يتوقف الأمر على القدرة الشرائية للحصول على تلك السلع، ويتبين أن الدول العربية تتفاوت في متوسط استهلاك الفرد بحيث نجد أن الصومال هو البلد الذي يقل متوسط استهلاك الفرد من الغذاء فيه عن 50% من الحاجيات، تليه كل من جيبوتي واليمن، أما باقي الدول العربية فيرتفع فيها متوسط استهلاك الفرد من الأسعار عن المتوسط العالمي، ويتفاوت نصيب الفرد اليومي من تلك المكونات بين الدول العربية، إذ هناك دول عربية يفوق نصيب الفرد فيها 3000 سعرا حراريا ، وهي مصر بحوالي 3385 سعرا حراريا للفرد، تليها الإمارات بحوالي 3340 سعرا، ثم ليبيا بـ 3333 سعرا، وتونس ولبنان والكويت والمغرب وسوريا بمتوسط يومي للفرد يتراوح بين حوالي 3293 - 3038 سعرا في عام 2001، أما الدول العربية التي ينخفض متوسط نصيب الفرد من الأسعار الحرارية عن 3000 سعرا تأتي الجزائر في الطليعة بحوالي 2987 سعرا والسعودية بـ 2842 سعرا، ثم الأردن وموريتانيا بنحو 2769 و 2764 سعرا حراريا على التوالي، أما في السودان وجيبوتي واليمن فيبلغ المتوسط نحو 2288 و 2218 و 2050 سعرا على التوالي لسنة 2001¹⁸، وخلال الفترة 2003 - 2004 قُدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من الأسعار الحرارية بنحو 2844 سعرا حراريا مقارنة بنحو 2770 سعرا حراريا على المستوى العالمي¹⁹، ومقارنة بمتوسط التسعينات فقد ازدادت تلك الأسعار بنحو 4% على المستوى العربي ونحو 5% على المستوى العالمي، وتشير تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن متوسط نصيب الفرد من الأسعار الحرارية في الوطن العربي بلغ نحو 2844 سعرا حراريا لمتوسط الفترة 2004 - 2006 مقارنة بنحو 2770 سعرا حراريا على المستوى العالمي، أما متوسط نصيب الفرد العربي من البروتين فيقدر بحوالي 79 غراما مقارنة بنحو 76 غراما على المستوى العالمي، وبالنسبة للدهون فإن المتوسط العربي المقدر بنحو 74 غراما يقل عن نظيره العالمي البالغ نحو 78 غراما، وفيما يتصل بمعيار البروتينات و الدهون فإن المستهلك العربي يعتمد على المقادير النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من الأسعار الحرارية ونحو 68.3% من احتياجاته من البروتين، وحوالي 69.8% من احتياجات الدهون، وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5% و 31.5% و 30.2% من احتياجاته اليومية من الأسعار الحرارية والبروتين والدهون على الترتيب، وهذه المعدلات تقل عن نظيراتها على المستوى العالمي، حيث ترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء عن المصادر النباتية مقارنة

بالوطن العربي²⁰، ويمكن تقسيم الوطن العربي وفقا لمنظمة الزراعة والتغذية العالمية (الفاو) واعتمادا على مؤشرين رئيسيين هما دخل الفرد من الناتج الإجمالي الوطني وكمية السعرات الحرارية اليومية إلى²¹:

- دول ذات دخل مرتفع من الناتج الإجمالي الوطني، ويزيد عن 6000 دولار سنويا، وكمية السعرات الحرارية التي تفوق 3000 سعرا حراريا وهي ليبيا، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، عمان وهي عموما تمثل الدول النفطية.
- دول ذات دخل متوسط من الناتج الوطني الإجمالي، وهو يقع بين 3000 - 6000 دولار للفرد سنويا مع كمية من الطاقة تتراوح بين 2700 - 3000 سعرا حراريا وتضم الجزائر، العراق ولبنان وسوريا والمغرب وتونس.
- دول ذات دخل منخفض من الناتج الإجمالي الوطني وهو اقل من 600 دولار للفرد سنويا، مع كمية من الطاقة بين 2000 و 2700 سعرا حراريا ، وتشمل كل من الصومال وجيبوتي والسودان واليمن.

ويمكن مقارنة متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العربي بالمستوى العالمي بالجدول التالي:

الجدول رقم (03): متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العربي والعالمي:

2015	1999-1997	1986-1984	1976-1974	1966-1964	
2940	2803	2655	2435	2358	العالم
3090	3006	2953	2591	2290	الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (تضم الوطن العربي)

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 37 .

من التحليل السابق نجد أن المشكلة في الوطن العربي ليست مشكلة تغذوية أي نقص نصيب الفرد من كمية السعرات الحرارية، بل هي مشكلة غذائية تتمثل في نقص كميات الغذاء المتوفر واختلال توزيع الغذاء بين أفراد البلد الواحد في الوطن العربي، مما أدى إلى ضعف الأمن الغذائي لدى المواطن العربي بشكل عام ، الأمر الذي يدعو إلى بذل المزيد من الجهود نظرا لمحدودية نتائج الجهود المبذولة في الوقت الراهن .

رابعا: ضعف الأمن الغذائي العربي والتعاون العربي في مجال تعزيز الأمن الغذائي

إن الوطن العربي ورغم الجهود التي يبذلها إلا أن نصيب الفرد من الغذاء غير كافٍ وتدهور حالته الغذائية هي في استمرار، ويمكن وصف ضعف الأمن الغذائي العربي و التعاون العربي في سبيل توفير الغذاء فيما يأتي :

1- مؤشرات ضعف الأمن الغذائي العربي

مما سبق من عرض لوضع الفجوة الغذائية العربية و نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي يمكن الوصول لمؤشرات الأمن الغذائي العربي، واستنتاجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مؤشرات الأمن الغذائي العربي ل: 2007

النسبة المئوية	المؤشر
32	1- نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء.
47,9	2- نسبة الاكتفاء من الحبوب منها:
46,8	- القمح ودقيقه.
36	- الذرة الشامية.
73,4	- الأرز.
29,7	- الشعير.
1,1	3- الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي من الدخل الزراعي.
0,9	4- الإنفاق على البحث والتطوير الزراعي بالمليار دولار أمريكي.
55,547	5- إجمالي واردات الحبوب والدقيق بالألف طن.
13,361	6- إجمالي واردات الحبوب والدقيق بالمليون دولار.
170	7- نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق بالكيلوغرام.
40	8- نصيب الفرد من واردات الحبوب والدقيق بالدولار.
34,2	9- قيمة الواردات الغذائية بالمليار دولار.
104	10- نصيب الفرد من الواردات الغذائية بالدولار.
10,1	11- قيمة الصادرات من السلع الغذائية بالمليار دولار.
326,731	12- عدد سكان الوطن العربي في عام 2007.

المصدر: محمد سمير مصطفى، الأمن الغذائي و الأزمة الغذائية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، (خريف 2010)، ص: 135.

وبالنظر لهذه المؤشرات التي تم التوصل إليها، نجد أنها مؤشرات ضعيفة، ولا تسد كل حاجات المواطن العربي من الغذاء، كما وتم مقارنة هذه المؤشرات على أساس الحبوب والقمح لأنها المكون الرئيسي للغذاء العربي.

II- حالة ناقصي الغذاء في الوطن العربي:

وفقا لإحصائيات برنامج الأغذية العالمي حول مناطق البلدان النامية، تضم المنطقة العربية النسبة الأدنى ممن يعانون سوء التغذية قياسا بإجمالي السكان، إلا أنها شهدت ارتفاعا في نسبة من يصيهم سوء التغذية منذ تسعينات القرن العشرين، إذ تصاعدت هذه النسبة في المنطقة من نحو 19,8 مليون نسمة في الفترة ما بين العامين 1990-1992 إلى 25,5 مليون نسمة بين العامين 2002-2004، ويمثل الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية حوالي 10% من إجمالي عدد السكان، ويمثل هذا الرقم 3% من عدد الذين يعانون سوء التغذية من إجمالي سكان العالم، ويقيم العدد الأكبر منهم أي أكثر من 18 ملايين نسمة في السودان، ويليه اليمن بـ 8 ملايين، ومن اللافت للنظر أن ثمة شرائح من السكان لا تحصل على ما يكفي من الغذاء في بلدان غنية مثل الإمارات و السعودية والكويت، ومن حيث الإحصائيات تبين أن الجوع لا يمثل مشكلة إنسانية في عدد من الدول العربية، ففي الإمارات وتونس وليبيا كان عدد المصابين بسوء التغذية اقل من 2.5% من إجمالي السكان في فترة 2002-2004، و يقابل ذلك بصورة حادة الأوضاع في جزر القمر والسودان واليمن، التي تعاني معاناة شديدة من انعدام الأمن الغذائي وينتشر فيها الجوع بنسبة 60% و 26% و

38% من السكان على التوالي، وفي بلدان أخرى تتفاوت المعدلات بين 2,5 و 4% باستثناء الأردن والمغرب (6%) في كل منهما) والكويت (5%) وموريتانيا (10%)، ووفقا للمسح المذكور، يمكن توزيع العرب على أربع فئات من حيث مستوى العجز الغذائي وكيفية معالجته: ²²

الفئة الأولى: وتضم الصومال التي تتسم بعدم فعالية إعادة توزيع الغذاء قبل الإجراءات التي يمكن أن تحدث لإسراع معدلات نمو الإمدادات من الغذاء سوءا من خلال الإنتاج والاستيراد، ومشكلة هذه الفئة تكمن في أن عدم كفايتها من الغذاء يرجع في جزء كبير منه إلى ارتفاع الأهمية النسبية للفقير.

الفئة الثانية: وتضم كل من اليمن والسودان، إذ لم يعد نصيب الفرد فيها كافيا لتحدث إعادة توزيع الغذاء آثار إيجابية للقضاء على مشكلة الغذاء، إلا بعد زيادة معدلات النمو الغذائي، لأن هذه الفئة ضمت الدول ذات الدخل المنخفض، ومن ثم فإن معظم أفراد مجتمعاته ذو قدرات شرائية منخفضة، وهو ما قد لا يساعد زيادة العرض من الإمدادات الغذائية على تحسين أوضاعهم الغذائية، إذ لم ترافقه إجراءات اقتصادية تزيد من قوتهم الشرائية أو ضمان عدالة التوزيع الغذائي.

الفئة الثالثة: تضم كل من الجزائر والأردن والسعودية والكويت، ويشير متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية فيها، إلى أنه مرتفع بما فيه الكفاية لتمكين برامج إعادة توزيع هذه الإمدادات من أحداث آثار إيجابية في المتوسط المذكور.

الفئة الرابعة: تشكل من كل من مصر ولبنان والمغرب وليبيا وسوريا وتونس والإمارات، ويشير متوسط الإمدادات من الطاقة الغذائية في هذه البلدان إلى أنه يمكن للإجراءات التوزيعية لهذه الإمدادات أن تحدث آثار إيجابية في أوضاع نقص الغذاء وتفاوت توزيعه.

وبهذا نجد أن هناك اتساع للخيارات أمام العديد من البلدان العربية، ولاسيما المجموعتين الثالثة والرابعة لإعادة توزيع الغذاء بصورة يمكن معها تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، كما أنه ووفقا للتطورات الاقتصادية التي حدثت في المنطقة العربية، فإن البلدان العربية التي حققت التقدم الأكبر في الحد من انتشار قصور الغذاء هي جيبوتي والكويت وموريتانيا، وقد حققت السودان بعض التقدم غير أن الجوع، مازال شائعا فيه إلى حد خطير، أما الأردن والسعودية ولبنان ومصر والمغرب واليمن فشهدت مؤخرا ارتفاعا في أرقام الجوع وفي نسبة الانتشار، فيما سجلت الجزائر وسوريا انخفاضا بسيطا في انتشار القصور الغذائي، ولكن ليس في أعداد من يعانون قصور الغذاء، ومما سبق هناك حقيقة وحيدة مفادها أن عدد المصابين بقصور التغذية ²³ قد ازداد بـ 5,7 ملايين بين الفترتين 1990-1992 و 2002-2004، وهذا العدد هو في تزايد مستمر رغم تضافر الجهود، والتي اعتبرت محتشمة أمام هذه الحقيقة .

III- أهم تجارب التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي: ²⁴

تم توقيع عدد من الاتفاقيات بهدف تحقيق التكامل بين الدول العربية في مجال الأمن الغذائي وفي إطار هذه الاتفاقيات تم إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي في عام 1980، وتشكيل فريق الأمن الغذائي في عام 1983، الذي قام بإعداد 153 مشروعا لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة عربية، وتم اختيار 27 مشروعا منها تحضي بالأولوية، إلا أن هذه المشاريع واجه تنفيذها عدة عقبات، كما تم تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية عام 1974، وقد

نفذت عدد من المشاريع لتنمية الثروة الحيوانية بلغت تكاليفها حوالي 232 مليون دولار، كما أنشئت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي عام 1976، وقد ساهمت في عدد من مشروعات التصنيع الزراعي تشمل صناعة السكر واستخراج الزيوت وإنتاج الأعلاف.... و بلغت قيمة استثماراتها لغاية 2006 حوالي 454 مليون دولار، إلى جانب ذلك إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة (كساد)، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية.... وقد ساهمت هذه المنظمات في تقديم المعونة المختلفة، كما تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي عام 1986، بالتعاون بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وقد كان التطور المهم في العمل العربي المشترك هو الاتجاه التمويلي بإنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الذي بدأ نشاطه في عام 1974 وساهم بحوالي 97 مشروعا للتنمية الزراعية وبناء السدود التي بلغت قيمتها حوالي 3,5 مليار دولار، كما أنشئت عدة مؤسسات تموية أخرى مثل صندوق النقد العربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، هذا عن العمل المشترك بين الدول العربية كافة كما أنه قامت أيضا عدة دول عربية بإنشاء صناديق وطنية للتنمية بهدف تقديم المساعدة الإنمائية للدول العربية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق السعودية للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية، وقد ساهمت هذه الصناديق والمؤسسات في تمويل عدد من المشاريع لإنتاج السلع الغذائية ومشاريع البنى الأساسية، وقد ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت إجراءات العمل بها عام 2005 في تعزيز التبادل التجاري و من ثم التبادل الغذائي بين الدول العربية، وفي عام 2006 أقرت القمة العربية التي عُقدت في الرياض إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين (2005-2025)، وقد نظمت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي، كما أنه خلال السنوات الأخيرة قامت بعض الدول العربية، بتنفيذ المشاريع الزراعية في السودان، حيث قدمت الحكومة السودانية مساحات واسعة من الأراضي لكل من الأردن وسوريا والإمارات، كما بدأت كل من مصر والسعودية والإمارات بالتنسيق مع الحكومة السودانية لإقامة مشاريع زراعية لإنتاج السلع الغذائية في السودان وخصوصا في المناطق الشمالية التي تتوافر فيها فرص كبيرة لإنتاج القمح²⁵، ورغم هذه الجهود والتي تدل على نية عربية في مواجهة مشكلة نقص الغذاء، إلا أنها غير كافية للوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها.

أما عن أهم مشروعين عربيين لتعزيز لأمن الغذائي العربي فقد كانا:

1- السوق العربية المشتركة:

تم تبني قرار السوق الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (17) بتاريخ 1964/08/13، وهي قائمة على فكرة تحرير التبادل التجاري كمدخل للتكامل الاقتصادي، كما تتضمن ليس فقط مجرد تحرير التجارة بين الأقطار العربية، ولكنها تستهدف في النهاية إنشاء سوق عربية مشتركة على إن تطبق البلاد العربية تعريف جمركية موحدة على الاستيراد من الخارج وإقامة مشاريع مختلفة للتنمية الاقتصادية و تعزيز التعاون العربي الاقتصادي²⁶، و بالتالي توسيع المبادلات الغذائية بين الدول العربية، والتي و إن اعتبرت لدولة ما فائضا غذائيا اعتبرت لأخرى توفير غذاء (بالنسبة للدولة المستوردة) و منه تحقيق الأمن الغذائي العربي داخليا أي بين الدولة العربية وحدها دون تدخل خارجي، ولكن الواقع هو أن هذه

السوق هي منطقة تجارية وليست سوق لأن ما ألت إليه هو مخالف لذلك، إذ تعثرت هذه السوق بعدة معوقات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية ألت دون تحقيقها لأهدافها .

2- مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

أقرت قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية عام 2009، إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي، ويهدف المشروع إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وتشمل مجموعة الحبوب والمحاصيل السكرية والبنزور الزيتية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الإمدادات وتوفير فرص عمل جديدة في المناطق الريفية ، ويشمل المشروع عدد من الدول العربية تم اختيارها في ضوء الأهمية النسبية لعدد السكان وتوفير الموارد الزراعية والمياه وهي تونس والجزائر والسودان والعراق ومصر والمغرب واليمن، ويُنفذ المشروع على ثلاث مراحل خلال الفترة 2010-2030 ، وذلك بمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص، ويتوقع أن يُسفر المشروع خلال مرحله الثلاث بصور تراكمية عن تحقيق زيادات مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20,4 مليون طن تمثل 81% من الإنتاج المحلي و 6,3 مليون طن من الأرز و 26 مليون طن من المحاصيل السكرية وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية يمثلون 93% و 81% و 69.3% من الإنتاج المحلي على التوالي، ومن المتوقع أن يوفر 8,6 مليون فرصة عمل خلال مرحله الثلاث²⁷ ، إلا أن تنفيذ المشروع لم يبدأ كما لا يمكن الحكم عليه إلا بعد مشاهدة نتائجه .

VI - التكامل العربي وفقا للميزة النسبية كحل لتحقيق الأمن الغذائي:

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية اقتصادية عربية، والتي لن تتم إلا بالعمل العربي المشترك، ويرتبط هذا التعاون والتكامل بتوفير الموارد والإمكانيات التي تعزز الاستثمارات المشتركة، والذي سينعكس إيجابا على مجمل الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ومنه تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية كافة، وقد تبين من خلال حالة الموارد العربية أن الوطن العربي يمتلك الكثير من القدرات التي تمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية تؤدي إلى توفير الاحتياجات الغذائية، وتحقيق فوائض تصديرية من السلع الغذائية النباتية والحيوانية التي تتميز بها المنطقة العربية، إذ تمتلك كل دولة عربية ميزة نسبية تميزها عن غيرها من الدول العربية، تمكن من تحقيق تكامل عربي زراعي، إذ تمتلك السودان أراضي زراعية وثروة حيوانية معتبرة يمكن استثمارها، كما تمتلك مصر وسوريا وتونس أراضي زراعية صالحة لتطوير المنتج الزراعي، بالإضافة إلى أنه تتوافر الدول النفطية على موارد مالية تمكنها من توفير المكننة الزراعية والأسمدة والبنزور المحسنة والحديثة التي تؤهل لزيادة الإنتاج والقيام بمشاريع التنمية الزراعية المختلفة، بالإضافة إلى كل ما سبق يمتلك الوطن العربي قوة بشرية فنية قادرة على القيام بمهمة التنمية الزراعية ووجود مؤهلات علمية لا يستهان بها موزعة على أنحاء الوطن العربي يمكنها إحداث الكثير في مجال البحوث الزراعية وتحديث الإنتاج الزراعي والصناعي الغذائي العربي، وبهذا لا يمكن الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء إلا بالميزة النسبية التي تتوافر في أرجاء الوطن العربي، والتي تثبط المعوقات وتجعل من التكامل الاقتصادي مهمة ممكنة التحقيق.

خلاصة:

إن الأمن الغذائي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن القومي من منظوره الاقتصادي فهو يعتبر من أهم الأهداف الإستراتيجية الواردة ضمن خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتي تنطوي على العديد من السياسات و البرامج و المشروعات، التي يمكن من خلالها زيادة إنتاجية الغذاء، بالاعتماد على الاستخدام الأمثل للإمكانيات المحلية المتاحة و التقليل قدر الإمكان من التبذير و التلف بداية من المنتج و إلى غاية الوصول إلى المستهلك وتنظيم التبادل التجاري للمواد الغذائية من تصدير واستيراد، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية في مجال الغذاء و الحد من التبعية الخارجية، في ظل مراعاة توفير هذه المواد الغذائية لجميع أفراد المجتمع بالكمية و النوعية الكافية و المناسبة لدخولهم وبصورة دائمة. و من أهم نتائج المقال ما يلي :

- هناك فجوة غذائية كبيرة بين المنتج سنويا من المواد الغذائية و بين المطلوب من قبل سكان الوطن العربي في أغلب المواد الغذائية الرئيسية، وبهذا كانت نسب الاكتفاء الذاتي منها منخفضة، و للأسف فإن هذه الفجوة الغذائية هي في تزايد مستمر.

- أن نصيب المواطن العربي من الأمن الغذائي يبقى متواضعا من حيث الكمية وليس من حيث حجم الأسعار الحرارية، فالفرد يتلقى أسعار حرارية تفوق تلك السائدة على المستوى العالمي، وبالتالي فإن مشكلة الغذاء في الوطن العربي هي مشكلة غذائية و ليست تغذوية، أي أن كمية الغذاء غير كافية لتغطية الطلب المتزايد عليها.

- هناك الكثير من الدول العربية يتم توفير الغذاء فيها على المستوى الكلي عن طريق الإنتاج المحلي إضافة إلى الاستيراد، و منه تغطية الفجوة الغذائية، لكن ذلك لا يضمن حصول كل فرد من أفراد المجتمع على حاجته من الغذاء، إذ تستأثر فئة الأغنياء على النسبة الأكبر من الغذاء، مما أدى ذلك إلى اختلال نمط توزيع الغذاء على المستوى القومي، و ارتفاع عدد ناقصي الغذاء في الوطن العربي، أي أن المشكلة هي كذلك مشكلة توزيع الغذاء بين فئات المجتمع في كثير من الدول العربية.

- أن المشاريع العربية المشتركة في مجال الزراعة و الغذاء تتزايد بشكل ملاحظ ونتائج ثمارها قد عادت بالكثير على المواطن العربي، مع أنها ما زالت تحتاج لدفعة قوية لاستغلال مقومات التكامل التنموي العربي في جميع المجالات، على اعتبار أن الوطن العربي يشكل إقليمًا تنمويا متميزا على المستوى العالمي، إذ تتجانس فيه المعطيات الحضارية واللغة والسكان والدين مما يسهل عملية التكامل التنموي، والتي تفرضها الضرورات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية وحتى العسكرية.

الهوامش:

- ¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، صندوق النقد العربي، (2010)، ص: 67.
- ² التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2009، صندوق النقد العربي، (2009)، ص: 175.
- ³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 66.
- ⁴ تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 42.
- ⁵ باهي مرسي، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي، الملتقى الدولي حول الإنتاج الزراعي وريانات الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عناية، السنة الجامعية (2010 - 2011)، ص: 06.
- ⁶ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 08.
- ⁷ عنان فاطمة الزهراء، التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي حول دور الإنتاج الزراعي وريانات الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عناية، (2010)، ص: 08.
- ⁸ تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ 2009، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)، ص: 39 - 40.
- ⁹ تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 41.
- ¹⁰ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 54.
- ¹¹ حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، تقرير منظمة الزراعة و التغذية (الفاو)، روما، (2010)، ص: 8.
- ¹² تقرير التنمية الإنسانية العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، ص 130.
- ¹³ التقرير الاقتصادي العربي لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 17.
- ¹⁴ التقرير الاقتصادي العربي لـ 2007، صندوق النقد العربي، (2007)، ص: 19.
- ¹⁵ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 21.
- ¹⁶ تقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 323 بتصرف.
- ¹⁷ التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية 2010، جامعة الدول العربية و هيئة الأمم المتحدة، (2010)، ص: 92.
- ¹⁸ جميلة لرقام، مرجع سبق ذكره، ص: 09.
- ¹⁹ عنان فاطمة الزهراء، التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي، الملتقى الدولي حول دور الإنتاج الزراعي وريانات الأمن الغذائي، جامعة باجي مختار، عناية، (2010)، ص: 69.
- ²⁰ تقرير الأمن الغذائي العربي لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 36.
- ²¹ لرقام جميلة، مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية و تحقيق الأمن الغذائي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 1997، ص: 09.
- ²² تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 124.
- ²³ تقرير التنمية الإنسانية العربية لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 125.
- ²⁴ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لـ 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 165. 169 بتصرف.
- ²⁵ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 165. 165 بتصرف.
- ²⁶ دراسات شاملة لتوثيق سياسات الزراعة في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، (ديسمبر 2009)، ص: 21.
- ²⁷ التقرير الاقتصادي العربي لـ 2010، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

منهجية بناء النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي

دراسة حالة: النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي

بوشول السعيد

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الوادي / الجزائر

بوصبيح صالح رحيمة

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الوادي / الجزائر



مشكلة الدراسة :

تناول الإسلام حياة البشر في مختلف نواحيها روحية كانت أو مادية ، فلم يقتصر الإسلام على مجرد العقائد والهداية الروحية ، وإنما جاء أيضا بتوجيه سياسي واجتماعي واقتصادي للمجتمع ، وهذا ما نعبر عنه باصطلاح أن الإسلام (دين ودنيا) أو انه (عقيدة وشريعة) ومن هنا كان منشأ الإقتصاد الإسلامي¹.

ظهر الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي نظاما وعلميا منذ أوائل القرن العشرين الميلادي في غمرة أحداث وتطورات عديدة ، و في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نالت الأقطار الإسلامية الواحدة بعد الأخرى استقلالها السياسي من الكتلة الاستعمارية الغربية وبدأت مسيرتها لتحقيق استقلالها الاقتصادي وفي هذا الإطار - خلال الخمسينات والستينات وفيما بعد ذلك - ظهرت مساهمات عديدة في الاقتصاد الإسلامي تؤكد انه علم حديث له خصائصه مميزة لم تكن معروفة من قبل فهو ليس علما من العلوم الشرعية بالرغم من أنه يعتمد في أصوله على قواعد مستمدة من هذه العلوم كما أنه ليس امتداد لعلم الاقتصاد الوضعي بالرغم من تشابه الذي يمكن أن يقع بينهما في معالجة وتحليل بعض الجوانب المشكلة الاقتصادية ، ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري تحديد إشكالية علم الاقتصاد الإسلامي وهدفه وإطاره الشرعي ومنهجية البحث العلمي فيه وأدواته التحليلية وعلاقته بعلم الاقتصاد الوضعي وبالعلوم الأخرى المعاصرة .

إن المعارك الفكرية بين الأمم أخطر من المعارك النونية! وخسائرها أفدح ! ، لأنها تبيد العقائد والمبادئ وتحكم المقومات الحضارية للمجتمعات المنهزمة، كما إن مكاسبها للمنتصرين أعظم لما يترتب عنها من عوالة قسرية لخصوصيتهم الحضارية وتدويل لاديولوجيتهم و تندينها².

¹ محمد شوقي الفنجري ، المذهب الاقتصادي في الإسلام - في : المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي : الاقتصاد الإسلامي - مكة المكرمة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز، 1976. - 72 ص .

² صالح صالح، عبد الحليم غربي ، نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول : " الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ، .. ورهانات المستقبل " ، المركز الجامعي بقرطاج ، معهد علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 24/23 فيفري 2011، ص : 03 .

ظهرت خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة، كتابات عديدة تناول الخطوط العريضة للاقتصاد في النظام الإسلامي وقد تركزت غالبية هذه الكتابات في اتجاهات ثلاث :

1. مقارنة الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي في الإسلام بالنظامين الرأسمالي والاشتراكي .
2. نقد الفلسفات والأنظمة الاقتصادية غير إسلامية .
3. معالجة لقضية اقتصادية رئيسية هي قضية الربا أو الفائدة وما يتصل بها .

وقد لاحظ المفكر إسلامي بارز هو الأستاذ محمد مبارك حتى الآن ما فيه كفاية حول البندين الأول والثاني ، وأن الوقت قد حان للغوص في النظام الاقتصادي الإسلامي نفسه وفهم خصائصه بتعمق ، وصياغتها صياغة حديثة¹ .

الإشكالية الملتقى المطروحة:

هل يمكن اعتماد الاقتصاد الإسلامي كمنهج بديل للأنظمة الاقتصادية السائدة في ظل المتغيرات الراهنة ؟

إشكالية المداخلة المطروحة:

إلى أي مدى يمكن أن يحل الاقتصاد الإسلامي محل الرأسمالية ؟

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

1. فيما تتمثل المشكلة الرأسمالية ؟ وهل هناك حاجة إلى إصلاح النظرية الاقتصادية الرأسمالية ؟
 2. فيما تتمثل الحاجة الى النظرية الاقتصادية الإسلامية ؟ وهل يمكن الاستفادة من النظرية الاقتصادية الوضعية ؟
 3. هل يمكن الاستفادة من أدوات التحليل الاقتصادي ، وإظهار مدى قدرة الاقتصاد الإسلامي على سد الفجوات² .
 4. كيف يتعامل علم الاقتصاد الإسلامي مع النظرية الاقتصادية ، هل يأخذ بمسلمات النظرية كافة ؟ أم هناك تحفظات؟ كيف يتعامل الاقتصاد الإسلامي مع القوانين الاقتصادية ؟ هل يقبل الاقتصاد الإسلامي بقوانين المنفعة وتوازن المستهلك والمنتج والمنشأة ؟ أم أن هناك تحفظات ؟ هل توجد قوانين اقتصادية إسلامية في هذه المجالات³ ؟
 5. هل استطاع الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى إعادة صياغة أدوات ومناهج الاقتصادية من الوضع الرأسمالي (الاقتصاد الوضعي) إلى الوضع الإسلامي (الاقتصاد البديل) ؟
- سنحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة على التساؤلات السابقة من خلال المحاور التالية :

¹ محمد أنس الزرقاء، صياغة إسلامية لجوانب من : دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك . مكة المكرمة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة

الملك عبدالعزيز، 1976. ص : 2

² يمكن استخدام أدوات التحليل الاقتصادي الإسلامي بأنه غرض دعوي ويضم الأبحاث التي تسعى إلى إظهار محاسن الشريعة الإسلامية في مجال الترتيبات الاقتصادية ورد الشبهات التي تثار حول النظام الاقتصادي الإسلامي وذلك باستخدام أدوات ومصطلحات ومناهج التحليل الاقتصادي الوضعي .

³ كمال توفيق حطاب ، اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي. - في : المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: حلول وتطبيقات -

جدة: 2008. ص : 286.

1. ماهية علم الاقتصاد الإسلامي .
2. مشكلة الرأسمالية والحاجة إلى اصلاح النظرية الاقتصادية الرأسمالية .
3. الحاجة الى النظرية الاقتصادية الإسلامية والحاجة إلى الاستفادة من النظرية الاقتصادية الوضعية .
4. منهجية بناء النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي .
5. أمثلة عن بعض نماذج رياضية اقتصادية إسلامية .

1. ماهية علم الاقتصاد الإسلامي :

1.1. تعريف علم الاقتصاد الإسلامي:

تعاريف عديدة للعلم، وحينما ندخل دائرة الاقتصاد سنجد أيضا تعريفات عديدة ومختلفة تدل على اختلاف النظرة لهذا العلم ، وقد يظن البعض أن مثل هذا الاختلاف غبرا وارد بالنسبة لعلم الاقتصاد الإسلامي ، ولن يكون هذا الظن صحيحا إلا إذا اتفقنا بشكل عام على أن علم الاقتصاد الإسلامي هو « العلم الذي يبحث في أسباب المشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها في إطار الشرعية الإسلامية »¹.

كما عرفه شابرا " ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية ، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة عللا تكييل حرية الفرد أو خلق اختلافات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة "²

2.1. موضوع الاقتصاد الإسلامي:

يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة القوانين والمؤسسات والقواعد والأنظمة والإجراءات والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الكلية للمجتمع ويختلف عن المذهب الاقتصادي والذي هو مجموعة القيم والمبادئ والأخلاقيات التي يعتقد بها المجتمع وتحكم السلوك الاقتصادي للمجتمع³.

عندما استقلت الدول الإسلامية استوردت من الغرب كل شيء بما في ذلك أنظمتها الاقتصادية ، فطبق البعض النظام الرأسمالي والبعض النظام الاشتراكي ، وقد وجدت هذه المجتمعات تناقض بين قيمها وبين قيم التي بنيت عليها تلك الأنظمة رغم ذلك تبنت بعض الدول تلك القيم باعتبارها مطلب أساسي للتقدم والنمو الاقتصادي وباعتبارها مظهر حضاري وبعضها قامت بالتزيق والتلفيق لإيجاد رأسمالية إسلامية أو اشتراكية إسلامية ، ولكن المفكرين المسلمين قاموا بدراسة تلك النظم الاقتصادية وانتقدوها وحاولوا وضع البدائل الإسلامية لها فكان المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي خطوة مباركة ودفعة قوية للكتابات حول الاقتصاد الإسلامي . وطبيعي أن يكون الاقتصاد الإسلامي مكون من حقلين من المعارف وهما الاقتصاد والمعارف الإسلامية .وقد أدى

¹ عبد الرحمن يسرى أحمد ، الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق ، سلسلة محاضرات للعلماء الفائزين البنك ، رقم 15 ، الطبعة الثانية ،

2000 ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، ص : 18 .

² محمد عمر شابرا، ما هو الاقتصاد الإسلامي ؟ ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، السعودية ، 1996 ، ص : 21 .

³ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد : دراسة منهجية ، مركز العالمي للأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، 1425 هـ ، ص : 39 .

اختلاف الخلفية العلمية والتخصص للكتاب إلى اختلاف في تحديد موضوع علم الاقتصاد فعلماء الشريعة والفقه يرون أن الاقتصاد هو فقه المعاملات لذلك يجب أن لا يتحدث عن الاقتصاد الإسلامي إلا فقيهه ، والفقه كما هو معروف هو علم بالأحكام الشرعية العملية مع أدلتها ، والأحكام الشرعية مقولات قيمة يبعدها الاقتصاديين في تعريف علم الاقتصاد ، أما الاقتصاديون فبحكم تخصصهم يعتبرون أن موضوع الاقتصاد هو العلاقات الاقتصادية وسلوك الوحدات الاقتصادية في سبيل تلبية أكبر قدر من الحاجات مع وجود ندرة الموارد ، و هو علم وضعي . كذلك كل من عرف الاقتصاد الإسلامي لم يستطع أن يبعد القيم الإسلامية ، وبالتالي أن يدعي بأن علم الاقتصاد الإسلامي هو وضعي ولكن يؤكد أنه قيمي ، وبالتالي يتأثر بالقيم الإسلامية وليس محايد .

وللخروج من هذا المأزق شكك البعض في علمية ووضعية وموضوعية وحيادية علم الاقتصاد ، و لكن د. أنس في تحليله للعلاقة بين الإسلام وعلم الاقتصاد أكد أن علم الاقتصاد يتكون من مقولات قيمة ومقولات وصفية ، وكذلك في الإسلام هناك مقولات قيمة ومقولات وصفية وأن هناك مقولات قيمة مشتركة بين الإسلام والاقتصاد ، وبالتالي فإن علم الاقتصاد الإسلامي سوف يضم المقولات القيمة التي لا تتعارض مع الإسلام كما يضم مقولات الوصفية الإسلامية التي تتعلق بالاقتصاد والمقولات الوصفية الاقتصادية .

وفي تقييمه عن علمية علم الاقتصاد الإسلامي وجد بوعلام وآخرون أن لكلا من شابرا ويسرى وشودري أجمع على وجوب أن تتضمن الطريقة التي تشتق بها النظرية الاقتصادية القيم الأخلاقية والدينية للإسلام وأن نشق الفرضيات الأساسية أو أصول الاقتصادية من الشريعة ومصادرها المختلفة ، كما أنهم لم يرو أي بأس في أن تستخدم وسائل التحليل النظرية الاقتصادية التقليدية في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية¹ .

2. مشكلة الرأسمالية والحاجة إلى اصلاح النظرية الاقتصادية الرأسمالية .

1.2 مشكلة الرأسمالية :

إن الرأسمالية التي تقف خلف التطورات المادية الكبيرة التي عرفتها المجتمعات البشرية في العقود الأخيرة ، لا تعرف حدود للنمو ، غير أنها تعاني من مشاكل وجود آليات التصحيح من الداخل عندما يتعلق الأمر بالبحل الشديد ، واستغلال الضعيف والذي لا يملك المعلومات اللازمة ، فالإصلاحات لا تزال هذا الإشكاليات منذ مطلع القرن التاسع عشر ، ودليل ذلك هو النتائج المتضاربة التي تنتج عنها الفترة والأخرى ، مما زاد الأمر تعقيدا أن " الاقتصاد الجديد"² ضاعف من حدة هذه " السوءات" مهددا بذلك الرخاء الفردي والسلام العالمي ، و في المقابل نجد الشيوعية قد فشلت، فهل نملك حلا؟ حلا يبني على منجزات الرخاء ويسر العيش التي حققتها " الرأسمالية " ، ويحقق الهناء للفرد وللعلاقات الإنسانية التي يشعر المرء أنها مفقودة في " زماننا " هذا مرة أخرى نؤكد على إن الذي يؤثر في الناس ليس الترف الفكري ولا النقاش الفلسفي ، أو الوعظ الأخلاقي ، بل تقديم النماذج

¹ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، نفس المرجع السابق .

² وهو الاقتصاد المبني على المعرفة، وله عدة تعريفات تتمحور كلها حول مفهوم الاقتصاد القائم على مبدأ إنتاج ونشر واستخدام المعرفة، باعتبارها القوة الرئيسة الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة. يعرف اقتصاد المعرفة على ذلك الاقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة والإبداع والتجديد/الابتكار دورا رئيسا ومتناميا في إحداث النمو واستدامته. وتعتبر المعرفة أهم عوامل النمو في الاقتصادات المبنية على المعرفة.

الحية التي يمكن أن يستلهموا منها مثال والقذوة والتي تعالج الإشكاليات التي تواجهها البشرية اليوم، وذلك وفق منهج علمي رصين يستفيد من بعض التطبيقات التاريخية المفيدة¹.

2.2 الحاجة إلى إصلاح النظرية الاقتصادية الرأسمالية

على الرغم من النجاح الكبير الذي حققه النظام الرأسمالي الليبرالي في زيادة الرفاهية والثروات والتراكمات الرأسمالية والاستثمارات في الدول الرأسمالية، إلا أن ذلك صاحبه زيادة في الفقر النسبي داخل الدول وبين الدول وزيادة في سوء التوزيع للدخول والثروات وفي الصراع الطبقي وزيادة الجريمة وفقدان السلام الاجتماعي وكان المسؤول عن ذلك المبادئ الأساسية التي قام عليها النظام الرأسمالي وقد كانت هذه المبادئ أيضا المسؤولة عن حركة الاستعمار وسيطرة الدول الرأسمالية القوية على مقدرات وثروات الدول الفقيرة، ونتج عن ذلك ضياع السلام التي تنشده البشرية وانتشار الجريمة والفساد والتوتر والحروب والنزاعات في جميع الدول بما فيها الدول الرأسمالية المتقدمة، وحتى المستفيدون المباشرين من الثروات في الدول المتقدمة تزايدت الضغوط وعدم الأمان لديهم وبالتالي انعدام الرضى عن الوضع الذي يسود العالم الآن.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي ظهر ما يعرف بالعملة والتي تعني أن العالم يصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركه قوى السوق التي لم تعد محكومة قومية ولا تستطيع الدول القومية السيطرة أو التحكم فيها، وإنما ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية والخدمية العابرة للقارات المتعددة الجنسيات.

وتعد العملة بزيادة الرفاهية والنمو الاقتصادي وبخلق النظام الاقتصادي الواحد القائم على الربط الإلكتروني وحرية التجارة والتدفق الغير مقيد للاستثمارات، ولكن العملة الاقتصادية هي الوجه الجديد للرأسمالية أو التقنية الجديدة المتقدمة لرسملة العالم أو التعميم الكوني للرأسمالية وبالتالي فإن سلبيات الرأسمالية المتمثلة في الاستغلال والاحتكار وتفاوت الدخل والفقر سوف تتسع وسوف تشمل سيطرة الاقتصاد على كل العلاقات الإنسانية وبذلك تدخل جميع مناحي الحياة دائرة التجارة الحرة ومنطق التكلفة والمنافع والعوائد.

أن هذا سوف يؤدي إلى تراجع الأخلاق والقيم الإنسانية والدينية تدريجيا في الإنسان حيث تستبدل بالعلاقات السلعية والربحية والنفعية وهو ما يعرف بـ (سلعة العالم)، أي تحويل أفرادها إلى وحدات استهلاكية وظيفتها استهلاك السلع والخدمات التي تنتجها وتخلق الحاجة إليها وتروج لها شركات العابرة للقارات المتعددة الجنسيات والتي تستند على نفوذها وسيطرتها على الفعاليات الاقتصادية وعلى صناع القرار في الدول أو في المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية وعلى تراكماتها الرأسمال المعولم والمبني على الاحتكار التكنولوجي والمالي والمعلوماتي والخدمي².

¹ مركز الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، مقترح رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ص: 52.

² عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، نفس المرجع السابق.

3. الحاجة الى النظرية الاقتصادية الاسلامية والحاجة إلى الاستفادة من النظرية الاقتصادية الوضعية .

1.3 الحاجة الى النظرية الاقتصادية الاسلامية :

إذ كان السلوك الاقتصادي هو موضوع النظرية الاقتصادية فان السلوك البشري بما فيه الاقتصادي يتحكم فيه القدرات العقلية (التفكير والإرادة والتعلم) وكذلك لانفعالات الوجدانية كالأحاساس بالأم والفرح والحزن ، والسلوك الإنساني سلوك صادر عن الإنسان باعتباره وحدة حسية وعقلية ووجدانية وروحية متكاملة فلا يمكن الفصل بين العقل والجسد من جهة وبين العاطفة والوجدان والروح من جهة أخرى ، إن الفصل بين حاجات الإنسان المادية والروحية هو فصل نظري تجريدي لا يمت الواقع بصلة ، لذلك لم تستطع النظريات المختلفة بما فيها الرأسمالية والاشتراكية تجاهلها أو إهمالها الجانب العقدي والروحي في الإنسان . إذ تبنت معتقدات وقيم أخلاقية وضعية بدل من المعتقدات والقيم السماوية والتي شكلت مسلمات نظريات مختلفة¹ .

إن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي بمبادئه وأخلاقياته ومؤسساته والعلاقات بين وحداته سوف يؤدي إلى تحقيق السلام الاجتماعي والقضاء على الصراع الطبقي وتقليل سوء التوزيع للدخول داخل الدول وبين الدول ويقلل من الفقر النسبي وسوف يحافظ على إنسانية البشر وعلى قيمهم وأخلاقياتهم وحررياتهم الدينية ، أن هذا ما تحتاج إليه البشرية .

2.3 افتراضات النظرية الاقتصادية الاسلامية :

أن فرضيات النظرية الاقتصادية الرأسمالية والتي يمكن تلخيصها في تركيزها على الفرد وإهمالها لمصلحة المجتمع واعتمادها على المصلحة الذاتية للفرد كمحفز وحيد للنشاط الاقتصادي واعتبار أن تعظيم الأرباح للمنتج والمنفعة للمستهلك الرشيد وغير ذلك لا يعتبر رشدا اقتصاديا، لا يمكن قبولها لأنها لا تمثل الواقع ولا تتناسب مع النظرة الاسلامية، ولكن لا يمكن رفضها كلياً إذا يمكن تعديدها بما يناسب النظام الاقتصادي الإسلامي، وبالتالي حاجة البشرية، لذلك يمكن صياغة المسلمات والفروض الأساسية للنظرية الاقتصادية الاسلامية كالتالي:

1- الفرد هو الوحدة الأساسية في المجتمع باعتبار الفرد مكون للمجتمع ولا يستطيع الفرد العيش دون المجتمع

لذلك يجب أن يكون هناك توازن بين مصلحة الفرد والمجتمع .

2- خلق الله في الإنسان الدافع لتحقيق مصلحته الذاتية وغريزة حب التملك وذلك لكي يسعى للكسب

الحلال واستغلال الموارد وإحياء الأرض ولكن أيضا أوجد فيه حوافز ذاتية ووضع له ضوابط ومحددات

لتحقيق مصلحة الآخرين وعدم الإضرار بهم .

3- يمكن للفرد أن يسعى لتعظيم منفعته وأرباحه ولكن يحقق منفعة المجتمع في نفس الوقت أو على الأقل لا

يؤدي إلى الإضرار بمصلحة المجتمع .

¹ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، نفس المرجع السابق .

4- يخلق الإسلام حوافز ذاتية لدى الفرد لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع والدولة هي الجهة الرقابية المنوط بها تحقيق هذا التوازن وذلك بوضع الضوابط والتعليمات التي يجب أن يلتزم بها الأفراد وتؤدي التحقيق هذا التوازن .

5- الملكية العامة وإيرادات الدولة المختلفة تكون أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي وبالتالي السلام الاجتماعي في المجتمع .

3.3 هل يمكن الاستفادة من النظرية الاقتصادية الوضعية ؟

أن بعض النظريات الاقتصادية التي نشأت لدى مدارس الغريبة قد تأثرت بقيم أخلاقية ودينية ولكنها ليست إسلامية ، أما معظم هذه النظريات فلم تبال إطلاقاً بالواقع الاقتصادي وبالفروض المستمدة من هذا الواقع في إطار فلسفات بحثه وفي إطار التجريدية ، أي عزل الظاهرة الاقتصادية عن غيرها من الظواهر .

لذلك كله فإن هناك فجوة مؤكدة بين النظريات والنظرية التي يمكن لنا بناؤها في إطار الأصول العقدية والشرعية الإسلامية ولكن هذه الفجوة لا ينبغي أن تمنعنا من محاولة الاستفادة من النظرية الوضعية في بعض الحالات ولكن بشروط : وهي الحذر ، التدقيق والاجتهاد ، فملتصون أن هناك مكاسب تعليمية مؤكدة تعود على دارسي النظرية الوضعية الغريبة حينما ينظر إليها من عدة جهات¹ :

كيف تطورت ؟ كيف قامت بتفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية المختلفة في ظل فروض معينة ؟ وإلى أي مدى يمكن أن ينتفع بها في ظل فروض متشابهة أحياناً ؟ أو في ظل ظروف عكسية والاستفادة تحليلياً منها بمفهوم المخالفة ؟ ولكن الاقتصادي الإسلامي في كل هذا يجب أن يكون حذراً في غاية الحذر ومدققاً بعناية في فروض النظريات الوضعية خشية أن يسلم بفروض أساسية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بقيم أخلاقية أو فلسفة إيجابية أو سلبية تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية أو مقاصدها أو مع القيم العقدية الإسلامية أو قد لا تؤدي إلى تحقيق مصالح الأمة الإسلامية في نهاية الأمر .

4. منهجية بناء النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي:

يمكن إتباع منهج التحليل الوضعي (Positive) في دراسة النظرية الاقتصادية الإسلامية والذي يدرس العلاقات الاقتصادية كما هي لا كما يجب وذلك لاكتشاف القواعد والقوانين التي تحكم الظواهر والعلاقات التي تحكم الظواهر الاقتصادية والعلاقات السلوكية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، وهذا المنهج هو الذي اتبع من قبل جميع المدارس الاقتصادية الكلاسيكية، الماركسية ، النيو كلاسيكية ، الكنزية في دراسة القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية على الرغم من اختلاف الأسس العقائدية لكل مدرسة ولكل نظام .

¹ عبد الرحمن يسرى أحمد ، نفس المرجع السابق .

يمكن استخدام الطريقة الاستنباطية في التنظير للعلاقات السلوكية للوحدات الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلّي ، ثم بناء نماذج رياضية لتمثيل تلك العلاقات ثم يتم وضع نماذج قياسية لتقدير تلك العلاقات واختبار معنوياتها .

والمنطق الذي يقوم عليه بناء تلك النماذج التي تمثل العلاقات السلوكية للوحدات الاقتصادية في اقتصاد الإسلامي ، هو أن الوحدة الاقتصادية سواء كانت مستهلكا أو منتجا أو مستثمرا أو مدخرا يتأثر سلوكها بالقيم الإسلامية وبالتالي ينعكس على سلوكها الاقتصادي وبالتالي يمكن تقدير تلك العلاقات في المجتمع الإسلامي .

كمثال على ذلك الدراسة التي قام بها علماء الاقتصاد بارو ومككليري 2003 اللذان قاما بدراسة ميدانية عن تأثير القيم الدينية وارتياح دور العبادة على النمو الاقتصادي حيث وجد أن الالتزام الديني يؤدي الى زيادة الإنتاجية الفرد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي .

وكمثال على المنهجية التي يمكن إن تتبع في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية نأخذ مثال¹:

- 1- تعريف المصطلحات المستخدمة في النموذج .
 - 2- وضع افتراضات النموذج والتي تشتق من السلوك الرشيد للمستهلك المسلم .
 - 3- وضع العلاقات السلوكية المفترضة في شكل معادلات تعبر عن تلك العلاقة والتي منها على سبيل المثال :
 - أ- أثر حجم الاستهلاك للمسلم بمستوى دخله الذي قد يكون مصدره عمله أو ثروته أو إعانات حكومية أو تبرعات خيرية إذا كان من فئة الفقراء والمساكين .
 - ب- ينفق المستهلك دخله الذي قد يكون نقديا أو عينيا على مجموعة من السلع والخدمات التي تحقق له أقصى إشباع التي قد يكون من بينها تبرعات وصدقات ومساعدة الآخرين .
 - 4- توضع في النموذج محددات السلوك الاستهلاكي التي تفرضها القيم الإسلامية مثل الإسراف والتبذير والسلع المحرمة مثل الخمر ولحم الخنزير واللغو المحرم والدخل الغير مشروع .
 - 5- التأكد من استيفاء النموذج للشروط الفنية والتناسق المنطقي للعلاقات السلوكية في النموذج .
 - 6- تجمع البيانات اللازمة لتقدير تلك العلاقات .
 - 7- تقدير دالة الاستهلاك باستخدام أحد البرامج المخصصة .
 - 8- إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة للتأكد من معنوية العلاقات المقدرة .
 - 9- استنتاج العلاقات السلوكية لدالة الاستهلاك .
- وبنفس الطريقة يمكن وضع النموذج لدالة الإنتاج وسلوك المنتج .

¹ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، نفس المرجع السابق ، ص 56 .

على المستوى الكلي :

بأخذ المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الإسلامي والضوابط والمحددات التي تؤثر على تلك المتغيرات والتي منها التحريم والغرر والقمار والتدليس والغش والاحتكار والتسعير يمكن وضع نموذج كلي يتم فيه تقدير العلاقات التالية :

دالة الاستهلاك - دالة الادخار - دالة الاستثمار - دالة الطلب الكلي - دالة الطلب على النقود - توازن القطاع - توازن القطاع النقدي - دالة العرض الكلي والطلب الكلي - السياسة المالية المتاحة للدولة - (في الاقتصاد الإسلامي) السياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي .

- مراحل تطوير النظرية الاقتصادية الإسلامية¹:

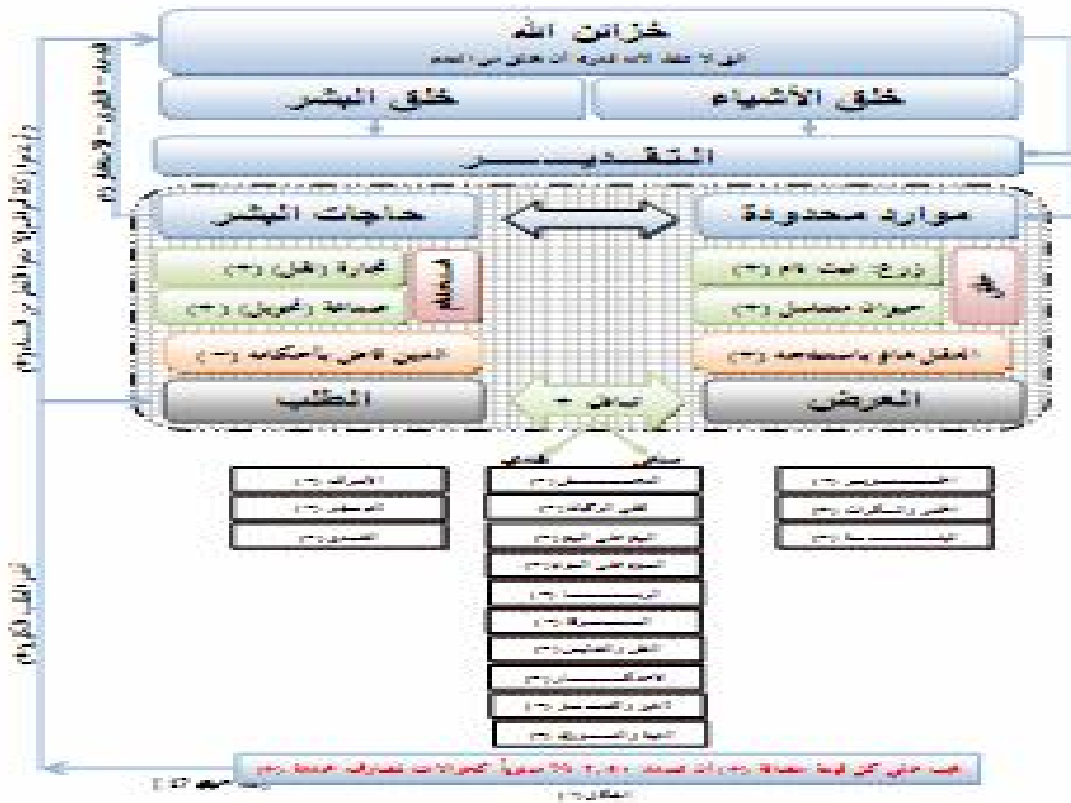
1. اشتقاق الافتراضات الأساسية والمسلمات للسلوك الاقتصادي من القرآن والسنة والقواعد الفقهية وبقية المعارف الإسلامية .
2. استخدام الطريقة الاستنباطية لاشتقاق القواعد التي تحكم السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية وبالتالي النظريات الاقتصادية للسلوك الاقتصادي ، وبافتراض علمية السنن التي تحكم السلوك الإنساني فإن هذه النظريات يفترض أن لا تختلف كثيراً بين المجتمعات .
3. مقارنة تلك النظريات بالنظريات الاقتصادية التقليدية وتبرير الاختلاف إذا وجد .
4. استخدام الطريقة الاستقرائية لاختبار واقعية النظريات الاقتصادية للسلوك الاقتصادي المشتقة .
5. بافتراض توفر البيانات الإحصائية الكافية وبافتراض سلامة الطرق العلمية المتبعة في الطريقة الاستقرائية فإن أية تباين أو اختلاف بين النظريات المشتقة والعلاقات التي تم التوصل إليها بالطريقة الاستقرائية قد ترجع إلى :
أ - خطأ في المنطق الذي اشتق بواسطة النظرية وهذا يمكن مراجعته وبالتالي التأكد من صحة النظرية المشتقة .
ب - انحراف في سلوك الوحدات الاقتصادية بسبب عدم انطباق سلوك الوحدات مع قواعد السلوك الرشيد الذي يفرضه الافتراضات الأساسية والمسلمات لقواعد السلوك الاقتصادي المشتقة من المعارف الإسلامية المختلفة أو عدم وجود المؤسسات الاقتصادية اللازمة لممارسة السلوك المتحقق مع تلك النظريات المشتقة .
6. في حالة وجود انحراف في السلوك الاقتصادي تقوم المؤسسات الأهلية وشبه الرسمية والرسمية بدراسة الانحراف وتقوم بوظيفتها في تصحيح ذلك الانحراف .

¹ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، نفس المرجع السابق .

5. أمثلة عن بعض نماذج رياضية اقتصادية إسلامية .

1.5 دراسة نموذج الاقتصادي الإسلامي للأستاذ الدكتور سامر القنطقجي¹ :

الشكل رقم (01): يوضح النموذج الاقتصادي الإسلامي



صياغة النموذج :

تعرض الاقتصاديون التقليديون لتابع المنفعة في نهاية القرن التاسع عشر ، أمثال : Menger , Jevons , Walras, Fisher ، حيث تكتسب السلع والخدمات صفة المنفعة بالمعنى الاقتصادي للكلمة وليس بمعناها الشائع ، فالضار منها سواء بالمفهوم الصحي أو الخلفي كالتبغ والأفيون له صفة إشباع طالما أنه يشبع حاجة أو رغبة إنسانية ، فهل هذا يناسب الاقتصاد الإسلامي ؟

ضابط المنفعة :

المنفعة (U) Utility : هي عبارة عن مقدار الإشباع المتحقق لدى المستهلك محدد عند استهلاكه لوحدات متتالية من نفس السلعة خلال فترة زمنية معينة .
أما المنفعة الكلية U_t فهي مجموع الإشباع أو المنفعة التي يحصل عليها المستهلك عند استهلاكه لوحدات متتالية من السلعة خلال فترة زمنية معينة . فطبقاً للجدول (01) تتزايد المنفعة الكلية بازدياد عدد الوحدات

¹ سامر مظهر قنطقجي ، النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي ، 2009 . www.kantakji.com .

المستهلكة من سلعة محددة حتى تصل إلى الحد الأقصى أي $U_t = 32$ وحدة منفعة ، ويتحقق ذلك عند الوحدة السابعة ، وبعدها فإن تناول أي وحدة إضافية منها فسيعمل على إنقاص منفعته الكلية حسب الشكل (02) .

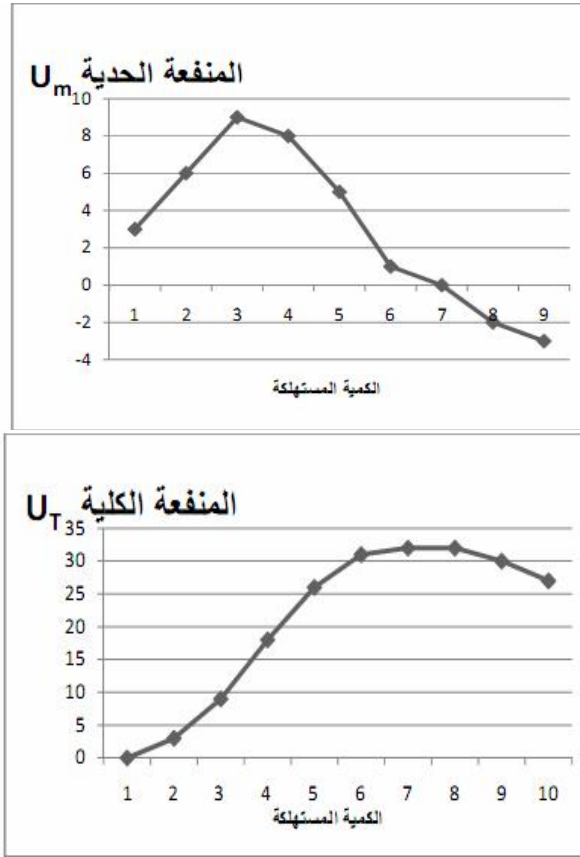
الجدول رقم (01) : جدول يوضح علاقة الوحدات المستهلكة وبالمنفعة الكلية والمنفعة الحدية .

الكمية	المنفعة الكلية U_T	المنفعة الحدية U_m
1	3	3
2	9	6
3	18	9
4	26	8
5	31	5
6	32	1
<u>7</u>	<u>32</u>	<u>0</u>
8	30	-2
9	27	-3

أما المنفعة الحدية U_m فهي التغير في المنفعة الكلية مقسومة على التغير في عدد الوحدات المستهلكة ، لذلك نلاحظ تزايد المنفعة حتى الوحدة الثانية (09) ثم تبدأ المنفعة الحدية بالانخفاض إلى أن تصل إلى الصفر ، ويحصل ذلك عند استهلاك الوحدة السابعة ($U_m=0$) ، عندها تكون المنفعة الكلية عند أقصى مستوى بينما المنفعة الحدية تكون سالبة¹ :

1. تزايد في البداية حتى تصل أقصى حد لها .
2. ثم تتناقص بعد الوصول إلى أقصى حد لها .
3. حتى تصل إلى الصفر (فتكون المنفعة الكلية عند أقصى مستوى لها)

¹ سامر مظهر قنطقجي ، نفس المرجع السابق .



المنفعة والاقتصاد الجزئي :

إن نظرية المنفعة تبحث في بيان وتحليل سلوك مستهلك محدد ، والطريقة التي يتم من خلالها الوصول إلى وضع التوازن لديه ، فلكل سعة درجة معينة من المنفعة تنتج عن استهلاكها وهذه المنفعة هي التي تدفع المستهلك إلى طلب سعة معينة دون أخرى وذلك بحدود ميزانيته (دخله) ، وإمكانياته المتاحة ، ونميز فيها المنفعة الحدية U_m والمنفعة الكلية U_T

المنفعة والاقتصاد الكلي :

سوف نطلق مصطلح منفعة المجتمع Society Utility وسنرمز بالرمز U_s لدلالة على مدى النفع الذي يحققه فعل المستهلك على المجتمع ككل ، ولا بد أن ينعكس على زياد الناتج المحلي الإجمالي GDP ويعرف بأنه مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة ، وهو يساوي القيمة المضافة الإجمالية بحسب صندوق النقد الدولي ، وتحتسب القيمة المضافة كالاتي :

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة الإنتاج} - \text{قيمة مستلزمات الإنتاج} \dots \dots \dots (01)$$

إذن، يشترط الاقتصاد الإسلامي تحقيق قيمة مضافة لأي فعل يقوم به الفرد ، ليكون فاعلا بشكل ايجابي في مجتمعه، لذلك سنشترط وجود قيمة مضافة موجبة في أي عملية تبادل أو نقل أو إنتاج أو تحويل وفقا لشرط

المعادلة التالية :

$$Added Value \in]0, +\infty[\quad (2)$$

فأي عمل ينتمي للمجال أكبر تماما من الصفر أصغر تماما من اللاهائية ، هو عمل يحقق قيمة مضافة ، أي أنه يحقق تنمية حقيقية ، عليه فإن¹ :

- المفسدات التبادل الموضحة في النموذج قد حققت النتيجة صفر لذلك هي غير جائزة .
- مفسدات العرض والطلب الموضحة في النموذج قد حققت نتيجة سالبة فهي غير جائزة .
-

أما عمليات الإنتاج والتحويل والنقل التي تتباعد عن المفسدات فهي ذات أثر إيجابي ، وتحقق قيمة مضافة حقيقية ، لذلك فهي مباحة ، و عند تحولها لضرورة بين الناس تصبح واجبة .

المنفعة الحدية :

تقاس المنفعة الحدية U_m بمقدار تغير المنفعة الكلية مقسوما على التغير في عدد الوحدات المستهلكة ، المعادلة (03)

$$U_{m_x} = \frac{\Delta U_{T_x}}{\Delta x} \quad (3)$$

المنفعة الكلية :

تقاس المنفعة الكلية U_T بمجموع الإشباع التي يحصل عليها المستهلك عند استهلاكه لوحدة متتالية من السلعة خلال فترة زمنية معينة ، المعادلة (04)

$$U_{T_x} = \sum_{i=1}^n U_{m_x} \quad (4)$$

منفعة المجتمع :

تقاس منفعة المجتمع U_S بمجموع المنفعة الكلية في الاقتصاد الكلي التي يحصل عليها المجتمع ، وينعكس ذلك من خلال زيادة الناتج الإجمالي GDP خلال فترة زمنية معينة ، وتحتسب القيمة المضافة بالمعادلة .
لذلك تشترط في تابع المنفعة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي ، أن يحقق شرطا لازما ، هو شرط المعادلة (05) التالية :

$$(U_S \cdot U_T) > 0 \quad (5)$$

$U_S > 0$

ويعرف تابع المنفعة بالمفهوم الإسلامي بأنه كل عمل يؤدي إلى منفعة موجبة (فردية أو جزئية) ومنفعة للمجتمع المحلي بنفس الوقت مؤداه أن :

النشاط الاقتصادي $\exists$ النشاط الإيجابي $\leftarrow$ توليد ثروة إضافية $\leftarrow$ اقتصاد أكثر كفاءة

¹ سامر مظهر قنطقجي ، نفس المرجع السابق .

ويقصد بالمتجمع ، جميع المسلمين بغض النظر مناطقهم الجغرافية ، وذلك لا يتعارض مع المجتمعات المحلية ، فالفرد المسلم عنصر ايجابي في مجتمعه المحلي ، ومجموع المجتمعات المحلية تشتمل كل المجتمع العالمي .

2.5 دراسة نموذج الاقتصادي الاسلامي للدكتور بشير مصيطفى (النموذج النظري لدالة الإنتاج المبنية على الفقه الاسلامي – الصيغة الهيكلية ¹ :

الفرضيات :

- النمو دالة مباشرة لإنتاج الحلال أي للقيمة المضافة في سلة الطيبات .
- علاقة الإنتاج مبنية على : العمل ، رأس المال ، مبدأ المشاركة .
- التوزيع المبني على العائد الحقيقي لتكلفة الإنتاج وليس على العائد الاسمي ، عائد المشاركة ، عائد العمل ، عائد رأس المال ، عائد المخاطرة .
- العدل في التوزيع والمشاركة في الأرباح والخسائر مما يساعد على توزيع أمثل للمخاطر .

العناصر :

- عوامل الإنتاج المادية كما هي في المدرسة التقليدية : العمل ، رأس المال ، الأصول المادية .
- عوامل الإنتاج غير مادية : المد الغيبي – المعرفة - الأخلاق والدين .
- عوامل الإنتاج الطبيعية : الأرض ، إرث من لا إرث له ، الأراضي الموات ، الملكية العامة ، اهتلاك الأرض.

الأعوان الاقتصاديون :

- العائلة : استهلاك ، ادخار .
- المؤسسة : إنتاج ، خدمات ، صناعة المعرفة .
- المحيط الاجتماعي : المعروف ، العدالة ، تقوى الله ، الخير ، مقاومة الظلم .
- المسجد : الاتصال والتواصل ، الأخوة ، التربية ، التنمية الأخلاقية ، الحق .

النموذج :

$$y_t = f(P_t, K_t, I_t, L_t) \dots \dots \dots (01)$$

حيث تمثل الرموز على التوالي :

Y_t معدل الإنتاج ، P_t الأصول المادية ، K_t رأس المال ، L_t كمية العمل ، I_t المد الغيبي .
توصل الباحث حول البحث عن دور تقوى الله في اشتقاق علاقة الإنتاج الاسلامية ، تبين الأثر الايجابي لمتغير " تقوى الله " في تعريف نموذج الإنتاج المبني على الفقه الاسلامي ² .

¹ بشير مصيطفى ، المدخل إلى نظرية الاقتصاد المبنية على الفقه الاسلامي ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول : " الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ، ..ورهنات المستقبل " ، المركز الجامعي بغرداية ، معهد علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 24/23 فيفري 2011، ص : 06 .

² بشير مصيطفى ، المدخل إلى نظرية الاقتصاد المبنية على الفقه الاسلامي ، نفس المرجع السابق .

الخاتمة :

إن فرصة الاقتصاد الإسلامي مضاعفة الصعوبة مقارنة بالرأسمالية عندما استوعبت الاشتراكية ، فهناك ممانعتان أمام الرأسمالية الأولى الاعتراف بالفشل والأخرى الاعتراف بالآخر¹ ، على الرغم من التراكمات الضخمة في أدبيات الاقتصاد الإسلامي ، إلا أن الكتابات عن النظرية الاقتصادية الإسلامية كانت معظمها تفتقر للأصالة² ، وقد تجلّى ذلك في الاختلاف حول موضوع علم الاقتصاد الإسلامي ، وهل هو علم موضوعي أو علم قيمي ؟ كما كانت الكتابات عن التحليل والنظرية الاقتصادية الإسلامية ضمن النظرية النيو كلاسيكية في التحليل الجزئي والنظرية الكنزية في التحليل الكلي ، مع إدخال بعض التعديلات في مسمى بعض المتغيرات مثل : رح بدل سعر فائدة ، الزكاة بدل الضريبة . إن الاقتصاد الإسلامي لم يصل بعد إلى مرحلة تأطير القيم ، بينما قام الاقتصاد التقليدي بتأطير ذلك ، من خلال فرضيات ، مثل : فرضية المنفعة وتعظيم الربح ، عبر منهج تحليلي معين : استنباطي ، استقرائي ، ثم استخراج النتائج.

¹ عبد الله قربان تركستاني ، هل يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يحل محل الرأسمالية ، الأزمة المالية العالمية ، أسباب وحلول من منظور إسلامي ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، 2009 ، ص: 275 .

² صالح صالح ، عبد الحليم غربي ، نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي ، نفس المرجع السابق .

المراجع المعتمدة:

1. [محمد شوقي الفنحري](#) ، المذهب الاقتصادي في الإسلام. - في: [المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الإسلامي](#) - مكة المكرمة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز، 1976.
2. صالح صالح، عبد الحليم غربي ، نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول : " الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ، ..ورهنات المستقبل " ، المركز الجامعي بغرداية ، معهد علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 24/23 فيفري 2011 .
3. محمد أنس الزرقاء، صياغة إسلامية لجوانب من : دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك . مكة المكرمة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز، 1976.
4. كمال توفيق خطاب ، اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي. - في: [المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: حلول وتطبيقات](#) - جدة: 2008.
5. عبد الرحمن يسرى أحمد ، الاقتصاد الاسلامي بين مناهجية البحث وإمكانية التطبيق ، سلسلة محاضرات للعلماء الفائزين البنك ، رقم 15 ، الطبعة الثانية ، 2000 ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
6. محمد عمر شايرا، ما هو الاقتصاد الإسلامي ؟ ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، السعودية ، 1996.
7. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، علم الاقتصاد الاسلامي وعلم الاقتصاد : دراسة منهجية ، مركز العالمي للأبحاث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، 1425 هـ.
8. مركز الأبحاث الاقتصاد الاسلامي ، مقترح رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز .
9. سامر مظهر قنطقجي ، النموذج الرياضي للاقتصاد الاسلامي ، 2009 . www.kantakji.com .
10. بشير مصيطفى ، المدخل إلى نظرية الاقتصاد المبنية على الفقه الاسلامي ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول : " الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ، ..ورهنات المستقبل " ، المركز الجامعي بغرداية ، معهد علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 24/23 فيفري 2011 .
11. عبد الله قربان تركستاني ، هل يمكن للاقتصاد الاسلامي أن يحل محل الرأسمالية ، الأزمة المالية العالمية ، أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، 2009 .

دور التدريب والتعليم في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية

دراسة حالة : المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE بغرداية

أحمد علماوي

عمر عزاوي

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة غرداية / الجزائر

جامعة ورقلة / الجزائر



ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية التدريب والتعليم في المؤسسات بصفة عامة والمؤسسة الصناعية بصفة خاصة كونه استثمارا طويل الأجل وإضافة حقيقية لمهارة وخبرة العاملين، وأداة لإحداث التغيير في سلوكات واتجاهات العاملين على كافة المستويات، وعليه فإن التدريب والتعليم لهما دور مهم في تحقيق الجودة الشاملة في المؤسسة وتزويد الأفراد بالوعي لتطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة باعتبارهم أهم مورد لتحقيقها، وكعينة من المؤسسات الجزائرية قمنا بدراسة حالة على المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE بغرداية.

الكلمات المفتاحية: الجودة، الجودة الشاملة، إدارة الجودة الشاملة، التدريب، التعليم، ALFA PIPE

تمهيد:

تعتبر إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تقوم على مجموعة المبادئ والأفكار التي يمكن لأي مؤسسة أن تطبقها من أجل رفع وتحسين أدائها، و تعد الموارد البشرية أحد العوامل الأساسية لتطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة فهذه الأخيرة تركز على ضرورة الاستثمار في العنصر البشري بشكل جيد من خلال التدريب والتعليم المستمر له، لذلك فإن التدريب والتعليم يضمن أن تكون اتجاهات ومهارات كافة العاملين مهيأة لتطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة على أسس صحيحة ومتمينة، كما يضمن أيضا حصول العاملين على المعارف والمهارة اللازمة التي تمكنهم من وضع تلك المعارف موضع التطبيق الناجح والصحيح، ولأن العديد من المؤسسات الجزائرية تسعى إلى تحسين إنتاجيتها وزيادة أرباحها وتحسين سمعتها في السوق المحلي والخارجي فأصبح لزاما عليها العمل على استكمال مقومات ونظم الجودة لكي تحظى بالقبول العالمي حسب معايير الجودة المتفق عليها دوليا، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE من بين المؤسسات الجزائرية التي تولي اهتماما كبيرا لتحقيق إدارة الجودة الشاملة وذلك من خلال تدريب وتعليم العاملين فيها وذلك حتى تستطيع السير المؤسسات التي تتميز بالجودة في منتجاتها. ومن هنا يتم طرح الاشكالية التالية: ما مدى أهمية التدريب والتعليم في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية الجزائرية ؟

وللإجابة على الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور وهي:

- مدخل لإدارة الجودة الشاملة

- أهمية التدريب و التعليم في تحقيق إدارة الجودة الشاملة

- دراسة حالة: المؤسسة الصناعية الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE

I- مدخل لإدارة الجودة الشاملة

على الرغم من تعدد تعاريف مصطلح إدارة الجودة الشاملة وذلك نتيجة الاستخدام والتطبيق المستمر, إلا أن هناك قاسما مشتركا يجمع بينهما هو تحري حاجات ورغبات وتوقعات الأفراد والتوافق معها من خلال الجهود والتطوير المستمر على مستوى المؤسسة ككل.

I-1 مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

- "وليم ادوارد ديمينغ W.Edwarads Diming" إدارة الجودة الشاملة بأنها : طريقة الإدارة المنظمة تهدف إلى التعاون والمشاركة المستمرة من العاملين بالمنظمة من أجل تحسين السلعة أو الخدمة والأنشطة التي تحقق رضا العملاء وسعادة العاملين ومتطلبات المجتمع¹.

- يعرف "جوران J.Juran" إدارة الجودة الشاملة بأنها : عملية إدارية تقوم بها المنظمة بشكل تعاوني لانجاز الأعمال من خلال الاستفادة من القدرات الخاصة بكل من الإدارة والعاملين لتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية بشكل مستمر عن طريق فرق العمل والاسترشاد بالمعلومات الدقيقة للتخلص من كل أعمال الهدر في المنظمة²

- وقد وصف "لوكديس Logthestis" إدارة الجودة الشاملة على أنها: ثقافة يتأصل فيها الالتزام الشامل بالجودة وتعبير عن مواقف الأفراد والعاملين عن طريق مشاركتهم في عمليات التحسين المستمر للسلع والخدمات بالاستخدام المبدع للأساليب العلمية³.

وبالتالي يمكن النظر إلى إدارة الجودة الشاملة على أنها ثورة ثقافية وذلك بسبب الطريقة التي تفكر وتعمل فيها الإدارة فيما يتعلق بالعمل على تحسين الجودة باستمرار والتركيز على عمل الفريق وتشجيع مشاركة الفرد بوضع الأهداف وبتخاذ القرارات⁴.

I-2 تطور مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

لقد مر مفهوم إدارة الجودة الشاملة بأربعة مراحل رئيسية وهي :

1- فحص الجودة: وفي هذه المرحلة كان التركيز على التحديد الواضح لمواصفات المنتج بالإضافة إلى تحديد الخطوات اللازمة لصنع المنتج⁵, وبالتالي فإن المنتجات المطابقة للمواصفات الفنية يمكن تسليمها إلى العميل, أما المنتجات غير المطابقة للمواصفات الفنية فإنها إما أن ت تلف أو يعاد العمل عليها أو يتم بيعها بأسعار أقل.

إن عملية فحص المنتج كانت تركز فقط على اكتشاف الأخطاء والقيام بتصحيحها, فالخطأ أو العيب أو التلف قد حصل فعلا, أن عملية الفحص اكتشفت الخطأ لكنها لم تقم بمنعه من الأساس⁶.

2- مراقبة الجودة: في هذه المرحلة ظهرت طرق مراقبة الجودة من خلال الطرق الإحصائية والمراقبة عن طريق العينة, فعوض مراقبة كل الكميات المنتجة أصبحت المراقبة تتم على عينة ممثلة لكل الإنتاج, ليتم اتخاذ قرار قبول أو رفض كل المنتج بناء على المراقبة التي تتم على العينة, وكان لهذا التطور الكبير على خفض التكاليف.

ومن بين إيجابيات هذه المرحلة أنها تعمل على إزالة الأسباب التي كانت من وراء عدم الرضا على أداء المنظمة, وإيجاد النظام الذي يمكن أن يحقق المواصفات المطلوبة للمنتج, وهذا ما تحققه التغذية العكسية التي تعمل على تحسين الجودة وتصحيح الوضع.

3- توكيد الجودة: نظرت هذه المرحلة إلى مفهوم الجودة بنظرة أوسع, مركزة على المنع والوقاية من خلال المراقبة الإحصائية, ومفاهيم أخرى جديدة من قبيل تكلفة الجودة, والرقابة الكلية للجودة, والعيوب الصفرية. ولم تعد مسؤولية الجودة من مهام القسم الواحد المسؤول عن الجودة, ولكن المسؤولية أصبحت من مهام المنظمة ككل, فهي جزء لا يتجزأ من خطط المنظمة وتصميم المنتج, وأصبح تنسيق الجودة بين الأقسام والإدارات والوظائف المختلفة من أولويات المنظمة لتحقيقها⁷.

4- إدارة الجودة الشاملة : بدأ مفهوم إدارة الجودة الشاملة في بداية الثمانينات, على أن الاهتمام بهذا المدخل أخذ يتجه إلى تبني ثقافة جديدة, أو فلسفة جديدة تسير عليها المؤسسة مع الأخذ بمعايير محددة لضمان جودة المنتج وجودة العمليات⁸, ويركز هذا المفهوم على العمل الجماعي وتشجيع مشاركة العاملين واندماجهم, بالإضافة إلى التركيز على العملاء ومشاركة الموردين⁹.

3-I متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

من الصعوبة البالغة تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات دون أن يتوفر لها عدد من المتطلبات اللازمة لتنفيذها, وبهذا الصدد اختلف الباحثون في تحديد هذه المتطلبات, إلا أن هذا الاختلاف فيما بينهم كان في العدد وليس في المحتوى الكلي واعتماد على ما أورده الباحثون يمكن تحديد متطلبات إدارة الجودة الشاملة والتي تعكس متطلبات تطبيقها وهي كما يلي:

1- دعم وتأييد الإدارة العليا: وهو التزام واقتناع الإدارة العليا في المؤسسة بحتمية وبضرورة التطور والتحسين المستمر ومن ثم اتخاذ قرار استراتيجي لاستخدام الجودة الشاملة كسلاح يضمن لها النجاح والتفوق على المنافسين في السوق. ولأن تطبيق TQM يتطلب موارد مالية وبشرية وتحديد السلطات والمسؤولية والتنسيق بينهما ويصعب الوفاء بذلك بدون اقتناع الإدارة العليا بذلك والتي هي عامل التغير في المؤسسة.

2- التوجه للمستهلك وتعميق الفكرة: العمل على تحقيق رضا المستهلكين والذي يعتبر أهم مطلب من متطلبات TQM والعمل على تعميق فكرة المستهلك يدير المؤسسة.

فالمستهلك هو محور كل الجهود بدءاً من تصميم المنتجات وانتهاء بخدمات ما بعد البيع. واعتبار رغباته هي التي تقود العمليات الإنتاجية على اختلاف أنواعها في المؤسسة.

3- **تهيئة الثقافة التنظيمية وبيئة العمل:** إن نجاح إدارة الجودة الشاملة معقود بتهيئة المؤسسة إلى بيئة عمل وبشكل خاص الثقافة التنظيمية وجعلها متناسبة ومتناغمة مع فلسفة تطبيق إدارة الجودة الشاملة. والتي يمكن أن نطلق عليها بثقافة إدارة الجودة الشاملة والتي تشمل المعتقدات والقيم المتعلقة بمختلف أبعاد وبيئة تنظيم العمل وأسلوب العمل وممارسة السلطة والمسؤولية وتقييم الأداء وغيرها¹⁰.

4- **التدريب والتعليم المستمر:** يجب تزويد جميع العاملين على كافة المستويات بالمعدلات المناسبة والملائمة من التعليم والتدريب لإكسابهم الوعي بأهمية ومفاهيم الجودة الشاملة، ولكي تصبح مهاراتهم واتجاهاتهم مناسبة وملائمة لفلسفة التحسين المستمر فالتعليم والتدريب يوفران لغة مشتركة خلال العمل.

5- **الإدارة الجيدة للموارد البشرية في المؤسسة:** الموارد البشرية هي القوى الدافعة لنجاح مدخل إدارة الجودة الشاملة ولذلك:

- توجيه الاهتمام إليها من خلال الإدارة الجيدة لها و البعد عن الطرق التقليدية في إدارتها؛
- التركيز على تطوير والارتقاء بنظام الاختيار، التعيين، شغل الوظائف، تقييم الأداء، برامج التدريب، التحفيز؛
- بناء فرق عمل ذاتية الإدارة لضمان المشاركة والتعاون لتحقيق التحسين المستمر؛
- إعادة وصف الوظائف، تطوير عملية تصميم الوظائف، تقييم تقارير الأداء.

6- **قياس الأداء للإنتاجية والجودة:** لا بد من توفير نظام للقياس دقيق يعتمد على استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحديد التفاوت غير الإيجابي في إنجاز وأداء العمليات والمهام، الذي يُسهل القضاء على التفاوت في إنجاز تلك الأعمال والمهام بشكل كامل¹¹.

7- **تبني أنماط قيادية ملائمة لفلسفة إدارة الجودة الشاملة:** هناك العديد من الأنماط القيادية في الممارسات الإدارية ولكن النمط الملائم لإدخال وتطبيق إدارة الجودة الشاملة هو النمط الذي يعمل بروح الفريق والذي يعمل على توفير ودعم مناخ يؤمن بالعمل الجماعي المنسق وكذلك هو النمط الذي يحرك ويحفز العاملين من أجل الإبداع والابتكار والتحسين المستمر.

8- **المشاركة الشاملة من جانب جميع العاملين بالمؤسسة:** ويتطلب ذلك:

- إزالة الحواجز من أمام جهود تحسين الجودة الإنتاجية؛
- التخلص من الخوف حتى يستطيع كل فرد أن يعمل من أجل المؤسسة، وهذا يتطلب التعامل مع كل الأفراد كفريق واحد، وكذلك يتطلب ضرورة وجود رؤية مشتركة ومعروفة ومقبولة من جانب كافة العاملين والمديرين للتنظيم؛
- المشاركة تشمل أيضا الموردين، وذلك من أجل المحافظة على الجودة من خلال توريد أفضل المواد المطلوبة لعملية الإنتاج أو تقديم الخدمة؛

- المورد في مفهوم الجودة الشاملة ليس نداءً أو طرف مواجهة مع المؤسسة بل هو شريك للمؤسسة وحليفها وجزءاً منها¹².

9- بناء نظام للمعلومات: لم يكتب النجاح لجميع محاولات تطبيق TQM بدون توفير وتهيئة نظام معلومات يعتمد على قاعدة بيانات فعالة، لذلك فإن تصميم وإدارة نظام معلومات حديث ومتطور يجب أن يحظى باهتمام الإدارة العليا واعتباره شرطاً لنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ولابد من تطبيق الأساليب الحديثة في معالجة البيانات واتخاذ القرارات بالاعتماد على أساليب متعددة من أهمها العصف الذهني Brain Storming وأسلوب استقصاء الاتجاهات وبحوث العمليات والأساليب الإحصائية المختلفة وغيرها. وهذا ما يوفره نظام المعلومات لضبط جميع العمليات داخل المؤسسة، لأن هناك تأثيرات كثيرة تتطلبها عملية تطبيق TQM¹³

II-أهمية التدريب و التعليم في تحقيق إدارة الجودة الشاملة

من المبادئ التي تركز عليها الإدارة الشاملة أن الأفراد العاملين هم أهم مورد لتحقيق الجودة الشاملة ولذلك نجد من الشروط والمقومات لتطبيق إدارة الجودة الشاملة تدريب وتعليم العاملين بشكل مستمر وبقناعة من جانب الإدارة بأهمية ذلك كونه استثماراً طويل الأجل وإضافة حقيقية لمهارة وخبرة العاملين¹⁴

II-1 مفهوم التدريب:

تعدد مفاهيم التدريب بين الكتاب والباحثين، إلا أنهم لا يجهلون حقيقة فكل منهم يكمل الآخر وسوف نورد التعاريف الآتية:

يعرف التدريب بأنه: "نشاط مخطط يهدف إلى تزويد الأفراد بمجموعة من المعلومات والمهارات التي تؤدي إلى زيادة معدلات أدائهم".

كما يعرف التدريب بأنه: "إجراء منظم يتزود الأفراد من خلاله بالمعرفة والمهارات المتعلقة بأداء مهمة أو مهام محددة، أي يمكن النظر للتدريب باعتباره أداة لإحداث التغيير في المعرفة والمهارات والاتجاهات نحو العمل أو أنماط تصرفاتهم مع المشرفين والزملاء والعملاء".

وأخيراً يعرف التدريب بأنه: "جهود إدارية وتنظيمية مرتبطة بحالة الاستمرارية تستهدف إجراء تغيير مهاري ومعرفي وسلوكي في خصائص الفرد العامل الحالية والمستقبلية".

أما إدارة الجودة الشاملة تنظر إلى التدريب بأنه عبارة عن استثمار يعود بالفائدة على المنظمة والعاملين كما أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب التدريب المستمر، وذلك للتعرف على هذه المنهجية الجديدة وتزويد العاملين بالمهارات والقدرات ، ليتمكنوا من الابتكار والإبداع والتكيف مع تطورات المحيط الخارجي¹⁵.

II-2 أهمية التدريب:

يلعب التدريب دورا هاما في تحقيق أهداف المنظمة والعاملين وتحسين علاقات العمل حيث يرى "جمال الدين محمد المرسي" أن التدريب يلعب دورا في مواجهة التغيرات الخارجية والداخلية المحيطة بالمنظمة وتجلى ذلك الدور في النقاط التالية:

- التدريب يساهم في تحديد وإثراء المعلومات لدى العاملين بالمنافسين والثقافات الخارجية والأسواق والتي تحتاجها المنظمة لصياغة أهدافها وتغيير سياستها لمواجهة هذه التغيرات؛
 - ضمان أن العاملين يمتلكون المهارات الأساسية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة العمل الآلية، والأنظمة المعتمدة على الحاسب؛
 - مساعدة العاملين على فهم كيفية المشاركة بفعالية ضمن فرق العمل المختلفة والتي تستهدف تحسين الجودة وتطوير أساليب العمل والتصدي لمشكلاته¹⁶؛
 - ضمان أن ثقافة المنظمة تعزز الابتكار والإبداع، وتحت على التعليم واكتساب المهارات الجديدة؛
 - ضمان الأمان للعاملين من خلال اكتسابهم مهارات جديدة أو اتجاهات جديدة لتحقيق التوافق مع التغيير في تصميمات الوظائف أو عند تعارض المصالح أو عند تقادم المهارات؛
 - تهيئة العاملين لقبول العمل مع الآخرين، وتحقيق الفعالية أو المشاركة الإيجابية.
- مما سبق نبين أن التدريب يلعب دورا مهما في نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة¹⁷.

II-3 مفهوم التعليم:

تعددت التعاريف لمفهوم التعليم ومن بينها مايلي:

يعرف Gordon التعلم بأنه: "عبارة عن عملية الحصول على المهارات والمعارف والقدرات والاتجاهات الجديدة".

يعرف Lapalia and Olds التعلم بأنه: "عبارة عن تغيير نسبي دائم في السلوك يعكس حصول الفرد على المعرفة و المهارة التي يمكن قياسها بعد مرور بتجربة مثل الدراسة أو الملاحظة أو التدريب أو الممارسة".

مما تقدم يمكن تعريف التعلم بأنه "عبارة عن جميع العمليات المستمرة التي تهدف إلى إكساب الفرد المعارف والمهارات من خلال تعرضه لتجارب حياتية لإحداث تغيير نسبي ودائم في سلوكه".

II-4 خصائص التعليم:

اشتملت التعاريف السابقة على مجموعة من الخصائص والصفات التي تصف عملية التعلم نوردتها فيما يلي:

- أن التعلم ناتج عن إكتساب المعارف والمهارات ؛
- أن تغيير سلوك الفرد نتاج عملية التعلم؛

- يكون في عملية التعلم تغيير نسبي ومستمر في سلوك الأفراد؛
 - نستدل على حدوث عملية التعلم من خلال التغير في السلوك؛
 - التعلم ناتج عن التجارب والخبرات التي مارسها الفرد أثناء حياته¹⁸.
- ومن خلال ما سبق من المفاهيم (التدريب والتعليم)، يتضح أن التدريب ما هو إلا نوع من التعليم المتخصص أو نوع من التمرين على ناحية فنية متخصصة، حيث أن كلا منهما يهتم بالتغيير الإنساني وذلك من خلال زيادة معارف ومهارات الفرد وكذلك قيمته وسلوكياته¹⁹.
- ولذلك فمن الأمور الهامة التي توليها المنظمة اهتماما هي تشجيع العاملين على مواصلة تعليمهم وتطويرهم الذاتي، لأن في ذلك استثمارا وتوظيفا صحيحا لمهارات وقدرات العاملين إلى حدها الأقصى، ولذلك فإن المنظمة التي تتصف ببعد النظر هي تلك التي تدرك قيمة ومساندة ومؤازرة التعليم لمنتسبيها، ومن أجل ذلك تعترف بأن التعليم متاح للجميع، ومطلوب من الإدارة العليا تحديد الاحتياجات التدريبية والتعليمية لكل فرد يعمل في المنظمة، ومحاولة الربط بين تلك الاحتياجات التدريبية وبين الاحتياجات الإستراتيجية طويلة الأجل على تحسين ثقافة المنظمة وجعلها مواتية لتقبل تطبيق المفاهيم الحديثة لإدارة الجودة الشاملة²⁰.

III- دراسة حالة: المؤسسة الصناعية الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE

III-1 التعريف بالمؤسسة:

تم إنشاء وحدة الأنابيب الحلزونية بغارداية TUSGH سنة 1974 برأس مال قدره (7.000.000.000 دج) وقد قامت الشركة الألمانية HOCH بأنجاز هذا المشروع (بكافة هياكله) بالمنطقة الصناعية بونورة والتي تبعد 10 كلم على وسط الولاية وتربع على مساحة 230000 م²

وانطلق النشاط الفعلي بالمؤسسة سنة 1977 حيث قامت الشركة الألمانية HOCH بمساعدة المؤسسة محل الدراسة لمدة 10 سنوات ومرت الشركة بعدة تغييرات إلى حد الآن أهمها:

- في 05 نوفمبر 1983 تمت إعادة هيكلة الوحدة وذلك طبقا للقرار الصادر في الجريدة الرسمية رقم 46 يوم 1983/11/13 ؛
- في سنة 1986 تم إنشاء ورشة التغليف بالزفت لتوسيع النشاط ؛
- في سنة 1989 : تم تقسيمها إلى وحدتين هما : وحدة الأنابيب والخدمات القاعدية " TSI "، ووحدة الخدمات المختلفة " IPD " .
- وفي سنة 1991 تم ضم الوحدتين السابقتين بعد فشل تسيير ووحدة الخدمات المختلفة " IPD " بسبب الخطأ في الدراسة التقنية لورشة التغليف الداخلي بالإسمنت للأنابيب الناقلة للمياه حيث أعيدت الوحدة إلى حالتها السابقة وأصبحت تسمى الأنابيب الحلزونية (TUBE SPIRL) " TSP "؛
- في سنة 1992 : إنشاء ورشة جديدة للتغليف الخارجي للأنابيب بمادة البوليثيلان

POLLYTHYLENE, وذلك من أجل التطوير والتحسين في جودة المنتجات لملاءمتها للمقاييس الدولية؛

- في سنة 2000 / 10/15 وبعد إعادة الهيكلة أصبحت الوحدة تحمل اسم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز مستقلة ماليا وإداريا تابعة لمجمع الأنابيب ANABIB GROUP؛
- في 2006/07/01 تم دمج مؤسسة PIPE GAZ بغارداية مع مؤسسة الأنابيب بعنابة ALFATUS و أصبحتا وحدتين ضمن مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFAPIPE , وهذه اختصار لـ ALGERIENNE DE FABRICATION DE PIPE حيث المؤسسة أصبحت تابعة للمديرية العامة بحيدرة بالجزائر العاصمة.
- و حاليا يقدر رأس مال المؤسسة بـ (2.500.000.000.000 دج)

III-2 نشاط المؤسسة:

يتمثل النشاط الأساسي للمؤسسة في إنتاج الأنابيب المصنوعة من الصلب لغرض نقل البترول، الغاز الطبيعي، والماء وكل الموانع الواقعة تحت ضغط عالي مثل الزيت، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمؤسسة في الحالة العادية 100000 طن سنويا حيث تستطيع المؤسسة إنتاج أنابيب يتراوح قطرها ما بين 406 ملم و 1625.6 ملم أي "16 و" 64 (بوصة ²¹ Pouce) وهو أعلى قطر والذي يميز المؤسسة وسمك الفولاذ ما بين 7.52 ملم و 15.88 ملم وكتلة المتر للأنبوب ما بين 73.78 كلف و 630.41 كلف ويتراوح طول الأنابيب الذي تنتجها ما بين 7م و 13م

III-3 التدريب والتعليم في المؤسسة:

يعتبر التدريب والتعليم في المؤسسة أحد أهم السياسات التي ركزت عليها الإدارة عند تبنيها لنظام الجودة المتوافق مع المواصفة ISO 9001، فقد توسعت ALFA PIPE في التعليم و التدريب في مجالات الجودة وقد تحملت المؤسسة عدة تكاليف لتدريب وتعليم العمال وذلك لترسيخ ثقافة الجودة في المؤسسة.

و تقوم المؤسسة بعمليات التدريب والتعليم المستمر بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- تقييم كفاءة العنصر البشري بمدى مساهمته في تحسين الجودة؛
- يقدم للمؤسسة الأدوات الضرورية لحل مشاكل الجودة؛
- تعود العمال على طرق المراقبة الاحصائية للجودة؛
- ترسيخ لدى العمال ثقافة الجودة

و قد استعانت المؤسسة لتحقيق أهدافها من التدريب والتعليم ببيئات خارجية مختصة مثل:

EGIC ابن سناء: Ecole Gestion d'Informatique et Commercial مدرسة التسيير للإعلام الآلي والتجارة

INPED = Institut National de la Productivité et du développement industriel بومرداس المعهد الوطني للانتاجية و التنمية الصناعية.

BISC = Business Ingénieure Supervision et conseil عناية هندسة الأعمال للاشراف و التوجيه.

EBITS = غارداية Engineering Bureautique Informatique Télécommunication مكتب هندسة الاعلام الآلي و خدمة الاتصالات.

CTMC = Centre Technique Métal-Construction بن عمران مركز تقنيات المعادن و البناء

IS = Institut de Soudure فرنسا معهد اللحيم.

APRUE = Agence National Pour La Promotion et la rationalisation De الجزائر

L'utilisation De l'énergie الوكالة الوطنية لتعزيز و ترشيد استخدام الطاقة

CSC = Centre De Recherche En Soudage et Controlé عناية مركز البحث في اللحيم و المراقبة

Globe Consulting = وهران Conseil en Organisation et Gestion Management توجيه التنظيم و تسيير الإدارة

OMRON = وهران Sensing and Control Technology Bring Machines Closer to People

الاشعار عن بعد و مراقبة التكنولوجيا وجلب الآلات أقرب إلى الأشخاص.

VCS = وهران Informatique d'information et Technique de Gestion معهد الاعلام الآلي وتقنيات التسيير

و ضمن إطار متابعة المؤسسة للعمليات التدريبية والتعليمية قامت المؤسسة بعدة دورات تدريبية وتعليمية ما بين 2007 و 2010 وهي كما يلي:

الجدول رقم 1: يبين التدريب و التعليم سنة 2007

الهيئات المختصة	الموضوع	التاريخ	عدد العمال	التكاليف
NIRWAY بغارداية	ندوة حول: إدارة قضايا المجتمع	2007/02/14-13	02	51480.00 دج
FNAC الجزائر TNPED بومرداس	دورة حول: الصحة و الأمن	2007/05/30-26	02	7200.00 دج
BELARBI METOLGIE	دورة حول: منهج معايرة تجهيزات القياس	2007/06/13-12	03	80730.00 دج
EGIC بن سينا وهران	ملتقى حول: موازن الطاقة و الفواتير	2007/06/20-16	02	96300.00 دج
NIRWAY بغارداية	ممارسات الشراء و إدارة العقود	2007/11/21-20	01	257400.00 دج
EGIC بن سينا وهران	حماية الأفراد و معدات الشبكات الأرضية	2007/09/11-08	04	154080.00 دج

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معلومات من إدارة الموارد البشرية

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك عدة دورات تدريبية تقوم بها المؤسسة للحفاظ على جودة المنتج الذي تنتجه وكذلك ليكون هناك تحسين مستمر داخل المؤسسة وشمل التدريب عدة مواضيع لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة فالدورة الأولى التي قامت بها المؤسسة في هذه السنة كانت حول إدارة قضايا المجتمع وآخر دورة من هذه السنة كانت حول حماية الأفراد ومعدات الشبكات الأرضية وكانت الدورات التدريبية والتعليمية عبر هيئات مختصة ونتج عن هذه الدورات تحمل المؤسسة لتكاليف وهذا ما نلاحظه في الجدول وذلك من أجل الحفاظ على جودة المنتج ونشر ثقافة الجودة في المؤسسة.

الجدول رقم 2: يبين التدريب و التعليم سنة 2008

الهيئات المختصة	الموضوع	التاريخ	عدد العمال	التكاليف
Consulting Globe وهران	الحوار الاجتماعي و المشاركة في المؤسسة	2008/03/05-03	07	325815.00 دج
VCS غارداية	القيادة الاستراتيجية للمؤسسات BSC	2008/03/26-24	06	288900.00 دج
EGIC ابن سيناء و هران	حماية الأفراد و معدات الشبكات الأرضية	2008/05/21-17	06	288900.00 دج
Vincohe شراكة الجزائر	تكاليف إصدار الشهادة	بدون تاريخ	01	9945.00 دج
VCS غارداية	تكوين حول: المراجعة الداخلية	2008/07/08-06	02	112350.00 دج

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معلومات من إدارة الموارد البشرية

نلاحظ من الجدول السابق أن المؤسسة تحملت عدة تكاليف في تعليم وتدريب بعض عمالها وهي ما نلاحظه في الجدول السابق وذلك للحفاظ على جودة منتوجها وكان ذلك عبر هيئات مختصة عبر الوطن وكانت المواضيع التدريبية والتعليمية مختلفة، فبدأت في هذه السنة بدورة حول الحوار الاجتماعي والمشاركة في المؤسسة وذلك للحفاظ على التناسق الاجتماعي والعمل الجماعي داخل المؤسسة وتعزيز الثقافة التنظيمية بقم الحوار الاجتماعي والمشاركة وانتهت السنة بتكوين حول المراجعة الداخلية.

الجدول رقم 3: يبين التدريب و التعليم سنة 2009

الهيئات المختصة	الموضوع	التاريخ	عدد العمال	التكاليف
BesstezGos عناية	دورة حول: CHS الصحة والسلامة	2009/01/12-11	16	643500.00 دج
BISC عناية	تكوين في: الصيانة الدورية	2009/03/19	02	53820.00 دج
EGIC ابن سيناء وهران	تكوين في: تشغيل و صيانة الأنظمة الهيدروليكية	2009/04/29-26	05	192600.00 دج
OMRON الجزائر	دورة حول: برمجة الآليات	2009/05/20-18	02	187200.00 دج
EBITS	الوعي بالجودة	2009/04/27-25	مجموعات العمال	187200.00 دج
OMRON الجزائر	تكوين حول: تغيرات الترددات الصناعية	2009/06/02-01	03	263250.00 دج
APRUE الجزائر	تكوين الطاقة البشرية	2009/04/29-25	01	1000.00 دج
BESSTERGOS عناية	ملتقى حول: طريقة HAZOP	2009/07/01-06/30	02	93600.00 دج
CTMC بن عمران	تكوين حول: التصوير بالأشعة N1	2009/04/28-18	04	945024.00 دج
CTMC بن عمران	شحن اختيار التصوير بالأشعة N1	2009/06/23-20	01	594920.00 دج
EGIC وهران	تكوين حول API للورشة 03 آليا	2009/08/05-01	03	130005.00 دج
IS بفرنسا	تكوين + شهادة UT2	بدون تاريخ	04	عدم إظهار التكلفة
IS بفرنسا	تكوين + شهادة UT2	بدون تاريخ	03	عدم إظهار التكلفة
CSC عناية	تكوين شهادة المستوى N2 في RT2 و UT2	2009/07/06-04	07	عدم إظهار التكلفة
EGIC وهران	تكوين API للورشة 04 لآلية لغة التعيين 7	2009/10/29-25	02	86670.00 دج
الغرفة التجارية بقرطاج	تكوين اللغة الانجليزية	ماي 2009	13	171200.00 دج

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معلومات من إدارة الموارد البشرية

نلاحظ من الجدول السابق أن سنة 2009 كانت تشتمل على عدة دورات تدريبية وتعليمية أكثر مقارنة بسنتي 2007 و 2008، و اختلفت المواضيع وتنوعت في هذه السنة فبدأت بدورة حول الصحة والسلامة وهذا مما يدل على أنها مهتمة بصحة وسلامة العمال وكذلك دورة للوعي بالجودة وكانت لمجموعات العمال وهذا لكي تبقى المؤسسة محافظة على معايير الجودة بالمؤسسة، كما أنها قامت بتكوين حول أجهزة مثل جهاز الراديو غرافيك RT وجهاز الموجات فوق الصوتية UT لأن العاملين في هذه الأجهزة يجب أن يكون حاملين لشهادات في هذه الأجهزة، كما أن المؤسسة تسعى لجودة العمل من العمال وأن التدريب والتعليم كان عبر عدة هيئات مختصة من مناطق الوطن وشمل التدريب والتعليم حتى

خارج الوطن وكان ذلك في فرنسا ونتيجة لهذا التدريب والتعليم تحملت المؤسسة عدة تكاليف وهو ما نلاحظه في الجدول السابق .

الجدول رقم 4: يبين التدريب و التعليم سنة 2010

الهيئات المتخصصة	الموضوع	التاريخ	عدد العمال	التكاليف
EGIC ابن سيناء	تكوين حول آليات للورشة بالمحاكاة بـ PC	2010/01/21-17	03	130005.00 دج
CSC عنابة	تكوين استداركي حول التصوير بالأشعة	2010/01/14-10	03	994190.00 دج
	تكوين استداركي حول الموجات فوق صوتية	2010/01/14-10	04	
Besstergos	التدريب على الإسعافات الأولية و مكافحة الحرائق	2010/01/25-23	12	232904.00 دج
	التدريب على الإسعافات الأولية و مكافحة الحرائق	2010/01/28-26	12	

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معلومات من إدارة الموارد البشرية

نلاحظ من الجدول السابق أن سنة 2010 قامت المؤسسة بعدة دورات تدريبية وتعليمية وهذا للحفاظ على جودة المنتج وكذلك للتحسين المستمر داخل المؤسسة وكانت المواضيع التدريبية والتعليمية مختلفة فمنها ما يتعلق بأجهزة تستعملها المؤسسة داخل الورشات ومنها ما يتعلق بالإسعافات الأولية ومكافحة الحرائق ونتج عن هذا التدريب والتعليم عدة تكاليف تحملتها المؤسسة وهو ما نلاحظه في الجدول السابق

III - 4 أهداف المؤسسة من تطبيق نظام إدارة الجودة:

إن تطبيق المؤسسة لنظام الجودة الذي يتوافق ISO 9001 Q1 و API 5L كان نتيجة للرغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف.

- نشر الثقافة الجودة بين أفراد المؤسسة؛
- التجنيد الجماعي للموارد البشرية في تطبيق نظام الجودة في المؤسسة؛
- القيام بعمليات المراجعة الخارجية التي تقوم بعملية تقييم النظام و الموارد و بالتالي تؤدي إلى تقليل الهدر في الموارد و كذا تنظيم العمل؛
- تسهيل حركة العمال لتلقي البرامج التدريبية اللازمة في الهيئات الدولية؛
- توزيع مسؤولية الجودة على جميع أفراد المؤسسة وعدم اقتصرها على مصلحة واحدة.

* وفي 02 جانفي 2001 تحصلت المؤسسة على شهادة ISO9001 نسخة 1994 وفي نفس السنة تحصلت المؤسسة

على شهادة الجودة في المنتج (الأنبوب) API 5L

* في 2009/06/25 قام مراجع الجودة بزيارة المؤسسة ومراجعة جميع الهياكل المؤسسة ودون من خلالها تقريره على كل ما لاحظته أو راقبه في المؤسسة و بعد هذه المراجعة تم منح المؤسسة شهادة ISO9001 نسخة 2008 و شهادة API 5L و ذلك بتاريخ 27 جويلية 2009، و هذا ما يدل على أن المؤسسة تطبق مواصفات الجودة.

III - 5 أهمية التدريب والتعليم في تحقيق الجودة في المؤسسة

قمنا باختبار عينة للبحث من مجتمع الدراسة و هي المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE بغارداية، و التي تضم 105 عامل تم توزيع عليهم الاستبيانات و استرجعنا 101 إستبيان وتم إلغاء 5 استبيانات منهم لعدم توافقتهم مع معايير الدراسة فأصبح 96 استبيان أي ما نسبته 91.4% من مجموع الاستبيانات الموزعة، وقد شملت الدراسة مختلف المستويات الإدارية

الجدول رقم 5: يبين أهمية التدريب والتعليم في تحقيق الجودة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تكرار ونسبة الموافقة					العبارات
		موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	
0.735	4.42	1 1	1 1	5 5.2	39 40.6	50 52.1	إن التدريب والتعليم يكسبان العامل مهارات ترسيخ مفاهيم الجودة

المصدر: من إعداد الباحثان

يشير الجدول إلى أن التدريب و التعليم يكسبان العامل مهارات ترسيخ مفاهيم الجودة لأن أغلب الإجابات كانت ما بين موافق تماما و موافق، فعدد العمال الذين أجابوا بموافق تماما 50 عامل بنسبة 52.1% و العمال الذين أجابوا بموافق 39 عامل بنسبة 40.6% أي مجموع نسبتهما 92.7%، أما العمال الذين كانت إجاباتهم بمحايد 5 عمال بنسبة 5.2% و العمال الذين أجابوا بغير موافق فهو عامل واحد فقط و بنسبة 1% و كذلك نفس العدد والنسبة للإجابة بغير موافق تماما، أما المتوسط الحسابي فهو 4.42% و الانحراف المعياري 0.735 و هو ما يدل على تركز الإجابات و عدم تشتتها.

نلاحظ من الشرح السابق أن المتوسط الحسابي جاء في مجال موافق تماما و هذا يعني أن التدريب و التعليم يكسبان العامل مهارات ترسيخ مفاهيم الجودة، من خلال تحليلنا لبيئة المؤسسة لا حظنا أن المؤسسة مهتمة بالتدريب و التعليم و هذا ما يساعد على نشر ثقافة الجودة في المؤسسة

خلاصة:

إن التدريب والتعليم من المتطلبات الأساسية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية وحتى يكون التدريب والتعليم فعالان يجب أن يكون منظما يسعى إلى تحقيق أهداف الجودة وذلك من خلال نشر الوعي وتمكين العاملين من تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة لأن التدريب والتعليم أحد الآليات العاملة على إعداد الموارد البشرية القادرة على استيعاب تقنيات ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الصناعية، ومن خلال تحليلنا للمؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية لصناعة الأنابيب ALFA PIPE بغارداية وجدنا أن المؤسسة مهتمة بتدريب و تعليم العاملين لأن ذلك يساعد على نشر ثقافة الجودة في المؤسسة ،ولذلك فإن للتدريب والتعليم أهمية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصناعية ويحقق ما يلي:

- زيادة رفع كفاءة وإنتاجية المنظمة من خلال وضوح الأهداف والسلطة وخطوط الاتصال، وأيضا تعريف الأفراد بما هو مطلوب منهم من مهارات للوصول إلى تحقيق أهداف الجودة؛
- العمل على تطوير اتخاذ القرارات الإدارية السليمة المتعلقة بالجودة؛
- يساهم في إيجاد اتجاهات داخلية وخارجية تجاه المنظمة؛
- التدريب والتعليم يعملان على التقريب بين الأهداف العامة للمنظمة والعاملين؛
- يساعد العاملين على تحسين فهم المنظمة واستيعابهم لدورهم فيها؛
- التدريب والتعليم يطوران العوامل الداخلية للأداء ويوفر للأفراد فرصة التطوير الذاتي بما يعزز الإنشاء ورفع المعنويات؛
- التدريب والتعليم يساعدان الأفراد العاملين على تطوير مهارات الاتصال والتفاعل بما يضمن الأداء الفاعل والمتعاون.

الهوامش والإحالات:

- ¹ صالح ناصر عليمات , إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيق ومقترحات التطوير, دار الشروق للنشر والتوزيع عمان الأردن, ط1, 2004, ص ص: 18-19
- ² مدحت أبو النصر , أساسيات إدارة الجودة الشاملة , دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة, ط1, 2008, ص ص: 64-65
- ³ مهدي صالح السامرائي, إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي, دار جرير للنشر والتوزيع, عمان, ط1, 2007, ص ص: 34-35
- ⁴ www.manhal.net/articles.php?action=show&id 22:45 15/07/2009
- ⁵ Michel Gattan, *Maitriser processus de l entreprise, guide opérationnel*, les édition d'organisation, paris, 2000, P15
- ⁶ محفوظ أحمد جودة, مرجع سبق ذكره, ص: 25
- ⁷ قويدر عياش, مدخل إدارة الجودة الشاملة كمحدد للأداء المتميز في المنظمات, المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 09-08 مارس 2005 , كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , ص ص: 222-223
- ⁸ مهدي صالح السامرائي, مرجع سبق ذكره, ص: 49
- ⁹ محفوظ احمد جودة, إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات , دار وائل للنشر, عمان الأردن, ط2, 2006, ص: 27
- ¹⁰ قاسم نابف علوان , إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الإيزو 9001: 2000, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان الأردن, عمان ط1, 2005, ص ص: 104-106
- ¹¹ عبد الرحمان توفيق, منهج الجودة الشاملة : إدارة الجودة الشاملة , مركز الخبرات المهنية للإدارة , مصر , ط3 , 2004, ص ص: 36-37
- ¹² عبد الرحمان توفيق, منهج الجودة الشاملة : إدارة الجودة الشاملة, مرجع سبق ذكره, ص ص: 41-42
- ¹³ قاسم نابف علوان , إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الإيزو 9001: 2000 , مرجع سبق ذكره, ص: 107
- ¹⁴ قاسم نابف علوان, إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الإيزو 9001: 2000, مرجع سبق ذكره , ص: 158.
- ¹⁵ علي محمد عبد الجبار مهدي الحميري, التدريب وأثره في المنظمة من منظور إدارة الجودة الشاملة دراسة تطبيقية "حالة الشركة أهمية لصناعة السمن والصابون" في الجمهورية اليمنية, مذكرة مقدسة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير, تخصص إدارة الأعمال, جامعة الجزائر, غير منشورة, 2006/2007, ص: 79.
- ¹⁶ علي محمد عبد الجبار مهدي الحميري , مرجع سبق ذكره , ص ص: 79-80.
- ¹⁷ علي محمد عبد الجبار مهدي الحميري, مرجع سبق ذكره, ص: 80.
- ¹⁸ محمود سلمان العميان , السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال, دار وائل للنشر و التوزيع, عمان الاردن , ط1, 2002, ص: 140.
- ¹⁹ علي محمد عبد الجبار مهدي الحميري, مرجع سبق ذكره, ص: 81.
- ²⁰ قاسم نابف علوان, إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الإيزو 9001: 2000, مرجع سبق ذكره , ص: 158.
- ²¹ ملاحظة: بوصة أو Pouce هي وحدة قياس و 1 بوصة أو 25.4 ملم

البحوث والدراسات المكتوبة باللغة الأجنبية
«ترتيب الصفحات من الجهة الثانية للمجلة»

- PNUD-FEM (1998). "**Changements Climatiques et Ressources en Eau dans les pays du Maghreb, Algérie - Maroc - Tunisie, enjeux et perspectives**", Projet RAB/94/G31.
- Olivier Sassi, (2008), "**L'impact du changement technique endogène sur les politiques climatiques**", Thèse de doctorat Université Paris-Est.
- Stern, N., "**The Stern Review: The Economics of Climate Change**", Cambridge University Press, Cambridge.
- Revue Energie et Mines N° 08-Janvier 2008.
- www.ao-academy.org/docs/NAPC.pdf
- www.ecosys.com/spec/ecosys/download/RFE/Leaflet_RFE.pdf

Références bibliographiques :

- Abraham Yao Gadj, (2007), **“Libéralisation du commerce international et Protection de l’Environnement”**, Thèse de doctorat en droit, Université de Limoges.
- Bossel Hartmut, (1999), **“Indicators for Sustainable Development: Theory, Methods, Applications”**, a report to the Balaton Group, IISD.
- Bonnieux. F et Desaignes. B (1998), **Economie et politique de l’environnement**, Edition Dalloz Paris.
- Bosquet B., (2000), **“Environmental Tax Reform: Does it Work? A survey of the Empirical Evidence”**, Ecological Economics.
- Bovenberg, A. & Van Der Ploeg, F., (1994), **“Environmental Policy, Public Finance and Labour Market in a Second Best World”**, Journal of Public Economics.
- Conseil d’analyse économique, (1998), **“Fiscalité de l’environnement”**, Paris, La Documentation française, Rapport n°8.
- Céline Michaud (2010), **Comportements des consommateurs et biens privés à caractéristiques environnementales : une approche expérimentale**, Thèse de doctorat en économie, Université de Grenoble, France.
- **Codes** des impôts directs et taxes assimilés, Edition Berti, 2002.
- **Code** des taxes sur le chiffre d’affaires, Edition Berti, 2002.
- **Codes** des impôts indirects, Edition Berti, 2002.
- **Code** de procédures fiscales, Edition Berti, 2002.
- Décret exécutif n° 02-115 du 03 avril 2002 portant création de l’Observatoire national de l’environnement et du développement durable (Journal officiel de la république algérienne N° 22 du 03/04/2002).
- ESCWA (2009), **“Framework for environmental economic accounting in the Escwa region”**, www.escwa.org
- Giulia Calabretta, **“The takeoff of Enviromental Technologies: A historical analysis of timing and affecting factors”**, Doctoral Thesis.
- Kevin Maréchal, (2009), **“The Economics of Climate Change and the Change of Climate in Economics :The implicatins for cliamte policy of adopting an evolutionary perspective”**, Thèse du doctorat, Université libre de Bruxelles, Belgique.
- Lipietz, (1998), **“Economie politique des écotaxes”**, dans Conseil d’analyse économique, Fiscalité de l’environnement, Paris, La Documentation française, Rapport n° 8.
- **Loi** N° 01-20 du 12/12/2001 relative à l’aménagement et au développement durable du territoire (JO N° 77 du 15/12/2001)
- **Loi** des finances de la république algérienne pour 2001.
- **Loi** des finances de la république algérienne pour 2002.
- **Loi** des finances de la république algérienne pour 2003.
- **Loi** des finances de la république algérienne pour 2004.
- **Loi** N° 03-10 du 19/07/2003 relative à la protection de l’environnement dans le cadre du développement durable.
- Margat,, J., Vallée, D, (1999), **“Vision méditerranéenne sur l’eau, la population et l’environnement au XXIème siècle”**, Plan Bleu.
- Ministère de l’aménagement du territoire et l’environnement (Algérie), (2003) **“Rapport sur l’état et l’avenir de l’environnement”**.
- Ministère de l’aménagement du territoire et l’environnement (Algérie), (2002) **“Rapport sur Plan National d’Actions pour l’Environnement et le Développement Durable”**.
- Ministère de l’aménagement du territoire, de l’environnement et du tourisme (Algérie), (2008), Revue environnement.
- Monpion Anne, (2007), **“Le Principe Pollueur et L’Activité Agricole dans l’union Européenne”**, Thèse du doctorat, Université de Limoges, France.

6-Conclusion et recommandation :

La fiscalité écologique augure une ère nouvelle pour les pouvoirs publics algériens. Elle prend appui sur les enjeux et les perspectives auxquels le pays doit faire son effort pour face aux problèmes environnementaux. Il ressort que ce levier économique fait la découle de son objectif qui consiste à mettre des limites à ces problèmes dans le cadre de cette stratégie et autres dans le programme gouvernemental de relance économique et sociale.

Pour bien mesurer l'ampleur des problèmes écologiques en Algérie et pouvoir proposer des solutions aussi efficaces que pérennes, il s'est avéré important de placer la problématique environnementale dans le contexte général du modèle de développement économique et social suivi par le pays et de relier la « transition environnementale » ainsi envisagée à la « transition économique » dans laquelle le pays est engagé.

Pour cela se faire, il faut admettre :

- L'amélioration de la gouvernance et de renforcement institutionnel ;
- La mise en œuvre d'une gouvernance environnementale ;
- La coopération internationale ;
- Le développement de la fiscalité environnementale ;
- L'investissement dans la protection de l'environnement ;
- Le choix des instruments de la politique de l'environnement;
- La compétitivité, efficacité et efficience économiques;
- Le ciblage des investissements prioritaires et Réformer le système des incitations économiques ;
- L'investissement dans les ressources humaines ;
- Le renforcement des capacités institutionnelles et Renforcer le dispositif législatif et réglementaire.

GPL/carburant à savoir; les récipients comportant des dispositifs de commande, de réglage ou de mesure destinés au GPL/carburant et gaz naturel/carburant; les pompes pour la distribution du GPL; les équipements de conversion au GPL/carburant et au gaz naturel/ carburant.

- Réduction du taux de la TVA de 17% à 7% pour les climatiseurs fonctionnant par absorption au gaz naturel et au propane.

- Réduction du taux de la TVA de 17% à 7% applicable aux équipements et accessoires destinés au GPL/C et du GNC/C .Ces équipements accessoires sont : Les camions-citernes spécifiques au transport de GPL/C ;

- Les bouteilles de stockage GPL/C ;
- Les compteurs pour pompes GPL/C, volucompteur GPL/C, cuves ;
- Les équipements de conversion en GPL/C, GNC/C.

- Réduction du taux de la TVA de 17% à 7% applicable pour le gaz de pétrole liquéfié sous forme de GPL/C.

L'utilisation de la fiscalité dans la politique environnementale en Algérie a réellement commencé avec l'institution de la taxe sur les activités polluantes ou dangereuses pour l'environnement (TAPD). Une multitude de taxes à caractère écologique ont été introduites par des dispositions fiscales. Ces actions entrent dans le cadre d'une stratégie nationale de l'environnement qui a pour but de:

- améliorer la santé et la qualité de vie du citoyen;
- conserver le capital naturel et améliorer sa productivité ;
- réduire les pertes économiques et améliorer la compétitivité ;
- participer à l'environnement global ;
- promouvoir une croissance durable et réduire la pauvreté ;
- promouvoir d'une culture co-citoyenne ;
- sensibiliser les citoyens à l'impérieuse nécessité de protéger leur environnement.

La législation algérienne introduit de nouveaux décrets presque chaque année. Des taxes fiscales sont imposées aux industriels, potentiels pollueurs. Mais leur montant forfaitaire n'est pas très dissuasif, et les industriels en infraction continuent de se préoccuper davantage de leurs bénéfices que de la protection de l'environnement.

La fiscalité verte est un levier utile pour combattre les dégradations et endommages environnementaux et qui assure le développement durable. Ceci a exigé la mise en œuvre de plusieurs actions et démarches visant la protection de l'environnement par une législation qui génère les objectifs cités au schéma N° 03.

DA par tonne de déchets stockés.

D- Les taxes complémentaires :

- La taxe complémentaire sur les eaux usées industrielles : La taxe complémentaire sur les eaux usées industrielles est calculée sur le volume rejeté et la charge de pollution générée par l'activité en dépassement des valeurs limites telles que fixées par la réglementation en vigueur.

Les tarifs de cette taxe sont déterminés en référence au taux de base annuel et à un coefficient multiplicateur compris entre 1 et 5, en fonction du taux de dépassement des valeurs limites.

- La taxe complémentaire sur la pollution atmosphérique d'origine industrielle sur les quantités émises dépassant les valeurs limites: Cette taxe s'applique au titre des quantités émises dépassant les valeurs limites telles que fixées par la réglementation en vigueur. Le montant de la taxe est fixé par référence au tarif de la taxe sur l'activité polluante ou dangereuse pour l'environnement. Ce tarif est multiplié par un coefficient multiplicateur compris entre 1 et 5 aux tarifs de base qui varient entre 2.000 DA et 120.000 DA, selon le degré de pollution des activités.

E- Les taxes sur les produits tabagiques :

- La Taxe intérieure de consommation(TIC) : La Taxe intérieure de consommation (TIC) s'applique aux tabacs et cigarettes, suivant les tarifs fixés. Les règles d'assiette, de liquidation et de recouvrement applicables à la TVA sont étendues à la TIC.

- La taxe additionnelle : La taxe additionnelle sur les produits tabagiques est calculée à raison de 6,00 DA par paquet, boîte ou bourse, mis à la consommation en Algérie. Cette taxe est collectée, déclarée et versée par les fabricants selon les mêmes règles et dans les mêmes conditions que celles prévues en matière de TVA.

F- La taxe d'enlèvement des ordures ménagères :

La taxe est établie annuellement sur les propriétés bâties qui bénéficient des services d'enlèvement des ordures ménagères au nom des propriétaires ou usufruitiers. Le montant de cette taxe est fixé comme suit:

- Entre 500 et 1.000 DA par local d'habitation ;
- Entre 1.000 et 10.000 DA par local à usage professionnel, commercial, artisanal ou assimilé ;
- Entre 5.000 et 20.000 DA par terrain aménagé pour camping et caravanes ;
- Entre 10.000 et 100.000 DA par local, à usage industriel, commercial, artisanal ou assimilé produisant des quantités de déchets supérieures à celles des catégories ci-dessus.

Les tarifs sont déterminés par l'APC. Dans les communes pratiquant le tri sélectif, il sera remboursé jusqu'à concurrence de 15% du montant de la taxe à chaque ménage qui remettra au niveau de l'installation de traitement des déchets composables et/ou recyclables.

G-Autre mesures:

- Mesures fiscales incitatives tendant à la protection de l'environnement Réduction du taux de la TVA de 17% à 7% pour les équipements destinés au

wali ;

- 24 000 DA pour les installations classées soumises à autorisation du ministre chargé de l'Environnement.

Le montant de cette taxe est déterminé en multipliant les montants susvisés par un coefficient multiplicateur compris entre 1 et 10, en fonction de la nature et de l'importance de l'activité ainsi que du type et de la quantité de rejets et de déchets générés. Le produit de cette taxe est affecté dans son intégralité au Fonds National pour l'Environnement et la dépollution.

B- Les taxes relatives à la pollution atmosphérique :

- La taxe sur les carburants : La taxe sur les carburants s'applique sur l'essence avec plomb «super/normal» et sur le gasoil.

Elle est collectée et versée par voie de rôle au Receveur des Impôts territorialement compétent par l'entreprise Naftal, sur la base des quantités livrées dans les mêmes conditions qu'en matière de Taxe sur les Produits Pétroliers (TPP).

- La taxe sur les produits pétroliers : La Taxe sur les produits pétroliers (TPP) s'applique aux produits pétroliers ou assimilés, importés ou obtenus en Algérie, notamment en usine exercée, selon des tarifs. Les règles d'assiette et de liquidation applicables à la TVA sont étendues à la TPP. Le produit de cette taxe est versé dans son intégralité au profit du budget de l'Etat.

- La taxe spécifique sur les sacs en plastique importés et/ou produits localement: Le produit de cette taxe est destiné au financement du système public (ECO-JEM) mis en place en vertu de la loi n° 01-19 du 12/12/2001, ayant trait au recyclage et à la valorisation des déchets d'emballages en plastique qui sont d'une faible biodégradabilité. Le montant de la taxe est calculé à raison de 10,50 DA/kg sur les emballages en plastique importés ou produits localement. Il est affecté au Fonds national pour l'environnement et de la dépollution.

- La taxe sur les pneus neufs ou importés et/ou produits localement;

- La taxe sur les huiles, lubrifiants et préparations lubrifiantes: Le produit de cette taxe est destiné à couvrir le financement des actions de promotion et d'encouragement d'investissements pour la mise en place de points de collecte, de récupération, d'élimination et/ou de régénération des huiles usagées.

C- Les taxes d'incitation au déstockage des déchets industriels, toxiques et dangereux :

- La taxe d'incitation au déstockage des déchets industriels spéciaux et/ou dangereux : Cette taxe est fixée à 10.500 DA¹ par tonne de déchets industriels stockés

- La taxe d'incitation au déstockage des déchets liés aux activités de soins des hôpitaux et cliniques : Le montant de cette taxe est fixé à 24 000

¹ - DA: Dinar Algérien.

économique doit, à priori, encourager tout acte d'évolution des comportements collectifs ou individuels

On trouve, finalement, dans cette publication comment s'effectue toute évolution des mesures qui sont prises par les services compétents de la législation fiscale dans le domaine écologique appelé autrement l'éco fiscalité. Cette démarche est si importante qu'elle met en valeur les avantages communs en faveur des consommateurs et des producteurs pour qu'ils soient très conscients de la situation en question tout en changeant leurs comportements de manière efficace très favorable que l'objectif visé se réalise sans contrainte.

5-2-Les taxes relatives à l'écologie :

Les taxes écologiques ont été instituées pour permettre de mieux appliquer le principe du «pollueur payeur». En effet, elles conduisent à mobiliser les ressources nécessaires pour financer les dommages causés à l'environnement par une activité polluante.

A- La taxe sur les activités polluantes et dangereuses pour l'environnement :

Cette taxe s'applique aux activités dont la liste est fixée par voie réglementaire. Les activités polluantes ou dangereuses pour l'Environnement sont classées en deux catégories :

- les activités soumises à une déclaration préalable du président de l'APC¹ territorialement compétent avant la mise en service ;
- □ les activités soumises à une autorisation préalable soit du ministre chargé de l'Environnement, soit du wali territorialement compétent, soit du président de l'APC territorialement compétent. Le tarif de base annuel de cette taxe est fixé comme suit :
 - 9 000 DA pour les installations classées dont une activité au moins est soumise à déclaration ;
 - 20 000 DA pour les installations classées dont une activité au moins est soumise à autorisation du président de l'APC ;
 - 90 000 DA pour les installations classées dont une activité au moins est soumise à autorisation du wali territorialement compétent ;
 - 120 000 DA pour les installations classées dont une activité au moins est soumise à autorisation du ministre chargé de l'Environnement. Pour les installations n'employant pas plus de deux personnes, les tarifs de base sont réduits à :
 - 2 000 DA pour les installations classées soumises à déclaration ;
 - 3 000 DA pour les installations classées soumises à autorisation du président de l'APC ;
 - 18 000 DA pour les installations classées soumises à autorisation du

¹ - APC: Assemblée populaire communale.

lié aux services de mesures économiques comprenant surtout l'éco fiscalité.

Du coup, il faut mettre en valeur des exigences qui sont directement liées au développement socio-économique et au nouvel aspect écologique à l'échelle mondiale. Ces exigences seront ainsi prises en charge par les pouvoirs publics pour réaliser des actions concrètes de manière à faire progresser graduellement une fiscalité écologique basée sur le principe du « pollueur payeur. »

Ce genre de fiscalité relève d'un double dividende visant à la fois l'environnement et le côté socio économique.

On cite :

- d'abord, la diminution qui coïncide dans le temps en rejetant des activités polluantes qui sont réellement dangereuses tout en imposant des taxes gênant quelques équipements qui protègent l'environnement et le financement des coûts de traitement et de gestion des déchets. Evidemment, ce qui peut être un phénomène de pollution notamment celle du sol et de l'air que l'on respire.

- ensuite, on parle de résolution du problème de financement de toutes les infrastructures des routes et l'ensemble des actions et des opérations des soins médicaux entraînées par une certaine affectation des recettes de cette écotaxe.

- Les prélèvements sont assez importants parce qu'ils reflètent de tout genre de fiscalités économiques complémentaires tout en :

- a) poussant les sociétés et les entreprises à changer leurs comportements envers la nature afin de prendre soin de l'environnement. Dans ce sens, c'est imposer une taxe sur toute action polluante qui peut être dangereuse pour l'environnement et que cette taxe soit affectée au Fonds National pour l'environnement et la dépollution.

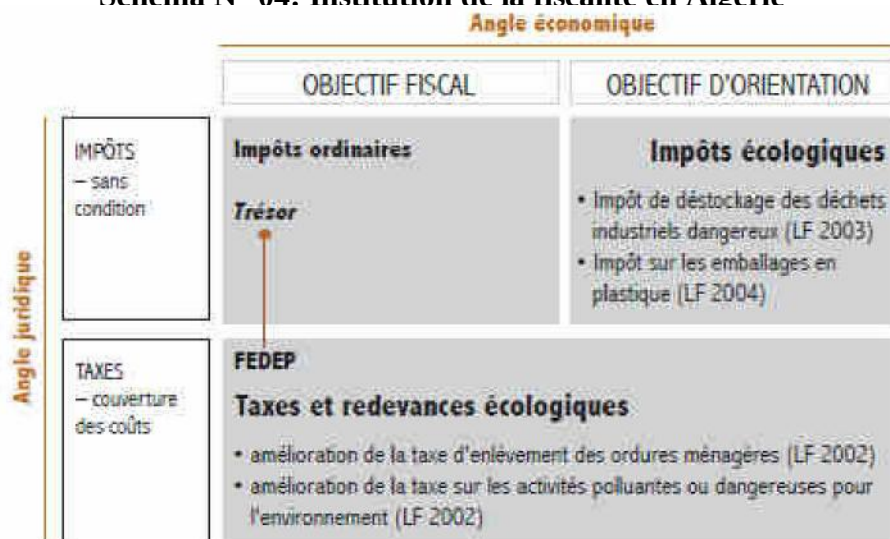
- b) déplaçant le prélèvement du produit celui de la fiscalité écologique vers le budget général de l'Etat, ce qui peut susciter une répercussion environnementale tout à fait positive. Cette taxe est basée en particulier sur les produits pétroliers et sur la taxe de consommation.

- c) établissant notamment des mesures fiscales pratiques visant la protection de l'environnement ce qui permet à coup sûr, à encourager la consommation d'énergies toutes propres qui ne sont pas polluées par toute activité industrielle surtout quand on parle d'équipements de GPL, du carburant, et même les climatiseurs qui fonctionnent au gaz.

Néanmoins, on doit raisonnablement dire que la fiscalité

remplacement du FNE qui a montré ses limites. La loi de finances pour 2002 a donné corps à la fiscalité écologique en Algérie et lui a reconnu sa fonction de relais des dépenses publiques. En plus de la taxe d'incitation au déstockage des déchets industriels dangereux et de la taxe sur les déchets liés aux activités de soins, cette loi a consacré le principe du pollueur-payeur en indexant le coefficient multiplicateur de la taxe sur les activités polluantes non seulement à chacune des activités selon la nature et l'importance de l'activité mais aussi à la quantité des pollutions générées. Ce schéma donne de la référence historique d'une réelle institution de la fiscalité écologique.

Schéma N° 04: Institution de la fiscalité en Algérie



Source : www.ecosys.com/spec/ecosys/download/RFE/Leaflet_RFE.pdf

5-1-Les incitations de la fiscalité écologiques:

A vrai dire, la protection de l'environnement est, actuellement, prise totalement en charge par l'ensemble des Etats dans le monde. Pour cette raison, on constate en effet qu'il existe des mécanismes pratiques permettant à coup sûr de mettre, à la fois, des obstacles aux dégradations et aux nuisances de l'environnement dans le but de garantir un développement permanent dont celui

- 9.000 DA, pour les installations classées dont une activité au moins est soumise à déclaration telle que prévue par le décret exécutif n° 98-339 du 3 novembre 1998 définissant la réglementation applicable aux installations classées et fixant leur nomenclature.

Pour les installations n'employant pas plus de deux personnes les taux de base sont réduits à :

- 24.000 DA, pour les installations classées soumises à autorisation du ministre chargé de l'environnement;
- 18.000 DA, pour les installations classées soumises à autorisation du Wali ;
- 3.000 DA, pour les installations classées soumises à autorisation du président de l'assemblée populaire communale;
- 2000 DA, pour les installations classées soumises à déclaration.

l'Etat en tant que le premier partenaire se constate par l'initiative de l'amélioration du climat de vie.

Les politiques de la fiscalité écologique consistent à déplacer une partie de charge fiscale vers les activités polluantes et réaliser des objectifs environnementaux. Ces politiques ont essentiellement pour but de faire face aux problèmes liés à l'environnement et à l'écologie dont les efforts de plusieurs pays dans le monde témoignent cette initiative.

5-La fiscalité écologique algérienne :

Le souci environnement a poussé l'Etat algérien d'adopter des procédures fiscales (des instruments juridiques et institutionnels) qui peuvent être utiles pour la protection de l'environnement. Parmi ces procédures, la fiscalité verte (écologique) qui contient de différentes impôts, taxes et instruments économiques pour la protection de l'environnement.

Le véritable point de départ de la fiscalité écologique se situe dans la loi de finances (LF¹) pour 1992² qui a institué par son article 117 une taxe sur les activités polluantes ou dangereuses pour l'environnement. Une actualisation a été faite par la loi des finances 2000³ et 2001. La loi de finances pour 2001 a créé le FEDEP en

¹ - LF : Loi des finances.

² - **Loi n° 91-25 du 18 décembre 1991 portant loi de finances pour l'année 1992** : Les dispositions spécifiques sont portées par l'article 117 qui institue la taxe sur les activités polluantes ou dangereuses pour l'environnement.

Le taux de base de la taxe annuelle est fixé comme suit :

- 3.000 DA, pour les installations classées dont une activité au moins est soumise à déclaration telle que prévue par le décret n° 88-19 du 26 juillet 1988 relatif aux installations classées et fixant leur nomenclature.
- 3.000 DA, pour les installations classées dont une activité au moins est soumise à autorisation telle que prévue par le décret n° 88-19 du 26 juillet 1988 relatif aux installations classées et fixant leur nomenclature

Les modalités d'application des dispositions spécifiques portées par cette loi, ont été édictées par le décret exécutif n° 93-68, relatif aux modalités d'application de la taxe sur les activités polluantes ou dangereuses pour l'environnement.

³ - **La loi n° 99 - 11 du 23 décembre 1999 portant loi de finances pour l'année 2000 :**

L'article 54 a introduit un amendement des dispositions de l'article 117, de la loi n° 91-25 du 18 décembre 1991 portant loi de finances pour 1992, notamment le taux de la taxe annuelle qui est modifié et fixé comme suit :

- 120.000 DA, pour les installations classées dont une activité au moins est soumise à autorisation du Ministre chargé de l'environnement telle que prévue par le décret exécutif n° 98-339 du 3 novembre 1998 définissant la réglementation applicable aux installations classées et fixant leur nomenclature.
- 90.000 DA, pour les installations classées dont une activité au moins est soumise à autorisation du Wali territorialement compétent telle que prévue par le décret exécutif n° 98-339 du 3 novembre 1998 définissant la réglementation applicable aux installations classées et fixant leur nomenclature.

20.000 DA, pour les installations classées dont une activité au moins est soumise à autorisation du président de l'Assemblée Populaire Communale territorialement compétent telle que prévue par le décret exécutif n° 98-339 du 3 novembre 1998 définissant la réglementation applicable aux installations classées et fixant leur nomenclature.

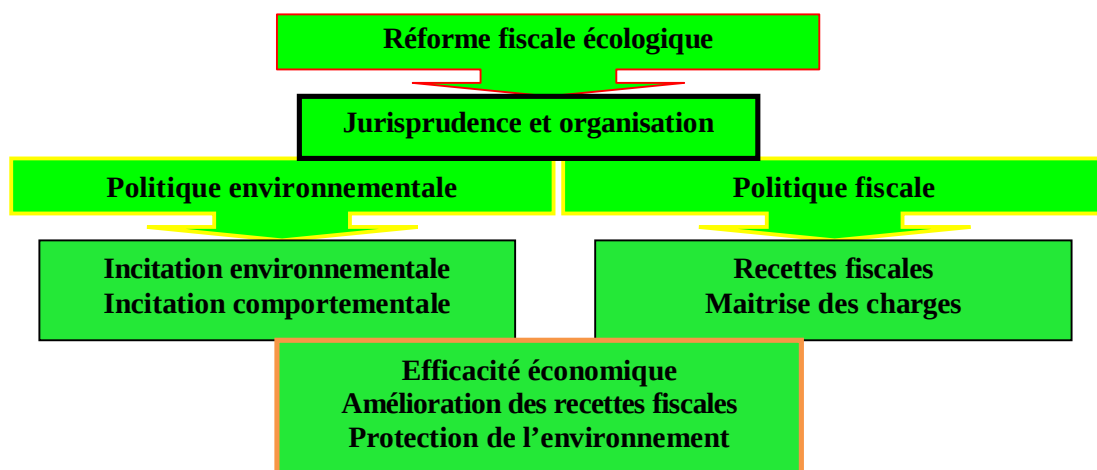
- Les inspections régionales de l'environnement
- L'agence nationale des changements climatiques
- Le conseil national de l'aménagement et développement durable du territoire.

La veille environnementale en Algérie a exigée une méthodologie appropriée à ce sujet par la création des mécanismes fiscaux utiles à l'intervention des pouvoirs publics suite des méthodes de gestion efficace sur toutes les échelles.

Les mesures fiscales prises par l'Etat sont en facteurs portant atteinte à l'environnement créées essentiellement et intentionnellement pour réguler ce domaine par des mécanismes différents. En générale cette fiscalité vise une population fiscale qui pollue l'environnement (Pollueur-payeur) et endommage cet actif suite à leurs activités économiques par l'usage des facteurs de production en dommageable. Le fait générateur, le champ d'application, l'assiette et le recouvrement se déterminent selon la quantité et le degré du dommage et danger émis ou réalisé. Cette taxe à l'origine historiquement à l'économiste Pigou, appelée taxe pigouvienne (est une taxe payée par le pollueur, par unité de pollution, égale au dommage marginal agrégée).

L'effort étatique incite les comportements des personnes (physiques et morales) par des produits d'impôts et taxes appelé impôts et taxes écologiques qui font l'un des caractéristiques du système fiscal algérien. Cette réforme se caractérise par ces éléments et facteurs sous-indiqués :

Schéma N° 03 : Les caractéristiques et objectifs da la fiscalité écologique



Le principe de cette taxation est le producteur pollueur. Il paye selon sa participation au dommage du globe. Ceci incitera le comportement de minimiser et de diminuer les actes de pollution et d'endommagement, en faveur de son intérêt et celui du public. Elle est considérée comme une incitation à l'usage des facteurs de production utiles à l'environnement du développement durable.

L'effort des pouvoirs publics dans la matière ne s'intéresse pas uniquement aux taxes punissantes mais aussi aux exonérations et avantages fiscaux qui motivent le producteur et le consommateur à bien prévenir leur environnement. Le sens de

grands axes de cette stratégie des lois. Sur le plan législatif et réglementaire, plusieurs lois ont été promulguées :

- Loi n° 01-19 du 12 décembre 2001 relative à la gestion, au contrôle et à l'élimination des déchets;
- Loi n° 01-20 du 12 Décembre 2001 relative à l'aménagement du territoire dans le cadre du développement durable;
- Loi n° 02-02 du 05 février 2002 relative à la protection et à la valorisation du littoral;
- Loi n° 03-10 du 19 juillet 2003 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable;
- Loi n° 04-03 du 23 Juin 2004 relative à la protection des zones de montagne dans le cadre du développement durable;
- Loi n° 04-09 du 14 août 2004 relative à la promotion des énergies renouvelables dans le cadre du développement durable;
- Loi n° 04-20 du 25 Décembre 2004 relative à la prévention des risques majeurs et à la gestion des catastrophes dans le cadre du développement durable ;
- Ratification par l'Algérie du Protocole de Kyoto.

Les institutions qui veillent sur la protection, la promotion et la sauvegarde de l'environnement ont des prérogatives larges .Elles sont le pivot de trouver et réussir les engagements de l'Etat. L'organisation publique gérant ce sujet a connu des mutations administratives adaptables avec les nouveautés locales et internationales. Par ceci, on veut dire que le gouvernement algérien a fait la naissance de plusieurs structures administratives et des actions qui s'occupent de prévention et de protection de l'environnement.

Par des actions, on cite des programmes tel que :

- Le programme national de gestion des déchets propres ;
- Le programme national de l'aménagement du territoire ;
- Le programme directif d'aménagement et d'urbanisme ;
- Le programme national des affaires de l'environnement ;
- Le programme de gestion intégrée des déchets municipaux;
- Le programme nation du développement durable ;
- Le plan national d'action pour l'environnement et le développement durable
- La charte communale de protection de l'environnement ;
- Le programme environnemental local.

Sur le plan institutionnel, création de plusieurs organismes:

- La conférence régionale de l'aménagement et développement du territoire ;
- L'office national de l'environnement et du développement durable ;
- Le fonds national pour l'environnement et la dépollution;
- Les direction(s) de l'environnement de wilaya(s) (Département) ;

Payeur¹, ce principe énoncé par les frais résultant des mesures de prévention, de réduction et de lutte contre la pollution qui doivent être pris en charge par le pollueur. Cette fiscalité a été adoptée pour développer ce principe sur la base de l'incitation 'des entreprises à diminuer leurs impacts environnementaux'².

La création de la fiscalité écologique est d'origine en premier temps au problème de la pollution d'où les spécialistes ainsi que les responsables hautement installés des pays ont posé ces questions : Comment limiter les émissions polluantes ? Faut-il recourir à une taxe ? Les pouvoirs publics doivent-ils intervenir ? . De ces problématiques, il apparaît un débat sur la qualité des instruments³ écologiques dominé par la contribution des économistes. De plus, 'l'éveil de l'opinion des problèmes environnementaux, l'attention grandissante portée à l'impact écologique des produits et de leurs conditions de production'⁴.

La fiscalité environnementale n'est pas aussi récente que le renouveau des débats à son sujet et leur écho médiatique actuel pourrait le laisser supposer.

4-Le management public de l'environnement au Algérie : Vision fiscale

Le souci de l'environnement et le changement climatique figurent parmi les grandes problématiques planétaires dont l'Algérie a pris connaissance et conscience de cette inquiétude et qui adonné naissance à des politiques, des pratiques et des stratégies qui font face au changement climatique et à la pollution pour que ce soit un environnement durable.

Ces politiques sont deux, des politiques locales et des politiques en coopération avec d'autres pays et organisations internationales. L'Etat algérien a adopté un paquet d'organisation, d'observation et la maîtrise de l'environnement par des institutions et des jurisprudences de différentes formes .Parmi ces lois, on trouve l'adoption de la fiscalité écologique qui est bien veillée par des différentes structures suite à une stratégie commune, cette fiscalité est une part du système fiscal algérien⁵. Parmi les

¹ - Jean-Paul Métailié & Georges Bertrand(2006), Les mots de l'environnement, Edition Presses universitaires de Mirail France, p.90

- le **principe du pollueur payeur**, selon lequel toute personne dont les activités causent ou sont susceptibles de causer des dommages à l'environnement assume les frais de toutes les mesures de prévention de la pollution, de réduction de la pollution ou de remise en état des lieux et de leur environnement" Loi n° 03-10 du 19 juillet 2003 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable.

² - Olivier Dubigeon (2005), Mettre en pratique le développement durable : Quels processus pour l'entreprise responsable ?, 2Edition, Editions village mondial Paris, p.289

³ - Ces instruments sont des politiques et institutions à mettre en place pour que les effets environnementaux de l'activité économique procurent aux individus le bien-être le plus élevé. Bonnieux. F et Desaignes. B (1998), Economie et politique de l'environnement, Edition Dalloz Paris.

⁴ - Céline Michaud(2010), Comportements des consommateurs et biens privés à caractéristiques environnementales : une approche expérimentale , Thèse de doctorat en économie, Université de Grenoble France, p.21

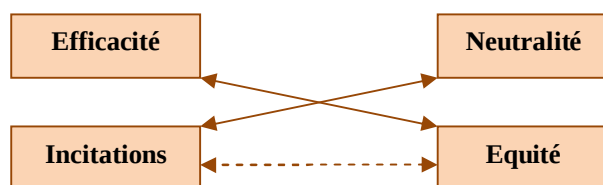
⁵ - **Le système fiscal algérien** : Il se compose de deux paquets de d'impôts. Des impôts directs qui sont : - Impôt sur le revenu global – Impôt sur les bénéfices des sociétés –Taxe sur l'activité professionnelle – Taxe sur la valeur ajoutée – Taxe foncière – Taxe d'assainissement – Impôt sur le

instruments d'internalisation des externalités environnementales. La notion de développement durable vise à fonder une pratique écologiquement et socialement responsable de la vie économique. A partir du principe d'intégration, défini par la Déclaration¹ de Rio sur l'environnement et le développement en 1992, on souligne que les préoccupations environnementales font partie d'un tout et que les objectifs poursuivis en matière d'environnement sont conditionnés, le plus souvent, par des orientations et des choix faisant partie d'autres politiques publiques, alors ceci est à inciter l'utilisation de la fiscalité en matière d'environnement comme efficace du point de vue environnemental et économique. Alors, quelle est la justification théorique de la fiscalité écologique (Environnementale, Ecofiscalité) ? Certains économistes ont préconisé, dans la littérature économique, l'utilisation de l'intervention des politiques publiques afin de contrôler les émissions des polluants (Pigou, 1920)² ou en créer d'autres mécanismes de marché (Coase, 1960) et d'autres ont donné des solutions théorique dans le cadre de cette analyse (Grossman et Krueger, 1993 ; Jorgensen et Yun, 1995 ; Shneider et Goulder, 1997 ; Harou, 1998 ; Segerson, 1988 ; Bureau et Hourcade, 1998 ; Lipietz, 1998 ; Bureau et Mougeot, 2004 ; Lomborg, 2004...).

La théorie économique démontre que l'objectif d'un certain degré de protection de l'environnement peut être atteint à un coût économique moindre, en utilisant des instruments incitatifs plutôt que des règlements. Les politiques fiscales font partie de la grande famille des instruments incitatifs censés lutter contre la pollution préventivement.

Malgré des efforts mis pour la clarification de la taxation écologique, il ressort que cette notion n'est pas claire³, mais ceci n'a pas enchainé les pouvoirs publics de maintenir une telle politique fiscale via l'environnement basé sur les principes montrés dans la figure qui suit :

Schéma N° 3: Objectifs de la politique fiscale



Le principe de la fiscalité écologique tire son origine du principe '**Pollueur-**

¹ - Une évolution importante de l'économie de l'environnement est la dimension de durabilité de l'économie dans sa globalité conférée à la Conférence de Rio.

² - La solution préconisée par Pigou consiste à répondre à ces deux problèmes avec l'aide d'une intervention de l'Etat, la taxe pigouvienne.

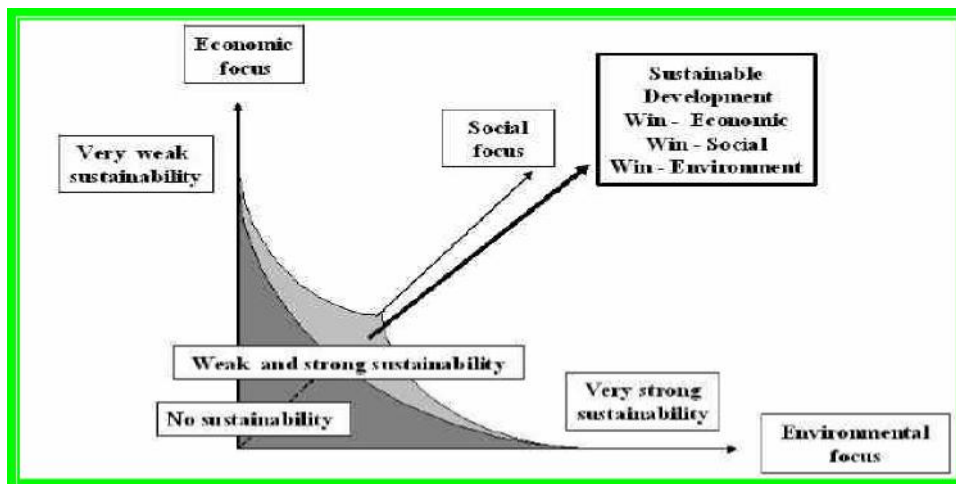
³ - Leyens S. et de Heering A(2010), **Stratégie et développement durable : Développement, environnement ou justice sociale ?**, Edition Presses universitaires de Namur Belgique, p.184

A partir des analyses et des études qui justifient la corrélation entre l'économie et l'environnement, on constate que les activités des agents économiques créent des effets exogènes qui peuvent contenir des inconvénients. L'important inconvénient est la pollution. Cette situation nécessite l'intervention de l'Etat (les pouvoirs publics) par des procédures, des législations et des actions qui limitent le volet de la dégradation de l'environnement et qui avantagent en même temps la sauvegarde de ce trésor public qui est à la fois local et international.

Actuellement les décisions institutionnelles et managerielles à tous les niveaux sont devenues une essence du management environnemental lui-même, où les décideurs publics et privés sont appelés à coopérer dans cette société pour mieux sauvegarder cet actif national et international. Ceci est vraiment tenu en compte dans le contexte organisationnel et législatif en l'occurrence le volet fiscal par un régime approprié, correct, homogène et vérifiable suite une volonté réelle du pouvoir public qui veut un développement durable et qui prend le proverbe du Paul Eluard « The earth is blue as an orange » comme état d'urgence.

Cet effort nécessite un système qui fait apparaître les interactions et l'interdépendance des facteurs, performances et dimensions par le respect des principes définies par TNS (The Natural Step) qui nécessite la solution « Win-Win-Win » pour un vrai développement durable comme il est indiqué dans le schéma qui suit :

Schéma N° 2 : Relation entre les trois dimensions et le développement durable.



Source: Raine Isaksson, (2004), Total Quality Management for Sustainable Development: Focus on perspectives, Doctoral thesis, Lulea University of Technology, p.11.

3-Le fondement théorique de la fiscalité écologique :

Les politiques fiscales de l'environnement agissent sur les prix et bénéficient d'une démonstration théorique de leur efficacité qui puise son origine dans la théorie du bien-être.

Le domaine de l'économie environnementale s'est considérablement élargi depuis les années 1990 avec l'avènement du concept de développement durable. Ce domaine ne se satisfait plus seulement de l'économie néoclassique et de ces

1-Introduction :

L'environnement dans la pensée des pouvoirs publics de l'Etat algérien est considéré comme une propriété qui offre des services illimités aux agents économiques et parmi l'actif que le détient. La dépréciation de cet actif donne lieu à une vie économique et sociale instable. Le développement durable et l'environnement ont été ancrés dans la loi fondamentale par l'adoption de différentes actions publiques travaillant pour la résolution des problèmes du développement.

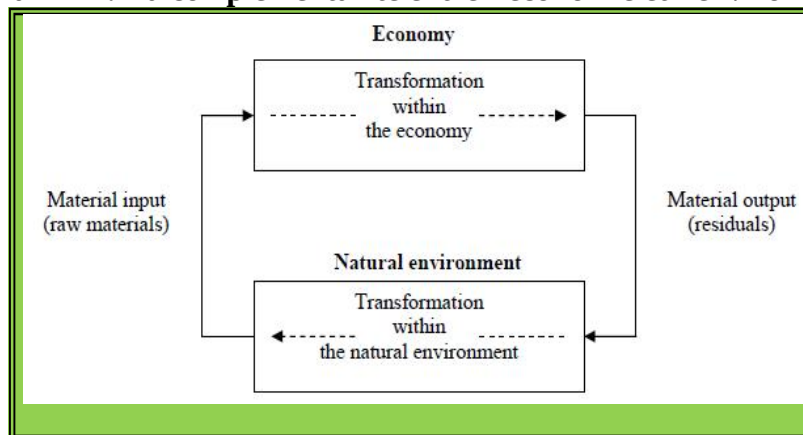
La protection de l'environnement et la lutte contre le changement climatique sont des prérogatives politiques et économiques. C'est dans ce contexte que l'Etat algérienne a entamé des actions législatives, réglementaires et institutionnelles qui font l'objet d'une initiative de la protection et la promotion de l'environnement et du développement durable via les efforts et les intentions internationaux, comme il a été dans une conférence- débat sur le thème « Sécurité énergétique et changement climatique », un défi pour l'Allemagne et l'Algérie où le président de la république fédérale d'Allemagne Mr.Hort Kohler a dit « le changement climatique a progressé et le public en prend de plus en plus conscience dans les pays industrialisés »¹

2-L'interdépendance entre l'économie et l'environnement :

L'actif du l'environnement alimente l'économie par des matières brut qui sont utiles à être des produits de consommation à partir des opérations de production de différentes formes. Cette production, qui ce diffère par inputs et outputs, donne des nouvelles images économiques, culturelles et sociales.

Ce constat est généralement causé par les rejets, les émissions et les déchets de la production qui génèrent l'environnement où il ya une complémentarité entre cet environnement et l'économie comme l'indique ce schéma sous-indiqué :

Schéma N° 1 : La complémentarité entre l'économie et l'environnement



Source: ESCWA (2009), Framework for environmental economic accounting in the Escwa region, p.11.

¹ - Revue Energie et Mines N° 08-Janvier 2008 p.86.

La fiscalité environnementale en Algérie

N.Cherif

Maître de conférence

Faculté des Sciences Economiques et de Gestion
Université de Tlemcen / ALGERIE

H. Benzidane

Maître assistant

Faculté des Sciences Economiques et de Gestion
Université de Mostaganem / ALGERIE



Résumé :

En Algérie, le développement durable et l'environnement ont été ancrés dans la loi fondamentale par l'adoption de différentes actions publiques travaillant pour la résolution des problèmes du développement.

Les pouvoirs publics accordent une grande importance à la protection de l'environnement. Les exigences liées aux développements socio-économiques et la nouvelle donne écologique locale et mondiale ont requis un engagement étatique à travers la mise en œuvre de plusieurs actions visant l'instauration graduelle d'une fiscalité écologique qui génère un double dividende à la fois environnemental et socio-économique.

Cet article analysera les mesures fiscales (taxes et impôts) prises par la législation fiscale algérienne en matière d'écologie, la sauvegarde de l'environnement et le soutien du développement durable.

ملخص:

أخذت التنمية المستدامة و البيئة موقعا ضمن التشريعات و القوانين التنظيمية في الجزائر، و هذا من خلال تبني عدة إجراءات عمومية ترمي إلى حل الإشكالات المتعلقة بالتنمية.

السلطات العمومية عبر الأجهزة المخولة لذلك، تعطي أهمية بالغة لحماية البيئة. إن الدولة أعطت تعهدات بسبب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و كذا المعطيات البيئية المحلية و الدولية من خلال الاعتماد المتدرج لاج راءت وقرارات تدخل في نطاق الحماية البيئية ذات أغراض مزدوجة (بيئية ، اقتصادية و اجتماعية).

على اثر ما سبق، فان الغرض من هذا البحث إبراز أهمية الاجراءات و اللوائح الجبائية المعتمدة من طرف الإدارة العامة للضرائب بمعية هيئات أخرى من اجل حماية البيئة و دعم التنمية المستدامة.

Bibliographies :

1. C. Araujo,JF .Brun, JL.combes , Econometrie, collection « Amphi Economie » 2004
2. C. Maldonado et J. Gasarian ,Secteur informel : Fonctions macroéconomiques et politiques gouvernementales : Le cas du Niger
3. Dickey, D. A.. and W. A. Fuller (1979). "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root" Journal of the American Statistical Association.
4. Dickey, D. A.. and W. A. Fuller (1981). "Likelihood Ratio statistics for Autoregression Time Series with a Unit Root." *Econometrica*,
5. Engle, R. F. and C. W. J. Granger, (1987)., "Co-integration and Error Correction. Representation, Estimation, and Testing:" *Econometrica*,
6. L.bouriche, C.bounoua,2010, « Les déterminants du marché du travail en Algérie :une analyse quantitative des structures de l'offre et la demande d'emploi(1980-2009) », les cahiers du MECAS, Université de Tlemcen , Algérie
7. M.Bahloul, B.Hamel, 1992, " Politiques d'ajustement et emploi ,cas de l'Algerie", Les cahiers du CREAD, crise de developpement et informel
8. ONS ,Rétrospective 1970-1996 .
9. Regis Bourbonnais, Econométrie, manuel et exercices corrigés, DUNOP,Paris, 1998
- 10.Regis Bourbonnais,Michel Terraza,Analyses des séries temporelles, application à l'économie et à la gestion ,manuel et exercices corrigés, DUNOP,Paris, 3^{ème} edition , octobre 2010
- 11.Saib musette , Nacer Eddine Hammouda ,1998, " Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algerie " , les cahiers du CREA, N° 46/1998

Conclusion

La présente étude avait pour objectif d'analyser la relation entre le taux de chômage et la productivité du travail en Algérie sur la période de 1980-2009.

Il ressort de l'étude qu'il existe une corrélation négative entre le taux de chômage et la productivité du travail avec un risque d'autocorrélation des erreurs. Aussi, les deux séries sont non stationnaires en niveau, elles sont intégrées d'ordre un. Cependant, il n'y a pas de causalité au sens de Granger dans les deux sens entre les deux variables c'est-à-dire que les informations antérieures sur la productivité du travail n'expliquent pas le chômage et vice-versa. En outre, il n'existe pas de relation de cointégration entre ces deux variables..Ceci dit, qu'il n'est pas nécessaire de faire augmenter la productivité du travail pour diminuer le chômage a long terme en Algérie.

R-squared	0.184837	Mean dependent var	2.907975
Adjusted R-squared	0.155725	S.D. dependent var	0.382489
S.E. of regression	0.351448	Akaike info criterion	0.810833
Sum squared resid	3.458447	Schwarz criterion	0.904246
-			
Log likelihood	10.16249	F-statistic	6.348979
Durbin-Watson stat	0.361017	Prob(F-statistic)	0.017729

Source : Elaboré par les auteurs à partir de logiciel Eviews

-Test de stationnarité sur les résidus

Tableau 10 : Les résultats des tests ADF et PP sur les résidus estimés.

			ADF		PP	
			en niveau	en difference premiere	en niveau	Différence premiere
RESID	Modele retenu		sans tendance ni constante		sans tendance ni constante	
	t*		-1.02	-	-1.09	-
	Valeurs critiques	1%	-2.64	-	-2.64	-
		5%	-1.95	-	-1.95	-
		10%	-1.61	-	-1.61	-

Source : Elaboré par les auteurs à partir de logiciel Eviews

Les résultats issus de l'application du test ADF et PP sur les résidus de la relation entre $\ln U$ et $\ln PT$ reportés dans le tableau 09 montrent qu'ils ne sont pas stationnaires a aucun seuil de signification (1%,5% et 10%) car, ADF et PP calculés sont inferieures aux leurs valeurs critiques .Par conséquent, ces deux variables ne sont pas cointégrées.

1% , 5% et de 10%, donc on accepte l'hypothèse d' inexistence de racine unitaire et la série $\ln PT$ est stationnaire d'ordre

5.2.Test de la causalité

Tableau 09 : Résultat des tests de causalité au sens de Granger

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/13/12 Time: 17:50

Sample: 1980 2009

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LNPT does not Granger Cause LNU	28	0.37477	0.69157
LNU does not Granger Cause LNPT		0.45039	0.64288

On accepte l'hypothèse nulle (non causalité) dès que la probabilité est supérieure à 5%.

Pour le premier test, la probabilité est supérieure à 5%, on accepte l'hypothèse ; donc $\ln PT$ ne cause pas $\ln U$

Pour le deuxième test, la probabilité est supérieure à 5%, on accepte l'hypothèse ;donc $\ln U$ ne cause pas $\ln PT$.

En conclusion, les tests indiquent qu'il n'y a pas de causalité au sens de Granger entre le taux de chômage et la productivité du travail en Algérie. Cela montre que la productivité en Algérie n'explique pas le chômage et vice-versa au sens de Granger.

5.3.Test de conintégration

Estimation du modèle Entre le taux de chômage et les dépenses publiques

$$\ln U = \beta_0 + \beta_1 \ln PT_t + \varepsilon_t$$

-Les résultats de l'estimation

Dependent Variable: LNU

Method: Least Squares

Date: 05/13/12 Time: 20:29

Sample: 1980 2009

Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.25642	4.504314	3.165060	0.0037
$\ln PT$	1.243486	0.493502	-2.519718	0.0177

La représentation graphique de la série LnPT présente les caractéristiques suivantes : Une non stationnarité en moyenne témoignée par une tendance a la baisse jusqu'au début des années 2000 .

- Test de racine unitaire (test ADF et PP sur la série lnPT)

Tableau n° 08: Résultats du test ADF et PP sur la série lnPT

			ADF		PP	
			en niveau	en difference premiere	en niveau	Différence premiere
LnPT	Modele retenu		avec tendance et constante	sans tendance ni constante	avec tendance et constante	sans tendance ni constante
	t*		-2.73	-6.15	-2.62	-5.35
	Valeurs critique	1%	-4.30	-2.65	-4.30	-2.65
		5%	-3.57	-1.95	-3.57	-1.95
		10%	-3.22	-1.60	-3.22	-1.60

Source : Elaboré par l'auteur à partir de logiciel Eviews

L'estimation du modèle 3(avec tendance et constante) indique que la tendance est significative ($\text{pro}=0.03 < 0.05$) fait apparaitre que le test statistique de Dickey-Fuller augmenté est égale à -2.73 supérieur aux valeurs critiques aux seuil de 1% , 5% et de 10 % (-4.30, -3.57et -3.22) . On rejette donc l'hypothèse H_0 inexistence de racine unitaire par conséquent la série n'est pas stationnaire, on l'a différencie une fois.

Alors, en différence première l'estimation du modèle 1, indique que le test statistique de Dickey-Fuller augmenté est égale à -6.15 inferieur aux valeurs critiques aux seuil de 1% , 5% et de 10 % , On accepte donc l'hypothese H_0 inexistence de racine unitaire par conséquent la série est pas stationnaire d'ordre 1.

En outre, l'estimation du modèle 3 et modèle 2 de la série brute de lnPT indique qu'elle ne contient ni tendance ni constante et le test statistique de Phillips-Perron qui est égale à -2.62 apparait supérieur aux valeurs critiques au seuil de 1% , 5% et de 10 % dans le modèle 1.On rejette donc l'hypothèse H_0 d'inexistence de racine unitaire par conséquent la série n'est pas stationnaire, on l'a différencie une fois. Après l'avoir différencier une fois l'estimation du modèle 1 indique que le test statistique de Phillips-Perron (-5.35) est inferieur aux valeurs critiques au seuil de

Le test statistique de Phillips-Perron égale (-0.14) il est supérieur aux valeurs critiques au seuil de 1% , 5% et de 10 % (4.30, -3.57 et de -3.22 respectivement) et la tendance n'est pas significative (prob = 0,14) supérieur à (0.1 , 0.05 , 0.10)

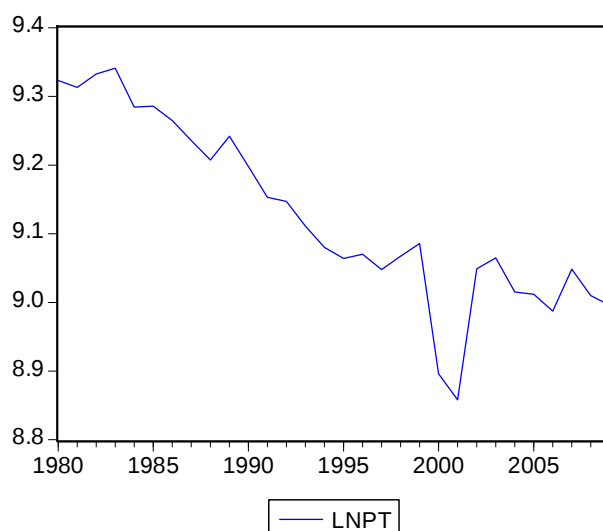
l'estimation du modèle avec constante seulement indique aussi que la constante n'est pas significative (prob = 0.27 > 0.05) et le test statistique de Phillips-Perron est toujours supérieur aux valeurs critique au seuil de 1% , 5% et de 10 % (-3.67, -.96 et -2.62 respectivement)

quant à l'estimation du modèle 1 (sans tendance ni constante) indique que le test de PP (-0.30) est supérieur aux valeurs critiques aux seuil de 1% , 5% et de 10 % (-2.64, -1.95, -1.61 respectivement) donc on rejette l'hypothèse H_0 d'inexistence de racine unitaire par conséquent la série n'est pas stationnaire, on l'a différencié une fois

après être différencier une fois la tendance dans l'estimation du modèle 3 apparaît non significative différent de zéro (prob = 0.17 > 0.05) la constante non plus dans l'estimation du modèle 2 (modèle avec constante seulement) par contre l'estimation du modèle 1 en première différence indique que le test statistique de Phillips-Perron est égale à -6.02 inférieur aux valeurs critiques aux seuil de 1% , 5% et de 10 % (-4.32, -3.58 et -3.22) Donc on accepte l'hypothèse d'existence de racine unitaire et la série logU est stationnaire d'ordre 1 aussi selon le test de Phillips-Perron

5.1.2. Analyse de la série de la variable productivité du travail

Graphique n°04 : Graphe de la série lnPT



Source : Elaboré par l'auteur à partir de logiciel Eviews

Tableau 6 : résultats du test ADF sur la série lnU

			A niveau			Différence première		
			Modele 3	Modele2	Modele1	Modele 3	Modele2	Modele1
lnU	ADF		-0.63	-1.14	-0.40	-4.82	-4.11	-4.18
	Valeurs critique	1%	-4.30	-3.67	-2.65	-4.35	-3.68	-2.65
		5%	-3.57	-2.96	-1.95	-3.595	-2.97	-1.95
		10%	-3.22	-2.629	-1.60	-3.236	-2.621	-1.60

Source : Elaboré par les auteurs a partir de logiciel Eviews

Dans le modèle 3 la tendance n'est pas significativement différent de Zéro car on a la prob est égale à $0.14 > 0.05$

le modèle 2 la constante n'est pas significativement différent de Zéro car on a la prob est égale à $0.27 > 0.05$ on passe au modèle 1

le test statistique ADF calculé est égale à (-0.40) supérieur aux valeurs critique au seuil de signification de 1% , 5% et de 10% qui est égale à (-2.65. -1.95 -1.60) respectivement donc On accepte l'hypothèse d'existence de racine unitaire par conséquent la série n'est pas stationnaire.

après être différencié une fois l'estimation du modèle 3 (modèle avec tendance et constante) la tendance apparait significativement différent de zéro et le test statistique ADF calculé (-0.40) apparait inferieur aux valeurs critique au seuil de signification de 1% , 5% et de 10% (-4.35,-3.595,-3.236).Donc la série est devenue stationnaire après être différenciée une fois

-.Test de Phillips-Perron:

Tableau 7 : résultats du test PP sur la série lnU

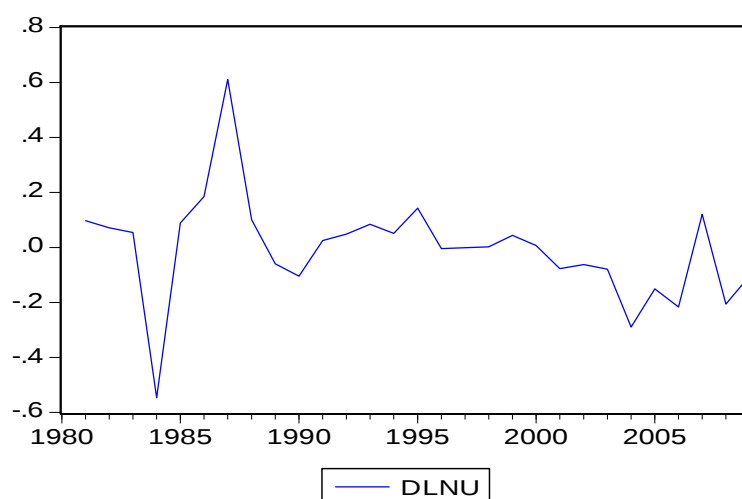
			A niveau			Différence première		
			Modele 3	Modele2	Modele1	Modele 3	Modele2	Modele1
Lnu	PP		-0.14	-1.34	-0.30	-6.02	-4.06	-4.14
	Valeurs critique	1%	-4.30	-3.67	-2.64	-4.32	-3.68	-2.65
		5%	-3.57	-2.96	-1.95	-3.58	-2.97	-1.95
		10%	-3.22	-2.62	-1.61	-3.22	-2.62	-1.60

Source : Elaboré par les auteurs à partir de logiciel Eviews

La série est perturbée par les effets du contre choc pétrolier de 1986 sur le marché du travail en Algérie et les effets aussi des réformes économiques engagées par les pouvoirs publics notamment celle du Plan d'ajustement structurel

La série notée ($\ln U$) garde la même allure que la série (U) montrant ainsi une tendance à la hausse jusque la fin des années 2000 puis une tendance à la baisse à partir de cette année, et semblant donc non stationnaire au sens de la moyenne. L'application de la fonction logarithmique ($\ln$) sur la série n'a pas eu d'impact considérable sur l'allure de la série, probablement dû au fait que la variance n'est pas proportionnelle à la moyenne, le coefficient de variation n'étant pas constant au cours du temps. La série a une allure croissante au cours du temps, puis décroissante, elle reste non stationnaire.

Figure 03 : Graphe de la série $\log U$ différenciée d'ordre 1.



Source : Elaboré par les auteurs à partir de logiciel Eviews

D'après le graphe on remarque que la tendance a disparu et la série paraît stationnaire.

Etape 2 : Test de racine unitaire

-Test ADF

Engle et Granger (1987), Engle et Y00 (1987) proposent de déterminer les relations de co-intégration existant dans un système par une méthode en deux étapes.

Dans une première étape, on régresse par les MCO les variables en niveau et l'on regarde si le résidu de cette régression est stationnaire dans une seconde étape. Ceci dit, pour le test de relation de co-intégration entre processus intégrés d'ordre 1, on estime par les MCO une régression statique de long terme entre les niveaux des variables et puis on applique les tests de racine unité sur le résidu estimé .

4. Résultats empiriques et interprétations :

5.1. Test de stationnarité des variables

5.1.1. Analyse de la série de la variable taux de chômage

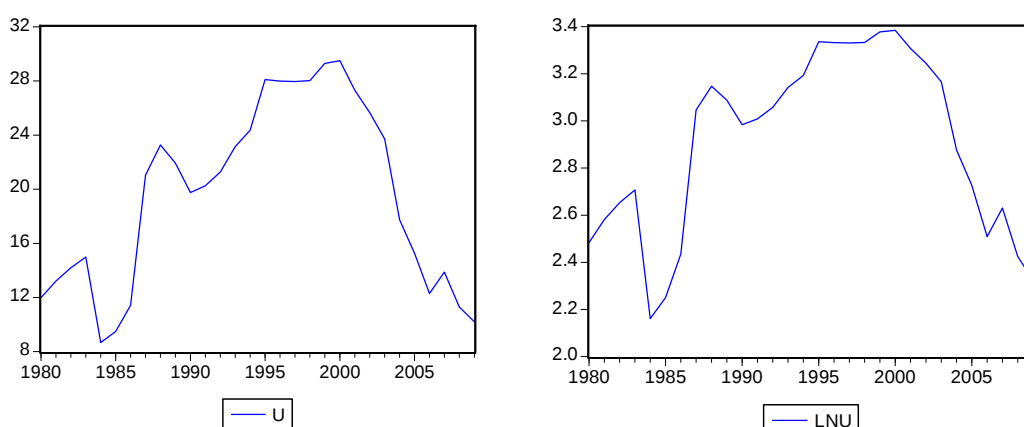
Pour cette phase de l'étude nous considérons la série U (taux de chômage) qui représente l'évolution du taux de chômage en Algérie pour une période allant de 1980 à 2009, appelant à des observations, au nombre 30

Etape 1 : Analyse du graphe

Une première analyse, concernant la stationnarité, peut être fournie par l'étude du graphique de la série U ainsi que son corrélogramme.

-Analyse du graphe :

Figure 02 : le graphique des série U et lnU



Source : Elaboré par les auteurs à partir de logiciel Eviews

La représentation graphique de la série U présente les caractéristiques suivantes : Une non stationnarité en moyenne témoignée par une tendance a la hausse jusqu'au la fin des années 2000 puis une tendance a la baisse jusque 2009.

4.3. Test de Stationnarité des variables

Avant n'importe quelle estimation, il convient d'étudier la stationnarité des séries chronologiques du fait que les variables économiques et financières étant rarement des réalisations de processus stationnaire, et que la non stationnarité a des conséquences fondamentales sur le plan économétrique, il conviendra alors pour nous de procéder aux tests de stationnarité des différentes séries à étudier c'est-à-dire étudier ses caractéristiques stochastiques à savoir si son espérance et sa variance se trouvent modifiées dans le temps, la série temporelle est considérée comme non stationnaire ; dans le cas contraire où le processus stochastique est invariant, la série chronologique est stationnaire⁶. Une série est fortement stationnaire si l'ensemble de ses moments sont indépendants du temps. En pratique, on utilise une notion moins restrictive de la stationnarité que l'on qualifie de faible ou de stationnarité de second ordre. Une série faiblement stationnaire lorsque ses deux premiers moments sont finis et indépendants du temps⁷ :

- $E(x_t) = E(x_{t+m}) = \mu, \forall t \text{ et } \forall m$, la moyenne est constante et indépendante du temps
- $var(x_t) < \infty \forall t$, la variance est finie et indépendante du temps
- $cov(x_t + x_{t+k}) = E[(x_t - \mu)(x_{t+k} - \mu)] = \gamma_k$, la covariance est indépendante du temps

Les cas de non stationnarité en moyenne sont analysés à partir de deux types de processus⁸ : Processus TS (Trend Stationary) qui représente les processus dont la non stationnarité est de nature déterministe et le processus DS (Difference Stationary) qui représente les processus dont la non stationnarité est de nature stochastique ou aléatoire.

4.4. Test de causalité

La connaissance de la relation causale entre des variables économiques fournit des éléments de réflexion à une meilleure compréhension des phénomènes économiques. Le concept de causalité a été développé par Granger (1969) et Sims (1980) (Doucouré, 2008). Mais c'est le concept de Granger qui est retenu dans le cas de la présente étude. Selon Granger, une variable stationnaire X_t cause une autre variable stationnaire Y_t , si la connaissance des valeurs passées de X_t rend meilleure la prédictibilité de Y_t .

4.5. Test de cointégration

Selon Engle et Granger, deux séries non stationnaires sont co-intégrées lorsque, leur combinaison linéaire suit un sentier d'équilibre sans jamais s'éloigner pendant longtemps de sa moyenne même si elles présentent des évolutions divergentes. Autrement dit, qu'il existe une évolution stable à long terme entre ces séries

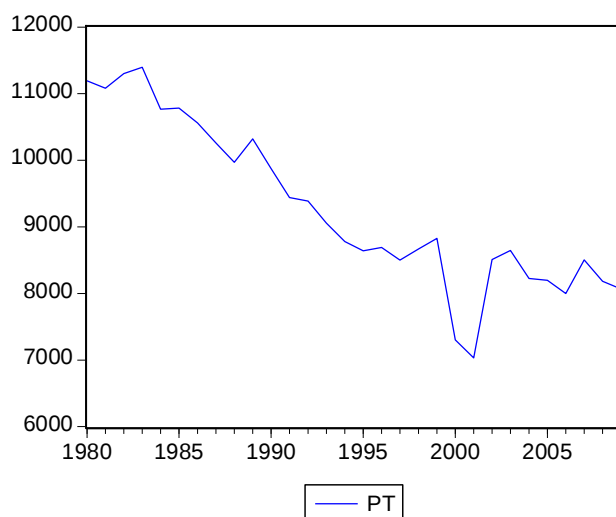
⁶ Régis BOURBONNAIS, *Econométrie, manuel et exercices corrigés*, DUNOD, Paris, 1998, pp 215, 216

⁷ C. Araujo, J.F. Brun, J.L. Combes, *Econometrie*, collection « Amphi Economie » 2004

⁸ Régis BOURBONNAIS, *Econométrie, manuel et exercices corrigés*, DUNOD, Paris, 1998, pp 223, 224

Ainsi, une croissance de la productivité plus faible signifie à terme une croissance de production plus faible et une diminution de la demande intérieure qui à son tour, pousse l'emploi vers le bas.

Graphique n°1 : Evolution de la productivité du travail (1980-2009)



Source :Elaboré par le chercheur, données banque mondiale,2011 (en dollars Americains prix constant 2000)

L'évolution de la productivité du travail en l'Algérie est marquée par une tendance à la baisse depuis 1984 jusque l'année 2001 ou elle a repris sa croissance avec une légère augmentation en coïncidant une baisse du taux de chômage.

4. Méthode d'analyse de la relation entre le taux de chômage et la productivité du travail

4.1. Données

Les données exploitées dans cette étude proviennent de la base de données de la banque mondiale. Elles s'étalent sur la période 1980-2009. Les données utilisées :

- le taux de chômage (TCH);
- la productivité du travail (PT) en prix constants de l'année 2000

4.2.Méthodologie

Nous allons appliquer pour examiner la relation entre le taux de chômage et la productivité du travail le test de stationnarité des séries chronologiques , le test de causalité et le test de cointégration ,cette méthode d'analyse nous appui a :

- s'assurer que notre estimation n'est pas fallacieuse
- distinguer la variable dépendante de la variable indépendante (la variable expliquée de la variable explicative)
- savoir est ce que les deux séries se convergent a long terme.

phénomène créateur d'emploi et de richesse dont il ne serait pas souhaitable de freiner la croissance ce qui mérite plutôt d'être encouragé. Une réponse à ce dilemme n'est pas simple. Pour sa part, l'OIT propose une approche pragmatique tendant à induire les opérateurs du secteur informel d'appliquer de manière progressive certaines des normes internationales du travail auxquelles nul ne devrait s'y soustraire (par exemple, le travail des enfants).⁵

En Algérie, certes, les déséquilibres persistants du marché du travail et plus particulièrement le chômage ont conduit à la constitution d'un secteur informel important d'année en année. En effet, l'emploi informel s'est rapidement développé (tableau n°5) Sa part dans l'emploi total est passé de 20,2 % en 2000 à 25,7% en 2004 et à 27,6 % en 2006.

Tableau n°5 : la part du l'emploi informel dans l'emploi total (2000-2007)

Année	2 000	2 001	2 002	2003
Emploi Informel/Emploi Total	20,2%	21,2%	21, 0%	21,1%
Année	2004	2005	2006	2007
Emploi Informel/Emploi Total	25,7%	26,8%	27,6%	27,0%

Source : ONS diverses années, FMI

Le tableau nous montre la tendance à la hausse de l'emploi informel entre 2000 et 2007 et qui reste toujours un refuge aux chômeurs qui ne trouvent pas de travail dans le formel. Cet emploi est plus important en 2006 avec 27,6% tandis qu'il est stable à l'environ de 21% dans les trois premières années à savoir 2001, 2002 et 2003.

3. La productivité du travail

La productivité du travail est la valeur d'une unité de production par un travailleur. On suppose qu'une hausse de la productivité impliquerait une baisse du taux de chômage. En effet, une accélération à la hausse de la productivité du travail augmente le PIB potentiel, ce qui permet de produire plus avec le même nombre de travailleurs et ceci diminue le coût du travail aux entreprises, ce qui favoriserait la création d'emploi.

L'accroissement de la productivité se traduirait également par des salaires plus élevés, ce qui augmente les demandes domestiques. Ainsi, si les entreprises remarquent une augmentation de la demande de leurs produits, elles réagissent en augmentant la production et par conséquent l'emploi. A contrario, si les salaires sont rigides, une baisse de la productivité augmenterait le coût du travail et oblige les entreprises à réduire leur demande de travail et donc un chômage en plus.

⁵C. Maldonado et J. Gasarian, Secteur informel : Fonctions macroéconomiques et politiques gouvernementales : Le cas du Niger (wikipedia.org/wiki/Agriculture_in_Niger)

Tableau n° 4 : Répartition des chômeurs par niveau d'instruction, 1987,1995 ,2008

	1987	1995	2008
Sans instruction et Primaire	35,2	33,1	16,1
Formation professionnelle	-	11,3	-
Moyen	52,7	29,9	43,0
Secondaire	6,9	20,7	21,1
Supérieur	-	4,4	19,8
Non déterminé	5,2	0,6	-
Total	100	100,0	100

Sources : Enquête sur les niveaux de vie (LSMS/ONS/1995) ; RGPH 1998, CNES , 2004, p.135 ; ONS 2009 .

2.4. Chômage par tranche d'âge :

Par tranche d'âge, le taux de chômage apparaît très élevé dans la catégorie des jeunes des moins de 34 ans, plus précisément dans les cohortes d'âge : moins de 20ans, 20-24ans, 25-29ans, 30-34ans. Il a atteint 51,35%, 45,92%, 37,56%, 23,07% respectivement en 2001 ; 25,2%, 23,3% ,18%, 10,1% en 2008.Pour les autres cohortes d'âge le taux est bas.

Par ailleurs, la tendance a la baisse du taux de chômage remarquée depuis l'année 2000 s'est répercutée sur tous les groupes d'âge. En effet, une diminution spectaculaire a marqué l'évolution du taux de chômage global et en particulier dans l'ensemble des catégories d'âge.

Alors, il a baissé de : 26,15 points dans la tranche d'âge des moins 20 ans, 22,62 points dans la tranche d'âge 20-24 ans, 19,56 points dans la tranche 25-29 ans et 12,97 dans la tranche 30-34 ans entre 2001 et 2008.

La recherche d'emploi est un autre critère important qui classe une personne parmi les chômeurs, en 2009, 267000 chômeurs ont déclaré qu'ils cherchent du travail depuis moins d'une année et 281000 personnes déclarent que leur durée de recherche d'emploi varie entre 12 et 23 mois, et 531000 ont effectué des recherches de plus de 24 mois et 93000 chômeurs n'ont pas déclaré.

Par niveau d'instruction la moyenne des nombre des mois à la de recherche du travail pour les chômeurs est de 15,8 mois pour les sans instruction, 25 mois pour ce qui ont le niveau primaire, 25,1 pour les moyens, 24,9 pour le secondaire et 21,3 pour les universitaires

2.5. Le chômage et l'emploi informel

La problématique du secteur informel se pose en termes de dualité. D'un côté, les lacunes du "marché formel" de travail obligent une bonne partie de la population active à s'installer à son propre compte dans des emplois précaires. D'un autre côté il en est bien conscient du fait que les emplois dans le secteur informel procurent des revenus à ceux qui les exercent et constitue un acteur économique important et un

Parallèlement , la disparité entre taux de chômage des actifs urbains et ruraux est notable . On trouve que 11,6 % affecte la zone urbaine et 10,1 % la zone rurale en 2008.

Tableau n°3 : Taux de chômage selon la zone

	2000	2001	2003	2006	2008
urbain	30,49	28,84	23,9	12,8	11,6
rural	28,71	25,10	23,4	11,5	10,1
total	29,77	27,30	23,7	12,3	11,3

Source : tableau construit a partir des données tirées du site web de l' ONS ,2010

La lecture du tableau nous montre que le taux de chômage dans les zones urbaines est toujours élevé par rapport a celui des zones rurales dans toutes les années avec un écart minime en 2003 où on a enregistré 23,9% dans les zones urbaine et 23,4% dans les zones rurales soit une différence de 0,4 points.

2.2. Un taux de chômage des jeunes plus élevé que celui des adultes

L'indicateur du chômage en Algérie nous indique aussi une autre disparité, il s'agit de la hausse taux de chômage des jeunes par rapport a celui des adultes . ce dernier qui est supérieur à près de trois fois du taux de chômage des adultes (le rapport entre le taux de chômage des jeunes et le taux de chômage des adultes a enregistré 2 ,9 en 2009) par ailleurs dans la même année la proportion des jeunes chômeurs sur le total des chômeurs a atteint 43,6% , ce phénomène est lié principalement l'insertion difficile de ces jeunes dans le monde du travail faute de manque d'expérience professionnelle d'un coté et l'obligation d'une situation vis-à-vis du service national d'un autre coté.

2.3. Le chômage et le niveau d'instruction

Le niveau d'instruction et de formation est un autre facteur qui affecte les personnes en les incluant parmi la population en chômage. En effet, en observant le taux de chômage par niveau d'instruction en 2008, on constate que celui-ci touche surtout les catégories à niveau d'instruction moyenne (43% du total des chômeurs). Toutefois, le nombre des chômeurs sans niveau d'instruction et primaire a diminué de plus de la moitié entre 1987 et 2008, il passé de 35,2% à 16,1% entre les deux années, soit un recul de 19,1 points.

L'apparition du chômage de la classe des universitaires était en 1995 avec 4,4% de l'ensemble des chômeurs, et il s'est aggravé pour atteindre 19,8% en 2008

En outre, le chômage affecte aussi une grande partie de la population du niveau de secondaire -avec un taux de 21,1% en 2008 marquant une hausse de 14,2 points par rapport à 1987.

1.072.000 personnes en 2009, soit un taux de chômage de 10,2% marquant un recul par rapport à 2008 de 1,1 points . Toutefois, ce phénomène enregistre de fortes inégalités entre hommes et femmes , jeunes et adultes et entre urbain et rural,

2.1. Un taux de chômage élevé chez les femmes :

Le taux de chômage par sexe montre une disparité qui s'accuse au fil de plusieurs années (tableau n° 8). D'abord, le chômage touche plus les femmes que les hommes (10544000 hommes en chômage contre 8777000 femmes en 2009). En suite, une tendance des écart a la hausse est observée au détriment des femmes depuis 2003 (2 points en 2003,2,6 points en 2005 et 5,5 en 2007 et 9,5 en 2009).

Alors que le taux de chômage global baisse en passant de 27,3% en 2001 à 10,2% en 2009; il demeure toujours important chez les femmes (31,4% en 2001 et 18,10 en 2009). Par contre , il décline chez les hommes passant de 26,6 % e 2001 à 8,6% en 2009

Tableau n°1: Evolution du taux de chômage par sexe de 15ans et plus

	2001	2003	2005	2007	2009
Total	2339.4	2078.0	1474.5	1374.6	10544
Hommes	1934.9	1759.9	1221.0	1072.0	8777
Femmes	404.5	318.3	253.5	302.7	1767
Taux, total	27.3	23.7	15.3	13.8	10,20
Taux, hommes	26.6	23.4	14.9	12.9	8,60
Taux, femmes	31.4	25.4	17.5	18.4	18,10

Source : OIT ,2010 (www.oit.org)

Par ailleurs, celui-ci affecte les plus jeunes puisque selon l'ONS , plus de 21,3 % de la population active sont des chômeurs qui ne dépassent pas 24 ans dont 19 % de sexe masculin et 34 ,6 % de sexe féminin tandis que les chômeurs qui ont 25 ans et plus représentent seulement 7,2% de la population active.

Tableau n°2 : Taux de chômage selon l'âge, 2009

Ensemble (16-59 ans)	8.6	18.1	10.2
jeunes (16-24 ans)	19.0	34.6	21.3
adultes (25 ans et +)	5.7	14.4	7.2

Source : ONS ,2010 (www.ons.dz)

ressources des hydrocarbures qui étaient en accroissement continu à cette époque et par conséquent le chômage a enregistré des taux bas, la deuxième période qui débute précisément en 1986 et se termine en 1998 caractérisée par une dégradation totale du marché du travail traduite par une montée exponentielle du chômage suite à une crise induit par le contre choc pétrolier et ses conséquences dramatiques sur le pays sur le plan économique, social et sécuritaire² conduisant l'Algérie à opérer des transformations des structures économiques, politiques³ et sociales et affectant et une troisième à partir de 1999, couvrant la période après le plan d'ajustement structurel. Cette période est marquée par le retour à l'emploi et la baisse du chômage suite à la politique d'expansion des dépenses publiques dont l'objectif majeur était dynamiser le marché du travail par la stimulation de la croissance.

2. Caractéristiques du chômage en Algérie⁴

En Algérie, la définition du chômage est celle adoptée par le bureau international du travail qui revient à la 13^{ème} conférence internationale des statisticiens de Genève en 1982 et qui stipule que les chômeurs comprennent toutes les personnes ayant dépassé un âge spécifié qui, au cours de la période de référence étaient :

- Strictement sans travail, c'est –à dire qui n'était pourvues ni d'un emploi salarié ni d'un emploi non salarié.
- Absolument disponibles pour travailler" dans un emploi salarié' ou non durant la période de référence.
- à la recherche d'un travail " c'est – à –dire qu'ils avaient attester des démarches effectives de recherche d'emploi autrement dit qu'ils avaient pris des dispositions spécifiques au cours d'une période récente spécifié pour chercher un emploi salarié ou non. ces dispositions peuvent inclure :
 - L'inscription à un bureau de placement public ou privé;
 - la candidature auprès d'employeurs ;
 - les démarches sur les lieux de travail;
 - l'insertion ou la réponse à des annonces dans les journaux;
 - les recherches par relations personnelles;
 - la recherche de terrain, d'immeubles; de machines ou d'équipement pour créer une entreprise personnelle
 - les démarches pour obtenir des ressources financières, des permis, des licences, etc.

Alors ,selon cette optique, la population en chômage au sens BIT qui était estimée à 1.169.000 personnes, soit un taux de chômage de 11,3%, en 2008 a baissé à

² Le contre choc pétrolier 86 est marqué par un processus d'une récession économique et sociale profonde qui a mené le pays à des transformations économiques sociales et politiques.

³ Une nouvelle constitution (1989), des réformes économiques engagées en 1988, adoption d'un plan d'ajustement structurel (PAS) en 1994

⁴ L.bouriche, C.bounoua,2010, « Les déterminants du marché du travail en Algérie :une analyse quantitative des structures de l'offre et la demande d'emploi(1980-2009) », les cahiers du MECAS

Introduction

La productivité du travail est la valeur d'une unité de production par un travailleur. On suppose qu'une hausse de la productivité impliquerait une baisse du taux de chômage. En effet une accélération à la hausse de la productivité du travail augmente le PIB potentiel, ce qui permet de produire plus avec le même nombre de travailleurs et ceci diminue le coût du travail aux entreprises, ce qui favoriserait la création d'emploi.

L'Accroissement de la productivité se traduirait également par des salaires plus élevés, ce qui augmente les demandes domestiques. Ainsi si les entreprises remarquent une augmentation de la demande de leurs produits, ils réagissent en augmentant la production et par conséquent l'emploi. A contrario si les salaires sont rigides, une baisse de la productivité augmenterait le coût du travail et oblige les entreprises à réduire leur demande de travail et donc un chômage en plus. Ainsi, une croissance de la productivité plus faible signifie à terme une croissance de production plus faible et une diminution de la demande intérieure qui à son tour, pousse l'emploi vers le bas.

La présente étude a pour objectif d'analyser la relation de causalité au sens de Granger entre le taux de chômage et la productivité du travail en Algérie et de vérifier s'il y a une relation de cointégration entre ces deux variables et de déterminer ses implications sur l'institution du marché du travail.

On abordera dans un premier temps le cadre général du marché du travail en Algérie puis les caractéristiques du chômage en Algérie, ensuite s'intéressera à l'évolution la productivité du travail pour terminer par l'analyse économétrique de l'étude qui englobe le test de la stationnarité, la causalité et enfin la cointégration entre les variables.

1. Cadre général du marché du travail en Algérie

Le marché du travail est un lieu fictif où se rencontre une demande d'emploi qui émane de la population active et une offre d'emploi qui provient des unités productives. De son disfonctionnement en résulte un problème complexe appelé chômage. En Algérie le marché du travail est souvent marqué par une offre d'emploi très restreinte par rapport à la demande d'emploi. Selon des statistiques officielles¹ le taux de couverture de l'offre d'emploi par la demande est de 26,5 % en moyenne entre 1990 et 2001. Par ailleurs, le chômage qui semble être réduit en 2009 affecte toujours en grande partie les primo demandeurs. Son évolution depuis l'indépendance peut être divisée en trois grandes périodes, une première période qui commence au milieu des années soixante et s'étend jusqu'au milieu des années quatre-vingt caractérisée par un processus de développement important basé surtout sur les

¹ Le ministère du travail, de la Protection Sociale et de la Formation Professionnelle

Le Chômage et la Productivité du Travail en Algérie

Une analyse économétrique

Lahcène BOURICHE

Maitre assistant

Université de Saida



Résumé :

La présente étude a pour objectif d'analyser la relation de cointégration entre le taux de chômage et la productivité du travail en Algérie et de déterminer ses implications sur l'institution du marché du travail. Cette analyse s'est faite sur la base des tests de stationnarité et de causalité au sens de Granger à partir des données statistiques sur le taux de chômage et la productivité du travail sur la période 1980-2009 en Algérie.

Il ressort des résultats de l'étude, qu'il y a une corrélation négative entre le taux de chômage et la productivité du travail en Algérie, nonobstant, il existe un risque d'auto corrélation des erreurs et une inexistence d'une dynamique de long terme (cointégration) entre ces deux variables.

Par ailleurs, les résultats montrent qu'il n'existe pas de causalité au sens de Granger entre la productivité du travail et le taux de chômage en Algérie en d'autres termes la productivité du travail ne cause pas le chômage et le chômage ne cause pas la productivité.

Mots clés : marché du travail, chômage, emploi, productivité du travail, stationnarité, causalité, cointégration.

UNIVERSITE ZIANE ACHOUR DE DJELFA
FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION
ET SCIENCES COMMERCIALES



REVUE

CAHIERS ECONOMIQUES

Revue Périodique Publiée Par la Faculté des Sciences Economiques
et de Gestion et Sciences Commerciales

Issue No 03
Shawwal 1432h / September 2011